

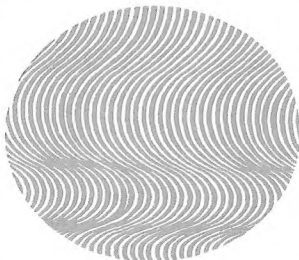


مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٤

تحرير
د. رءوف عباس

تأليف
د. علاء الحديدي د. سامي أبو النور د. يواقيم رزق





مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٤

تحرير
د. رءوف عباس

تأليف
د. علاء الحديدي د. سامي أبو النور د. يواقيم رزق

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير : نبيل عبد الفتاح

المدير الفني : السيد عزمى

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

حقوق الطبع والنشر محفوظة للنشر ويحظر النقل أو الاقتباس إلا بالإشارة للمصدر
القائمت: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - شارع الجلاء ت : ٥٧٤٧٠١١

تقديم

منذ وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ برزت الحركة الوطنية المصرية التي تنشأ الخلاص من نير الاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال الوطنى ، ومن ثم غلب الصراع على العلاقات المصرية البريطانية ، وبلغ الصراع ذروته فى ثورة ١٩١٩ التى عجزت عن تحقيق هدف الاستقلال التام ، ولكنها حققت لمصر درجة من درجات الاستقلال فى إطار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى حدد إطار العلاقات المصرية - البريطانية بالوجود العسكرى البريطانى فى مصر وحماية المصالح الاستراتيجية البريطانية والحفاظ على الامتيازات والمصالح الأجنبية فى البلاد فيما تضمنته التحفظات الأربعة الشهيرة التى علقت تموية تلك المسائل الحيوية التى لايتحقق بدونها الاستقلال التام على مفاوضات تجريها الحكومة المصرية وبريطانيا .

وهكذا دخلت البلاد بعد التصريح مرحلة جديدة من تاريخها احتدم الصراع فيها بين الحركة الوطنية التى يقودها الوفد الذى أصبح (حزباً سياسياً) وإن ظل يدعى غير ذلك حتى ١٩٥٢ ، والقصر الملكى الذى استفاد من التصريح وراح يستثمره فى تدعيم سلطته الأوتقراطية ، والانجليز الذين حاولوا الإبقاء على الأوضاع الراهنة باقامة توازن بين الحركة الوطنية المصرية والقصر ، فحرصوا على تغليب مصالح القصر ومساندتها حتى تحول دون قيام عمل مباشر ضد مصالحهم الاستعمارية ، ودارت المفاوضات المصرية البريطانية كلما اشتد ضغط الحركة الوطنية لتتعرض دائماً عند مسألة الجلاء ومسألة السودان حتى بدأت الظروف الدولية تتغير عند منتصف الثلاثينات فأبرمت « معاهدة الصداقة والتحالف » بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ فدخلت بآرامها العلاقات المصرية - البريطانية فى مرحلة جديدة تبين خلالها المصريون - من واقع تجربة الحرب العالمية الثانية - أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن « معاهدة الشرف والاستقلال » على نحو ما صرح به مصطفى النحاس باشا عند توقيعها ، ولكنها كانت أداة لربط مصر بعجلة السياسة البريطانية رغم ماحقته من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة . وعادت الجماهير تضغط من أجل تحقيق الاستقلال التام ووحدة مصر والسودان . وفتح ملف المفاوضات المصرية البريطانية من جديد .

ولما كانت العلاقات المصرية - البريطانية هى الأساس الذى قام عليه مشروع الاستقلال الوطنى ، فقد اهتمت وحدة الدراسات التاريخية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بدراسة هذا الموضوع على مرحلتين أساسيتين :

أولاهما ، المرحلة التي تبدأ بإبرام معاهدة ١٩٣٦ حتى مفاوضات حكومة الوفد مع الانجليز ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، وهى مرحلة كانت تموج بالمتغيرات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الساحتين الدولية والمصرية .

وثانيهما ، المرحلة التي تبدأ بتعثر مفاوضات الوفد الانجليز وبروز الكفاح المسلح فى العمل الوطنى لأول مرة فى تاريخ مصر حتى إبرام معاهدة الجلاء فى ١٩٥٤ على يد حكومة ثورة يوليو .

وجاءت دراسة المرحلة الأولى فى كتاب مساهم فى تأليفه نخبة من الباحثين الواعدين الذين وظفوا الوثائق البريطانية والوثائق المصرية المتاحة توظيفا جيدا لخدمة الدراسة ، وألقوا أضواء هامة على تلك الحقبة الحيوية من تاريخ مصر السياسى .

واليوم نقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الذى يعالج المرحلة الثانية والأخيرة التى انتهت بتحقيق الاستقلال الوطنى على يد ثورة يوليو ، فتوجت نضال الجماهير المصرية الذى استمر بنحو ثلاثة أرباع القرن ، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات المصرية - البريطانية بلغ فيها الصراع ذروته فى حرب السويس عام ١٩٥٦ .

وهذه الدراسة تقوم على استقراء الوثائق التاريخية البريطانية والمصرية استقراء دقيقا ، كما تعتمد على منكرات الساسة الذين لعبوا دورا خلال الفترة موضوع الدراسة وعلى المراجع العربية والأجنبية التى تناولت أطرافا من تاريخ تلك الحقبة الحافلة من تاريخ مصر . ومساهم فى كتابة ثلاثة من الباحثين الجادين هم : د. علاء الحنيدى ود. سامى أبو النور ود. يواقيم رزق الذين عملوا معى بروح الفريق المؤمن بأهمية العمل وخطورته بالنسبة لتاريخ هذا الوطن العزيز ، فجاء عملهم مثالا يحتذى للتعاون العلمى المشترك .

ولأيمع وحدة الدراسات التاريخية سوى أن نتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ السيد يس مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لرعايته لهذا المشروع العلمى الهام وتيسيره لكل الصعاب التى وقفت فى وجه الحصول على الوثائق البريطانية حتى تم استكمالها لتغطية فترة الدراسة ، ولولا العون الصادق ما استطعنا إنجاز هذا العمل . الذى نأمل أن يمد فراغا فى المكتبة التاريخية . والله والوطن العزيز من وراء القصد

د. رءوف عباس حامد

١٩٩٥ / ١ / ٣

رئيس وحدة الدراسات التاريخية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

● المحتويات ●

٧	١ - الكفاح المسلح ودور جديد فى الكفاح الوطنى د. علاء الحيدى
٣٩ .	٢ - وزارات القصر والانجليز د. سامى أبو النور
٦١	٣ - الانجليز وثورة يوليو د. علاء الحيدى
٩٥	٤ - الدور الأمريكى فى تحديد اطار التفاوض د. يواقيم رزق
١٢١	٥ - مفاوضات ١٩٥٣ - ١٩٥٤ د. يواقيم رزق
١٨٧	٦ - مفاوضات ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الجولة الثانية : اتفاقية الجلاء
٢١٧	د. يواقيم رزق ٧ - قائمة المصادر والمراجع

الفصل الأول

الكفاح المسلح ودور جديد فى الكفاح الوطنى

د. علاء الحيدى

١ - الوضع السياسى العام

عاد الوفد إلى الحكم مرة أخرى بعد انتخابات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بأغلبية برلمانية ساحقة ، وكانت هذه العودة بعد غيبة استمرت أكثر من خمسة أعوام بمثابة عودة الروح ليس لحزب الوفد فقط ، بل لقطاعات هامة من الشعب المصرى والحركة الوطنية المناهضة للاحتلال بصفة عامة فقد أقيمت حكومة الوفد السابقة تحت رئاسة مصطفى النحاس فى ١٨ أكتوبر من عام ١٩٤٤ بعد أن استنفدت الفرض من تشكيلها على أثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهر ، وبعد أن شعر الملك أن الانجليز لم يعمدوا بحاجة ملحة إلى بقاء حكومة وفدية فى الحكم ، لذلك أسرع الملك بإقالة الوفد مطمئنا إلى عدم رد فعل الانجليز من جانب ، وإلى أن سمعة الوفد الوطنية قد لطلخت من جانب آخر . وهكذا استمرت البلاد تحكمها أحزاب الأقلية منذ ذلك الوقت حتى إنتخابات ١٩٤٩ - ١٩٥٠ والتي أتت بأغلبية وفدية ، على غير توقع القصر أو الوفد نفسه وفى نفس الوقت وصلت القضية المصرية إلى طريق مسدود على إثر المحاولات الفاشلة لكل من إسماعيل صدقى ومحمود فهمى النفراسى لحلها عن غير طريق حزب الوفد ، فأثبتت الأحداث أنه لاغنى عن الوفد صاحب الأغلبية الشعبية وممثل الحركة الوطنية المصرية فى أى مفاوضات مع الانجليز (مثل مفاوضات صدقى ١٩٤٦) أو غير الانجليز (مثل محاولة النفراسى لرفع القضية المصرية أمام مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧) لحل القضية الوطنية . كما أن الوفد نفسه بعد أن طالته اتهامات الأحزاب الأخرى بشأن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (حين أتى إلى الحكم بمساعدة قوات الاحتلال الانجليزية وهى رغبة الملك ممثل السلطة الشرعية فى البلاد) كان الوفد أيضا تواقا إلى إستعادة ثقة الشعب المصرى والحركة الوطنية وتأكيد زعامته ونضاله ضد الاحتلال من أجل الاستقلال التام . خاصة أن الشعب المصرى بصفة عامة والقوى السياسية الأخرى بصفة خاصة كانت مهياة لعمل ما ، عمل ضخم ، من أجل دفع حركة الشعب فى اتجاه حل القضية الوطنية ، خاصة بعد أن تغيرت الظروف والأوضاع الدولية والمحلية بعد إنقضاء خمس سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية . فمن ناحية كان إختفاء بعض القوى الدولية على أثر هزيمتها مثل المانيا وإيطاليا التي راهن البعض عليها (الملك فى وقت ما وبعض ضباط الجيش وقطاع من الشعب المصرى) إلى ظهور قوى دولية ليست بجديدة ولكن مكانتها الدولية قد عززت بعد الحرب مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ناهيك عن إنفجار حركات التحرر والاستقلال الوطنى فى كل مستعمرات القوى الاستعمارية القديمة من الهند إلى أندونيسيا إلى سوريا ضد إنجلترا وهولندا وفرنسا . ولاشك أن الشعب المصرى لم يكن بعيدا عما يدور حوله من تطورات تركت أثرها عليه . وعلى الصعيد الداخلى ، فقد انتكمت حركة الاخوان المسلمين على أثر حل

جمعيتها والقبض على أعضائها واغتيال زعيمها حسن البنا (١٩٤٩) أما حزب مصر الفتاة فقد خرج من الحرب العالمية الثانية منهوك القوى بعد اعتقال أعضائه وتشريدهم من قبل سلطات الاحتلال البريطانية ليمر بفترة تحول عقائدية يخرج منها بصيغة جديدة هي الحزب الاشتراكي . وإن كانت التنظيمات الماركسية قد انتهت باتساع حركة التعليم والصناعة إلى حد ما ، إلا أن أثرها كان محدودا على مجمل الشعب المصري عامة لاقتصادها وعلى بعض المثقفين والشباب من الطلاب والعمال . ومع التحولات الاجتماعية والفكرية التي شهدتها المجتمع المصري في سنوات مابعد الحرب ، إزداد الاضطراب السياسي والاجتماعي ، فازدادت حركات العنف من اغتيالات (مثل أحمد ماهر ١٩٤٥ ثم محمود فهمي النقراشي ١٩٤٨ إلى حسن البنا ١٩٤٩) وحوادث إلقاء المتفجرات إلى حركات عصيان مدني واضطرابات (أشهرها إضراب رجال الشرطة عام ٤٨) . ووسط ذلك الجو العام . وجدت حكومات الأقلية التي حكمت مصر خلال تلك الفترة ، نفسها في موضع المناط به حفظ الأمن والنظام ، حفاظا على استقرار البلاد أولا وحفاظا على استمرارياتها في الحكم ثانيا ، فزادت إجراءات الأمن والبطش وجاءت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لتعطى الحكومة فرصة إعلان الأحكام العرفية مرة أخرى وكانت قد ألغيت من قبل . وهكذا كانت مصر في أواخر عام ١٩٤٩ قد وصلت إلى طريق مسدود في اتجاه حل مسائلتي القضية الوطنية والقضية الديمقراطية ، وكانت القوى السياسية الأخرى قد انهكت بفعل اشتباكها مع الانجليز (مصر الفتاة) أو الحكومة (الإخوان المسلمين) وكان الوفد بما يتمتع به من رصيد وطني سابق وراث تاريخي وزعامة وطنية على أتم استعداد لتسلم مقاليد الحكم مرة أخرى بعد انتخابات حرة ونزيه .

إلا أن الأغلبية التي أتت بحزب الوفد إلى الحكم مرة ثانية في انتخابات عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ كانت أغلبية غير حقيقية إلى حد ما ، حقيقة أن الوفد قد حصل على أغلبية برلمانية كاسحة (٢٢٨ - ٣١٩ مقعدا) ، إلا أن ذلك ماكان يعكس أغلبية شعبية . فقد حصل الوفد على أصوات ٥٠% فقط ممن اشتركوا في الانتخابات ، وكان هؤلاء بدورهم لايتعدون الـ ٥٠% ممن كان لهم حق التصويت^(١) . أي أن الوفد قد حصل فقط على ٢٥% من جملة الأصوات الانتخابية ، وكانت هذه بنورها أيضا تضم بين صفوفها أصوات الإخوان المسلمين والجماعات المعارضة الأخرى من ماركسية وغيرها ، التي كان عليها أن تختار بين مرشحي الوفد أو مرشحي حكومات الأقلية من المسميين والأحرار الدستوريين . بل إنه من اللافت للنظر أن ١٥% فقط من ناخبي مدينة القاهرة أكبر مدن مصر على الإطلاق ، قد شاركوا في الانتخابات في حين أحجم البقية ، أي ٨٥% عن المشاركة^(٢) . وإن دل ذلك على شيء ، فهو يدل على أن النظام السياسي القائم حينئذ كان قد بدأ يفقد شرعيته تدريجيا وبدأ الشعب في الانصراف عن الحياة السياسية بصورتها التقليدية السابقة بحثا عن شكل جديد من أشكال الحركة السياسية حلا لقضيتي الامتقلال والدستور .

هذا التغيير في طبيعة الشعب الذي ظهر في عدد الذين اشتركوا في الانتخابات

وعدد الذين صوتوا لصالح الوفد ، لم يقتصر على الساحة الميامية وحدها دون أن يسعى الوفد نفسه ، حقيقة أنه قد ظهر جناح ثورى من شباب الوفد متمثل فى الطليعة الوفدية . إلا أن حزب الوفد بصفة عامة فى أوائل الخمسينات كان جو مختلف عن حزب الوفد فى أوائل العشرينات ، وليس أدل على ذلك من أنه بعد ثلاثة عقود من « وزارات الشعب » التى كونها سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، وكانت قد سميت بوزارة الشعب لدخول ثلاثة أفندية من بينهم مصطفى النحاس ، لأول مرة إلى الوزارة تعبيراً عن تمثيلها لمختلف فئات الشعب وليس النخبة الحاكمة فقط من الباشوات فإن وزارة ١٩٥٠ كانت على النقيض تماماً .. فلذا تمت مقارنة أول وزارة للوفد بأخر وزارة فلننا نجد أن وزارة الشعب فى عام ١٩٢٤ التى ضمت « الأفندية » كانت تعبيراً عن الاعتراف بممثلى الطبقة الوسطى المهنية الحضرية المساعدة فى ذلك الوقت ، واعترافاً من قبل العناصر الأرستقراطية التركية الحاكمة بميزان القوى الاجتماعية السياسية الجديدة التى كانت تتبلور فى هذا العقد من الزمان . أما إذا رجعنا إلى وزارة ١٩٥٠ ، فلننا نجد أن ممثلى القوى التقليدية أو النخبة الحاكمة لم يعدوا من الأرستقراطية التركية ، بل من أفندية الوفد الذين ظهروا فى العشرينات والثلاثينات ، والذين فقدوا تمثيلهم للطبقة الوسطى المساعدة بعد أن أصبحوا من الباشوات المنتمين فى النخبة السياسية الحاكمة بما يترتب على ذلك من ارتباطات اجتماعية واقتصادية . وليس أدل على ذلك من تتبع تطور زعيم الوفد نفسه مصطفى النحاس باشا . أما العناصر الجديدة فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، فلم تكن تضم ممثلى الجناح الثورى الجديد أى الطليعة الوفدية (كما كان الأفندية فى العشرينات) بل ممثلى المصالح الكبيرة من كبار ملاك الأراضي الزراعية (مثل فؤاد سراج الدين) وكبار اصحاب رؤوس الأموال . هكذا نرى أن وفد العشرينات ، وقد سعد والنحاس كان مهيباً تماماً للظروف السائدة فى تلك الحقبة حيث كان يعبر بحق عن القوى السياسية والاجتماعية التى كانت تختم فى ذلك الوقت ، حيث كانت الغلبة داخل الوفد لجناح المحامين الأفندية تحت زعامة مصطفى النحاس فى مواجهة جناح الباشوات والأعيان من كبار الملاك الزراعيين . أما فى عام ١٩٥٠ ، فقد انقلب الميزان مرة أخرى ولكن لصالح جناح كبار الملاك حين أصبح واضحاً أن زعيم الوفد مصطفى النحاس ينظر إلى زعيم جناح كبار الملاك الزراعيين على أنه خليفته المنتظر فى زعامة الحزب . وبذلك أصبح الوفد لا يمثل حركة التطور الاجتماعى كما كان فى العشرينات بل على العكس كان يميز فى اتجاه معاكس تماماً لحركة تطور القوى الاجتماعية فى مصر فى ذلك الوقت ، وهو ما سنراه بعد حين .

وإذا كان الوفد قد سار على عكس التطور الاجتماعى إلا أنه اتبع التطور السياسى حين أعلن النحاس فى خطابه أمام العرش أن حكومته تنظر إلى معاهدة ١٩٣٦ (المبرمة بينه وبين بريطانيا) على أنها لاتصلح أساساً للعلاقات المصرية البريطانية^(٣) . وإنه لم يعد هناك خيار سوى إلغائها والوصول إلى تفاهم جديد أساسه الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر ووحدة وادى النيل (مصر والسودان) تحت التاج المصرى . وأن إلغاء المعاهدة لن يكون معارضا لميثاق الأمم المتحدة .

أخذين في الاعتبار الظروف المتغيرة التي أدت إلى إبرام المعاهدة في المقام الأول ،
ومثلها مثل إتفاقية الحكم الثنائي على السودان^(٤) . (التي كانت قد أبرمت عام
١٨٩٩) . وبذلك يكون النحاس قد ألزم نفسه بإلغاء المعاهدة . يقوم بعد ذلك بأعظم
أعماله وفي نفس الوقت أخطرهما ، مثله مثل شمشون الذي دهم المعبد على أعدائه
ونفسه . فالرأى العام كان يضغط من أجل إلغاء المعاهدة وكان النحاس بحسه الشعبى
ورصيده التاريخى وخبرته السابقة يدرك جيدا انه كان عليه أن يستجيب لارادة الشعب
إذا أراد الاحتفاظ بمكانة الشعبى كزعيم وطنى . ولكنه كان يعلم فى ذلك الوقت أيضا
أن إلغاء المعاهدة دون أى خطة مسبقة ودون توفير البديل المناسب سيكون ضربا
من الجنون ، لذلك كان على النحاس أن يستجيب للرأى العام الشعبى فى نفس الوقت
الذى يحاول الوصول فيه إلى تسوية مرضية بقدر الإمكان مع بريطانيا . فبالنسبة
إلى قيادات الوفد ، مع مايمثلونه من اسلوب تفكير يعكس حقبة أو جيل معين ،
وأصول اجتماعية وثقافية ، وخبرة سياسية وتاريخية ، كانوا لايزالون متمسكين
بالطريق السلمى الشرعى كأسلوب عمل من أجل تسوية القضية المصرية ، وكان
اسلوب المفاوضات هو التعبير للعمل على ذلك المنهج ، أما فكرة المواجهة للشعبية
المسلحة وحرب العصابات كأسلوب لتحرير البلاد من قبضة الاستعمار الأجنبى ،
فكانت أبعد ما تكون عن أذهانهم . بل إن أقصى درجات المواجهة الشعبية كانت تتمثل
فى المظاهرات وبعض حوادث الاغتيالات التي كان الوفد نفسه أول من يدينها حين
يصل إلى الحكم (أرجع إلى تجربة الوفد منذ ثورة ١٩١٩ فى تشكيل الحكومة الأولى
له وحادث إغتيال السردارلى ستاك البريطانى قائد الجيش المصرى فى عام
١٩٢٤) . وتمشيا مع ذلك التفكير ، كانت قيادات الوفد لا ترى مبررا لأى عمل
سياسى خارج إطار الحكومة طالما كانت هى فى مقاعد الحكم ، وبما أنها قد تولت
الحكم فإن للحكومة أولويات تختلف عن أولويات أى حزب أو حركة شعبية خارج
إطار الحكم ، وطبيعى أن يكون أول اهتمام للحكومة هو الحفاظ على المؤسسات
الدمستورية القائمة والعمل من خلالها حرصا على بقاء الحكومة نفسها وتدعيمها لها .
وفى مصر كان الوضع أكثر تعقيدا لوجود مؤسسة دستورية قائمة لا يستطيع أى
حكومة تجاهلها أو إسقاطها من حساباتها ، وهى مؤسسة القصر . ولذلك فلا تعجب
إذا احتلت مسألة العلاقة بين الحكومة الوفدية والقصر نفس الأهمية التي تحتلها العلاقة
بين نفس الحكومة والانجليز . لذلك وجدت الحكومة الوفدية نفسها فى المركز من
مثلث رهيب يتكون أضلاعه الثلاثة من أولا المحافظة على علاقة حسنة مع القصر
ضمانا لبقائها فى الحكم فى المقام الأول ، ثانيا إلغاء المعاهدة والوصول إلى تسوية
مقبولة للشعب المصرى للقضية الوطنية حفاظا على مكانة الوفد الشعبى والتاريخية ،
خاصة بعد حادث ٤ فبراير ، أخيرا العمل من خلال المنهج أو الطريق السلمى
الشرعى أى المفاوضات الذى كان اسلوب عمل الوفد والذى لايرى عنه بديلا لأنه
ببساطة أساس تفكير وفكر الوفد السياسى . وكان على الوفد التوفيق بين هذه الأضلاع
الثلاثة .

ومن مخابرات القدر أن يكون النحاس في آخر وزارة له موصوفا بالتعاون مع الملك ، وهو الذى أمضى حياته مدافعا عن الحقوق الدستورية للوزارات المنتخبة ومهاجما إعتداءات الملك على الدستور . ولكن بسبب الأوضاع الجديدة وحفاظا من النحاس على العلاقة الحسنة مع القصر ، من أجل التفرغ لحل القضية الوطنية ، فإن الوفد تحت زعامة النحاس وبشجيع من فؤاد سراج الدين ، انتهج ماعرف باسم « سياسة التقارب مع الملك » ، التى أثبتت الاحداث بعد ذلك أنها كانت مناهضة للتيار العام السائد فى البلاد فى ذلك الوقت ، ورغم مسئولية أحزاب الأقلية من فساد الملك حين كانت فى الحكم ، فإنه مسئولية الدفاع عن القصر ، وبالتالي ما ارتبط به من فضائح وفساد ، أصبحت مهمة الحكومة القائمة حين أثارت المعارضة موضوع فساد القصر وما كانت الحكومة القائمة فى ذلك الوقت سوى الحكومة الوفدية وما كانت أحزاب المعارضة فى ذلك الوقت سوى أحزاب الأقلية التى اندفعت فى مهاجمة القصر ، وهى المسئولة أصلا عن إفساده من قبل ولكن تمشيا مع رأى العام المعادى للقصر فى ذلك الوقت والتى كانت حدة المشاعر المعارضة له فى تصاعد مستمر . وعندما قدمت المعارضة عريضتها الشهيرة للملك فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٠ ، متهمة النظام بالفساد وتحذر من ثورة قائمة على الأبواب (وهو ماحدث بالفعل) فإن النحاس وصفها بأنها خالية من الحقائق ولاستحق عناء الرد عليها(٥) . وكان الوفد نفسه يمر بنفس الظروف التى يمر بها المجتمع المصرى من صراع بين عناصر شابة جديدة ممثلة فى الطليعة الوفدية لاترى فى التقارب مع الملك أى فائدة ، بل تسحت الوفد على الاستمرار فى سياسته التقليدية بالعداء له ، وبين العناصر التقليدية التى كانت تحبذ سياسة التقارب مع الملك وكانت لهم الغلبة .

وهكذا استمر الوفد فى سياسة التقارب مع الملك ، بل وتمادى فيها أحيانا إمعانا فى كسب رضائه التام ومسحقا لاي بذرة شك لدى الملك تجاه الوفد وحكومته .

هذا ماكان بخصوص الوفد مع الملك ، أما فى علاقته مع الانجليز ، فإن عاملا جديدا قد جعل الموقف أكثر تعقيدا ، وهذا العامل هو قضية فلسطين . فقد رفض النحاس قرار الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين بين اليهود الصهاينة والمواطنين العرب المقيمين هناك . وكان النحاس فى ذلك منسقا مع التيار العام فى مصر فى عدائه للدولة الصهيونية الوليدة ، وحين أصبح النحاس رئيسا للوزراء تابع سياسة من سبقوه فى عدم الاعتراف بإسرائيل . وقد تسبب ذلك فى وجود عقبة جديدة وكبيرة فى وجه حل الخلاف بين مصر وبريطانيا كانت العقبة الجديدة أو الحجة الجديدة التى ساقفتها بريطانيا لتبرير عدم سحب قواتها عن مصر وتحقيق أهم مطلب وطنى وشعبى وهو الجلاء التام ، إنه فى ظل وجود حالة حرب بين مصر وإسرائيل فإنه من الصعب على الحكومة البريطانية الوفاء بالعهود التى قطعتها على نفسها لحكومة إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ بالجلاء عن مصر فى خلال ٣ أعوام . بل إنه قد قيل أن بريطانيا قد ربطت بين إعادة فتح باب المفاوضات من جديد مع الحكومة المصرية وبين تحقيق تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل قبل

ذلك^(٦) . وطبيعى أن النحاس لم يرضخ لذلك النوع من الضغط ، وإن كانت بعض الأصوات من داخل وخارج الوفد كانت ترى ضرورة تحقيق ذلك الطلب . فقد نشر إسماعيل صدقى رئيس الوزراء السابق بيانا ذكر فيه بأن الاستمرار فى تلك السياسة (أى سياسة النحاس الراقضة لإجراء أى تسوية سلمية مع إسرائيل) يعنى أن مصر كانت تعادى الولايات المتحدة الأمريكية وتضع بريطانيا فى موقف صعب ، وتؤجل تسوية قضيتها وتخسر سياسيا واقتصاديا دون أن تجنى شيئا ، وقيل أن حامد زكى من داخل الوفد كان من نفس رأى^(٧) . فعلا ، فإنه عندما أعيد فتح باب المفاوضات بين مصر وبريطانيا فإن بريطانيا تحججت بعدم استطاعتها نقل قواتها إلى غزة ، كما أقترح النحاس ، بسبب ذلك . فقد سأل السفير البريطانى فى مصر وعضو وفد المفاوضات البريطانى ، د. صلاح الدين وزير الخارجية المصرى وعضو حزب الوفد عما إذا كان يدرك المسائل السياسية الخاصة بهذا الاقتراح الذى يتضمن عقد صلح مع إسرائيل ، وقد أجاب وزير الخارجية المصرى على ذلك بأنه توجد اتفاقية مدنة قائمة بين الطرفين تمنع أى طرف من شن هجوم على الطرف الآخر . ولكن السفير البريطانى لم تقنعه هذه الإجابة ورد على ذلك بأن إتفاقية الهدنة وحدها لا تكفى بل إنه يجب الوصول إلى تسوية نهائية مع إسرائيل تتضمن إتفاقية تسمح بموجبها للقوات البريطانية بعبور أراضيها ، حيث أن القوات البريطانية لاستطيع دخول إسرائيل لملاقاة الأعداء دون موافقتها المباشرة^(٨) .

فإذا انتقلنا إلى الركن الثالث من مثلث العلاقات الذى كان على الوفد التعامل معه ، وهو رأى العام المصرى أو الشعب بصفة عامة والقوى الاجتماعية السياسية النشطة فيه بصفة خاصة . وكانت الطبقة الوسطى الجديدة التى اتسعت وكبرت بعد الحرب العالمية الثانية وما صاحب ذلك من إتساع حركة التعليم وازدياد حجم خريجي الجامعات فإن هذه المجموعة من الخريجين كانت موزعة فى الأساس بين حركة الإخوان المسلمين التى كان يزداد حجمها يوما بعد يوم ، وحركة أحمد حسين التى أطلقت على نفسها اسم الحزب الاشتراكى بعد أن كانت مصر الفتاة من قبل . وبحلول أوائل الخمسينات كان الحزب الاشتراكى يعد الحزب الأكثر تقديرا عن هذه القوى الاجتماعية الجديدة للصاعدة بعد الضربات العديدة التى تلقتها حركة الإخوان المسلمين خاصة بعد إغتيال زعيمهم حسن البنا فى فبراير من عام ١٩٤٩ واعتقال معظم قادتهم . وقد ارتفع توزيع صحيفة الاشتراكى ، صحيفة الحزب الاشتراكى وأصبح الهجوم على القصر أكثر حدة وبصورة مباشرة ، وأصبح مركز الوزارة الوفدية أكثر إحراجا خاصة مع سياسة التقارب مع الملك . لذلك لم يكن غريبا على الوزارة أن تجتمع بعد أن أمر الملك بإغلاق تلك الصحيفة وأن تقرر وقف تلك الصحيفة بناء على أن أحمد حسين والحزب الاشتراكى يحضون على الثورة فى البلاد وتغير نظامها الاجتماعى^(٩) . وبذلك يكون الوفد قد استعمل نفس كلام إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ ، وأصبح حزب ثورة ١٩١٩ هو الحزب الذى يقف أمام الثورة القائمة .

المفاوضات أو إلغاء المعاهدة

بينما استمر للنحاس في سياسته الخاصة بالتقارب مع الملك ، أعيد فتح باب المفاوضات من جديد مع الانجليز ، ولكن في أجواء مختلفة تماما عن أى مفاوضات سابقة أجراها الوفد مع الانجليز . وليس أدل على ذلك من كلمات النحاس نفسه مخاطبا الفيلو مارشال سير وليام سليم قائلا : « نريد التوصل إلى حل يمكن أن نقتنع به الحكومة والشعب والمعارضة ، فلا يخفى أن المعارضة مفتوحة العين وتترصد بنا ، ولعلك تفهم وجهة نظرى فى إقامة نوع من التعاون المثمر بشرط جلاء (القوات البريطانية) عن بلادنا(١٠) . وفى موضع آخر يكرر محمد صلاح الدين وزير الخارجية نفس المعنى للسفير البريطانى السير رالف ستيفنون : وأنتم تعلمون ولاريب أن هناك دعايات هدامة وأن فى مصر معارضة مهما كان شأنها فيجب علينا أن نعمل حسابها فى مسألة حيوية دقيقة كهذه المسألة(١١) . ولأنك أن هذا يعد كلاما جديدا تماما ليس فقط على البريطانيين ، بل أيضا على الوفد . فلقد أدرك الوفد أنه لم يعد الصوت الوطنى الوحيد فى البلاد ، المفاوض باسم الشعب المصرى بلا منازع ، الذى يستطيع أن يساوم البريطانيين على ثمن الاستقلال من موقع احتكاره للحركة الوطنية المصرية . فلم يعد الحال كذلك فى الخمسينات ، بل أن الوفد نفسه أصبح يدرك أن مبدأ المفاوضات نفسه أصبح محل شك . ومرة أخرى نعود إلى كلام صلاح الدين نفسه للتعبير عن ذلك الموقف فى جلسة مفاوضات ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ حين قال : « أرجو أن تعلم أن الرأى العام فى مصر كان فى السنوات الأخيرة قد اقتنع بأنه لاجدوى من المفاوضات ، وبأن على مصر أن تعدل نهائيا عنها كوسيلة لادراك حقوقها ، وأن تبحث عن كل وسيلة أخرى تستطيع بها تحقيق مطالبها . ولكن الوفد بعد انتصاره فى الانتخابات استطاع أن يواجه الرأى العام بأنه سيحاول المفاوضات من جديد وقبل الرأى العام ذلك منه على مضض ولمسبب واحد هو يقين المواطنين فى مصر والمردود من أن الوفد إذا دخل المفاوضات فإنه يدخلها على أساس تحقيق مطالب البلاد كاملة غير منقوصة . فإذا فشلنا فى هذه المرة فإخشى أن يفقد المصريون نهائيا كل رجاء فى إمكان حل مشكلاتنا عن طريق المفاوضات وبذلك تزداد أزمة الثقة استحكما ، ونصل إلى المأزق الذى لا مخرج منه ، ولا يخفى عليكم ما فى ذلك من ضرر بليغ للطرفين وكيف تستطيع الدعاية الشيوعية أن تستغل فى الداخل والخارج بالاضرار بنا جميعا . وبعد أن شرح د . صلاح الدين الموقف يكمل قائلا : « والان ينتظر الرأى العام بفارغ الصبر نتيجة مباحثتنا . وتطالبنا الصحافة كل يوم بأن ننصح لهم عما يجرى ومياتنى قريبا جدا الوقت الذى يجب علينا فيه أن نصرح بشئ جدى . ومن المرجح أن أغادر مصر إلى أوروبا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر لاقابل النحاس وسأسافر بعد ذلك لأمريكا لحضور اجتماعات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ولا ينتظر ان أعود قبل نهاية أكتوبر أو أوائل نوفمبر . أن البرلمان المصرى يجب أن يجتمع فى الأسبوع الثالث من نوفمبر وفى هذا الاجتماع يلقي خطاب العرش ولا بد لنا فيه من أن نقدم إلى البرلمان وإلى الشعب حسابا

عن سياستها الخارجية ونتائجها في السنة المنصرمة ، أى أن الأسبوع الثالث من نوفمبر هو في الواقع الحد الذى يتعين فيه أن نعرف مصائر الأمور بل يتعين أن نعرفها قبل ذلك بزم كاف ليتسع لنا الوقت لأعداد ما نقول » . (١٦) ويبدو واضحا من كلام د . صلاح الدين أن المفاوضات إذا لم تصل إلى نتيجة سريعة ومرضية ، فإن الأمور قد تتطور إلى ما لا يحمد عقباه ليس فقط للبريطانيين ، بل أيضا للوفد ، حيث أن النحاس أعلن في خطاب العرش بنفس العام « أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كاساس للعلاقات المصرية البريطانية » ، وأنه لامناس من تقرير الغائها ، ولا مفر من الوصول إلى احكام جديدة تركز على أسس جديدة تقدرونها جميعا إلا وهي الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وفى نفس الخطاب يقول النحاس أنه « فى طليعة هذه الوسائل اعلان إنهاء معاهدة ١٩٣٦ إستنادا إلى تعارضها الواضح مع إحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة » ، فضلا عن تغير الظروف التى لا بدت لإبرامها ، وما يتبع ذلك من إعلان إنهاء اتفاقيتي ١٦ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان (١٧) . ورغم كل هذه التحذيرات من جانب الوفد ، إلا أن ذلك لم يحر ك ساكنا للانجليز وأن يجعلهم أقل تشبها بموقعهم أو أكثر مرونة تجاه نداءات الوفد أو تحذيراته . بل أن النحاس ذهب إلى إمكانية عقد معاهدة جديدة طالما أن مبدأ الجلاء قد أقر حين قال له الفيلد مارشال سليم مجادلا : « فإذا نشبت الحرب ونحن على إتفاق ، فستشارك فى الدفاع عن مصر بلاد كثيرة ، فإن لم تكن فى مصر قوات بريطانية فسيكون مضيقا لوقتى أن أطلب إلى هذه الشعوب إمدادى ببعض القوات وغيرها فى حين أننى إذا نفسى إذا غادرت البلاد » . ويرد النحاس « يمكن مثلا فى هذا الصدد أن نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا ليطمئن الجميع » (١٨) . وكان واضحا أن بريطانيا تمسكت تماما ببقاء قواتها فى مصر ، وكانت تضع العراقيل أمام الوصول إلى أى إتفاق جديد لايضمن استمرار بقاء قواتها فى مصر . فبين ذهب محمد صلاح الدين إلى لندن لمتابعة المفاوضات مسألة بيفن وزير الخارجية البريطانى إذا كانت مصر تقبل مبدأ الدفاع المشترك مع دول أخرى مثل إسرائيل والعراق وهو مارفضه الوزير المصرى (١٩) . وكان صلاح الدين فى مقابلة سابقة مع السفير البريطانى فى القاهرة قد ذكر أن الوفد عندما كان فى المعارضة قد رفض مبدأ الدفاع المشترك ، وإن أغلب المفاوضات قد رفضوا أيضا هذا المبدأ رغم تقرير الجلاء التام (٢٠) ، إشارة إلى معاهدة صدقى . بيفن فى عام ١٩٤٦ . وكانت إسرائيل هى الحجة التى ساقها بريطانيا هذه المرة لافشل المفاوضات . ونعود مرة أخرى إلى إحدى جلسات المفاوضات حين سأل د . محمد صلاح الدين السفير البريطانى هل لى أن أسأل فيم كنت تفكر عثما أشرت إلى إمكان جلاء هذه القوات ؟ قال السفير : « إن النحاس قد اقترح لنقلها إلى غزة فى محاثة مع الفيلد مارشال سليم . وإذا كانت الحكومة المصرية تقترح أن ترابط هذه القوات فى غزة فهل تتركون الملابس السياسية لهذا الأمر بما فى ذلك عقد صلح مع إسرائيل ؟ فرد د . محمد صلاح الدين قائلا : نحن الآن فى هدنة دائمة مع إسرائيل ولا تسمح هذه الهدنة بان يهاجم أحد الطرفين الاخر أو يعتدى على خطوط الهدنة

السفير : هذا لا يكفي إلا إذا كانت هناك حالة صلح نهائى واتفاق بأن تسمح إسرائيل بمرورها في أراضيها ، إذ لا يمكننا أن ندخل إسرائيل عنوة لملاقاة جيش العدو (١٧) . في جلسة أخرى قال السفير أن الوضع الآن مختلف عن عام ١٩٤٦ حيث كان يمكن نقل القاعدة . أما الآن وكما أستنتج د . محمد صلاح الدين وزير الخارجية فإن قيام إسرائيل بمنع ذلك (١٨) . وهكذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود .

رغم تعهد النحاس في خطبة العرش أمام البرلمان المصرى عام ١٩٥٠ بإلغاء المعاهدة ، إلا أن بعض الكتّاب والمؤرخين من أمثال الرافعى مثلا يرجعون سبب إلغاء المعاهدة إلى أسباب سياسية داخلية (١٩) وليس بسبب وصول المفاوضات إلى طريق مسدود . فمن الواضح أن الوفد رغم تعهده بإلغاء المعاهدة على لسان رئيسه النحاس باشا ، كان يأمل في الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا يجنبه مخاطر إلغاء المعاهدة وأثارها غير المعروفة . ولكن يبدو أن أحداثا داخلية معينة قد عجلت من قرار الوفد بإلغاء المعاهدة بعد طول انتظار وترقب من جانب الشعب للوصول إلى نتيجة ما للمفاوضات التي كانت تجرى ، سواء كانت تلك النتيجة بالسلب أو الإيجاب . ويؤكد كاتب آخر ، استنتاج الرافعى حول الأسباب الداخلية التي أدت بالنحاس إلى إلغاء المعاهدة حين يذكر واقعة نقل كريم ثابت لنية الملك في إقالة الوزارة إلى فؤاد سراج الدين (٢٠) . لذلك فإن إلغاء المعاهدة ما كانت إلا حركة من جانب النحاس لإجبار الملك على التخلي عن قراره ، على الأقل لبعض الوقت . ويبدو أنه كان هناك كلام فعلا حول حكومة جديدة برئاسة الهلالى تقوم هى بإلغاء المعاهدة ، وبذلك تقوت على الوفد فرصة الظهور بمظهر البطل القومى المدافع عن حقوق الوطن واستقلاله . وقد عقد اجتماع فى ١٩ سبتمبر ١٩٥١ بين د . أحمد حسين (وزير ودى) وعبد الفتاح عمرو (السفير المصرى بلندن) وحسن يوسف (وكيل الديوان الملكى) لبحث تلك الفكرة ولكن يبدو أن الفكرة لم تلق الاستجابة اللازمة وتم التخلي عنها بعد ذلك (٢١) . ولذلك فإن النحاس كان فى سباق حقيقى مع الزمن لإنقاذ وزارته وسط الشائعات الكثيرة بقرب موعد إقالتها . فقد عاد الملك فاروق من أوروبا فى ١٤ سبتمبر ولم يقابل النحاس لمدة ثلاثة أيام كاملة ، لتنتقل الشائعات من جديد ، إلا أنه بعد لقاء الملك بالنحاس ، خرج الأخير من هذا الاجتماع وكله مدبوح للملك . وقد فسر الوفديون ذلك قائلين أن النحاس كان عليه كسب الملك لبعض الوقت حتى يستطيع تنفيذ خطته فى إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر (٢٢) .

إلا أن قرار إلغاء المعاهدة لم يكن بالأمر الهين أو القرار السهل . فقد رفضه فى البداية العناصر الأكثر اعتدالا داخل الوفد مثل فؤاد سراج الدين ، مثلما رفضه رجال القصر من قبل . وكان القرار يعد عملا جريئا تماما بمقاييس السياسة التقليدية والمتدليلين الذين وصفوه بأنه من « جنون صلاح الدين » كما قال سراج الدين (٢٣) . بل أن بعض الوفديين ظل يماطل حتى يتم تجنب الوصول إلى إلغاء المعاهدة . فوافق حامد زكى على إعطاء بريطانيا فرصة أخرى كما طلب منهم السفير البريطانى رغم انقطاع المفاوضات . ووافق النحاس على تأجيل فض الدورة البرلمانية ثلاثة أسابيع

أخرى^(٢٤) . ولكن بريطانيا لم تقدم أى مقترحات جديدة فى هذه الأسابيع الثلاثة ، فما كان من النحاس إلا أن ينفذ العهد الذى قطعه على نفسه أمام البرلمان منذ عام سابق بإلغاء المعاهدة .

إنه لمن الصعب تماما تقدير الموقف وإرجاع الأسباب التى مدت بالنحاس فى النهاية أن يقرر إلغاء المعاهدة . فالخوف من إقالة الوزارة كان بالطبع عاملا مهما ، ولكن ليس العامل الوحيد ، بل إنه كانت توجد عدة عوامل أخرى تحدثنا عنها ، ولكن عامل آخر كان بدأ يظهر على الساحة السياسية المصرية . وهو الولايات المتحدة الأمريكية . ويقال أنه عندما عاد حامد زكى من أوروبا قبل إلغاء المعاهدة . فإنه سأل النحاس إذا كان مستعدا لإلغاء المعاهدة فأجاب النحاس بلن الولايات المتحدة تساندهم وأن صلاح الدين اتصل بإبراهيم فرج من باريس وأخبره أن هناك ضغوطا على بريطانيا . ويبدو أن هذا كان مجرد وهما من قبل صلاح الدين والنحاس ، إلا أنه لعب دورا رغم ذلك ، فلم يظهر أى دليل بعد ذلك على صحة ذلك الاعتقاد ولا تدرى على أى أساس بنى كل من النحاس وصلاح الدين ذلك الاعتقاد حول مساندة الولايات المتحدة لإلغاء المعاهدة . أما بالنسبة للموقف مع الملك ، فقد أوقع سراج الدين النحاس بأن الملك لن يجرؤ على طردهم من الحكم بعد إلغاء المعاهدة .^(٢٥) وقد أختار النحاس يوم إلغاء المعاهدة ليتوافق مع يوم إقالة أخر وزارة له فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . وفى ذلك دلالة لاتخفى على الملك ، وفى نفس اليوم ، ٨ أكتوبر ، لكن من عام ١٩٥١ استهل النحاس خطابه أمام البرلمان المصرى باستعراض أخر تطورات العلاقة المصرية البريطانية بادئا حديثه بغياب الحالة التى استوجبت عقد المعاهدة فى عام ١٩٣٦ ، وهى خطر قيام حرب عالمية جديدة ، ثم انتقل إلى خطاب العرش الذى ألقاه فى ١٦ نوفمبر من العام السابق وتعهد فيه بإلغاء المعاهدة ، ثم إلى إنهاء المباحثات بين وزيرى خارجية البلدين فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ باقتراح بريطانيا دراسة مقترحات لمجلس الوزراء على أن تبلغ نتائجها للقاهرة فى أواسط شهر يناير من عام ١٩٥١ ، ولكنها وصلت فى ١١ إبريل ، وفى يوم ٢٤ إبريل أعلنت مصر رفضها لتلك المقترحات وقدمت إقتراحات مضادة التى وصل الرد عليها فى ٨ يونيو . واستؤنفت المباحثات مرة أخرى ثم كان بيان وزير الخارجية البريطانى أمام مجلس العموم فى ٣٠ يوليو الذى أعلن فيه تمسك بلاده بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها لوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع رغبة السودانيين أولا . وفى ١٦ أغسطس رد وزير الخارجية المصرى على ذلك ، ولكن وزير الخارجية الانجليزى بعث فى ١٧ أغسطس إلى النحاس بنفى فيه إتهام صلاح الدين لبريطانيا بإغلاق المباحثات (مما يعنى أن الوفد كان مازال يأمل فى المباحثات) وقد رد النحاس فى ٢٦ أغسطس إلا أنه فى ٢١ سبتمبر تلقى من وزير الخارجية البريطانى أنه لا يستطيع تحديد موعد لأرسال مقترحاته ، فكلف النحاس السفير البريطانى فى القاهرة أخبار وزير خارجية بلاده (بريطانيا) بأن الحكومة المصرية مرتبطة بإعلان خطتها فى

البرلمان قبل نفي دور الانعقاد الحالي في أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلا مفر والحالة هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ . وبعد أن شرح النحاس كل ذلك ، قال عبارته المشهورة : « من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بالفاثا(٣٦) » .

معركة القناة

فجرت حركة إلغاء المعاهدة المشاعر الكامنة في الشعب المصري ، فأنطلق المارد من القمم محطما كل الاغلال التي كانت تقيد حركته من قبل . ولم تكن هذه الاغلال مجرد قيود وجود قوات الاحتلال البريطانية أو النظام الملكي نفسه . بل كانت أهم هذه القيود هي وقوع الشعب المصري أسير أسلوب تفكير حزب الوفد منذ نشأته في عام ١٩١٨ حتى ذلك اليوم . فكما أوضحنا من قبل ، فإن الوفد لم ير أى طريق آخر لحل القضية الوطنية سوى الأسلوب السلمى الشرعى عن طريق المفاوضات ، ولأبأس من مظاهرة هنا وأحزاب هناك ، ولكن استخدام الكفاح المسلح والثورة كأسلوب لتحرير البلاد كان غريبا تماما عن تفكير الوفد ، ذلك التفكير الذى تطبع بطباع قيادته من رجال القانون الذين كانت القضية الوطنية بالنسبة إليهم مثلها مثل أى قضية أخرى على ساحة القضاء ، وأن كانت هذه بالطبع هي أهم وأعظم قضية ، والساحة هنا ليست دار المحكمة ، ولكن العالم بأسره وليس أدل على ذلك من أن سعد زغلول نفسه بعد طول مباحثات وعناء مع راندى مكدونالد زعيم حزب العمال البريطانى ورئيس الحكومة وفد المفاوضات فى لندن عام ١٩٢٤ قد أدرك بعد عناء أن المسألة ليست مسألة حق ولكن مسألة قوة(٣٧) . نعم مسألة قوة ، وأن كان بعض الشباب المصرى قد لجأ إلى أسلوب الاغتيالات سواء ضد مصريين متعاونين مع الاحتلال أو ضد قوات الاحتلال نفسها ، إلا أن هذه للحوادث ظلت أحداثا فردية متفرقة وعارضة ، بل وكان لها أسوأ الأثر على وزارة سعد زغلول نفسه فى عام ١٩٢٤ . وظلت الحركة الوطنية المصرية اسيرة الحل السلمى الشرعى القانونى طيلة ثلاثة عقود ، حتى بدأ الشعب يتمل من أسلوب المفاوضات . ولجأت حكومة النقراشى إلى الأمم المتحدة ، ولكنها فشلت ، واثبتت بذلك أن كل الطرق السلمية ، وأن اختلفت أو تعددت وسائلها فمصيورها الفشل . ثم كان الأمل الأخير فى المفاوضات التى أجراها الوفد اثر عودته إلى الحكم مع بريطانيا ، ليتبث بقراره بعد ذلك بإلغاء المعاهدة عدم جدوى أسلوب المفاوضات فى حل القضية الوطنية ، وليس هناك خير من الوفد كشاهد على فشل هذا الأسلوب ، وأصبح البديل الذى كان يبحث عنه للشعب ولكن لم يكن مطروحا وباجماع الاراء هو الكفاح المسلح ، ذلك الأسلوب الجديد الذى حظى باجماع الشعب المصرى فى بداية الخمسينات . وهكذا اكمل الوفد دوره التاريخى باستنفاد جميع الوسائل السلمية الممكنة لحل القضية المصرية ، وأصبح على الشعب الآن أن يبحث عن طريق آخر ، وهو ماخذر منه صلاح الدين ، وبدأت معركة القناة .

تدل جميع الشواهد التي تجمعت بعد ذلك أن حركة الكفاح المسلح قد بدأت بداية تلقائية تماما وبدون أى أعداد أو تخطيط مسبق ، بل حركة عفوية ولبدة للحظة والساعة وكرد فعل لالغاء المعاهدة فلم تكن هناك اية دعوة لحركة تحرير مسلمة مثلما كان يحدث فى الهند الصينية مثلا ، أو ادبيات حول حرب العصابات ومدى ملامتها للطبيعة المصرية مثلا أو أى شيء من هذا القبيل أى لم يسبق إندلاع الحركة أى تهديد فكرى أو أدبى وهو ما قد يقصر بعد ذلك ارتجالية الحركة وتعثرها . صحيح أن حوادث العنف فى الحياة السياسية المصرية قد أخذت تتزايد بشكل مضطرد بعد الحرب العالمية الثانية ولكن تلك الحوادث لم ترق إلى مستوى حركة تحرير شعبية تستخدم أسلوب حرب العصابات فى مهاجمة العدو . بل كانت اقرب إلى الحوادث الأرابية الفردية التى ماكانت تحدث حتى تتصل منها نفس المنظمات التى ينتمى إليها الأفراد القائلين بتلك الحوادث . ويكاد يكون الاستثناء الوحيد فى تلك حركة الاخوان المسلمين بما كان لديهم من متطوعين ذهبوا للقتال فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ورغم عدم وجود بيانات عن حجم هؤلاء المتطوعين تنظمهم مدى تدريبهم وتسلحهم ثم خبرتهم القتالية الفعلية بعد ذلك ، إلا أنه من الثابت أن عددا لا بأس به من شباب الاخوان قد شارك فى حرب فلسطين ، وهناك اكتسب خبرة عملية ساعدته بعد ذلك بثلاث سنوات فى معركة القناة ويمكن القول أنه فى ذلك التاريخ أى إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، لم تكن لدى أى من القوى السياسية الأخرى الوفد ، الحزب الاشتراكي ، ناهيك عن السعديين والأحرار الدستوريين ، أى تنظيمات مسلحة ، علنية أو سرية أو أى خبرة قتالية أو تجربة ميدانية من قبل ، ومن الممكن القول أيضا أن تجربة عام ١٩٤٨ بالنسبة للأخوان كانت بمثابة الاعداد أو التجربة الأولى لأحداث منطقة القناة بعد ذلك فى عام ١٩٥١ . وبذلك يكون الوفد هو الذى ألقى المعاهدة وفتح الطريق أمام الكفاح المسلح والأخوان هم القوى السياسية الوحيدة التى كانت معدة لمثل هذا العمل . وكانت مشكلة الحكومة الوفنية الكبرى مواكبة ذلك للتطور الجديد الذى أطلقت عقالة هى نفسها ، مما وضعها فى موقف فى غاية الحرج . فمن ناحية كانت على الحكومة الوفنية الاستمرار فى نهجها القائم على سياسة التقارب مع الملك ، وفى نفس الوقت كانت عليها أن تساير الحركة الوطنية التى بدأت تتبلور فى شكل كفاح مسلح ضد قوات الاحتلال أخذه أسم « كتاب التحرير » التى بدأت تظهر وسط شباب الجامعات فما كان من الحكومة إلا أن أصدرت فى أواخر نوفمبر ١٩٥١ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء قالت فيه أن المجلس قرر بجلسته ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٧ أن تتولى الحكومة تدريب الكتائب بنفسها وفقا للنظام الذى تضعه هى ، مع السماح لاية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض ومن شاء التبرع لهذا الغرض فعليه أن يبيع تبرعه إلى رئاسة مجلس الوزراء . وقد عهدت الحكومة مسئولية كتائب التحرير تلك إلى عبد المجيد عبد الحق وزير الدولة من أجل تدريبهم وتنظيمهم ، وتم الإعلان عن تشكيل لجنة من الضباط المتقاعدين لمساعدته تتكون من اللواء صالح حرب ، محمد فتوح ، حسين محمد باشا ، وعلى الموارى بك . كما أعمدت الحكومة مبلغ مائة ألف جنيه لتدريب الفدائيين تدريباً عسكرياً وإعلنت

أنها مستقبل فقط من هؤلاء لخدمة للوطن^(٢٨) . وفى نفس الوقت بدأت الحكومة سلسلة من التصرفات المضادة للحركة التابعة للأحزاب الأخرى ، فأصدرت قرارا بالغاء معسكرات التطوع ، وحظرت على الأحزاب والهيئات جمع أية تبرعات لتمويل حركة الكفاح المسلح . وقامت بشن غارات على مستودعات الحزب الاشتراكي سواء فى القاهرة أو الشرقية .

بل يذهب البعض إلى إتهام الحكومة عامة وفؤاد سراج الدين خاصة بمحاولة عرقلة الحركة الفدائية حيث رأوا النفاق الشعب حول الكتائب غير الوفدية فحاولوا ايجاد كتائب وفدية ، فعمل فؤاد سراج الدين على جمع بعض فؤاد الوفد وطلب منهم ايجاد كتائب فى دوائهم ووعدهم بالانفاق عليها ، وفعلًا تألفت نواة بعض الكتائب ، ولكن كان ينقصها الروح الحية . ويذهب البعض فى إتهامهم لسراج الدين بأنه كانت له مصلحة حزبية أكيدة تقتضى إيقاف أعمال العدوان ضد الانجليز لأن الاعتداء على القوات البريطانية يثير تلك القوات مما يجعلها تتحرش بالأهالي وتقوم بنسف القرى واسر رجال البوينس ، مما يدفع الشعب إلى أن يطلب حلا جذريا وموقفا صارما من الحكومة التى ألغت المعاهدة ، فيخرج مركز الحكومة^(٢٩) ، وهو ماكانت تتفاداه كأي حكومة مسئولة عن حفظ الأمن والنظام . وبذلك كان على الحكومة أن تنهج منهجين متناقضين . منهج حفظ الأمن والنظام ، ومنهج مواكبة الثورة الشعبية الوليدة التى أطلقتها ، فأرادت أن تؤمهما .

كتائب التحرير

فدرت إحدى التقارير البريطانية عدد أفراد كتائب التحرير بألف رجل فقط ، وقسمتهم إلى مجموعتين أساسيتين ، كتيبة أحمد حسين التابعة للحزب الاشتراكي ويقدر عدد أفرادها بمائتى رجل ، أما الكتيبة الثانية ، فكانت من جمعية الشبان المسلمين وكان عدد أفرادها ضعف عدد أفراد الكتيبة الأولى ، أى ٤٠٠ رجل^(٣٠) . وهذا يتركنا مع ستمائة فرد آخرين لا نعرف إلى أى فريق ينتمون وفى الأغلب فهم مجرد شباب وطني ذهب للانضمام إلى الكتائب دون أى دافع أو إنتماء حزبي . وقد وصف نفس التقرير البريطانى أفراد هذه الكتائب بأن الغالبية منهم من الطبقة العاملة وإن كان يقودهم الطلاب الشباب من الأحزاب المختلفة . وهو مايتناقض مع وصف بعض الذين شاركوا فى الكتائب فى ذلك الوقت من أن الغالبية كانت من الشباب الطلاب ، طلاب الجامعات خاصة ، ويظهر أن دور الطبقة العاملة قدتركز فى الأساس فى هجر معسكرات الجيش البريطانى الذى تركها بلا أيد عاملة تعتمد عليها ، مما خلق لها العديد من المشاكل والمصاعب .

وقد وصف أحد أعضاء الحزب الاشتراكي بعد ذلك كيف تشكلت كتائب التحرير قائلا انه بعد الغاء المعاهدة ظهرت فكرة إنشاء كتائب التحرير وأقدم الحزب الاشتراكي على فتح باب التطوع للشباب فى معسكرات بالعباسية وحلوان والاسكندرية والمنصورة والزقازيق وقلنا . ونلاحظ هنا الوجود الجغرافى لهذه

المعسكرات التي اقتصررت على وجه بحرى دون الصعيد ، خصوصا فى القاهرة والاسكندرية والشرقية . ويكمل عضو الحزب الاشتراكى شهادته قائلا أن شباب من ضباط الجيش المتقاعدين والعاملين هم الذين اشرقوا على التتريب فى تلك المعسكرات . ورغم فتح باب الأكتئاب الشعبى لجمع التبرعات ، إلا أن مشكلة الحزب لم تكن فى نقص الأفراد ولكن كانت أساسا فى ضعف التمويل ، فكان لدى الحزب الشباب وينقصه المال ، رغم أن التبرعات التي كانت تصل للحزب من أجل الكفائات كانت تنشر فى قوائم منظمة جريدة الحزب الاشتراكى ، إلا أن ذلك لم يشجع العديد من الناس على التبرع . سنلاحظ أيضا أن بعض الأحزاب مثل أحزاب الأقلية كان لديها التمويل ولكن ينقصها الأفراد وللأسف الشديد فإنه بسبب التناقص الحزبى ، فلم يحدث أى تنسيق أو تعاون بينهما ، ليس فقط بدافع الحرص على ظهور كل حزب بمظهر الوطنى الوحيد ، ولكن بسبب اختلاف نظرة وأسلوب عمل كل فريق عن الآخر ، ويكمل نفس الشاهد شهادته قائلا أن أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى كان فى سجن الأجانب محبوبا على نمة قضية صحفية لحظة الإعلان عن إلغاء المعاهدة ، وأنه أصدر أوامره إلى الشاهد بالسفر إلى منطقة القنال واستكشاف أحوالها من جميع النواحي ودراسة مايمكن عمله والتمهيد لنزول الكتائب وذهب الشاهد إلى الاسماعيلية ورغم القبض عليه إلا أنه تمكن من كتابة تقرير عما يمكن عمله واستخلص الشاهد انه لايجب القيام بآلية عمليات فى الاسماعيلية حرصا على أرواح المواطنين . لأن أية عملية بها ستؤدى إلى ازعاج الانجليز ازعاجا لن يتورعوا معه على ارتكاب كل الجرائم . ووصل الشاهد إلى نفس النتيجة بالنسبة لبورسميد حيث قال إن أهالى بورسميد لا يؤمنون بضرب الانجليز إلا فى حالة إحتلال مدينتهم وهو ما كانوا يتوقعونه(٣١) . ونرى هنا إن الشاهد لم يتبع بعض نظريات رجال حرب العصابات من ضرورة اشراك الأهالى فى المعركة حتى لو اضطر الأمر إلى توريطهم توريطا بمعنى أن قيام قوات الإحتلال بأعمال انتقامية ضد الأهالى يكون فى مصلحة الثوار لأنه سيؤدى إلى مزيد من السخط من قبل الأهالى مما يدفعهم دفعا إلى الاشتراك فى المعركة القائمة بدلا من الوقوف موقفا سلبيا أو مجرد الاكتفاء بالتشجيع والتلهيل لكل حادث موجه ضد الانجليز وهو أضعف الأيمان . فالمطلوب كان معركة شعبية يشترك فيها كل أفراد الشعب بمختلف طبقاتهم وأعمارهم وفئاتهم ، وليست مجرد حركة مقصورة على مجموعة من الأفراد تحمل السلاح بالنيابة عن الشعب كله .

وللأسف فإن الخلافات الكثيرة كانت من أهم أسباب ضعف الحركة مما أثر على فاعليتها إلى حد كبير ، ومن مثال ذلك كتيبة خالد بن الوليد ، وهى إحدى الكتائب التى ذاع صيتها ، لأنها كانت فى الأصل مجموعة من أعضاء الحزب الاشتراكى التى كانت تقيم بالقرب من بلبيس والتى فصلت لأسباب ما وتجمعت مع بعض الذين كانوا مع سعد زغلول فؤاد وظهرت فى اليوم التالى لاستشهاد عباس الأعرس . ومثل أيضا الفريق عزيز المصرى الذى لم يشك أحد فى مدى جديته أو حماسه ، ولكن بعض الذين اتفوا حوله كانوا إما مفصولين أو مستقيلين من الحزب الاشتراكى من

أمثال عبد الوهاب حسنى المحامى . وبسبب هذه الخلافات الشخصية امتحان التعاون بين مجموعة عزيز المصرى والحزب الاشتراكى ، ورغم أن الأول كان يتمتع بالخبرة العسكرية والسمة الوطنية والحزب الاشتراكى بوفرة الشباب والتنظيم الحزبى . فذهب عزيز المصرى ومجموعته إلى الحزب الوطنى الذى رحب بهم أيما ترحيب تعويضاً عن النقص الذى كان يعانيه الحزب الوطنى فى ذلك الوقت ، سواء من حيث الأفراد أو الأسماء اللامعة البراقة^(٣٢) . وكان لدى الحزب الوطنى التمويل اللازم ولدى عزيز المصرى الخبرة العسكرية ولدى الحزب الاشتراكى الشباب المتطوع ، ولكن هؤلاء الثلاثة لم يجتمعوا ولو كانوا قد اجتمعوا ثلاثتهم كل بما لديه كانت النتيجة حتماً جد مختلفة . وتكتمل الصورة حين نسمع عن جهود فؤاد سراج الدين (التى سبق شرح أهدافها) من أجل عرقلة أعمال عزيز المصرى ومحاولة استقطاب كتيبة خالد بن الوليد^(٣٣) . كانت هذه الأقوال جزء من تقرير كتبه الأستاذ جمال طولان المحامى وعضو الحزب الاشتراكى عقب اعتقاله فى الزقازيق عقب حريق القاهرة ، وفيما يصف حالة كتائب التحرير بمديرية الشرقية ومحاولات الوزارة الوفدية فى التأثير عليها . ورغم وضوح مدى كراهية الشاهد لفؤاد سراج الدين وبعض أفراد حركة الكتائب الأخرى ، إلا أن ذلك لا يمنع إنها تلقى بعض الضوء على حركة الفدائيين فى ذلك الوقت من خلال نظرة أحد شهود العيان من داخلها وللأسف الشديد ، فإن الباحث لتلك الفترة بالتحديد يواجه بصعوبة العثور على أقوال أو منكرات من شاركوا فى تلك الأحداث مباشرة ، إلا من التقرير السابق ، والذى تنصصه الحيدة والموضوعية للظروف التى كتبت فيها ، ومن مذكرات اثنين من قادة الحركة من الإخوان المسلمين ، حسن دوح وكامل الشريف . نشرها الأول تحت عنوان كفاح الشباب الجامعى على القناة والثانى المقاومة السرية فى قناة السويس . وسنحاول من خلال هذين العاملين أن نلقى بعض الضوء على تلك الحركة ولكن هذه المرة من خلال وجهة نظر الإخوان المسلمين .

من اللافت للنظر هنا أن كامل الشريف يعزى قيام الحركة السرية داخل الإخوان المسلمين التى عرفت باسم « النظام الخاص » إلى حسن البنا ولكن بهدف القيام بأعمال العنف ضد قوات الاحتلال البريطانية ، خلافاً للصورة العامة التى كانت سائدة من أن هذا النظام كان موجهاً ضد بعض المصريين المعارضين لحركة الإخوان المسلمين وعلى غير علم حسن البنا ، المهم أن أفراد هذا التنظيم السرى كان يتم إعدادهم إعداداً روحياً قبل تنظيمهم ، ولكن للأسف الشديد فإن تدريبهم كان يتم على أسس فردى إنزالى وفي جو سرى مكتوم ينقصه الوضوح والانطلاق ، وقد ترتب على هذا الوضع ضعف فى الكفاءة العامة لهذه التشكيلات ذلك لأن الجندي يلزمه التدريب على أنواع كثيرة من الأسلحة وأن يمارس استعمالها بالخبرة الحية ، كما يجب أن يقوم بالتدريب داخل تشكيل أكبر حتى تتسم حركته مع أفراد التشكيل عندما يقومون بواجباتهم ، وواضح أن هذا القدر من التدريب الضرورى كان مستحيلاً بالنسبة لجنود النظام الخاص حيث يقوم التدريب كما قلنا على أسس فردى ضيق وفى جو من التكتّم الشديد بعيداً عن عيون الحكومة ومطوّة القوانين . وحين ذهب عدد من المتطوعين

من أفراد الجهاز إلى حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ ، ظهر عجز ونقص هذا التدريب حين اشتبكت تلك القوات من المتطوعين مع القوات الصهيونية ذات التدريب العالي وطبعاً ظهر الفرق في التدريب على نتيجة المعارك الأولى في النقب حيث كانت الخسائر كثيرة وسط صفوف الأخوان لدرجة إقناعهم بمعاودة التدريب من جديد ولكن أيضاً على أسس جديدة . وقد ساعدت ظروف الحرب على التدريب بشكل جماعي وفي جو مختلف تماماً عن التدريبات الأولى والتي كانت تتم بشكل فردي وسرى . وظهر الفرق بين التدرّيبين حين اشتبكت القوات الفدائية الأخوانية بعد ذلك مع القوات الإسرائيلية دون الأصابة بخسائر كبيرة كالمرّة الأولى . وحين إنتهت الحرب وعادت تلك القوات إلى مصر ، كانت هذه القوات هي النواة التي تكونت من حولها القوات التي حاربت القوات البريطانية في منطقة قناة السويس بعد ذلك من خلال الخبرة السابقة التي اكتسبوها في حرب فلسطين والتي نقلوها إلى الشباب الجديد الذي انضم اليهم بعد ذلك^(٣٤) . وعلى هذا الأساس يمكن القول أن حرب فلسطين كانت للاخوان بمثابة البروفة الأولى أو الإعداد الحقيقي لمعركة القناة .

وحين الغيت المعاهدة وفي موجة الحماس العامّة التي اجتاحت البلاد بصفة عامة والشباب بصفة خاصة ، واجهت تنظيم الأخوان مشكلة تدفق العديد من الشباب إلى مراكز الأخوان خاصة في منطقة القناة ومديرية الشرقية ، ولكن كان ينقصهم التدريب اللازم للاشتراك في أعمال فدائية ، فأقيمت مراكز تدريب خاصة في الشرقية بهدف إعادة تدريب الرجال الذين شاركوا من قبل في حرب فلسطين ، ليقوم هؤلاء بعد ذلك بتدريب مجموعات المتطوعين الجدد . وقد ساعد على نجاح هذه المعسكرات عاملان ، العامل الأول هو توافر عدد لا بأس به من ملاك الأراضي من المتعاطفين مع الأخوان الذين يتطوعوا بأراضيهم كأماكن للتدريب ، أما العامل الثاني فهو يخص طرف الحكومة في البداية عن هذه المعسكرات ، والا كانت قد أغلقتها في البداية ، وهو ما فعلته بعد ذلك^(٣٥) . ومما بلغت النظر أن الغالبية العظمى من المتطوعين كانوا من شباب الجامعات ، وليس على اعتبار أن الشباب أكثر حماسة فقط من غيره ، أو أن الفئات الأخرى أقل وطنية عن طلاب الجامعة ، بل لأن في طلاب الجامعات توافر عنصران مآكانا من الممكن توافرهما في الفئات الأخرى مثل الفلاحين وموظفي الحكومة . فبالنسبة للفلاحين كان ثلوث الثقل والمرض والجهل قد أقعد الفلاحين عن المشاركة في أي حركة أو حتى الوعي بها ، أما بالنسبة للموظفين ، ورغم ظروفهم المعيشية الصعبة بسبب الغلاء والتضخم ، إلا أنهم وبلا شك كانوا أكثر إدراكاً ووعياً من الفلاحين وباقي قطاعات الشعب المصري ، ولكن للأسف الشديد كان ينقصهم التنظيم الذي يجمع شملهم في وعاء واحد ، وقد قامت الجامعة بهذا الدور بالنسبة للطلبة . (مثلاً تخيل ماركس أن يقوم المصنع بذلك الدور وسط العمال) فكانت الجامعة ملقياً الشباب وحيث الجموع الكبيرة التي ملكنت بحاجة إلا لجهد يسير من أجل حشدوا وتنظيمها . وهو ما أقفد وسط موظفي الحكومة وبالقطة وسط الفلاحين المعتمدين .

وبدأت التدريبات في المعسكرات التي أقيمت في الجامعة ثم مزارع الأخوان في الشرقية ، وكان التدريب مقسما إلى عدة مراحل : تكتيك خفيف ، ضرب نار ، تفجير فئابل ودراسة التجارب الأخرى في مجال حرب العصابات . كما بدأ جمع التبرعات العينية خاصة الأغذية وملابس التدريب . وقد وصل عدد الذين تدربوا أو شاركوا في تلك المعسكرات على حسب تقدير حسن دوح إلى عشرة آلاف طالب . وهو رقم كبير بمقاييس ذلك العصر إذا أخذنا في الاعتبار عدد السكان ، حوالي ١٨ مليون نسمة وقتذاك . إلا أن هذا الرقم قد يبدو مبالغاً فيه مبالغة واضحة وخاصة إن الأحداث التي تلت بعد ذلك تدفع المرء إلى التساؤل عن مدى فاعلية هذا الرقم لأن المسائل لانقاس بالكم ولكن بالقدرة القتالية . خاصة أن مشكلة السلاح والحصول عليه كانت عقبة كأداء في طريق الاستفادة من تلك الأعداد (إن صححت) حيث أن القانون كان ينص على أن عقوبة حمل قطعة سلاح بدون ترخيص كانت تصل إلى ثمانية أعوام في السجن ، حقا ، كانت الحكومة في ذلك الوقت تغض الطرف عن الفدائيين وصرحت بحمل السلاح بشكل ضمني ، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على حسن نية الحكومة أو أهوائها المتقلبة في ذلك الوقت وهو ماحدث فعلا بعد ذلك حين أعلنت الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة بعد ذلك بأشهر قليلة جدا . وحتى إذا تم تجاوز القانون فلن نقص المال كان يقف حائلا أمام شراء أى سلاح إن وجد وإن كان بعض الأفراد قد يملكون سلاحا ، خاصة أصحاب الأراضي ، إلا أن ذلك كان بكميات محدودة للغاية لا يصلح لأعمال حرب العصابات فعلى مبيب المثال فلن بعض الوزراء الوفديين قد أخرجوا أسلحتهم من المخازن والتي كانت عبارة عن ٨٢ بندقية لى انقليد الانجليزية التي أستعملت في الحرب العالمية الأولى وأصبح الخفراء في مصر يستخدمونها وعلامة مميزة لهم بجانب الطاقية الصوف الطويلة والبالطو البنى الطويل . المهم أنه قد تم توزيع بعض هذا السلاح للمتهالك مع مائة ألف طلقة ٣٠٣ على الأخوان في الاسماعيلية والزقازيق مثلا بمعدل خمس بنادق لكل منطقة ، وحصلت كتيبة أحمد عبد العزيز في السويس التي سبق ذكرها على خمس بنادق أخرى في حين حصل كل من عبد الحميد صادق بابي صوير وحسين فهمي عضو مجلس الشيوخ كل على خمس بنادق أيضا وحصل الوفد في الشرقية على ثمانى بنادق وبيعت باقى البنادق بسعر ٣٨ جنيها للبندقية الواحدة والطلقة الواحدة بثلاثة قروش^(٣٦) وهى أسعار عالية إذا وضعنا فى الاعتبار تكاليف المعيشة عندئذ إلا أنه رغم هذا التسلح الهزيل وتلك البداية الضعيفة ، إرادة القتال والشعور الوطنى الفياض التغلب على ذلك بشتى الطرق وإن كان نقص السلاح ظل يشكل عقبة رئيسية أمام العمل الفدائى وتطورة .

وقد استطاع فريق من الفدائيين رصد القوات البريطانية التي كانت موجودة في منطقة القناة في ذلك الوقت وقدرها على أساس أنها مكونة من لواء مشاة يقدر عدد أفرادها بستة آلاف جندى متركزين في منطقة النيل الكبير ولواء مشاة آخر رئاسته في فايد لكن كتابه موزعة بين السويس والاسماعيلية وكتيبة مشاة في بورسعيد وأخيرا لواء مدرع ثقيل . ومما يدل على مدى إنزعاج القوات البريطانية وحجم الخسائر التي منيت بها بعد ذلك ، إن هذه القوات قد زينت بعد بدء الأعمال الفدائية

حتى وصل عددها بعد أشهر قليلة إلى حوالي ثمانين ألف جندي ، وليس هناك شهادة أبلى ولا أقل من ذلك .

وقد توصل قادة الحركة إلى نتيجة مؤداها أنه بالظروف العامة التي كانوا فيها ومع إمكانياتهم المحدودة ، فإن خير سياسة عليهم اتباعها كانت تتلخص في كلمتين اثنتين فقط ، وهى « مضايقة الأنجليز » ، فلم يكن الهدف هو الاستيلاء على أرض والحفاظ عليها ، بل القيام بعمليات هجومية تهدف إلى إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر فى صفوف العدو فى معداته ، دون الدخول معه فى معارك مكشوفة مهما تكن الدوافع والأسباب ، بل الانسحاب على الفور بعد إتمام أى عملية أو حتى جزء منها ، حرصا على القوات الفدائية نفسها ، حيث أن الخبرة قد أثبتت أن عدم الرضا بغير النجاح الكامل تؤدي حتما إلى الأباداة الكاملة . وعلى هذا الأساس كان لعنصرى الوقت والمكان أهمية بالغة ، لذلك فإن الليل بظلامه الدامس كان أنسب وقت ، والأرض الوعرة ذات السواثر والتبات المرتفعة حيث تتوفر الحماية الطبيعية هى أفضل الأمكنة . ولذلك كان على الفدائيين أن يعملوا على إخراج القوات البريطانية من معسكراتها وإقناعها بمطاردة الفدائيين حتى يصلوا إلى المكان الذى حدده الفدائيون كأنسب مكان لشن هجوم خاطف أو زرع الألغام وإقامة الشراك الخداعية (٣٧) .

ومن المفيد هنا أن نعرض بالتفصيل للمناقشات التي دارت بين قادة العمل الفدائي وسط الأخران حول الخطة المثلى الواجب اتباعها فى مواجهة القوات البريطانية . وكانت الخطة الأولى تقضى بالعمل فى جميع المناطق التي تركز بها القوات البريطانية سواء فى السريس أو بورسعيد أو التل الكبير وجميع القرى الواقعة بينهم ، بحيث يكون الضرب على الجميع فى وقت واحد . أما الخطة البديلة فكانت تقضى بالعمل ضد القوات البريطانية فى مديرية الشرقية وحدها . وقد بنى أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهم على أساس أن انطلاق الفدائيين من قواعدهم فى الشرقية يسمح لهم بضرب القوات البريطانية والعودة إلى قواعدهم دون مشقة أو مجازفة كبيرة فضلا عن سهولة إمدادهم بالطعام والعتاد أيضا . هذا من جانب ، أما من جانب آخر ، فإن العمل داخل مدن القناة سيجعل القوات البريطانية تضرب المدنيين دون تفرقة أو تمييز مما يعرض الوف السكان هناك إلى خطر التضييق والحصار . ولكن أصحاب الرأى الأول كان لهم الغلبة فى النهاية على أساس أن :

١ - أن ضرب القوات البريطانية فى المناطق الداخلية يحتم عليهم أن يضعوا إجراءات دفاعية خاصة لكل منطقة ، مما يزيد من أرهاقهم ولا يتحقق الذعر المطلوب إلا بأن يتوقع كل معسكر من معسكرات الجيش البريطانى أنه سيكون الهدف التالى للضربات .

٢ - إن العمل فى تلك المناطق يجعل من العسير على القوات البريطانية تحديد قوة الفدائيين وبالتالي العمل على القضاء على العمل الفدائي خاصة إذا أحسن الفدائيون الاختباء وسط الأهالى .

٣ - إذا تم التركيز على الشرقية فقط فإن القوات البريطانية بما لديها من إمكانيات هائلة أن تقوى من وجودها داخل الشرقية بحيث يصبح للتسلل إليها مستحيلا .

٤ - إذا تركز العمل الفدائي في الشرقية وحدها فقد يعطى ذلك مبررا للقوات البريطانية أن تحتل تلك المديرية بأكملها بحجة القضاء على العمل الفدائي هناك .
٥ - إن الهدف الرئيسي للعمل الفدائي هو القيام بعمليات ضد خطوط مواصلات العدو وحركة هذه الخطوط تعمل في داخل المنطقة ، بينما الذى يعمل منها بمحاذاة مديرية الشرقية هو خط واحد فقط وبالتالي يسهل جدا على القوات البريطانية أن تحرسه .

٦ - إنه إذا أمكن الاستفادة من السكان المقيمين في منطقة القناة فإن تموين الفدائيين عندئذ يصبح من الأمور الميسرة .

والذى حدث بعد ذلك كان خليطا بين تلك النظريتين فلم يكن العمل الفدائي كله منصبا في منطقة الشرقية ولا كان أيضا موزعا على إقليم القناة بأكمله بحيث كانت الضربات توجه في كل مكان وفي وقت واحد ، وقد مرت الحركة الفدائية بثلاث مراحل أساسية ، المرحلة الأولى والتي يمكن تسميتها بمرحلة الوخز وكان الهدف منها هو كسر هبة القوات البريطانية . . عن طريق القيام بعمليات محدودة وسهلة تكفى لقتل بعض الجنود البريطانيين دون أن تعرض الفدائيين لآية خسائر ممكنة ، ثم يقوم الفدائيون بعد ذلك بالترويج لهذه الانتصارات في طول القناة وعرضها بهدف كسب ثقة الناس وإشاعة الثقة بينهم والتهوين والتقليل من قوة جيش الاحتلال البريطانى . وقد أدت الصحافة المصرية خدمة عظيمة في هذا الشأن رغم أنها كانت تعتمد إلى المبالغات غير المعقولة في بعض الحالات . وحين أصبحت عمليات الوخز تلك لا تكفى ، وبعد أن اكتسبت الحركة الفدائية إحترام الجميع وتقتهم ، كان الواجب الانتقال إلى مرحلة أكثر خطورة عن المرحلة السابقة ، وهى المرحلة التي تميزت بعمليات جريئة على نطاق واسع ، حيث سقط فيها عدد من الشهداء ، إلا أن ذلك لم يفت من عزيمة الفدائيين ، بل على العكس ، بل زاد من حماس الشعب وتعلقه بالحركة ولا سيما حين كان يتم إرسال جنث الشهداء إلى القاهرة وعواصم الأقاليم حيث يدفنوا بعد جنازات شعبية مهيبه كان لها أبلغ الأثر في تعميق الشعور الوطنى ودفع حماسه الشباب إلى الانضمام للحركة الفدائية وتعبئة الراى العام المصري وراء الفدائيين في معركة القتال . أما المرحلة الثالثة والأخيرة فكانت تقوم على الاستعداد لأحتمال أن تقوم القوات البريطانية بإحتلال إقليم الشرقية أو حتى الزحف على القاهرة (وهو إحتمال لم يكن بعيدا كما منرى فيما بعد) من أجل إسقاط الحكومة الوفدية كوسيلة للتخلص من الحركة الفدائية كلها ، وكانت خطة الفدائيين تقوم على أمرين هما :

١ - تدريب بعض الفدائيين على إستخدام الأسلحة والمفرقات وإلقاء القنابل اليدوية للتعاون مع الفدائيين مستقبلا في حالة تقدم القوات البريطانية للقيام بأعمال التخريب ضد مؤخره العدو .

٢ - تهيئة سكان القرى وحثهم على الاستعداد وشراء الأسلحة عن طريق المحاضرات والوعظ الديني(٣٨) .

ولكن ذلك لم يحدث ، فقد حدث حريق القاهرة وتطورت الأحداث في اتجاه آخر تماما . هذا وقد تشكل لدى الفدائيين وعى خاص بأن « الشعب » وليس « الأرض » أى « المكان » هو قاعدة الانطلاق إلى العمليات المختلفة ضد القوات البريطانية ، ففي البداية كان التفكير يقوم على أسس تقليدية من حيث مدى قريب أو بعد القواعد التى سينطلق منها الفدائيون إلى مناطق العمل المختلفة ، وطبيعة الأرض في القاعدة ومدى سهولة الانطلاق منها والعودة إليها ، وتوفر المياه ومواد التمويه فيها بشكل دائم والتأكد من عدم استطاعة القوات البريطانية مهاجمتها فجأة أو قصفها من الجو لإبادة من فيها ، وسهولة الانسحاب منها إلى منطقة أخرى إذا تمكنت القوات البريطانية من معرفة مكانها وبالتالي من مهاجمتها .

وقد انتهى الفدائيون إلى أن خير مخابأ ليس « الأرض » ولكن « الجمهور » بحيث تأتى الأرض في المرتبة الثانية ولا يبقى للأرض سوى واجب تكتيكي . وهذا أدى بدوره إلى ابتكار (القاعدة الفرعية) وهى تقوم بعمل منطقة النشوب ، وهى منطقة تقع بين القاعدة وبين مناطق العمل ضد القوات البريطانية . وفى هذا الأطار تم اعتبار المدن الرئيسية في القناة ، السويس ، الأسماعيلية ، بورسعيد ، قواعد للمقاومة ، كما اعتبرت القرى الواقعة على مقربة من المعسكرات البريطانية في الشرقية مثل القرين والتل الكبير وابو حماد أيضا قواعد أخرى . وحين تطور العمل وأخذت القوات البريطانية تغيير على المدن في حملات تطويق وتفشيح ، ثم إتخاذ عدد من المزارع القريبة مثل أبو سلطان مثلا قرب الأسماعيلية والمعازة وظهر الجبل قرب القنطرة الغربية كقواعد فرعية ومناطق ونشوب(٣٩) .

وليس هناك ادل من شهادات العدو نفسه بالنسبة لتزايد حجم وفاعلية الأعمال الفدائية ضد القوات البريطانية ، فليدن مثلا يكتب في مذكراته أنه حتى قبل إلغاء المعاهدة ، فإن الأعمال الإرهابية (يقصد الفدائيين) كانت تتزايد خاصة في منطقة القناة . أما الآن (يقصد بعد إلغاء المعاهدة) فقد تضاعفت وبتشجيع من الصحافة المحلية (المصرية) التى هى ظاهرة جديدة في المجتمع المصرى . أما الاتصالات بين المجتمعات (يقصد بها المجتمع المصرى والمجتمع البريطانى ، أى الجيش بعائلاتهم) فقد انقطعت تماما ، وقد أمرت الحكومة العمالية (حكومة بريطانيا) بإرسال تعزيزات جديدة إلى منطقة القناة ، بالرغم من أن حجم القوات البريطانية الموجودة في منطقة القناة كان كبيرا بالفعل(٤٠) . هنا تنتهى شهادة إيدن التى يعترف فيها ، إنه بالرغم من كبر حجم القوات البريطانية الموجودة في القناة ، إلا أن ذلك لم يكف بل أضطر إلى طلب قوات إضافية . أما الشهادة الثانية فهى إحدى التقارير التى بعثت بها السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن ، ويبدأ التقرير بأنهم جنود بلوكات النظام في الأسماعيلية (قوات الشرطة) بمسؤوليتهم عن البدء في إطلاق النيران على القوات البريطانية في أربع حوادث على

الأقل من ٦ حوادث إطلاق نار على قوات الاحتلال بين يومى ٣ و ٤ ديسمبر من عام ١٩٥١ .

١ - حادثة إطلاق نار يوم ٣ ديسمبر عام ١٩٥١ فى هجوم على القوات البريطانية فى منطقة بشمال غرب السويس أسفرت عن جرح جندى بريطانى .

٢ - فى نفس اليوم (٣ ديسمبر ١٩٥١) قتل جندى بريطانى آخر فى عربة جيب عسكرية بعد أن أطلق عليه جنود بلوكات النظام النار (لم يحدد المكان) .

٣ - أيضا فى نفس اليوم (٣ ديسمبر ١٩٥١) لقي ثمانية جنود موريشيان تبع القوات البريطانية مصرعهم فى كمين لعريتين عسكريتين وجندى وضابط بريطانيين (أى أن مجموع القتلى عشرة) بالقرب من بورتوفيق .

٤ - فى نفس اليوم أيضا (٣ ديسمبر ١٩٥١) تم إطلاق النيران على مجموعة من الجنود البريطانيين فى السويس وتم تبادل إطلاق النيران وقتل جندى بريطانى و ٣ جنود بوليس مصرى واحد المدنيين وجرح ٣ مدنيين واستسلم الآخرون .

٥ - تم تبادل إطلاق النيران بين ٣ جنود مصريين و ٦ جنود بريطانيين ولم يصب أحد .

٦ - فى ٤ ديسمبر ١٩٥١ أصيب ضابط بريطانى وجنديان بريطانيان حين أطلق عليهم النيران بجانب محطة تحليه مياه فى القناة^(١) .

هذا التقرير وهو عن حوادث يومين فقط ، ويصف فيه كيف فقدت القوات البريطانية أحد عشر قتيلًا وأربعة جرحى ويلقى باللوم على قوات بلوكات النظام . يكشف فيه عن سبب الضراوة والشراسة التى هاجمت بها القوات البريطانية عسكر بلوكات النظام فى الأسمايلية بعد ذلك والمنبحة التى تمت مما أسفر عن حريق للقاهرة الشهير . ولم تكن هذه الحوادث هى الحوادث الوحيدة ، أو تقتصر فقط على حوادث إطلاق النيران ، بل إنه فى ٣ و ٤ يناير ١٩٥٢ وقعت معركة فى السويس بين الفدائيين من كتبية الشهيد أحمد عبد العزيز وقوات الشرطة المصرية وبين القوات البريطانية أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين ونسف الفدائيون فيه محطة المياه الخاصة بالقوات البريطانية . ووقعت معركة أخرى فى أبو صوير بالقرب من الأسمايلية أمتشهد فيها ثلاثة من الفدائيين . وفى ٩ يناير وقعت معركة أخرى فى الطريق بين المحسمة وأبى صوير أمتشهد فيها عباس الأعسر من كتبية خالد بن الوليد . هذه أمثلة على سبيل الذكر وليس الحصر . وعندما تعددت الهجمات بدأت القوات البريطانية تقوم بحملات تفتيش عسكرية على القرى والمزارع بهدف الوصول إلى قواعد الفدائيين . إحدى هذه الحملات إستهدفت عزبتي (السبع أبار) و (أبو سلطان) فى ١١ يناير ٥١ ، وفى اليوم التالى هاجمت القوات البريطانية بلدة التل الكبير بحثا عن الفدائيين ، إلا أن الفدائيين قاموا بنسف قضبان السكك الحديدية قبل وصول القطار المحمل بالجنود والذخيرة إلى معسكر التل الكبير ، وقعت معركة

بين الفدائيين وقوات البوليس المصرى والقوات البريطانية ، وتكرر القتال يوم ١٣ يناير ووقع اشتباك آخر فى بلدة القرين كما لاحظ المؤرخ المصرى طارق البشرى أن معركة النل الكبير تعد نقطة تحول كبرى فى العمل الفدائى لأنها كانت أول معركة مكتشوفة بين الفدائيين وبين القوات البريطانية وظهرت فيها قوة الفدائيين لأول مرة كقوة مقاتلة متميزة تقف أمام القوات البريطانية . كما أن مجال العمليات الفدائية قد بدأ فى الاتجاه غربا من منطقة القناة إلى شرق الدلتا ، وكان هذا من شأنه أن يدفع القوات البريطانية أكثر فأكثر فى اتجاه الدلتا حيث الكثافة السكانية الأعلى وسط القرى المصرية العديدة بفلاحيتها^(٤٢) . ولاشك فى أنه لو كان القتال قد تطور فى هذا الاتجاه لكانت معركة القناة وحركة الفدائيين قد بدأت تتخذ شكل حرب التحرير الشعبية الكاملة . ولكن ذلك لم يحدث لأسباب عديدة سنوردها فيما بعد .

رد الفعل البريطانى

بدأت الحكومة البريطانية تفكر جديا فى الوضع الجديد فى مصر بصفة عامة ومنطقة القناة بصفة خاصة ، فتم تعزيز القوات البريطانية وزيادة حجمها ، وكانت السفارة البريطانية فى القاهرة تشعر أن المقاومة ليست مقصورة على الشعب بل أيضا من قبل حكومة الوفد ، فتكتب بأحد التقارير المرسلة من السفارة البريطانية فى القاهرة إلى لندن قائلة أن الجهود المتواصلة للحكومة المصرية من أجل جعل بقائنا فى قاعدة القناة أمرا عسيرا يخلق وضعنا يجبرنا على البحث عن طرق جديدة من أجل إحكام سيطرتنا على القاعدة والقناة وإن الحكومة المصرية فى وضع شائك بين المحافظة على واجباتها كحكومة مسؤولة والضغوط الأهابية التى تتعرض لها .. وبالتالي أما أن عملا عسكريا ما يجب أن يحدث مع تحمل العواقب ، أو الاحتجاج بشدة مع الانتظار لطرف سياسى أكثر ملاءمة بما يعنيه ذلك من احتمال فقد المزيد من الأرواح والوقت . فما هو ذلك العمل العسكرى الذى ذكره ذلك التقرير ، فورد هنا النص الكامل لمشروع حكومة عسكرية بمنطقة قناة السويس .

قامت لجنة من الادارات المختلفة بوزارة الحرب البريطانية بوضع التقرير التالى حول إنشاء حكومة عسكرية بمنطقة القناة وتم مناقشة التالى :

- (أ) مراجعة مسألة إنشاء حكومة عسكرية فى منطقة القناة .
 - (ب) تقرير الإجراءات الادارية المطلوبة لإنشاء مثل هذه الحكومة .
 - (جـ) التوصية بالاجراءات الواجب إتخاذها وخاصة مايتعلق منها بالجانب المالى .
- الهدف من ذلك التقرير هو شرح المشاكل الادارية ووضع خطة عمل .

الالتزامات الادارية

إن العواقب المترتبة على إنشاء حكومة عسكرية تم دراستها فى تقرير لوزارة الدفاع حصل عليه رؤساء الأركان وارسل للسفير البريطانى فى القاهرة رؤساء

الأركان للقوات البريطانية في الشرق الأوسط للتعقيب عليه وإبداء الملاحظات .
أظهر ذلك التقرير أن التزامات الحكومة العسكرية هو المحافظة على السكان
المدنيين مع بقاء القوات البريطانية ويجب أن يتم مراعاة الظروف التالية :

١ - أن يظل الموظفون المصريون في مواقع عملهم وإن لاتوقف الحكومة
المصرية إمدادات التموين إلى القناة .

٢ - ألا يترك الموظفون المصريون أو العمال المصريون العاملون في القاعدة
عملهم نتيجة لحادثة عفوية أو ضمن حملة عامة لدعم التعاون مع البريطانيين بإيحاء
من الحكومة المصرية وأن توقف الحكومة المصرية شحن إمدادات التموين .

النتيجة :

(أ) في حالة بقاء الموظفين المصريين : يظهر أنه في هذه الحالة فإن الحكومة
العسكرية ستطلب عددا محدودا للغاية من الضباط والمكتريريين والمترجمين ولكن
بعد مزيد من البحث أكتشف أن العدد المطلوب سيكون أكثر من ذلك بكثير .

(ب) في حالة ترك الموظفين لأعمالهم : لن نعرف نتائجها حتى ترى الحكومة
العسكرية بنفسها النتائج .

التموين

(أ) إذا لم تقطع الحكومة المصرية إمدادات التموين فلاتوجد إذن مشكلة .

(ب) إذا قطعت الحكومة المصرية إمدادات التموين فإن ذلك سيولد مشكلة ، حيث
أن عدد المصريين يقدر بـ ٣٦٠ ألف نسمة وأربعين ألفا من الأجانب ، وبعد الدراسة
اتضح أنه سيستغرق على الأقل ٦ أسابيع قبل وصول إمدادات التموين ، لذلك يجب
أن يتم الاحتفاظ بمخزون من التموين يكفي ٦ أسابيع أما في منطقة القناة أو مكان
قريب بحيث يصل في أسرع وقت خلال أسبوع .

تعليقات رؤساء الأركان في الشرق الأوسط

١ - في كل الاحتمالات ، فإن المصريين سيتكفون أماكن عملهم .

٢ - رجح السفير البريطاني في القاهرة أن الحكومة المصرية لن تقطع إمدادات
التموين وإقتراح رؤساء الأركان إنه في حالة قطع الإمدادات فإنه يمكن الضغط على
الحكومة المصرية عن طريق قطع إمدادات التموين عن الجيش المصرى المقاومة
من الثلثا (غالبا المقصود هنا الموجودة في سيناء) وسكان سيناء البالغ عددهم
٢٢٠,٠٠٠ مدنى .

٣ - في كل الأحوال ، أوصى السفير البريطاني ورؤساء الأركان باتخاذ
الاحتياطات اللازمة تحسبا لاحتمال قطع إمدادات التموين .

٤ - أوصى أيضا السفير ورؤساء الأركان بعدم الاحتفاظ بالمخزون التمويني في منطقة القناة ، أما في بريطانيا أو في أى مكان آخر يكون من الممكن شحنه على وجه السرعة لمنطقة القناة .

٥ - قال رؤساء الأركان إنه لاعتبارات إدارية وأمنية فلا يمكن اعتبار أن جميع السكان سيظلون تحت الإدارة العسكرية ويجب أن يرحل الكثير منهم .

الاجراءات المطلوبة : عامل الوقت

١ - الحكومة العسكرية هي آخر ملاذ رؤساء الأركان سيمنحون سلطات محدودة للتعامل مع الأهابيين (الفدائيين) .

السلطات الممنوحة تتمثل في الاستجواب والاعتقال والطرده وقد تثبت إنها لا تكفى إذا ساء الموقف في هذه الحالة تكون الخطوة التالية هي إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة هؤلاء الذين يرتكبون أعمالا عدائية ضد القوات البريطانية .

من غير المحتمل إقامة حكومة عسكرية قبل هذه الخطوة ، ولكن هذه الخطوة قد تدفع المصريين إلى حملة من عدم التعاون وإعمال العنف بحيث تصبح بدورها مقدمة لحكومة عسكرية ، طبعاً ذلك سيستغرق بعض الوقت حيث تتطور الأمور بحيث يكون هناك نسخة من الوقت بين كل خطوة وأخرى .

لذلك فالأجراءات التي يجب إتخاذها يجب تقسيمها إلى خطوتين :

١ - الإجراءات التي تحتاج إلى الاستعجال بسبب عامل الوقت .

٢ - الإجراءات التي تكمل بين إنشاء المحاكم العسكرية وبين إعلان الحكومة العسكرية وتكون في حدود ١٤ يوماً لاعتبارات التخطيط .

التحضير : خلال الأربعة عشر يوماً يمكن عمل التالي :

(أ) يتم إحضار الموظفين بالمطلوبين من الخارج

(ب) التحضيرات النهائية لتحرك القوات والتموين لمنطقة القناة تستكمل .

ولذلك يجب (اتخاذ ملى) :

١ - تقرير إى الإدارات تتولى تقديم الموظفين المطلوبين والإدارات التي يجب أن تحصل على السلطات المطلوبة من أجل استدعاء هؤلاء الموظفين وأن تستكمل الوثائق المطلوبة للأفراد عند إعلان الحكومة العسكرية .

٢ - يتم رسم برنامج تفصيلي للمواد التموينية المطلوب استيرادها طبقاً للأحصاء الحالي للسكان المصريين والأجانب .

٣ - إعداد خطة مفصلة لتحرك القوات والتموين على أساسها يتم التحرك عند الاعلان عن الحكومة العسكرية .

٤ - طبقا للوقت المتاح ، اربعة عشر يوما ، فإن خطة إستيراد وتحرك القوات والتموين ، كمية الطعام المطلوب تخزينها والأماكن التي تخزن فيها ، فيجب أن تقرر وأن يعد المخزون .

التوصيات

١ - دعوة وزارة الدفاع لعقد إجتماع للقوات الثلاث (البرية والبحرية والجوية) لتقرير مسئولية كل فرع لتوفير الضباط المطلوبين .

٢ - دعوة وزارة التموين للاجتماع مع وزارة المواصلات والدفاع لوضع خطة مفصلة لاستيراد الطعام وتحرك القوات والتعيين والتوصيات وكميات الطعام المخزنة وأماكن تخزينها.

٣ - الاجتماع مرة ثانية عندما يتم تجهيز تقارير وزارة الدفاع والتموين^(١٣) .

واضح من التقرير السابق أن بريطانيا كانت تستعد لاعلان حكومة عسكرية في القناة لكن ثلاثة عوامل رئيسية جعلتها تتردد كثيرا قبل الأقدام على تلك الخطوة ثم العدول عنها نهائيا ، أولا كانت توجد مشكلة عدم تعاون الموظفين المصريين مما كان سيخلق مشاكل كثيرة نتيجة الحاجة إلى تعويضهم ببديل لن يكون سوى بديل بريطاني في هذه الحالة . وهنا تظهر المشكلة الثالثة ، وهو نقص الأعداد اللازمة من الضباط البريطانيين الذين سيحلون محل الموظفين المصريين . لاشك أن ذلك كان سيؤثر على أداء وقدرات القوات البريطانية نفسها ، حيث أن ذلك كان يعنى سحب عدد لا بأس به من الأفراد المنوط بهم مهام قتالية ، إلى مواقع إدارة مدنية وكان ذلك يعنى الانخفاض من المجهود الحربي البريطاني في وقت تواجه فيه هذه القوات حركة شعبية عدائية وفدائية إلى توفير الطعام والمؤن لحوالي ثلاثة وستين الفا من المصريين وأربعين الفا من الجاليات الأجنبية ، عدا تموين القوات البريطانية نفسها .

وكانت الحكومة البريطانية قد بدأت تخطط على أساس أن الحكومة المصرية أما عاجزة عن السيطرة على الأعمال الفدائية ووقفها ، أو هي مشجعة لها متشباة مع التيار الشعبي أو ما أسماه التقرير السابق الوقوع تحت إرهاب الفدائيين . وأيا كان الاحتمال الأرجح ، فإن الحل المطروح كان الاعلان عن حكومة عسكرية في القناة فوراً أو أرجاء ذلك إلى الوقت المناسب والواضح أن مشاكل إدارية وتموينية عديدة قد أرجأت الاعلان عن حكومة عسكرية على الفور ، ولكن ذلك لم يمنع الحكومة البريطانية من أن تفكر في خطوة ثالثة بدلا من مجرد التأجيل حتى يتم الاستعداد للاعلان عن حكومة عسكرية في القناة ، وتلك الخطوة في احتلال القاهرة نفسها . وبدء التفكير فعلا في مدى إمكانية احتلال القاهرة والإسكندرية والبلتا وتم وضع خطة تحت الأسمم الرمزي RODEO ، بل أن رئيس هيئة أركان حرب القوات البريطانية

الفيلد مارشال مونتجمري بطل معركة العلمين الشهير كتب تقريراً ذكر فيه (إنه يرى إحتلال القاهرة والامكندرية والبلتا فوراً ، وإنه عندما كان في باريس والتقى بالجنرال ايزنهاور قائد قوات حلف الأطنطى وجد أنه هو ونائبه الجنرال عمر برادلى من أنصار إحتلال مصر كلها فوراً ، وأن كان من الصعب عليهما أن يتقنما بمثل هذا الاقتراح رسمياً إلى الحكومة الأمريكية)^(٤٤) .

أزمة الحركة الفدائية فى مصر

على الرغم من تنامى الحركة الفدائية فى مصر بعد إلغاء المعاهدة ، وعلى الرغم من أن الحكومة الوفدية تعتبر المسئولة المسئولة الأولى عن إنبعاث المقاومة المسلحة ، إلا أنها تتحمل أيضاً ممشولية وأدماً . فبالنسبة إلى الكثيرين ممن شاركوا فى تلك الحركة . كان العدو هو الجيش البريطانى ، ونظر إلى حكومة الوفد على أنها حكومة وطنية فهى التى ألغت المعاهدة ، وتوقعوا منها أن تساعد الحركة المسلحة ، متناسيين عاملين أساسيين سبق ذكرهما وهما أولاً تركيبة الوفد الاجتماعية والفكرية التى تقف أمام أى حركة مسلحة ، ثانياً أن الحكومة أية حكومة هى مسئولة أمام العالم داخلياً وخارجياً ، وإن عليها أن تحفظ الأمن والنظام ، وكان نتيجة ذلك أن اضطرت الحكومة إلى إتخاذ مواقف متعارضة أحياناً مع الحركة الوطنية المسلحة ، مما اعتبر ضرباً من الخيانة من قبل البعض ، ومببب الكثير من الأحباط واليأس ، وليس أدل على ذلك من كلمات عضو الحزب الاشتراكى السابق حين كتب يقول : رأى كل ذى بصيرة أن أعمال الفدائيين بأمكناتهم ومواردهم المحدودة هى عمليات انتحارية وأن الحكومة لاتقوم بواجبها كما ينبغى فأنسحب البعض من الميدان ولم يبق فيه سوى أربعة أو خمسة من الفدائيين تاهوا وسط الحزبية الممقونة ، ووسط تحيز لجنة الكفاح لهيئة دون أخرى تبعاً للتيارات السياسية التى تجتاز البلاد حتى أعلنت الأحكام العرفية وخيم على البلاد الظلام فأنكمشت حركة الكتائب^(٤٥) .

وقد تطورت الأحداث بسرعة رهيبه لتنفج الحكومة الوفدية فى مواجهة الحركة الشعبية بصفة عامة ، والفدائيين بصفة خاصة ، حين وافق النحاس ، الذى كان لايزال غارقاً حتى أذنية فى لعبة الأحزاب التقليدية ، على تعيين حافظ عفيفى رئيساً للديوان الملكى ، خوفاً من تعيين على ماهر أو نجيب الهلالى ، عدويه التقليديين فى ذلك المنصب . رغماً عن تصريحات حافظ عفيفى المؤيدة تماماً لبريطانيا والمستفزة تماماً للشعور الوطنى . ولم يرتفع النحاس فى هذه اللحظة إلى مستوى الشعور الوطنى وغلب مشاعره الشخصية على المشاعر الوطنية ، مما أدى إلى إشتباكات عنيفة بين المتظاهرين من جانب ، وقوات الشرطة من جانب آخر فى المظاهرات التى أندلعت خاصة يوم ١٧ يناير ١٩٥٢^(٤٦) . وارتفعت الأصوات تنادى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وكان من مخرجات القدر أن قوات للشرطة فى منطقة القناة كانت تحارب بجانب الفدائيين ضد القوات البريطانية ، فى حين أن قوات الشرطة فى القاهرة كانت تقوم بضرب المتظاهرين الذين ينادون بتطهير البلاد من المؤيدين

لوجود العسكرى البريطانى فى مصر . واستمرت الأوضاع فى التدهور حتى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٢ ، حين أطلقت النار ولأول مرة على قوات الشرطة من قبل إحدى المظاهرات الطلابية . وطبقاً لرواية إحدى الصحف ، فقد تحولت ساحة إحدى المدارس الثانوية إلى ساحة قتال حقيقية بين الطلاب المتظاهرين وقوات الشرطة راح ضحيتها قتيلان و١٢ جريحاً . وقد هددت الحكومة بإغلاق جميع المدارس التى تحدث فيها مظاهرات ووقف طلابها . وقد وجه النحاس نداءً إلى الطلبة يصف فيه الوضع بأنه خطير جداً ويحذرهم من المهيجين الذين كانوا يسمعون إلى توجيه مشاعرهم الوطنية تجاه الأعمال التخريبية وتم غلق جميع المدارس فى القاهرة مع الجامعة لمدة أسبوع^(٤٧) .

وتفاهم الوضع أكثر حين عين الملك عبد الفتاح عمرو (السفير المصرى فى لندن) كمستشار سياسى له ، فإزدادت المشاعر سخفاً ضد الملك وأصبح من المؤلف سماع الشعارات المعادية للملك فى المظاهرات . وكان الجو العام متوتراً للغاية مع الأخبار التى ترد من منطقة القناة عن نشاط الفدائيين والاجراءات المضادة التى كان يتخذها الإنجليز وجاء الانفجار حين أصدر فؤاد سراج الدين بوصفه وزيراً للداخلية أمراً لقوات بلوكات النظام الموجودة فى الاسماعيليه قراراً برفض الأتذار البريطانى بتسليم أنفسهم باملحتهم وبلا مقاومة ، ونتج عن المعركة التى تلت ذلك سقوط خمسين قتيلاً وأكثر من مائة جريح . وانتقلت الأخبار سريعاً إلى القاهرة التى شهدت فى اليوم الثانى سلسلة من أعمال العنف والتخريب أطلق عليها فيما بعد « يوم السبت الأسود » ، مما دفع النحاس بوصفه رئيساً للوزراء إلى إذاعة بيان فى الإذاعة فى الساعة الحادية عشرة مساءً هاجم فيه فى البداية الفطائع البريطانية فى منطقة القناة ، ثم استطرد إلى وصف أحداث التخريب التى وقعت بالقاهرة فى ذلك اليوم على أنها من عمل الخونة الذين استغلوا الموقف من أجل القيام بأعمالهم الإجرامية ونشر التفرقة فى صفوف الوطن ثم أعلن عن توليه شخصياً تنفيذ الأحكام العرفية ، وفى النهاية دعا النحاس إلى السكون والطمأنينة ووعده باتخاذ خطوات عملية من أجل تحقيق الأمنى الوطنى^(٤٨) . وقد قيل أن عدة برقيات قد وصلت إلى القصر تبلغه بوجود قوات بريطانية قد تحركت من منطقة القناة وعلى بعد أربعين ميلاً من القاهرة مما دفع القصر إلى إصدار قرار بإقالة النحاس^(٤٩) .

ومن اللافت للنظر هنا السرعة التى أنفضت بها الحركة الوطنية المسلحة . مما يدل على إنها لم تكن قد استكملت أسباب النمو اللازم والقوة الكافية لتتصد فى وجه إعلان الأحكام العرفية . وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب نوردتها فى النقاط التالية :

١ - قصر المدة الزمنية التى نشطت فيها الحركة ، فهى نظرياً قد بدأت مع إلغاء المعاهدة فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٥١ ، وعملياً فى آخر نوفمبر بداية ديسمبر ، حين كانت إجراءات الاستعداد قد اكتملت من جمع التبرعات وتدريب المتطوعون وإعداد القواعد الخ الخ ، ذلك على افتراض أن كل ذلك قد تم بشكل جدى وعلى أسس سليمة وفى مدة زمنية قصيرة جداً . فإذا كان إعلان الأحكام العرفية كان فى ٢٦ يناير

١٩٥٢ ، فإن ذلك يعني أن معركة القنطرة لم تستغرق حتى ٣ شهور كاملة . وهي مدة زمنية قصيرة للغاية لأي حركة حتى يشند عودها خاصة إذا كانت حركة مسلحة في مواجهة قوات نظامية كبيرة ومدنية جدا مثل القوات البريطانية .

٢ - ذلك التناقض الذي وجدت حركة الكفاح المسلح نفسها فيه في علاقتها بالحكومة القائمة وهو نفس التناقض الذي وجدت الحكومة نفسها فيه أيضا مع الحركة ، فكل طرف كان في حاجة إلى الآخر ، ولكن كل طرف كان يريد الآخر لحدود معينة ، مما دفع الطرفين في النهاية إلى الأضرار ببعضهم البعض ، أكثر من الاستفادة من بعضهم البعض . الفدائيون كانوا يريدون مساندة الحكومة لهم بلا أي تحفظات ، وكانت الحكومة تريد من الفدائيين أن يكونوا أداة ضغط خاضعة لها خضوعا تاما والنتيجة أن المساعدة التي كانت منتظرة من قبل الحكومة تجاه الفدائيين تحولت إلى اعتقالات ومصادرات ، وأداة الضغط تحولت إلى أعمال تخريب تحملت الحكومة مسئوليتها وكانت السبب في إقالتها .

٣ - ثالثا وأخيرا فإن الشعب نفسه ، القاعدة العريضة التي تنطلق منها أي حركة مسلحة في اتجاه واحد وتركز عليه ، كان موزعا بين عدة قضايا منها تشتت جهوده في النهاية لغير صالح الفدائيين فالمظاهرات تخرج ضد الملك ، والمعارضة الديمقراطية التي حمل لواءها الوفد ضد الملك وأحزاب الأقلية لاثقل أهمية عن المعركة الوطنية التي حمل لواءها الوفد والملك وأحزاب الأقلية وإن كان كل على هواه ويدرجة مقافوته .

والمعركة الاجتماعية كانت قد بدأت تطفو على السطح بعد الحرب العالمية الثانية لمحاربة ثالوث المرض والفقر والجهل ، وفوق كل هذا وذلك ، كان الشعب مشتتا بين قوى سياسية قديمة تقليدية ممثلة في الأحزاب وقوى سياسية حديثة وصاعدة مثل الطليعة الوفدية داخل حزب الوفد أو الإخوان المسلمين أو الحزب الاشتراكي وأخيرا التنظيمات اليسارية خاصة وسط الطلاب والعمال . كل ذلك أضعف من درجة التركيز على المعركة الوطنية وبالتالي أضعف الحركة المسلحة ، فكانت حركة يشوبها الكثير من عناصر القوة أهمها على الإطلاق هو إجماع الشعب عليها والوقوف خلفها .

مصادر البحث

- ١ - عبدالرحمن الزايعي : في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٢٩٢ .
- ٢ - Antony Eden: The Memoirs of Sir Antony Eden Full Clute, Vol 3, Cassel London p. 225 .
- ٣ - المصري ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، ص ٦ .
- ٤ - نفس المصدر السابق .
- ٥ - Bany St. Clein McBide: Faoule in Egypt A Biograpy, The Tinby Press London 1967, p. 171. .
- ٦ - Office of Militay Attacle Embassy of India Report N. 14 15 May 1950 p.3,4 Oxfod Pareis .
- ٧ - نفس المصدر السابق .
- ٨ - القضية المصرية محاضر محادثات بين صلاح الدين والسفير البريطاني ١٧ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٤٤
- ٩ - قضية التحريض على حرق منيحة القاهرة ومكتمات ثورة ٢٣ يوليو المطبعة الملمية القاهرة ١٩٥٧ ص ٦٠ - ٦١
- ١٠ - القضية المصرية اجتماع بين د . صلاح الدين والسفير البريطاني سيد رالف ستيفنز ١٠ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٣٠
- ١١ - نفس المصدر السابق .
- ١٢ - للقضية للمصرية اجتماع بين د . صلاح الدين والسفير البريطاني ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٤٧ - ٦٤٨ .
- ١٣ - المصري : ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، ص ٦
- ١٤ - القضية المصرية من محضر محادثة بين النحاس والقيلد مارشال سيد ولدم سليم ٥ يونيو ١٩٥٠ ص ٥٩٩
- ١٥ - القضية المصرية محادثة بين وزيرى للخارجية للمصرية والبريطانية في وزارة الخارجية البريطانية ٤ ديسمبر ١٩٥٠ ص ٦٥٦ .
- ١٦ - القضية المصرية من محضر محادثة بين د . صلاح الدين والسفير البريطاني ١٠ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٣٠
- ١٧ - القضية المصرية من محضر محادثة بين د . صلاح الدين والسفير البريطاني ١٧ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٤٤
- ١٨ - القضية المصرية من محضر محادثة بين صلاح الدين والسفير البريطاني ٣ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٢٠
- ١٩ - عبدالرحمن الزايعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مكتبة النهضة القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٦ - ٢٧
- ٢٠ - طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ . ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، ص ٤٧٩ .
- ٢١ - موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات ، دار التلم القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٦١ .
- ٢٢ - نفس المرجع ، ص ٣٧ - ٤٠ .
- ٢٣ - سيد مرعى : أوراق سياسية ، ج ١ ، المكتب المصري للحديث القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٨٣ .
- ٢٤ - موسى صبرى : ص ٥٦ - ٥٩ .
- ٢٥ - موسى صبرى نفس المرجع ، سيد مرعى : نفس المرجع .
- ٢٦ - المصري ، ٩ أكتوبر ١٩٥١ .
- ٢٧ - طارق البشرى : سيد زغول يفاوض الاستعمار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧ ص ١٧٨ .

- ٢٨ - الرافعي : ملفات ثورة يوليوس ، ص ٥٥ .
- ٢٩ - ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى ، تقرير الأمن العام حوانث ٢٦ يناير ٥٢ .
- ٣٠ - FO 371/96858 JE 1016/10 No 435 (10128 /19/15) 18 December 1951
- ٣١ - ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى تقرير الأمن العام ، حوانث ٢٦ يناير ٥٢ .
- ٣٢ - نفس المصدر السابق .
- ٣٣ - نفس المصدر السابق .
- ٣٤ - كاتله الشريف : المقاومة السرية في قناة السويس ، مكتبة المنار الزرقاء ١٩٨٤ ، ص ٧١ - ٧٣
- ٣٥ - نفس المرجع ، ص ٧٢ - ٨٣ .
- ٣٦ - ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى تقرير الأمن العام ، حوانث ٢٦ يناير ٥٢ .
- ٣٧ - كاتله الشريف : ص ٨٧ .
- ٣٨ - المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٩٥ .
- ٣٩ - المرجع السابق ، ص ٩٦ - ٩٨ .
- ٤٠ - Antony Eden p. 225 .
- ٤١ - FO 371/96858 JE1016/4 No437 (10411 10/85/51) December 25, 951 .
- ٤٢ - طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٠ ، الطبعة الثانية : ٤٩٩ - ٥٠٠
- ٤٣ - War Office Whiteall Paper N 15 MGE/E(52) 1 21 January 1952 Interdepartmental Committee On Preparation Bar Military Movement in the Canal Zone of Egypt.
- ٤٤ - محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، الأهرام القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٢٠
- ٤٥ - ملف ٨١٥٧ ، ديوان جلالة الملك ، الادارة العربية ، سرى ، تقرير الأمن العام ، حواء ٢٦ يناير ٥٢ .
- ٤٦ - طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ٤٥ - ١٥٢ ص ٤٩٤ .
- ٤٧ - Fo 371/96870 JE 1018/S No 120 21 January 1952
- ٤٨ - Fo 371/96870 JE 1018/13 No 184 26 January 1952
- ٤٩ - موسى صبرى : ص ٣٦ .

الفصل الثاني

وزارات القصر والإنجليز

د . سامي أبو النور

أوضاع القوى السياسية عشية حريق القاهرة :

لم يكن حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ سوى نتاج طبيعي لتردى الأوضاع السياسية في البلاد ، فالنتائج الحقيقية للحدث إنما كانت تكمن فيما أظهره من تداعى النظام القائم وقتذاك بكل قواه ومؤسسته وتؤكد تلك الحقيقة من استعراض أوضاع القوى السياسية على الساحة وقتذاك وحركتها وطبيعة العلاقات التي ربطت فيما بينها .

فالرود قد تولى الحكم في يناير سنة ١٩٥٠ بعد أن ظل مبعدا عنه تحت وطأة القصر ما يربو على خمس سنوات ، وهذا بدوره قد أفضى إلى تخبئه في السلطة . فلقد تنازعه في ذلك أمران أولهما خطه الوطني وصدارته للحركة الوطنية مما حدا به إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أملا في تصعيد مكانته الجماهيرية ، والثاني ممالة القصر أملا في البقاء في السلطة بعد أن ظل مبعدا عنها ، وهذا بدوره كان يؤثر بالسلب حتما على شعبيته . حقيقة أن تلك الخطوة من جانبه قد أثارت سخط الإنجليز عليه ووصلت العلاقة بينهما إلى منعطف حاد ، كما أنها وضعت القصر في مأزق سياسي ، فالمملك لم يكن بدوره قادرا على الجهر بمعارضته للوفد بصدد إلغاء المعاهدة باعتباره مطلبا قوميا ، ومن ثم لم يكن أمامه ثمة بديل سوى مسابرتة . وبدا الملك في ذلك في موقف « إضعاف الكاره » . كذلك كان الحال بالنسبة للأحزاب السياسية الأخرى ، فعلى الرغم من عدائها للوفد ، إلا أنه لم يكن أمامها أيضا من سبيل سوى تأييد خطوته هذه^(١) .

وبحسابات القصر فلقد تأثر موقفه من الناحية العملية باعتبارين أساسيين ، أولهما أن تأييده لإلغاء المعاهدة سوف يمس إلى علاقته بالجانب البريطاني ، ثانيهما : أن الوفد سيدعم حكمه برصيد شعبي محسوب في مواجهة القصر ، مما سوف تنعكس آثاره بالضرورة على الصراع المرتقب بينهما ، إلا أنه سرعان ما تبددت مخاوف القصر من الحكومة النحاسية على هذا النحو سارت حكومة النحاس في علاقتها بالقصر لا تلوى على شيء اعتقادا منها بأن التقارب معه يكفل استقرارها في الحكم . بيد أن ذلك لم يكن ليغير من سياسة القصر الأصلية نحوها ، فظل يترصص بها الدوائر كيما يقبضها ، دون أن يغيب عن تقديرته تدهور علاقتها بالجانب البريطاني .

اتضحت نوايا القصر بالفعل نحو الوزارة فيما كان من قيامه بعرقلة مسيرتها في الحكم والاساءة لها فمن دلائل ذلك أنها تقدمت للقصر بمرشحين لشغل مقعدين بمجلس الشيوخ ، ورشحت كذلك عبد السلام النحاس - شقيق رئيس الوزراء لرئاسة ديوان الموظفين ، وإزاء تباطؤ القصر في الاستجابة لمطالبها ، استدعى النحاس رئيس

الديوان الملكي بالنيابة في ١٠ ديسمبر وأبلغه أن تأخير إصدار المراسيم وتأجيل البت في المسائل يعطل سير العمل بالوزارة وهدد بالاستقالة ، فما كان من القصر إلا أن وافق على تعيين مرشح بهي الدين بركات وعبد الرحمن رضا مرشح الوزارة ، ورفض الموافقة على ترشيح شقيق النحاس لرئاسة ديوان الموظفين ، ومن ذلك أيضا ما كان من تعيين حافظ عفيفي رئيسا للديوان الملكي وعبد الفتاح عمرو مستشارا للشئون الخارجية بالديوان دون الرجوع إلى الوزارة ، فقرر النحاس الاستقالة ، إلا أنه ما لبث أن تراجع عنها^(٢) . ومنها أخيرا ما يمكن تبنيه من رغبة القصر في إصدار قانون « من أين لك هذا » وإصراره على تطبيق القانون بأثر رجعي منذ سنة ١٩٣٩ ، وتبدو قيمة هذا الإصرار على ضوء ما كان يتردد وقتذاك من أن بعض الوفديين وأنصارهم قد أثروا ثراء فاحشا من وراء استغلال النفوذ^(٣) .

أما أحزاب الأقلية - السعديون - المستوريون - الوطنيون - الكتليون - فيمكن القول بأن أئتلافهم التقليدي قد أصبح بلا قيمة سياسية ، فتلك الأحزاب كانت قد انتهت من الناحية الواقعية خلال تلك الحقبة ، فالجانب الشعبي الذي ظلت تسعى لاجتذابه من الوفد قد فقدته تماما ، إذ كانت شعبية الوفد ذاتها قد بدأت في التدهور . ثم إن تلك الأحزاب قد فقدت سبيلها الوحيد للوصول إلى السلطة ، ونعني به القصر ، ذلك أن كتاب المعارضة الشهير للملك في صيف ١٩٥٠ بما تضمنه من إشارة إلى فساد الحاشية وصورية النظام النيابي ، فضلا عن التلويح بنذر الفتنة ، كان من أصرح ما قيل للملك ، الذي حفظ للمعارضة تلك اليد عندما راحت تنتهج نحوه سياسة معاناهما التقرب إليه وممالأته والدلائل على ذلك كثيرة فمنها ما كان من إذعانها لمطالب الملك وحاشيته بالتدخل في أسعار القطن وتعديل لائحة البورصة لصالح مجموعة من التجار^(٤) . بل وتعدى الأمر إلى التمسك على مفاسد الملك ، فأصدرت في ١٠ أغسطس ١٩٥٠ تشريعا يقضي بتنظيم أخبار القصر ، صودرت بمقتضاه صحيفا الأهرام والمصري لنشرهما أخبارا عن رحلات الملك للخارج دون إذن من وزير الداخلية^(٥) . ومن تلك الدلائل أيضا ما كان من تصدى الحكومة للدفاع عن الملك وحاشيته في قضية الأسلحة الفاسدة رغم أن وقائعها قد جرت في عهد حكومات سابقة ، إلا أن الحكومة النحاسية ما فتئت أن استصدرت مراسيم ثلاثة في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ كي تقتص ممن كانوا وراء تفجير الأزمة فأسقطت عضويتهم من مجلس الشيوخ وكان من بينهم محمد حسين هيكل رئيس المجلس^(٦) . وكان من الواضح - كما يعترف وكيل الديوان الملكي - أن الأمر قد جرى بترتيب بين القصر والوزارة^(٧) . المينة^(٨) .

ومن جانب آخر ساءت علاقة الحكومة الوفدية بالجانب البريطاني بسبب تشجيعها لحركة الكفاح المسلح في منطقة القناة ، وبدأ السفير البريطاني مقتنعا بأنها تسعى لتدعيم موقفها بتشجيع الأعمال الفدائية بمنطقة القناة والتمسك عليها ، ويبدى في نفس الوقت تشككه في أماكن الوزارة السيطرة عليها إذا ما طلب منه ذلك^(٩) . فضلا عن أن المقاطعة التي دعت إليها الحكومة قد أسفرت عن ترك نحو ثمانين ألفا من العمال

المصريين لوظائفهم بالمعسكرات البريطانية فأصبحت بالشلل التام ، مما أسهم أيضا في تزايد علاقتها سوءا بالجانب البريطاني^(١٠) .

وعلى الرغم من أنه لا يوجد ثمة ما يؤيد الاقتراض بوجود اتفاق ضمني بين القصر والانجليز على إنهاء الوجود الوفدي في الحكم ، إلا أنه من الواضح أن إقصاء الوفد عن الحكم كان يمثل نقطة التقاء بين سياسة القصر والانجليز .

بدأ الجانب البريطاني يسعى لحسم الموقف مع الوزارة النحاسية ، فمن خلال وساطة نوري السعيد ونجيب الراوى ، أوحى الانجليز للحكومة برغبتهم في الجلاء بغية تهدئة الموقف . والواقع أن الأمر لم يكن سوى خديعة كبرى إنطلقت على الحكومة الوفدية إذ فاجأها الانجليز في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ بمنحة الاسماعيلية وفق خطة مرسومة استهدفت القضاء على حركة الفدائيين في منطقة القناة^(١١) . في تلك الظروف المضطربة أحرقت القاهرة في ٢٦ يناير . والحقيقة أن النتائج السياسية للحادث قد فاقت نتائجه المادية ، وكان القصر أكثر الأطراف غنما لاغرما فهو من جهة أنتهز تلك السانحة فيأمر إلى إقصاء الوزارة النحاسية في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، ومن جهة أخرى تخلص من أحمد حسين وحزبه الأثترأكي من خلال محاولة الصاق مسؤولية الحادث بهما ، وغدا للقصر القدر المعلى عمليا في الحكم ، وكان عليه بعد ذلك أن يسارع إلى السيطرة على مقاليد السلطة في البلاد وسط مظاهر الفوضى والاضطرابات السائدة في البلاد . أما عن البديل المناسب للحكم الوفدي ، فكانت وزارة يتعين أن تحظى برضاء القصر والانجليز على السواء يكون عقد درها استعادة الأمن والاستقرار في البلاد ، وبطبيعة الحال لم تكن أحزاب الأقلية تمثل ذلك البديل خاصة بعد أن سمعت علاقتها بالقصر على نحو ما مر بنا .

القصر ومحاولة استعادة السيطرة على مقاليد السلطة :

إثر إقالة الوزارة النحاسية ، جرت في القصر مشاورات شارك فيها الملك رجال الديوان ومعهم الياس أندراوس - المستشار الاقتصادي للملك - وكانت النتيجة متجهة إلى اختيار نجيب الهلالي لتشكيل الوزارة ، إلا أنه أدرك بئكانه - على حد تعبير وكيل الديوان الملكي - أن اشتراك اندراوس مع حافظ عفيفي رئيس الديوان في مقابلته يدل على أن الأمور لا تسير في طريق قويم مما حدا به إلى الاعتذار عن الوزارة^(١٢) . إلا أن الهلالي أشار على حافظ عفيفي بترشيح على ماهر لكي يشكل الوزارة الجديدة^(١٣) .

والواقع أن اختيار على ماهر لرئاسة الوزارة الجديدة قد أثار ملاحظات عدة يتعين الإشارة إليها منها أولا : أن صلاته بالملك وأن كان قد أصابها الجفاء ، إلا أن جهود بعض رجال القصر المخلصين لعلى ماهر قد نجحوا في تأليف قلب الملك له ، كما استطاعوا في الأسابيع الأخيرة للوزارة النحاسية أن يمهروا الطريق لعلى ماهر باعتباره أصلح رجل لانقاذ الموقف^(١٤) . ثانيا : أن اختيار على ماهر كان يلقى قبولا

من الوفد ، على نحو بات من المتوقع معه أن تنحصر موجة الهجوم الوفدى على القصر وعلى ماهر ذاته . ولقد تأكدت تلك الحقيقة من الجانبين ، فمن ناحية ذهب قادة الوفد إلى الوزراء الجدد مهنتين ، كما ذهبوا إلى القصر الملكي وسجلوا اسماءهم فى « سجل التشريعات » معلنين الولاء^(١٩) . وفى المقابل عمد على ماهر إلى مبالاة الوفد والتأكيد على أن سياسته فى الوزارة سوف تكون استمراراً لسياسة سلفه مصطفى النحاس^(٢٠) . ومن ذلك أخيراً أن حافظ عفيفى عندما أبلغ السفير البريطانى بشكل « سرى » قرار الملك بتغيير الوزارة وجرى التلميح له بعلى ماهر لم يبد اعتراضاً عليه ، حقيقة أنه طلب مقابلة الملك قبل تشكيل الوزارة ، إلا أن رئيس الديوان طلب إرجاء الزيارة إلى ما بعد تشكيل الوزارة^(٢١) . وباختصار فإن اختيار على ماهر قد لقي قبولاً من كافة القوى السياسية باعتباره السياسى الوحيد الذى تمكن من الاحتفاظ بعلاقة طيبة بهذه القوى .

ولقد تصور على ماهر أن بمقدوره ترويض الملك وحاشيته معتمداً فى ذلك على تاريخه فى خدمة القصر وصلاته القديمة به ، فى الوقت الذى تصور فيه الملك أن وجود على ماهر فى الحكم بمثابة امتداد لمسلطته ونفوذه ، وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك التعارض إلى وقوع سلسلة من الأزمات بين الطرفين بدت أولها عندما طلب الياس أندراوس من على ماهر تعيين كريم ثابت وزيراً فى وزارته تلبية لرغبة الملك ، الأمر الذى رفضه على ماهر^(٢٢) . وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن القصر من أن يفرض عليه وزيرين هما مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال . تلا ذلك أن طلب القصر من على ماهر تعيين كامل القاويش فى وظيفة النائب العام بدلاً من عبد الرحيم غنيم ، وكان اسم القاويش قد برز فى تحقيقات مقتل أمين عثمان ، فضلاً عن توثق صلاته بمحمد حسن « شما شرعى الملك » ، وانتهت الأزمة بتعيينه وكيلاً لوزارة الداخلية ، وبصدد التعيينات أيضاً طلب القصر تعيين محمد طلعت حكمداراً للعاصمة ، مما رآه على ماهر استفزازاً لمشاعر الإخوان المسلمين ، الذين كان يحرص على تهدئة خواطهم وكسب ثقتهم ، فقام بترشيح أحمد عبد الهادى للمنصب إلا أنه ما لبث أن تراجع أمام ضغوط القصر فوافق على تعيين مرشح^(٢٣) . ولا ريب فى أن مسلك على ماهر فى مسألة التعيينات لم يكن ليعتد على رضا القصر عنه ، فالملك كان يشكو من عدم استجابة الحكومة لوجهات نظر القصر خاصة بصدد التعيينات^(٢٤) .

على الجانب الآخر اتبع على ماهر نحو الوفد مياسة مبناهما الوفاق والتفاهم ، أملاً فى أن يحظى بتأييده أو يتجنب معارضته فى البرلمان على أقل تقدير ، خاصة وأن وزارته قد ضمت وزراء غير حزبيين ، الأمر الذى كان يضعف موقفها فى مواجهة أى أزمات يكون البرلمان الوفدى مصدرها . وبدت أول مظاهر التفاهم بين الوفد وعلى ماهر إثر ما اقترحه الأخير من تشكيل جبهة وطنية تتحمل مسؤولية البدء فى التفاوض مباشرة ، فبادر الوفد إلى ترشيح صلاح الدين وإبراهيم فرج لتمثيله فى

الجبهة ، في الوقت الذي رفضت فيه أحزاب الأقلية المشاركة فيها^(٢١) . وفي المقابل تمسك على ماهر بالابقاء على البرلمان الودى إمعاناً في إظهار ثقته بالود .

ولواقع أن تلك السياسة من جانب على ماهر قد أثارت سخط القصر عليه ، فالملك كان راغباً في رئيس للوزراء يمتلك القدرة والشجاعة لتحطيم الود^(٢٢) . وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها على ماهر ، فقد بذل العديد من الجهود الإصلاحية في مجال ضغط والشروع في إزالة آثار حريق القاهرة وإصلاح ما جرى تدميره من منشآت فضلاً عن استعادة الأمن والنظام في البلاد ، مما امتلزم إجراء تعديل في الوزارة جرى بمقتضاه تدعيمها بأربعة وزراء جدد لمقابلة مطالب الإصلاح في البلاد^(٢٣) .

لم يتفاهل على ماهر بصدد جهوده الإصلاحية ، عن تبني القضية الوطنية ، فمن جهته اجتمع بالسفير البريطاني يوم ١٢ فبراير وفتحه في إيجاد حل لها ، واجتمع به مرة أخرى وسلمه برنامجاً للمفاوضات ، فما كان جواب السفير البريطاني سوى منكرة رسمية طالب فيها بسؤال وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية في وزارة الود عن حوادث ٦ يناير . إلا أن على ماهر لم يعبأ بالمنكرة أو الغرض من ورائها ، وصمم على الدخول في المفاوضات وتحدد أول مارس توقيتاً لها . ولقد كان على ماهر صادقاً بالفعل في نواياه بصدد المطالبة بالجلء في بيانه إلى الشعب يوم ٢٥ فبراير من أنه لا يفاوض الانجليز في مبدأ الجلء ولكنه يفاوض في تنفيذ الجلء وتحقيق الوحدة ، وكان جاداً فيما وعد به من أنه سيضع النتائج بين يدي الأمة ، وإذا فشل فسوف يمضى متعاوناً في كفاح يشترك فيه كل مواطن ، ولعل اتجاهه لتشكيل جبهة وطنية للتفاوض مما ينهض دليلاً على نواياه^(٢٤) . فضلاً عن ذلك فقد وعد السفير البريطاني من أنه سوف يتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء حركة الكفاح المسلح في منطقة القناة بغية تهيئة المناخ المناسب للتفاوض^(٢٥) .

على كل حال سارت خطة للقصر لاقضاء الوزارة الماهرية في اتجاهين أولهما يهدف إلى اختيار البديل المناسب للوزارة الماهرية ، أما الاتجاه الثانى فكان يتصل بخلق الظروف المناسبة التي تهيء السبل لاقصائها عن الحكم .

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد كان من الجلى أن قرار تغيير الوزارة - على نحو ما تشير إليه الوثائق البريطانية - قد جرى اتخاذه بالفعل قبل أن يقدم على ماهر استقالته ، فقد أرسل الملك إلى حافظ عفيفي وإلياس أندراوس ليعرضاً على الهلالى تشكيل الوزارة الجديدة ، إلا أنه أرجأ قراره لحين معرفة رأى الود^(٢٦) . إلا أن الهلالى تراجع عن موقفه السابق ووافق على تشكيل الوزارة ، وفكر في ضم رؤساء الأحزاب إلى وزارته اقتناعاً منه بأن تلك الخطوة سوف تجنبه معارضتهم^(٢٧) . أما عن الاتجاه الثانى فلقد اختار القصر من العلاقة بين على ماهر والود مجالاً له ، على أن يسبق ذلك التهديد بإحداث انقسام داخل الوزارة بصعب رأيه . وبدا القصر راغباً في التعرف على اتجاهات السياسة البريطانية ، فعلى إلياس أندراوس السفير

البريطاني وأبلغه بأن الملك طلب من حافظ عفيفي الاستعداد للبدء في تغيير الوزارة بدعوى فشلها في مجال الإصلاح الداخلي ، أما الوسيلة فتكون بالإيعاز لأربعة أو خمسة وزراء بالاستقالة وهم وزراء المالية والداخلية والتجارة والصحة والعدل ، وهم في جملتهم ليسوا على وفاق مع علي ماهر ، ولن يكون من الصعب الترتيب لاستقالتهم ، وإذا حاول علي ماهر تعيين بدل منهم ، عندئذ لن يوافق الملك ويطلب منه استقالة الوزارة كلها^(٢٨) .

ولعل تحليل الموقف البريطاني من الوزارة يوضح بجلاء أنه لم يكن أقل من القصر طلبا لأقصائها عن الحكم ، إذ رأى في توثق صلاتها مع الوفد ما كان يمثل تحديا مباشرا للسياسة البريطانية التي استهدفت الانتقام من الحزب الذي الغى المعاهدة ، ووقعت في وجه كافة الاتجاهات المؤيدة للوفد ، ثم أن تسويق الجانب البريطاني في الاستجابة لرغبات علي ماهر بصدد المفاوضات كان راجعا إلى تقديره لحجم علي ماهر الحقيقي ، فإذا كان قد نجح في السابق لتهيئة المناخ المناسب لإبرام معاهدة ١٩٣٦ ، فإن علي ماهر - من وجهة النظر البريطانية - لم يكن الرجل المناسب حتى لمجرد التفاوض معه عام ١٩٥٢ ، خاصة وأن طموحه السياسي قد تجاوز مبدأ المفاوضات حول الجلاء ، إلى التفاوض حول تنفيذه ، مما كان يتعارض تماما مع اتجاهات السياسة البريطانية .

بدأت الأحداث تتوالى سراعا في أول مارس ، ففي التاسعة والنصف صباحا تلقى علي ماهر من السفير البريطاني كتابا اعتذر فيه عن مقابلته لأصابته بوعكة صحية ، وبطيعة الحال لم يكن موقف السفير البريطاني منبت الصلة بنوايا القصر نحو الوزارة على نحو ما مر بنا . وفي الساعة العاشرة والنصف اجتمع مجلس الوزراء فجأة عقب زيارة رئيس الديوان لعلي ماهر وفي اجتماع مجلس الوزراء دارت مناقشات حادة حول مرسوم تأجيل البرلمان ، وكان الملك قد وقعه بدون تأخير ، ولم يرد علي ماهر مقتضى لتنفيذ المرسوم ، لأنه قد استصدره لمناسبة معارضته بعض النواب الوفديين في اعتماد الخمسة ملايين جنيه التي قررت الوزارة لمساعدة المحلات التي تكبت في حريق القاهرة ، فلما انتهت المعارضة بإقرار الاعتماد ورأى العلول عن تنفيذ مرسوم التأجيل ووضع بيانا بهذا المعنى للتشر في الصحف فاعترض زكي عبد المتعال وزير المالية وأحمد مرتضى المراغي وزير الداخلية على هذا العلول ، ووصفاه بأنه لا يتفق وكرامة المجلس وقما استقالتيهما من الوزارة بعد أن قامت الصحف بنشر مرسوم التأجيل في صباح نفس اليوم مما حدا بعلي ماهر إلى التوجه للقصر وتقديم استقالته حيث قبلت علي الفور^(٢٩) .

ونجاح القصر في إقصاء وزارة علي ماهر على هذا النحو ينير دلالات عدة ينبغي الإشارة إليها فمنها أولا بروز دور حاشية القصر من عناصر « الموظفين غير المسؤولين » على حد تعبير وكيل الديوان الملكي ، مما تمثل في المشاركة بالمفاوضات التي جرت قبل تشكيل الوزارة الماهرية ، فضلا عن سعي هذه العناصر

للمشاركة في سلطة القرار تحت ستار الرغبات الملكية من خلال محاولة إشراك كريم ثابت في الوزارة . ثانيا : ظهرت المفارقة كبيرة بين اتجاهات القصر وعلى ماهر ، فالملك قد تصور أن على ماهر سوف يكون أكثر طواعية لرغبات القصر واتجاهاته في الحكم ، في الوقت الذي إعتقد فيه على ماهر إن بإمكانه التصدي لرغبات القصر ومواجهتها ، دون إغفال تحسين علاقته بكافة قوى التأثير السياسي على نحو يمهّد سبيله للحكم . ثالثا : إدراك الجانب البريطاني لطبيعة الوزارة الماهرية « المؤقتة » ، فضلا عن نوايا القصر نحوها ، مما جعله يغلّ يده عن التفاوض معها . وعلى الأجمال فقد تخلت الوزارة الماهرية عن الحكم بعد أن أظهرت مسيرتها تعارضا مع اتجاهات القصر والإنجليز .

محاولات الإصلاح الداخلي بين القصر والإنجليز :

رأينا كيف أعد القصر العدة بالفعل قبيل استقالة وزارة على ماهر في أول مارس سنة ١٩٥٢ ، إذ تشكلت وزارة الهلالى على الفور ، وكان المقرر أنها سوف تكون أفضل حالا من سابقتها بعد أن استقرت أحوال البلاد المضطربة إلى حد ما ، وكان المقرر أيضا أن « التطهير » الذى اتخذت منه الوزارة هدفا سياسيا ، سوف يكسبها ثقة البلاد وتأييدها باعتباره المدخل الرئيسى للحكم الصالح . وكان على الوزارة أن تشيع الثقة في نواياها لمحاربة الفساد على نحو كان يتعين معه أن تبدأ أولى خطواتها في هذا المجال من القصر الملكى ذاته لكي تكسب ثقة الرأى العام في نواياها ، على الجانب الآخر فهمي وأن حاولت البدء بالقصر كان عليها أن تتحسب النتائج مقدما ، خاصة وأنها بذلك تنال من نظام جاءت أصلا لتعضده .

وكان من المتوقع أن يصحب تعيين الهلالى طرد رجال الحاشية أو بعض منهم ، واستبعادا لشبهة تبعيتها للقصر كان لا بد أيضا أن تضم وزراء من الشخصيات المستقلة التى لم تشتهر بالنزاهة والاستقامة فقط ، ولكن عرفت عنها مواقف سياسية شجاعة ضد الفساد مثل محمود محمد محمود . رئيس ديوان المحاسبة السابق - الذى كشف عن موضوع الأسلحة الفاسدة ومخالفات مستشفى المواساة ، مما أدى في النهاية إلى اصطدامه بالملك واستقالته ، ومصطفى مرعى الذى فجر الموضوع باستجوابه الشهير في مجلس الشيوخ وفقد مقعده بالمجلس بسببه . وكان على الوزارة بعد ذلك أن تستند إلى قوة تتمكن بها من أن تضغط على الملك ورجاله ، ويدخل أحد ممن وجهوا الاتهام إلى الملك يعنى الاعتراف بصحة الاتهام ويكشف ضعفه . وطالما أن الغرض من الوزارة كان بقصد ضرب الوفد أساسا ، فلن يكون لها حيلتذ ركيزة إلا الملك ذاته ، مما يعنى أن تبعيتها له سوف تكون مطلقة(٣٠) .

ولعل استعراض طبيعة وظروف تشكيل الوزارة يوضح حدود التأثير المتبادل بينها وبين القصر ، فجميع أعضائها لم يكونوا من رجال السياسة وليس لهم طابع سياسى ، وكان من بين أعضائها زكى عبد المتعال وأحمد مرتضى المراغى ومحمود غزالى ، أما الأول والثالثى فكانا وزيران في وزارة على ماهر الثالثة ، وجاء تعيينهما

في الوزارة الجديدة مكافأة لهما على معارضة على ماهر ودورهما في أحداث الانقسام داخل وزارته ، أما محمود غزالي فقد كان وطيد الصلة بالإنجليز فضلا عن القصر وكان بطلا لأحدى أزماته مع الحكومة النحاسية النحاسية (٣١) . ومن ثم فإن تشكيل الوزارة لم يكن بمنأى عن تدخل القصر . ورغم اتجاه الوزارة للتطهير ، فضلا عن طابعها الاصلاحى ، إلا أنها كانت فى التحليل الأخير « وزارة قصر » .

كان من الطبيعى والأمر هكذا أن تستهدف الوزارة الوفد أساساً بحركة التطهير ، وبالفعل ألغيت عدة لجان قضائية كانت مهمتها التحقيق فى الوقائع التى تبلغ عنها وتنطوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم ، واستهدفت كشف سوءات الحكم الوفدى ، ونشر الهلالي عددا من التقارير الخاصة بذلك ، كما راح يكشف العديد من الفضائح المالية لجرم النحاس . ثم قام بتفويض وزير المالية فى إلغاء كافة المعاشات الاستثنائية التى كانت قد تقرر للمدنيين دون وجه حق فى عهد حكومة الوفد (٣٢) . ولقد أوغلت الوزارة فى هذا الاتجاه إلى حد اعتقال فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد وعبد الفتاح حسن وزير الاشغال السابق (٣٣) .

وإذا كانت تلك الاجراءات قد عضدت مكانة وزارة الهلالي لدى القصر إلا أنها استأثرت الوفديين ، الذين تفرغوا لرد تلك الهجمات ، ففشروا فى ١٥ أبريل نداء للشعب يطالبه بالآ تشغله عمليات التطهير عن مطالبه ، قاصداً بذلك تحويل الأنظار عنها ، ووصف محاولات الهلالي للتطهير بأنها غير مشروعة ويتم بإيعاز من الجانب البريطانى (٣٤) . وفى الحقيقة كانت تلك السياسة تلقى تأييد السفارة البريطانية باعتبارها مقدمة لمسلمة من الاصلاحات السياسية والاجتماعية ، نظرا لما سوف يترتب عليها من استقرار الأوضاع الداخلية فى البلاد بعد أن عانت السياسة البريطانية من اضطرابها ، ثم أن التطهير فى الجانب الآخر منه كان خليقا باضعاف الوفد وشعبيته بشكل أو بآخر مما كان يتسق مع الاتجاهات البريطانية (٣٥) .

على كل حال فقد حاولت الحكومة أن تتخذ من البرلمان مجالا آخر لتقليم « أظافر » الوفد فاستصدرت الوزارة مرسوما بتأجيل البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢ أبريل سنة ١٩٥٢ ، وقبل انتهاء المدة استصدرت قرارا بحل مجلس النواب فى ٢٤ مارس والدعوة للانتخابات فى ١٨ مايو ، كما تقرر فتح أبواب الترشيح من ٢٥ مارس لمدة عشرة أيام ثم مد أجلها لمدة أخرى مماثلة . وبدأ التنبذ واضحا فى موقف الوزارة ، فصرح أنصارها بأنها تؤلف حزبا جديدا تدخل به الانتخابات بجمع « الأخبار » من الأحزاب السياسية ، ثم لا تلبث الوزارة أن تكذب الخبر وأعلنت أن الهلالي يرشح نفسه ، وتارة تعلن أنها مستناول قانون الانتخاب بالتعديل ، ثم تعلن العدول عن قرارها . هذا الاضطراب والتردد كان يعكس بطبيعة الحال ضعف الوزارة ، فاراد الوفد احراجها فبادر إلى إعلان قوائم مرشحيه فى كافة الدوائر فى الوقت الذى تراجع فيه أنصار الوزارة عن اعلان أسماء مرشحيهم بسبب تخاؤل الوزارة ، التى راحت تؤجل الانتخابات لأجل غير مسمى ، مما زاد مركزها ضعفا على ضعف (٣٦) .

استمرت الوزارة في حركة التطهير فأعيد فتح ملفات قضية الأسلحة الفاسدة مما كان يعنى أن صداما سوف يحدث مع القصر باعتبار أن خيوط الاتهام كلها كانت تنتهى فيه . فلقد تصور الهلالى أنه سوف ينجح بالتحالف مع « جماعة المسؤولين » بالديوان وعلى رأسهم حافظ عفيفى فى أنتزاع الملك من المحيطين من « الموظفين غير المسؤولين » بالقصر ، وبحقق هدفه فى التطهير ، إلا أن التيار المعارض للهلالى من القصر كان قويا ، فلقد تحركت مجموعة كريم ثابت وأندراوس فى وجه محاولات الهلالى ، وأوحى للملك بأن حركة التطهير قد تمتد إليه نفسه . ورفع كريم ثابت مذكرة إليه يقترح فيها إقالة الوزارة بزعم أن ذلك يتفق مع مصلحة الملك على أن يكلف مرتضى المراغى بتشكيل الوزارة ، أو يكلف حسين سرى بتشكيل وزارة محابدة لإجراء الانتخابات ولقد وافق الملك بالفعل على مبدأ تغيير الوزارة ، إلا أنه أرجأ التنفيذ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ (٣٧) .

ومن جانب آخر قرر وزير الخارجية المصرى للسفير الأمريكى أن الملك يخضع لضغوط من الوفنيين ، الذين سبوا لتوثيق علاقتهم بالقصر لاقضاء الوزارة القائمة ، بعد أن ظهر أن العديد من الاجراءات القضائية سوف تتخذ ضدهم ، وأنه من المتوقع أن يقوم الملك بإقضاء الوزارة . كان من الطبيعى أن تثير احتمالات التغيير مخاوف السفارة البريطانية ، ولدى مفاتحة القائم بأعمال السفير البريطانى لحافظ عفيفى فيما تردد ، راح يهدى من خواطره وأخبره بأن الأمر لا يخرج عن كونه مجرد تأمر من الوفنيين مع السفير الأمريكى للإحياء بقرب عودتهم للحكم ، وطلب منه ألا يلقى بالا لتلك المكائد ، ذلك أن تغيير الحكومة الحالية لن يكون فى صالح بريطانيا أو أمريكا أو حتى مصر ذاتها (٣٨) .

وعلى الرغم من هذا الموقف البريطانى المؤيد لبقاء الهلالى ، إلا أن الانجليز على الجانب البريطانى غلوا أيديهم عن التفاهم معهم على قضيتى الجلاء والوحدة مع السودان فكان من خطة الهلالى أن يحاول كسب اعتراف الدول الأجنبية بلقب « ملك مصر والسودان » ، وكان يسعى لإجراء مباحثات مع وفد سودانى تابع للسيد عبد الرحمن المهدي زعيم الانتصار وحزب الأمة هناك ، بغرض الوصول إلى حل لمشكلة السودان يسهل عليه مهمته فى الاتفاق مع الانجليز حول مسألة السودان وحدهما .. إلا أن الإنجليز عليه ببيان الجلاء الذى كان يطلبه الهلالى ، كما فشلت مباحثاته مع الوفد السودانى بسبب تدخل الملك المستمر فيها (٣٩) .

من ناحية أخرى كانت وزارة الهلالى محورا للصراع بين جناحي القصر ، فجناح حافظ عفيفى كان مؤيدا لفكرة استمرار الوزارة فى الحكم واتجاهاتها نحو التطهير ، أما جناح كريم ثابت وأندراوس فقد كان يادى التأثير على الملك مما ظهر أثره واضحا فى نزع الوزارة للاستقالة فى ٢٨ يونيو (٤٠) ، وبدأ حافظ عفيفى أيضا رابعا فى الاستقالة من منصبه كرئيس للديوان تضامنا مع الوزارة .

ويمكن القول بأن تبني الهلالى لفكرة التطهير كان مدخلا ضروريا وهاما للحكم ،

باعتبارها ذات طابع سياسى واجتماعى ، مما كان من شأنه أن يكسبه تأييدا عريضا فى البلاد ، فى وقت لم يكن له ثمة ظهور سياسى سوى القصر ، وكان الظن أن الوزارة سوف يكون بمقدورها السير قفما فى طريق التطهير ، وبدا القصر بالفعل مؤيدا لها فى أولى خطواتها لما كان سيترتب على ذلك من النيل من سمعة الحكم الوفدى وأظهار مثالية ، فضلا عن تأييد الجانب البريطانى أيضا .

وواقع الحال أن الهلالى قد أخطأ بتصوره بجذوى معركة التطهير فى غيبة التأييد الشعبى ، فكان خليقا به أن يهيبء البلاد لدعوته لكى يكسب تأييدها ، بدلا من أن يخوض الصراع ضد الوفد مستهدفا إياه فى وقت كان القصر ذاته أشد حاجة للتطهير باعتباره معقلا أساسيا للفساد ، ولا ريب فى أن تأييد البلاد للهلالى كان من الممكن أن يكون ظهورا لحركته حتى ولو كانت ضد القصر ذاته . وثمة خطأ آخر تردى فيه الهلالى فيما كان من قيامه بمحاولة التصدى للقضية الوطنية بشقيها - الجلاء والسودان - فضلا عن إتجاهه نحو الإصلاح الاجتماعى . وكان حريا به أن يركز جهوده فى الاتجاه الأخير لأن أى قدر من النجاح فيه كان خليقا بتعزيز موقفه فى مواجهة الانجليز بصدد التفاوض معهم . فكانت المحصلة أن باءت بالفشل أولى محاولات الإصلاح بين اتجاهات القصر والسياسة البريطانية .

الصراع الداخلى فى القصر وأثره على وزارة سرى :

عكست استقالة وزارة الهلالى الأولى فى جانب منها صورة للصراع القائم بين جناحى القصر . ولقد تمخضت عنها دلالة هامة على انتصار كريم ثابت وزملائه وأكدت على خضوع الملك لتأثيرهم بشكل مطلق . وكان من الطبيعى أن تعتمد تلك المجموعة إلى استغلال النجاح الذى حققته باقصاء الهلالى عن الحكم وذلك من خلال الضغط على الملك بصدد اختياره رئيسا للوزراء يكون أكثر قدرة على التفاهم معهم عن الهلالى . فى الوقت نفسه كان حافظ عفيفى يتحرك بتأييد من السفارة البريطانية ، وهو بدوره لم يكن ليستسلم بسهولة فى مواجهة كريم ثابت وجماعته .

وإذا كانت المشاورات التى دارت داخل القصر بصدد اختيار الهلالى قد سجلت « تسخلا » من جانب جناح كريم ثابت وأندراوس ، فإن تلك التى جرت قبيل اختيار سرى قد أكدت على رغبة هذه العناصر فى « الانفراد » باختيار رئيس الوزارة القادم . مما كان ينذر بعودة الصراع من جديد بين جناحى القصر ، فبينما كان حافظ عفيفى رئيس اللديوان يجرى اتصالاتها - بموافقة الملك - مع بهى الدين بركات لتشكيل الوزارة ، حيث وافق بالفعل وبدا فى اختيار اعضائها . كان كريم ثابت وإلياس اندراوس يجريان اتصالاتهما - بموافقة الملك أيضا - بحسين سرى لنفس الغرض . وينبأ السفير البريطانى بأن فرصة بركات لتشكيل الوزارة تبدو ضعيفة ، وأن الملك يبدو غير راغب فى غض الطرف عن نصيحة أندراوس وجماعته^(٤١) .

وبالفعل بدت الغلبة لاتجاه كريم ثابت واندر اوس ، إذ عهد الملك إلى سرى بتشكيل وزارته الخامسة في ٢ يوليو ، وذلك رغما عن محاولات حافظ عفيفي لإقناع فاروق بأن يعهد إلى بركات بتشكيل الوزارة بغرضي إزالة الأثر المسيء الناجم عن إقصاء الهلالى عن الحكم^(٤٢) . والحقيقة أن اختيار أى من سرى أو بركات لرئاسة الوزارة كان يثير مخاوف الجانب البريطانى ، بما وفر في اعتقاده من أن ذلك يعنى التمهيد لعودة الحكم الوفدى ، ومن ثم فقد أرسلت الخارجية البريطانية تستطلع رأى سفيرها في مصر في أمر مفتاحة سرى وبركات وبذل النصح لهما بعدم الموافقة على قبول تشكيل الوزارة الجديدة^(٤٣) .

وفى تقديرنا أن تلك المخاوف البريطانية لم يكن لها ما يبررها خاصة وأن الملك لم يكن ليقبل بحال عودة الوفد إلى الحكم بأى صورة . ثم أن حكومة سرى ذاتها قد أظهرت جهدا واضحا - مما تشير إليه الوثائق البريطانية ذاتها - فى الحد من تصاعد الاتجاهات المؤيدة للوفد بل ومقاومتها^(٤٤) . ورغم ذلك فقد ظلت المخاوف البريطانية قائمة ، فراح القائم بأعمال السفير البريطانى ينقل للملك - من خلال ألياس أندراوس - وجهة نظر حكومته من أن العلاقات الطيبة مع مصر لا يمكن أن تظل على حالها فى ظل احتمالات عودة الوفد إلى الحكم^(٤٥) . وفى محاولة للسيطرة على أزمة الموقف داخل القصر وكبح جماح فريق كريم ثابت واندر اوس ، قابل القائم بأعمال السفير البريطانى حافظ عفيفي ، وأبلغه باتفاق وجهة نظره والسفير الأمريكى من أنه يتعين عليه - أى حافظ عفيفي - ألا يتراجع بحال عن تأثيره ونفوذه فى القصر إزاء التطورات ، ونصح به بأن بقاءه فى منصبه سوف يمكنه من اصلاح ما الحقه الملك من فساد بمكانته أو ببلاده^(٤٦) .

لم تقتصر جهود ألياس أندراوس وفريقه على حد التأثير على الملك فى اختيار سرى ، بل امتدت إلى بنية الوزارة ذاتها مما ظهر واضحا فى اختيار كريم ثابت وزيرا للنزلة مما اعتبره الراقى من علامات انحدار المنصب الوزارى^(٤٧) . وبعبارة أخرى فقد أظهر تشكيل وزارة سرى الخامسة ، أن هذا الفريق من حاشية الملك قد تعدى دوره أعمال الوساطة والتدخل فى شئون الحكم ، إلى مرحلة المشاركة فى صنع القرار ، وهذا بدوره ما كان يعكس حالة التدهور التى تردت فيها سياسة القصر ، فواضح أنها بكل المقاييس سياسة قصيرة النظر خاطئة بكل مسلماتها ، بعد أن أضحت مقاليدها عملا فى أيدي عناصر من الحاشية افتقدت لأى قدر من المهارة السياسية أو المسئولية وكانت مصالحها الشخصية هى محركها الأول .

كان الظن أن وزارة سرى بطابعها الملكى سوف تكون أداة لتكريس حكم القصر ، إلا أنه بان واضحا أن ذلك لن يتأتى من جانبها أو من جانب أية وزارة أخرى تلى الحكم وتتفاهم مع القصر بأى درجة أو تدين بالولاء له والتبعية ، فى ظل وجود خطر حقيقى متزايد على نحو أصبح معه لا يهدد القصر فحسب ، بل والنظام القائم بكل قواه ومؤسساته ، وهو ما كان يتمثل فى نشاط تنظيم الضباط الأحرار^(٤٨) .

جاءت وزارة سرى إلى الحكم في وقت تخرجت فيه علاقة التنظيم ، بالقصر إلى حد بعيد ، فرغم الطبيعة السرية لنشاط التنظيم ، إلا أن انتخابات نادى الضباط كانت ذات دلالة واضحة المغزى الصراع الخفى الذى دار بين التنظيم من جانب والقصر من جانب آخر . فعندما تقرر اجراء الانتخابات بدت مساغى القصر لفرض صنيعته اللواء حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود مرشحا لرئاسة النادى فى مواجهة اللواء محمد نجيب مرشح تنظيم الضباط الأحرار ، وحاول القصر تأجيل إنعقاد الجمعية العمومية للنادى غير مرة حتى يوفر لخطته اسباب النجاح ، إذ اعترضت الجمعية العمومية على حسين سرى عامر باعتباره من سلاح الحدود وهو سلاح غير مستقل لأنه يضم ضباطا منتدبين من كافة الأسلحة . وبالفعل اجريت الانتخابات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ حيث عمل أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بمهارة وجد لانجاح مرشحهم ، رغم محاولات العناصر المؤيدة للقصر لتعديل لائحة النادى بفرض الزج بالعناصر الموالية للملك ، إلا أن الأمر انتهى إلى تقرير إبعاد ممثلى سلاح الحدود عن التمثيل بـ مجلس الإدارة ، وأسفرت الانتخابات عن فوز محمد نجيب برئاسة مجلس الإدارة وخمسة من تنظيم الضباط الأحرار بـعضوية المجلس^(٤٩) .

وعلى الرغم من أن النتيجة جاءت فى صالح تنظيم الضباط الأحرار ، إلا أنهم عمدوا إلى إرهاب القصر وصنّاعه ، فجرت فى يوم ٧ يناير - بعد ظهور نتيجة الانتخابات - محاولة لاختيال حسين سرى عامر قام بها أربعة من أعضاء التنظيم هم جمال عبد الناصر وحسن ابراهيم وكمال رفعت وحسن التهامي^(٥٠) .

بهذا المفاد جاءت نتيجة انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط بمثابة أول اختبار قوة حقيقى لتنظيم الضباط الأحرار فى مواجهة القصر ، ولم تكن محاولة اغتيال حسين سرى عامر سوى محاولة أخرى من جانب التنظيم لاشعار الملك - بشكل غير مباشر - بقوتهم الحقيقية^(٥١) . أما القصر بطبيعة الحال فلم يستسلم فى مواجهة الضباط الأحرار ، فراح يحاول حسم الموقف الذى فجرتة انتخابات نادى الضباط ، لصالحه فاستدعى الفريق حيدر اللواء محمد نجيب والقاتل مقام ارشاد مهنا وأبلغهما رغبة الملك فى ضم حسين سرى عامر لمجلس إدارة نادى الضباط ، إلا أن نجيب ألقعه بعدم إمكان ذلك^(٥٢) . فما كان من الملك إلا أن أصدر فى ١٥ يولية سنة ١٩٥٢ أمرا بحل مجلس إدارة النادى وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة اللواء على نجيب قائد قسم القاهرة وشقيق محمد نجيب ، وسحب الاعتمادات المخصصة لمبنى النادى الجديد^(٥٣) . وبعبارة أخرى فقد تلقى الملك ، القفاز ، فى وجه محمد نجيب ومن وراءه من الضباط الأحرار .

وفى نفس الوقت صدرت حركة تنقلات ضخمة فى الجيش وشعر التنظيم أن الغرض منها هو تشتيت شمل الضباط الأحرار وإحداث الارتباك بين صفوفهم^(٥٤) . ومن جانب آخر شدد القصر حصاره على محمد نجيب من خلال التركيز على رصد نشاطه وتحركاته واتصالاته باعتباره الوجهة المعلنة للتنظيم ، فخضع لرقابة محكمة

من البوليس السيامى ، ورغم ذلك فقد خرجت منشورات « الضباط الأحرار » وراحت توزع بانتظام ، مما جعل الكل يلمس أن شيئا ما يحدث داخل صفوف الجيش . وعلى الأجمال فقد زادت حدة الصراع بين القصر وتنظيم الضباط الأحرار وبات كل طرف يتحين الفرصة للقضاء على الآخر .

ورثت وزارة سرى هذا الموقف الملتهب بين القصر وتنظيم الضباط الأحرار وكان عليها أن تعتمد إلى التهنئة ، وبالفعل قابل الدكتور محمد هاشم - وزير الداخلية - محمد نجيب وعرض عليه منصب وزير الحرية ، وذلك يفرض القضاء على عوامل التذمر والسخط داخل صفوف الجيش^(٥٥) . ومن جانب آخر أبلغ سرى الملك - من خلال حافظ عفيفى - بأنه سوف يقدم استقالته ما لم يوافق على تعيين محمد نجيب وزيرا للحرية ، الأمر الذى رفضه فاروق تماما خشية أن يكون نجيب هو « عرباى رقم ٢ »^(٥٦) . على هذا النحو أبدى القصر تشددا واضحا إزاء محاولات سرى . وفيما يتعلق بموقف محمد نجيب فلا ريب فى أن رفضه لمنصب وزير الحرية جاء متسقا وسلامة التقدير ، فهو لن يكون بقادر على تنفيذ أى اصلاحات بالجيش أو إزالة عوامل التذمر والسخط بين صفوفه طالما استمر الفريق حيدر - رجل الملك - يشغل منصب القائد العام للجيش وكبار قاده على ولائهم المطلق للقصر . ثم أن مطالب الإصلاح التى استهدفها تنظيم الضباط الأحرار لم تكن مقصورة على الجيش فحسب ، بل امتدت لتشمل النواحي السياسية والاجتماعية الأخرى ، يضاف لذلك أن قبول نجيب للمنصب قد يمكن القصر من رصد نشاط التنظيم وكشف أعضائه مما يمهّد له السبيل للقضاء عليه .

أما القصر فقد كان من الواضح أنه لم يكن يقدر الحجم الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار أو خطورته على العرش ، بعد أن وقر فى اعتقاده أن الأمر لم يكن ليخرج عن أن هناك لجنة من ١٢ ضابطا - إشارة إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار - من الميمور القضاء عليهم بطردهم من الخدمة^(٥٧) . وعن الجانب البريطانى ، فراح يتجنب التدخل فى الموقف بأى صورة لاعتقاده بأن الملك يسيطر بشكل مطلق ، وأنه ما قئى يبرهن دائما على حقيقة واحدة مؤداها أنه مستعد للأطاحة بأى حكومة تكون إتجاهاتها متعارضة وسياسته^(٥٨) . على هذا يمكن القول بتقديرات القصر والجانب البريطانى فيما يتصل بتنظيم الضباط الأحرار وخطورته ، وهذا مما ساعد القصر بوجه خاص على التشدد فى موقفه ، مما أضطر معه سرى إلى تقديم استقالة وزارته فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ . إلا أن الاستقالة لم تكن مجال حسما للموقف المضطرب أو علاجا له بقدر ما كانت دلالة أخرى على نهائى مقاليد السلطة من يد القصر .

انهيار الكيان السياسى وزوال حكم القصر :

إثر استقالة وزارة سرى الخامسة أجرى الملك مشاوراته مع حافظ عفيفى رئيس الديوان وبات من المحتمل تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة^(٥٩) . والواقع أن هذا

الاتجاه كان توطئة للقضاء على بقايا نفوذ رئيس الديوان على الملك ولا يمكن الأفراض بأن جناح كريم ثابت وأندراوس كان منبث الصلة بهذا الترشيع حتى يكون له الهيمنة الكاملة على القصر . ولعل إدراك حافظ عفيفي لذلك دعاه إلى اقناع الملك بالرجوع عن الفكرة ، وراح بدوره يسعى لاقناع الهالكى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة ، وبعبارة أخرى فقد رأت جماعة المسئولين فى الديوان أن عودة الهالكى بسمعته فى التطهير بما تحققة من تهدئة الضباط والخروج من الورطة التى يواجهها النظام . بل العهد كله ، سوف تحقق هدفا آخر بتوجيه ضربة نهائية للحاشية غير المسئولة (١٠) .

أما الهالكى فقد بدا حريصا على تعضيد موقفه فى مواجهة القصر ومؤمراته بما يتضح فى الشروط التى وضعها كأساس لقبوله الوزارة وهى :

(أ) استمرار حركة التطهير التى بدأها فى عهد وزارته الأولى .

(ب) يجب تعديل قانون الانتخاب على أن تجرى الانتخابات عندما يرى هو امكانية ذلك .

(ج) أن يستمر سرعان الاحكام العرفية على أن تستخدم ضد من يثبت اشتراكهم فى اضطرابات ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

٤ . لا تدخل لغير المسئولين ، إشارة إلى عصبة القصر (١١) .

أما الملك فقد قبل راغما تلك الشروط باعتبار أن وزارة الهالكى كانت السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الوزارية بعد أن ظلت البلاد بدون وزارة لمدة كانت تربو على الأربع والعشرين ساعة . أما الهالكى فقد تصور أن شروطه التى أملاها على القصر ، كافية لتقليم أطرافه ، والحد من تدخل كريم ثابت وأندراوس فى شئون الحكم بزعم الرغبات الملكية .

ومنذ اللحظات الأولى لتوليه السلطة ، بدأ الهالكى بنشاط ملحوظ فى محاولة تهدئة المواقف المضطربة بين القصر والجيش ، وهو ما فشل فيه سرى من قبل وأفضى إلى استقالته وبناء على ما أشار به حافظ عفيفي ، قام الهالكى بتعيين اسماعيل شيرين - زوج شقيقة الملك - فى منصب وزير الحربية ، وباعتباره الرجل المناسب الذى يمكنه الاضطلاع بشكاوى الضباط الأصاغر (١٢) . كما قرر إحالة كل من اللواء حصين سرى عامر قائد قوات حرس الحدود واللواء محمد نجيب إلى التقاعد (١٣) .

وحقيقة الأمر أن الموقف الداخلى قد تفاقمت حذته ، على نحو لم تفلح معه محاولات الهالكى للتهدئة ، إذ أن الجيش كان قد نهيا بالفعل للتحرك ضد النظام القائم بكل قواه ومؤسماته ، ففي ظهر يوم ٢٢ يوليو عقد الضباط الأحرار اجتماعهم الأخير بمنزل خالد محبى الدين حيث جرت مناقشة الخطة الموضوعة واختير لها اسم نصر للاستيلاء على مقر القيادة العامة واعتقال كبار الضباط . وتحدثت الساعة الثانية

عشرة مساءً توقفتا لبده العملية حيث تم بالفعل اعتقال اللواء حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش وكبار الضباط بالقاهرة . وفى صباح ٢٣ يوليو كان الهلالي مجتمعاً مع أعضاء وزارته فى الأسكندرية حيث حاول التفاهم مع زعماء الحركة لمعرفة مطالبهم ، فأبلغه محمد نجيب وكان بالقاهرة ، بمطالب ثلاثة محددة وهى تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة ، وتعيينه - أى محمد نجيب - قائدة عاما للجيش وطرد مجموعة من حاشية الملك وهم محمد حسن وحلمى حسين وأنطوان بوللى^(٦٤) .

ومن الناحية العملية فقد كان الوجود الاحتلالى وليس القصر ، هو الجانب الأكثر تهديداً لحركة الضباط الأحرار ، وذلك على ضوء احتمالات تدخله فى مواجهة الحركة لنصرة القصر . وبصدد تأمين حركتهم سار الضباط الأحرار فى اتجاهين : اولهما استهدف الحصول على تأييد السفارة الأمريكية للحركة ، والثانى : تحذير الجانب البريطانى من مقبة التدخل والتلويح باستخدام القوة فى مواجهته .

وفىما يتعلق بالاتجاه الأول ، قام على صبرى - أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار - بالاتصال بالسفير الأمريكى كيما يوضح له بواعث الحركة وأهدافها ، وقد نجح فى الحصول على تأييده رغم أن الحركة ذاتها كانت مفاجأة للجانب الأمريكى^(٦٥) . وفىما يتعلق بالاتجاه الثانى فقد لعبت فيه الوساطة الأمريكية دورها ، فمن طريق أحد أعضاء السفارة الأمريكية بعث قادة الحركة برسالة للسفير البريطانى مؤداها أن الجيش سوف يبدى مقاومة منظمة ضد أى تدخل بريطانى ، وأن الحركة قامت أساماً للقضاء على الفساد الداخلى ولن تتعرض للمساساة الخارجية^(٦٦) . ولقد تأكدت المهارة السيامية لتنظيم الضباط الأحرار فيما ظهر من وراء ذلك من نتائج . فلقد تحدد الموقف البريطانى ليس فيما أظهره فحصب من عدم الاستجابة لمطالب فاروق بالتدخل مما أثار سخطه^(٦٧) ، بل وذهب إلى حد التفاهم مع قادة الحركة ، وبناء على تعليمات كريسيول القائم بأعمال السفير البريطانى توجه أحد أعضاء السفارة برفقة مساعد الملحق الحربى لمقابلة محمد نجيب وتوضيح الموقف البريطانى وإظهار الترحيب بأى حركة فى مصر تقوم على محاربة الفساد وتحسين مستوى المعيشة للشعب المصرى كأفضل سلاح لمحاربة الشيوعية ، وطلب الضمانات بأن الجيش سوف يحمى أرواح الأجانب وممتلكاتهم^(٦٨) .

ومن جانب آخر نقل السفير الأمريكى للملك وجهة النظر البريطانية من أنها تعتبر أن لا يعدو سوى أن يكون مسألة داخلية بحتة ، وأن الحكومة البريطانية غير راغبة فى الزج بقواتها فى مثل تلك الأغراض^(٦٩) على هذا النحو تحدد الموقف البريطانى من القصر والضباط الأحرار بشكل حاسم . أما عن باقى القوى السيامية فلا تكاد نرصد لها أثراً للتحرك على الساحة إزاء تطور الأحداث يوم ٢٣ يوليو ، وبدا أنها أثرت الانتظار متريقة ما سوف تسفر عنه الأحداث ، باستثناء الأخوان المسلمون ، فقد كانوا هم القوة الوحيدة التى قام بها الضباط الأحرار بالتنسيق معها قبل الحركة

وكانوا على علم بتفصيلاتها وتوقيت قيامها (٧٠) ، وعلى الأجمال فقد كانت أوضاع القوى السياسية عشية ٢٣ يوليو من العوامل المشجعة للحركة كما تستمر في طريقها .

وينبغي الإشارة إلى أن إزعاج القصر للمطالب الثلاثة التي تقدم بها قادة الحركة - على نحو ما مر بنا - كان باعثاً على اعتقادهم بأن القصر قد بات مهيبض الجناح دون سند حقيقى يؤازره ، وهذا بدوره قد شجعهم على اتخاذ الخطوة التالية وهى عزل الملك . والواقع أن الفكرة لم تكن واردة فى مخطط الحركة ، يتأيد ذلك بما أشار إليه محمد نجيب من أن عزل الملك قد تقرر فى اجتماع عقد ليلة ٢٤/٢٣ يوليو بعد الاطمئنان إلى ولاء القوات الموجودة بالاسكندرية للحركة . وقد جرى فى هذا الاجتماع اتخاذ كافة الترتيبات لوضع الفكرة موضع التنفيذ (٧١) .

وبالفعل قدم محمد نجيب صبيحة يوم ٢٦ يوليو لعلى ماهر إنذار الجيش للملك بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من نفس اليوم ، وهنا عاد الدور الأمريكى للظهور مرة أخرى ، فالى جانب محاولات على ماهر لإقناع الملك بقبول طلبات الجيش ، راح السفير الأمريكى يمدى له النصيح فى نفس الاتجاه ووعده بضمان حمايته وأسرته حتى يغادروا مصر (٧٢) . وبالفعل تنازل فاروق عن العرش لولى عهده وتولى مجلس الوصاية سلطاته الدستورية ، وغادر فاروق وأسرته البلاد فى مساء ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ وانتقلت البلاد من عهد إلى عهد .

وخلاصة القول فإن حادث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير قد أفضى إلى نتيجة أساسية وهى أن القصر قد انفرد تماماً بمسألة اتخاذ القرار ، ولقد تأيدت تلك الحقيقة ليس فيما كان من أقالته للحكومة النحاسية فحصب ، بل وفيما كان من توالى « وزارات قصر » أربع على حكم البلاد على إمتداد مسطح زمنى لم يجاوز الشهور الستة . والواقع أن تعاطف سلطة القصر على هذا النحو لم يكن ينبىء عن قوته الحقيقية كمؤسسة للحكم بقدر ما كان نتيجة لتراجع تأثير الأحزاب السياسية على الساحة بعد أن فقدت الجماهير الثقة بها .

أما عن ممارسات القصر فى السلطة ، فلا ريب فى أن ما اعتراه من فساد ظاهر قد أثر على مكانته فى البلاد ، ثم أن الصراعات التي دارت فى جنباته بين جناحي حافظ عفيفى وكريم ثابت ، قد أثرت بدورها أيضاً على كيانه السياسى وأظهرت مابه من انقسامات خاصة وأن الملك نفسه كان محوراً لتلك الصراعات ، إذ سعى كل فريق إلى محاولة السيطرة عليه . ولقد انسحب أثر هذه الصراعات الداخلية فى القصر على طبيعة الوزارة وحددت مسيرتها فى الحكم إلى حد كبير ، فالوزارات التي تولت الحكم وإن كانت « وزارات قصر » فى صيغتها إلا أنها تباينت فى تبعيتها لأى من جناحي القصر . وكأثر لخضوع الملك لتأثير كريم ثابت وإلياس أندراوس ومن إليهم من حاشيته ، فكان من الطبيعى أن يكون القصر أعنى القلاع مقاومة لمحاولات التطهير

التي جرت في تلك الفترة . و اتسع الخرق على الراقع ، ما كان من سوء تقديرات القصر السياسية ، فبدلاً من أن يضع يده على ضمائر التذمر والتمسك في الجيش ويعتمد إلى علاجها ، راح يتبع سياسة خاطئة قصيرة النظر كان عمادها مفهومه التقليدي بتبعية الجيش وولائه له . ومرة أخرى ما بدت المفارقة كبيرة بين مفهوم القصر ونظيرته للجيش ، وبين ما أصبح عليه الجيش بالفعل من إمتداد حقيقي للتحرك والخروج على العرش بعد أن كان من ركائز حكمه الأساسية .

وتسجل تطورات الأحداث المتلاحقة والتي تزامنت مع قيام حركة الضباط الأحرار ، ظهور الدور الأمريكي على ساحة السياسة المصرية ، فالواقع أن الجانب الأمريكي كان يبحث لنفسه عن دور سياسي يمكنه من منافسة الوجود البريطاني في مصر ومنافسة نفوذه . ولقد هيأت أحداث الثورة بالفعل للسفير الأمريكي لكي يلعب دور الوساطة بين تنظيم الضباط الأحرار من جانب والقصر والانتجليز من جانب آخر ، أما الجانب البريطاني فلقد حدد موقفه من الحركة منذ قيامها ، فأحجابه عن التدخل لصالح القصر يمكن تفسيره بأنه لم يكن ليدافع عن قضية حليف ظاهر الفساد قد بدت بالفعل نذر هزيمته .

الهوامش

- (١) عبد الرحمن الرافعي : مقتحات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : ص ٢٧ .
- (٢) حسن يوسف : المصدر السابق ص ٣٠٨ وما بعدها .
- (٣) يوزان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٥٠٨ .
- (٤) ويثير فرغلي ، باشا ، في مذكراته إلى أنه في عام ١٩٤٩ فُتق مع علي يحيى ، باشا ، على تكوين مجموعة شراعية ، تماقت بالفضل على شراء نصف مليون قطار قطن ، مع مجموعة من التجار الذين لم يمتكنوا من الالتزام بالعقد ، فجلّوا إلى مجلس الدولة وطعنوا بعدم شرعية المضاربات والمعاملات في البورصة وكان واضحا أن مجلس الدولة سوف يؤيد شكواهم ، مما يعني أن فرغلي باشا ومجموعته سوف يتكبدون خسائر تبلغ عدة ملايين من الجنيهات . وبالفعل اتصل على يحيى باشا بفيلس أندراوس . المستشار المالي للملك . وطلب منه عرض الأمر عليه . وبعد ثلاثة أيام أبلغه أندراوس باستعداد الملك للتدخل لصالحه وزملائه مقابل ٢٥٠ ألف جنيه للملك و ٢٥٠ ألف جنيه للعائنة ، وبعد مشاورات بين الطرفين وصل المبلغ إلى ١٥٠ ألف جنيه للملك و ١٠ آلاف جنيه للعائنة بما فيهم أندراوس . وبالفعل تدخل الملك لدى الحكومة فتراجعت عن موقفها ، أما مجلس الدولة فقد أصدر فتوى لصالح التجار بعد فوات الأوان ، إذ أُلغيت البورصة عدم قدرة التجار على تسليم الأقطان موضوع التعاقد ، كما أُلغيت قدرة فرغلي باشا ومجموعته على السداد فكسيرا الجولة ضد التجار . فنظر محمد أحمد فرغلي ، عنت حياتي بين هؤلاء : ص ١٣٤ - ١٣٦ .
- (٥) حسن يوسف ، مذكرات ، دور القصر في السياسة المصرية (١٩٢٢ - ١٩٥٢) : ص ٢١٨ .
- (٦) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة والعشرون ، ١٧/٦/١٩٥٠ ، ص ١٤٢٦ - ١٤٢٧ .
- (٧) حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .
- (٨) المصدر السابق : ص ٥١٣ - ٥١٤ .
- (٩) F.O. 371/90118 : Stevenson to Fo, Nov., 9, 1951, Tel. No. 902 .
- (١٠) محمد أحمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ : الفصل الأول ، أيام قبل الحريق .
- (١١) المصدر السابق : ص ٤٠ .
- (١٢) حسن يوسف : المصدر السابق : ص ٣٣١ ، ونحن نختلف معه في الرأي في أن رفض الهلاكى كان راجعا إلى اشتراك الياس أندراوس مع رئيس الديوان في مقلته - فالواقع أن الهلاكى قد أراد تجنب الصدمة الأولى بتولى مقلد السلطة أثر حريق القاهرة في ٢٦ يناير مباشرة ومن ثم كان اعتذاره وترشيحه لعلى ماهر ، بتأييد ذلك بما أُنشأت إليه الوثائق البريطانية إلى قبول الهلاكى تشكيل وزارته الأولى - بعد استقالة وزارة على ماهر الثالثة - حيث عرضها عليه رئيس الديوان والياس أندراوس : نُظَر F.O. 371/96872 : Stevenson to Eden, Feb. 19, 1952, Tel. No: 45 .
- (١٣) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٣٩ .
- (١٤) موسى صبرى : ملك و٤ وزارات : ص ٣٦ .
- (١٥) طارق البدرى : الحركة القضائية في مصر (١٩٤٥ - ١٩٥٢) : ص ٥٤٢ .
- (١٦) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٣٢ .
- (١٧) F.O. 371/96870 : Stevenson to F.O., Jan. 27, 1952, Tel. No. : 198 .
- (١٨) حسن يوسف : المصدر السابق : ص ٣٣١ .
- (١٩) موسى صبرى : المصدر السابق ١ ص ٤٧ وما بعدها .
- (٢٠) F.O. 371/96872 : Stevenson to F.O. Feb. 14-1952, Tel. No. 367 .
- (٢١) Ibid . Same to Same, Feb. 5-1952, Tel. No. : 314 .
- (٢٢) F.O. 371/96875 : Stevenson to Eden, April, 26, 1952, Tel. No. : 109 .
- (٢٣) وهؤلاء الوزراء هم محمد على رشدى ، عبد الجليل العمري ، القونس جريس ومحمد زهير جرائه ، نُظَر الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢١ .
- (٢٤) حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .
- (٢٥) F.O. 371/96870 : Stevenson to Eden, Jan. 30, 1952 Tel. No. 259 .
- (٢٦) F.O. 371/96872 : Same to Same, Feb. 19, 1952 Tel. No. : 45 .

- (٢٦) F.O. 371/96873 : Same to Same, Feb. 29, 1952, Tel. No. : 450
- (٢٧) - Ibid
- (٢٨) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ ، أنظر كذلك حسن يوسف المصدر السابق ، ص ٣٣٤ .
- (٢٩) طارق البشري : المصدر السابق : ص ٥٦٨ .
- (٣٠) شمل محمود غزالي منصب مدير الأمن العام في عهد وزارة التعلّم والسياسة ، وكان قد تقرر قبل فراقه بإدائه صلاة الجمعة الأخيرة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ بمسجد عمرو بن العاص ، ولم تتم دعوة للتحلّس لمراقبة الملك كما جرت التقاليد وتقرر أن يكون ويأتي الوزراء في انتظاره لدى وصوله المسجد . وفي الطريق للمسجد شاهد الملك لافتات مكتوبا عليها ، يحيي الملك مع التحلّس ، فلمر فور وصوله محمود غزالي مدير الأمن العام برفع هذه اللافتات على ألا يراها عند عودته من المسجد ، ولم يجد غزالي بدا من تنفيذ أمر الملك ، وعلى الفور أصدر قراراً من مراجع الدين . وكان بالاستكندرية أمراً بإيقافه عن عمله وأُقيم للنّيا في الصفح ورغم مساعي القصر وما عرضه من حلول للأزمة إلا أن التحلّس أصر على إيتلاف مدير الأمن العام ، وظلت المسألة معلقة حتى أُقيمت الوزارة في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، أنظر حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ١٨٥ وما بعدها .
- (٣١) F.O. 371/96875 : No : 109 Stevenson to Eden, April, 26-1952
- (٣٢) سيرانيان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، ص ٣٣٣ .
- (٣٣) F.O. 371/96876 : No. 1011 : Chancery to African Department, June 24-1952
- (٣٤) Ibid : Creswell to F.O. June 29-1952
- (٣٥) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٤٤ .
- (٣٦) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ، حسن يوسف ، المصدر السابق : ص ١٧٨ .
- (٣٧) Ibid : Creswell to F.O. June, 29, 1952, Tel. No. : 984
- (٣٨) طارق البشري : المصدر السابق : ص ٥٧٦ .
- (٣٩) أما نوافع استقالة الهلالي فترجع إلى مطالبة الحكومة لأحمد عيود بمبلغ خمسة ملايين جنيهًا كعشيرة دخل وأموال أسورية مسخرة على شركة السكر التي يملكها . وكان وزير المالية زكي عبد المتعال قد تشدد في المطالبة إلى حد التهديد بأنهم الشركة . ويضاف إلى ذلك فإن عيود وأصدقائه من الوافدين قد أرفقهم حركة التطهير مما دفعه لأن يقدم مبلغ مليون جنيه للملك كرشوة لاستبدال الهلالي بأخر يكون أكثر قدرة على التعامل معه ، وتسلم الياس أندراوس وكريم ثابت المبلغ عندما كُفّا في أوروبا في منتصف يونيو . وقد أسر عيود لأحد اصداقه في ٢٠ يونيو بأن وزارة الهلالي سوف تترك الحكم ، كما علم الهلالي من السفارة الأمريكية بأمر الرشوة . أنظر FO. 1011 Chancery to Fo, July, 7, 1952, Tel. No. 371/6876 ومن ضمن أسباب الاستقالة أيضاً ما قرره الهلالي لأحمد حسين هيكل في يونيو سنة ١٩٥٢ من أنه تلقى معلومات مؤكدة بأن ، الحرس الحديدي ، ينوي إطلاق النار عليه بينما يؤدي هو صلاة الجمعة للتيمة بمسجد عمرو بن العاص ، مما دعاه إلى الخروج من صف الجنود الذين كانوا يحرسونه ووضعه نفسه وسط المصلين اعتقاداً منه بأن ذلك سوف يفسد خطة اغتياله ، أنظر محمد حسين هيكل ، ملفات السويس ، الأهرام ١٩٨٦/٧ .
- (٤٠) F.O. 371/96876 : Stevenson to P.O. July, 1, 1952, Tel. No. : 988
- (٤١) Ibid : Washington to F.O. July, 2, 1952
- (٤٢) Ibid : F.O. to Stevenson, July, 1, 1952, Tel. No. : 1050
- (٤٣) Ibid : Creswell to F.O., July, 2, 1952, Tel. No. : 322
- (٤٤) Ibid : Same to Same, July, 5, 1952, Tel. No. : 993
- (٤٥) Ibid : Same to Same, July, 2, 1952, Tel. No. : 993
- (٤٦) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٤٦ .
- (٤٧) تكونت الهيئة التأسيسية لضبط الأحرار في سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكانت تضم أحد عشر ضابطاً هم جمال عبد القاسم ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، صلاح سالم ، جمال مالم ، حسن إبراهيم ، عبد اللطيف البنادي ، خالد محيي الدين ، زكريا محيي الدين ، فؤاد الساعات وحسين الشافعي . لمزيد من التفاصيل عن نشاط تنظيم الضباط الأحرار ، أنظر أنور السادات ، صفحات مجهولة ص ٢٠٤ وما بعدها . جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر ، ص ١٠٣ وما بعدها ، عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق : ص ١٠٤ .
- ١٠٥ ، محمد نجيب ، كلمة للتاريخ ص ٧٧ . ٢٥ أنظر كذلك محمد أحمد أنيس المصدر السابق : ص ١٢٢ .

١٩٣ ، أحمد حمروش ، المصدر السابق : ص ١٥ وما بعدها أنظر كذلك Vatikiotis, P.J, The Egyptian Army

. In Politics, P.P 43-44

(٤٨) وهم زكريا محيي الدين ، حمدى عبيد ، جمال حماد ، حسن إبراهيم وأمين شاكر ، أنظر الأهرام ١٩٥٢/١/١

وكذلك جمال حماد ، المصدر السابق : ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٤٩) محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر : ص ٩٦ - ٩٧ .

(٥٠) Vatikiotis, opcit, P. 64 .

(٥١) صلاح الشاهد : تذكيراتي في عهدون : ص ٢١٨ .

(٥٢) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ : ص ٣٣ .

(٥٣) أنور السادات ، قصة الثورة كاملة : ص ٨٤ .

(٥٤) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ : ص ٣٥ - ٣٦ .

(٥٥) جمال حماد : المصدر السابق ص ١٦٢ ، أنظر كذلك جورج فوشيه ، المصدر السابق : ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٥٦) F.O. 371/98872 : Stevenson to F.O. Feb. 14-1952, Tel. No. : 367

(٥٧) F.O. 371/98877 : Cresswell to F.O. July 13,1952, Tel. No. : 160

(٥٨) Ibid : Same to Same, July, 21-1952, Tel. No. : 7040

(٥٩) يونان أبوب : المصدر السابق : ص ٥٢٦ .

(٦٠) F.O. 371/96877 : Cresswell to Eden, July 22,1954

(٦١) F.O. 371/96876 : Cresswell to Eden, July, 22,1952, Tel. No. : 1059

(٦٢) Ibid

(٦٣) لمزيد من التفاصيل عن حركة الضباط الأحرار ليلة ٢٣/٧٧ يوليو سنة ١٩٥٢ ، أنظر أحمد حمروش : قصة

ثورة ٢٣ يوليو ج ٢ : ص ٢٢ وما بعدها ، جمال حماد ، المصدر السابق : ص ٢٢١ وما بعدها ، حسن عزت :

أسرار معركة الحرية : ص ١١٢ وما بعدها ، أنظر كذلك محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ : ص ٤١ وما بعدها .

(٦٤) Flower, R, The Story of Modern Egypt, p. 182

(٦٥) F.O. 371/96877 : Cresswell to Eden, July, 23,1952, Tel. No. : 1060

(٦٦) Ibid : Same to Same, July, 23,1952, Tel. No. : 1072

(٦٧) Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. : 1072 A

(٦٨) Ibid : Same to Same, July, 5,1952, Tel. No. : 1067

(٦٩) جمال حماد ، المصدر السابق : ص ٢٦ ، ص ٩٧ وما بعدها .

(٧٠) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ : ص ٤٦ .

(٧١) صلاح الشاهد : المصدر السابق : ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث

الإنجليز وثورة يوليو ١٩٥٢

د . علاء الحيدى

١ - الانجليز في مصر قبل الثورة

منذ أن احتل الانجليز مصر في عام ١٨٨٢ ، إلى منذ قيام الثورة في عام ١٩٥٢ ، كان الانجليز هم القوة الرئيسية في البلاد التي اثرت على مجرى الأحداث والتي ظلت بقية القوى السياسية الأخرى تشكل وتخضع لها حقيقة أن معظم الباحثين والدارسين لتاريخ مصر في تلك الفترة قد درجوا على وصف الحياة السياسية في مصر في تلك الفترة بأنها كانت صراعا بين قوى ثلاث ، الانجليز والقصر ، والشعب . إلا أن الانجليز دون القوى الأخرى ، كان لهم الفوز الأكبر والميطرة الفعلية شبه الكاملة على البلاد . فالانجليز قد أحتلوا البلاد بقوات عسكرية هزمت القوات العسكرية المصرية على أثر ثورة عرابي عام ١٨٨١ ، تحت دعوى أنقاذ العرش الذي استنجد بالانجليز لحماية له من جيشه الوطنى . وهنا يهمننا التركيز على نقطة أن دخول الانجليز إلى مصر كان بناء على الاستجابة إلى رغبة القصر وبعد الدخول في معركة حربية ضد الجيش المصرى . تلك الاستجابة التي لم تكن بعد ذلك في عام ١٩٥٢ فأنت إلى جلاء القوات البريطانية جلاء تاما بعد ذلك بأربع سنوات .

فنتيجة استجابة الانجليز لرغبة القصر (الخديوى توفيق) فى الوقوف ضد جيشه الثائر ، ودون الدخول فى تفاصيل أسباب موافقة الانجليز على الاستجابة لطلب الخديوى توفيق ، أن احتل الانجليز مصر بعد هزيمة الجيش المصرى والقبض على زعيم الثورة ونفيه خارج البلاد . ومن الممكن القول أنه بجانب احتلال الانجليز لمصر فى عام ١٨٨٢ ، فقد ظهرت ثلاث نتائج أخرى نتيجة لأحداث عام ١٨٨٢ .

أولا - تحطيم الجيش المصرى والعمل بعد ذلك على عدم قيام جيش مصرى من الممكن أن يشكل تهديدات للقصر وطبعاً للانجليز . وبذلك لم يعد الجيش يشكل قوة سياسية فى البلاد حتى جاء التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ . وكان من أهم نتائج المعاهدة التوسع فى حجم الجيش مرة أخرى مما أدى إلى دخول عناصر جديدة من الطبقة الوسطى إلى الجيش ولأول مرة ، بعد أن كان مقصوراً على الطبقات العليا . فكان ما مكان قبل ذلك ، حين دخل أبناء الفلاحين لأول مرة إلى الجيش بعد أن كان مقصوراً على الأثراك والمتركمة وغيرهم من أبناء غير الفلاحين . وإذا كان الانجليز بعد احتلالهم مباشرة لمصر فى عام ١٨٨٢ قد وضعوا نصب اعينهم عدم السماح بتقوية الجيش خشية تكرار أحداث ١٨٨١ ، إلا أنهم ولظروف جو مختلفة وتحت ضغوط دولية ومحلية اضطروا إلى السماح ولو بقدر يسير للغاية للجيش أن يتوسع فى عام ١٩٣٦ ، فكانت النتيجة ثورة ١٩٥٢ وتحرك الجيش ضد القصر مرة أخرى .

ثانياً - رغم أن الانجليز قد دخلوا البلاد بناء على رغبة وحماية للعرش ونفروا مخططهم في احتلال البلاد تحت هذه الحجة ، إلا أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن القصر باستبداده وفساده كان المسئول الأول عن ثورة ١٨٨١ ، لذلك وضع الانجليز نصب اعينهم سياسة مزدوجة تقوم أساساً على تحجيم دور القصر من ناحية ، والاعتماد على قوى أخرى غير القصر من ناحية أخرى حتى لو اضطر الأمر إلى إنشاء مثل هذه القوى في حالة عدم وجودها فالانجليز كانوا يعلمون أن القصر كان مصدر عدم الاستقرار ، وأن إرتباطهم بالقصر لن يتيح لهم حكم البلاد حكماً سليماً ، فيجانب إرتباط الانجليز بقوى مكروهة شعبياً ، مما يعنى توجيه عوامل المسخط والغضب الشعبى ضد الانجليز ، وهذا ما كان يعمل الانجليز على تجنبه حرصاً على علاقتهم بالشعب المصرى ضمناً لاستمرارهم هم في احتلال البلاد ، فإنهم أيضاً كانوا يعلمون أن القصر كمؤسسة غير قابلة للإصلاح ، ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها فى حكم البلاد أو حتى محاولة إصلاحها فى المستقبل على أمل أن تساعدهم فى حكم البلاد ، لذلك سارع الانجليز فور احتلالهم لمصر إلى عدم إعطاء القصر الدور الذى كان يتطلع إليه عند مساندة الانجليز له . وإن كان توفيق قد أصبح مطية فى يد الانجليز ، عرفنا لهم بالجميل والشكر على انقاذهم إياه لعرشه ، إلا أن من خلفوه ، بدءاً من عباس فالسلطان حسين فالملك فؤاد ثم فاروق ، عن هؤلاء لم يشعروا بنفس درجة العرفان التى شعر بها جددهم توفيق نحو الانجليز ، وكانوا يشعرون أنهم أصحاب سلطة حقيقية وحق شرعى فى حكم البلاد ، وليس الانجليز وما دور الانجليز إلا لحماية العرش فقط . وهذا طبعاً ما لم يرضه الانجليز . فالانجليز أتوا لاحتلال البلاد انقاذاً لعرش ملك أوجح فاسد فقط ، بل لمسياسة بعيدة المدى هى جزء من السياسة الخارجية الانجليزية ككل . وعلى هذا الأساس ما كانت العلاقة بين القصر والانجليز علاقة وثام دائماً ، بل أنه كثيراً ما شابها الاصطدام والتنافس والصراع ، وليس أدل على ذلك من حادثة الحدود فى عهد الخديوى عباس وانتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى فى استنبول لعرله ثم فرض دستور ١٩٢٣ على الملك فؤاد ثم أخيراً حادثة ٤ يناير الشهيرة عام ١٩٥٢ . والتى أوشكت أن تنتهى بعزل الملك فاروق . بل إن رأى السير ما يلزم لاجسون (المنسوب السامى سابقاً) السفير البريطانى فى الملك فاروق لم يكن يخفى على أحد ، حيث كان يحتقره أشد الاحتقار ويسميه « بالولد » نكايه عن سوء تربيته والامراف فى تدليله . لذلك فإن الحفاظ على شخص الملك أياً كان لم يكن هدفاً أصلاً فى السياسة البريطانية ، مما ظهر أثره فى عام ١٩٥٢ كما منرى بعد قليل ، وإن حماية القصر ما كانت سوى حجة لتنفيذ سياسة أوسع وأبعد مدى من مجرد التدخل العسكرى .

ثالثاً - بناءً على ما سبق ، سعى الانجليز إلى كسب ودقة اجتماعية جديدة تكون خير سند لهم فى حكم البلاد وحليفاً أقوى من مؤسسة القصر التى كانت السبب فى قيام ثورة شعبية (١٨٨١) والأغلب أنها كانت سبب ثورات شعبية أخرى . وكان مجموع الفلاحين من المعدمين اليؤساء لا حول لهم ولا قوة .

ورغم دعوى الانجليز المستمرة بأنهم أصدقاء هؤلاء الفلاحين وما اتوا أصلا إلا لرفع الظلم الواقع على كاهلهم من الباشوات الاتراك ، إلا أن الفلاحين باعدهم الغفيرة وقلة تنظيمهم كانت تحول بينهم وبين أن يكونوا سندا قويا فعلا للانجليز . ومن هنا كانت الحاجة إلي خلق أو تقوية مجموعة جديدة يمكن أن تلعب هذا الدور ، وكان هؤلاء هم ملاك الأراضي الزراعية الجدد الذين بدأوا في الظهور بشكل قوى في حوالي منتصف القرن الماضى حتى اشتد عددهم في نهاية القرن بفضل تأييد الانجليز ودعمهم . وأصبحوا يشكلون الدعامة الأساسية لحكم البلاد بجانب القصر ، بل منافسا له أحيانا (مستور ١٩٢٣) وأكبر سند ونصير للاحتلال البريطاني . ودون الدخول في تفاصيل ظهور هذه الطبقة وتطورها وعلاقتها مع الانجليز والقصر ، فإن هذه الطبقة لعبت الدور المطلوب منها تماما طيلة النصف الأول من هذا القرن في قيام الثورة في عام ١٩٥٢ .

مصر عشية الثورة :

كما أوضحنا ، فإن الانجليز قد عملوا على القضاء على الجيش ، وتحجيم دور القصر وتقوية دور كبار ملاك الأراضي الزراعية . إلا أن هذه السياسة ذات الأبعاد الثلاثة بدأت تظهر عليها أعراض التغيير حين سمح لمصر بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ باعادة بناء جيشها ولو بقدر محدود ، وثانيا حين وصل الملك إلى درجة من الاستهتار والفساد بحيث أصبح الخلاص منه ضرورة تحتمها مصلحة الانجليز أنفسهم ، وأخيرا حين أصبح أيضا كبار الملاك الزراعيين من أهم أسباب السخط والتفمر في البلاد . فنتيجة لتطور علاقات الملكية في مصر منذ ظهور الملكية الخاصة في الأرض الزراعية (أى في منتصف القرن الماضى) وحتى منتصف القرن الحالى ، أن أصبح حوالي نصف فى المائة فقط من السكان يملكون حوالي نصف الأراضي الزراعية ، مما شكل خلاا اجتماعيا كبيرا ظهرت آثاره فى انتشار العديد من الافكار التي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعى ، بعضها معتدل مثل الدعوة التي أطلقت فى مجلس الشيوخ من أجل تحديد الملكية الزراعية ، وبعضها متطرف مثل الدعوة إلى الشيوعية وكان الانجليز وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفيتى كقوة رئيسية على المسرح الدولى . أشد ما يكونون خوفا من انتشار نفوذ الاتحاد السوفيتى على المسرح الدولى من خلال عقيدتهم السياسية ، أى الشيوعية ، ذات البريق الجذاب فى البلاد التي تعاني من خلل خطير فى هيكلها الاجتماعى وبقرا مدقما حين تكون الشيوعية أكثر قبولا وانتشارا عنها فى المناطق الأخرى . وهكذا وصل الانجليز إلى نتيجة مؤداها أن مصر بنظامها السياسى القائم على مؤسسة القصر التي يرأسها ملك فاسد ، ونظامها الاجتماعى وعمادها طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية الجشعين الذين يرفضون حتى محاولات الإصلاح الاجتماعى المعتدلة ، قد أصبحت مهياة تماما لاستقبال الشيوعية . وإذا كانت الشيوعية تمثل الخطر الأول على الامبراطورية البريطانية على صعيد العالم . فإن مصر من الممكن أن تكون إحدى نقاط الضعف التي ينفذ منها النفوذ الشيوعى .

لذلك كان الانجليز مع أى دعوة جدية للإصلاح بهدف منع المد الشيوعى .

ولا شك أن الانجليز يعلمون أن البلاد تمر بحالة غليان واختبار ثورى فاعوام ٤٥ . ٥٠ كانت مليئة بأحداث العنف والاضطرابات الاجتماعية ، ثم كانت عودة الوفد إلى الحكم حريق للقاهرة فى يناير ١٩٥٢ التى كانت دلائله الاجتماعية والسياسية لا تخفى على أحد ، وما كان الجيش بعيدا عن ذلك ، بل أنه من الملاحظ أن التقارير البريطانية التى سبقث الثورة كانت تتحدث دائما عن وجود حالة سخط وتذمر داخل صفوف الجيش ، ولكن لم يؤخذ الأمر مأخذ الجد ، فإن الكلام أو التحليل الانجليزى ذهبى كلها إلى احتمالات عودة الوفد مرة ثانية إلى الحكم ، بدون الإشارة ولو من بعيد إلى احتمال تكرار أحداث عرابى فى عام ١٨٨٢ ولكن من ٢٠ يوليو أرسلت السفارة البريطانية فى القاهرة بتقرير مرسى للغاية إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن تتحدث فيها عن بعض الشائعات غير المؤكدة حول تحرك عدد من وحدات الجيش فى اتجاه الاسكندرية وما يقال حول رفض عدد من ضباط الجيش المصريين اطاعة الاوامر . ثم يتحدث التقرير عن احتمال قيام تمرد عسكرى ، وتكون هذه أول مرة يشار فيها إلى مثل هذه الاحتمال ، وما سيؤدى إليه من فوضى لا محالة (٢) . ثم تتوالى التقارير بعد ذلك صبيحة أو فجر ٢٣ يوليو .

٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

تحتل أول برقية أرسلت على وجه السرعة فى الساعة السابعة إلا خمس دقائق من صباح يوم ٢٣ يوليو النبأ التالى « قوات متمردة تحت قيادة ضابط شاب فى سلاح الطيران استولت على القاهرة وتطيعها قوات الشرطة وأرسلت (القوات المتمردة) رسالة خلال أحد أعضاء السفارة الأمريكية أنهم سيقاومون أى تدخل بريطانى وأن هدفهم هو محاربة الفساد فقط وليس لهم أى أهداف خارجية » (٣) للالفت للنظر هنا ملحوظتان : الملحوظة الأولى هى تعاون رجال الشرطة مع رجال الجيش تعاونا كاملا ، بحيث بدا الأمر وكأن الشرطة كانت تتربق هى الأخرى عملا ما ، فما أن تحركت قوات من الجيش ، حتى تحركت معها الشرطة ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار اضطراب رجال الشرطة فى عام ١٩٤٨ ثم منبحة الاسماعيلية ضد قوات بلوكات النظام فى يناير من نفس العام . والملحوظة الثانية ، دور السفارة الأمريكية التى لعبت دور الوسيط من خلال أحد أفرادها بين القوات المتمردة والانجليز ، فالملاحظ أن القوات المتمردة اختارت الإتصال بالسفارة الأمريكية حتى تنفى عن نفسها لتهمة معاداة الغرب أولا ، ثم العمل على كسب ود الأمريكان واستخدامهم من أجل تخفيف الضغط عليهم من قبل الانجليز من ناحية أخرى ، وهو ما اشتكى منه الانجليز بعد ذلك مر الشكوى .

^١ تعود إلى نفس البرقية التى حددت موقف الانجليز من الأحداث الجارية بقولها : وجهة نظر الخارجية كانت دائما تقوم على عدم التدخل لحماية الملك ولكن قادة

القوات البريطانية في قاعدة القناة يودون اتخاذ بعض الإجراءات لحماية قواتهم^(٤) . وهكذا سقط الملك بلا حماية ، وهو الذي كان يظن أن الانجليز لن يسمحوا قط للعرش أن يسقط مثلما فعلوا في عام ١٨٨٢ ، ولكن توفير كان غير فاروق ، وعام ١٨٨٢ كان غير عام ١٩٥٢ ، وخطر الثورة العربية كان غير خطر انتشار الشيوعية .

ففي نفس اليوم ، في برقية أرسلت الساعة الخامسة إلا عشر دقائق ترسل السفارة البريطانية إلى لندن قائلة : نحن نرحب بأية حركة في مصر تهدف إلى القضاء على الفساد كخير سلاح لمقاومة الشيوعية^(٥) أي حتى لو اضطر إلى التضحية بالعرش واليقول بثورة عسكرية على نمط ثورة عرابي ، لأن هذه الثورة وقد أظهرت حسن نواياها حتى ولو عن طريق أظهار أن لها صلة بالأمريكان وليس الانجليز ، إلا أنها مازالت تتبع المعسكر الغربي ، ولن تفتح الطريق أمام الشيوعية مثلها كانت سياسات العهد السابق تهدد بذلك .

بل أن السفارة ترسل برقية أخرى في نفس اليوم في الساعة الحادية عشرة وست دقائق صباحا تتحدث فيها عن الملك فاروق الذي اتصل بالسفير الأمريكي في الثامنة صباحا طالبا منه التدخل من أجل حمايته هو وأسرته ، وأن كان الملك فاروق لم يطالب بالتدخل البريطاني تحديدا ، إلا أن السفارة البريطانية كانت تعتقد أن ذلك كان هو المقصود ، لأن السفير الأمريكي اتصل بالسفارة البريطانية وطلب رأيهم ، فكانت الأجابة واضحة تماما والتي طلب نقلها إلى الملك وهي أن الحكومة البريطانية لن تستخدم قواتها لمثل ذلك الغرض (أي التدخل لحماية الملك) وأن كان سيتم نقل رسالة الملك إلى الخارجية البريطانية في لندن رغم معرفتهم مسبقا بالرد عليها^(٦) . واللافت للنظر هنا أيضا هو للتجاء الملك أيضا إلى السفارة الأمريكية لكي تتوسط له مع الانجليز ، مثله في ذلك مثل ثوار الجيش ، وأن كان لغرض آخر . ويكمل القائم بالأعمال في السفارة البريطانية برفيقه قائلا أنه في اعتقاده الشخصي أن الضباط الثائرين لن يقدموا أي طلبات خاصة بالملك وأنه (أي الملك) لو التزم بالهدوء فمن الممكن أن يخرج من تلك الأزمة كملك دستورى يكرر كلمة دستورى ، تأكيداً لمغزاها . وأن رسولا من نجيب (أول مرة يذكر فيها أسم محمد نجيب) ذهب إلى السفارة البريطانية وقال أن المسألة داخلية هدفها محاربة الفساد^(٧) . وهكذا نرى أن رأى القائم بالأعمال كانت أن هذه الحركة مجرد حركة تمرد من بعض وحدات الجيش وأنه لو أحسن الملك التصرف فإنه قد يستطيع الحفاظ على عرشه مع تقييد سلطته بقيود دستورية جديدة . وقد ردت الخارجية البريطانية في لندن على برقية القائم بالأعمال الانجليزى وأقرته على ما ذكره في برفيقه السابقة وتمنت أن لا يتصرف الملك بواقع من الخوف ونصحت القائم بالأعمال أن يظل على اتصال بها (أي الخارجية الانجليزية في لندن) وأن يصل إلى اتفاق مع نجيب^(٨) . وفي برقية أخرى من الخارجية البريطانية في نفس اليوم قالت أن الموقف مازال غامضا ولا يجب علينا (أي بريطانيا) أن نقف بجانب أى طرف ، فنجيب قديكون حاكم

مصر ويجب تفادى دكتاتورية عسكرية وخير حل هو تحول الملك إلى ملك دستورى
أن أمكن ، لذلك يجب تطهير القصر من كريم ثابت والياس اندراوس . لذلك
فالخارجية البريطانية تقرر نصيحة السفير الأمريكى للملك فاروق بالتزام الهدوء
والتضحية ببعض المستشارين الفاسدين ، ولكن « لن تتدخل عسكريا ، اكبر لن
تتدخل عسكريا » (٩) .

وهكذا نرى أن الخارجية البريطانية كانت ترى أن أفضل حل كان فى أن تتمخض
هذه الحركة عن تقييد سلطة الملك وأنه فى أسوأ الاحتمالات قد يسفر الموقف عن
دكتاتورية عسكرية ، أيا كان الأمر ، فلن من الواضح أن الانجليز قد اتخذوا قرارا
لا رجعة فيه بعد التدخل عسكريا تحت أى ظرف من الظروف .

وتبدأ الصورة تتضح للمفارة البريطانية حين يذهب مرتضى المراغى وزير
الداخلية الأسبق إلى السفارة البريطانية فى نفس اليوم ليقول لهم أن على ماهر الذى
كلفه الثوار أن يشكل الحكومة الجديدة مع الضباط المنتمين تحت زعامة كامل صدقى
هم الذين قاموا بالانقلاب مدفعين من قبل الشيوعيين والأخوان المسلمين وأن لهم
ثلاثة مطالب هى : ١ - حكومة تحت رئاسة على ماهر ٢ - انتخابات فورية ٣ - إلغاء
الاحكام العرفية . وأن الملك فاروق قد انتهى ولا أحد يرى أن نفع منه وأن الانقلاب
الأخير يستهدف الملك شخصا ، وناشد مرتضى المراغى بريطانيا أن تتدخل وأنه
لو سمح للأخوان والشيوعيين بأكمال عملهم (فى رأى المراغى) فستجرى انتخابات
على الفور ويتم إصدار قوانين ثورية معادية للرأسمالية . ويعقب مستر كرزويل القائم
بالاعمال البريطانى على كلام مرتضى المراغى قائلا « غالبا أن كلام المراغى مبالغ
فيه ، لكن أخشى أن يكون جزءا من الحقيقة أن المنشقين مدفعون بأفكار متطرفة
للرأسمالية » (١٠) . وتأتى بعد ذلك الخارجية البريطانية فى نفس اليوم ٢٣ يوليو
إلى السفارة الانجليزية فى القاهرة ترجح فيها أن يكون كلام المراغى هى محاولة
لحمل الانجليز على التدخل ضد الثورة بحجة الخطر الشيوعى بعد أن ثبت أنهم لن
يتدخلوا لحماية الملك (١١) . ويعد أن ينس الملك فاروق من تدخل الانجليز . يطلب
من السفير الأمريكى أن يساعده على مغادرة البلاد ، ويحاول كانرى السفير الأمريكى
أن تمنع الملك بالبقاء من أجل منع قيام جمهورية متطرفة ، يؤيده فى ذلك القائم
بالاعمال البريطانى ، وأن ذلك يمكن أن يحدث إذا لم يقع تدخل عسكري مباشر ضد
الملك (١٢) . وهو ما لم يحدث ، حيث ينهار الملك ويغادر البلاد بعد محاصرة قوات
الجيش الثائرة لقصر الملك فى المنتزه بالإسكندرية ، وقد حدد الأمريكان حالتين فقط
للتدخل فى حالة وقوعهما ، أما الحالة الأولى فهو أن يثبت لديها أن الحركة القائمة
حركة شيوعية والحالة الثانية ، أن تتعرض حياة الملك شخصا للخطر . وهو ما لم
يحدث وبعد أن تستقر الأمور برحيل الملك فى ٢٦ يوليو ، يكتب السفير البريطانى
معربا عن مخاوفه من انزلاق مصر إلى الفوضى بعد عزل الملك الذى كان أحد أعمدة
الاستقرار فى البلاد ، وبدأ فى التماسؤل عن مدى نفوذ الإخوان المسلمين والعناصر
المتطرفة الأخرى فى حركة الجيش ويقول أن المطلوب الآن من وجهة نظره هو

تقوية مجلس الوصاية من أجل تفادى فراغ دستوري وأن يكون أحد أفرادها من العائلة المالكة واعتبار حكومة على ماهر هي السلطة الدستورية^(١٢) . وأن كان يحدد في برقية أخرى أن الدستور لم يحدد ماذا يحدث في حالة اعتزال الملك الحكم ، رغم إنه حدد مثلا ماذا يحدث في حالة وفاة الملك ، ويشيد المغير بنجاح على ماهر في تعيين الأمير عبد المنعم في مجلس الوصاية مقابل قبول رشاد منها من الجيش . أما الثالث فهو السياسي القديم بهي الدين بركات على حد تعبير المغير البريطاني^(١٣) . ونرى من البرقيات التي أرسلها المغير ومن قبله القائم بالأعمال أن بريطانيا رغم أنها كانت قد اتخذت قرارا بعدم التدخل العسكري ، إلا أنها كانت تتعنى استمرار الملك في الحكم كملك دستوري من أجل الحفاظ على قدر من الاستقرار في البلاد والحيلولة دون انزلاق مصر إلى الغرض حيث تكون لقمة سائغة في أيدي المتطرفين سواء من الشيوعيين أو الأخوان المسلمين .

الإصلاح الزراعي

ويعد أن تم القضاء على الملك ، أهم ركائز السياسة الانجليزية في مصر ، كانت الخطوة التالية للثورة هي القضاء على الركيزة الثانية للاحتلال الإنجليزي ، وهم ما أسمته الثورة « بالقطاع » ، أي كبار ملاك الأراضي الزراعية ، الذين كانوا يحتكرون الأرض والحياة السياسية في البلاد . وقد قيل الكثير عن سوء توزيع الملكية الزراعية في البلاد ، وما كان يعنى ذلك من خلل اجتماعي رهيب بدأت آثاره تظهر في شكل معاصمات بين الفلاحين وكبار الملاك والسلطات المحلية في بعض القرى . ورغم تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن كبار الملاك الذين شكلوا النخبة السياسية الحاكمة وقتئذ قد اصموا أذانهم عن أى دعوة للإصلاح والتغيير ، حتى بدأ قمة كبار الملاك الزراعيين انفسهم من الانجليز يلقون من تفاقم الأوضاع وقصر نظر الطبقة الحاكمة ، مما كان يعنى ليس فقط ضياع كبار الملاك ، بل حمايتهم أيضا .

وكان طبعاً الخطر الذي يخشاه الانجليز أكثر من غيره هو خطر انتشار الشيوعية ، وليس هناك تربة أكثر خصبا لانتشار الشيوعية من سوء توزيع الثروة القومية ، حيث يستفحل الفقر والجهل والمرض في حين تزداد الطبقة الحاكمة ثراء وتزداد الطبقة المحكومة فقرا . وهذا ما كان يحدث في مصر عشية قيام الثورة في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢^(١٤) . وهنا نجد أن موقف الانجليز انفسهم كان مذبذبا إلى حد كبير ، منهم من جهة يعلمون علم اليقين أنه لا بديل عن الإصلاح الزراعي إذا أرادوا تجنيب البلاد الشيوعية ، ولكن في نفس الوقت كان السؤال ، أى إصلاح زراعي ؟ ولا شك أنهم ما كانوا يودون تطبيق إصلاح زراعي راديكالي لانقاذ البلاد من الشيوعية ، فإن أى إصلاح زراعي جذري كان بالنسبة للانجليز لعدم تطبيق الشيوعية دون الإعلان عنها ، وهذا ما كان لا يرضى عنه الانجليز بطبيعة الحال .

ليس أدل على موقف الانجليز هذا من تعليق الخارجية البريطانية على منكورة

رئيس الوزراء البريطاني بشأن مصر في ٢٦ أغسطس عام ١٩٥٢ ، أى قبل إصدار قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر من ذلك العام حين كتبت الخارجية الانجليزية تقول أنه « يجب تأييد جهود محمد نجيب للإصلاح الزراعى وإعادة كسب ثقة الشعب المصرى فى الحكومة الجديدة وعدم تأييد كبار الملاك . ولا شك فى نية على ماهر الصادقة فى الإصلاح ، لكن حماس الضباط من أجل اكتساب شعبية قد يدفعهم إلى اتخاذ خطوات غير عملية . مثال ذلك الإعلان عن امتصلاص مساحات شاسعة من الصحراء فى حين أن وزير المالية أعلن أن نجيب قد استقطع ٤٠ مليون جنيه من ميزانية العام القادم من أجل أنقاذ مصر من الافلاس . وحزب الوفد يعارض مثل هذا البرنامج ، وبالتالي فإن فرص اعتماد الجيش على جماعات متطرفة مثل الأخوان منكب» (١٦) . وفى نفس المنكبة يكتب أحد أعضاء السفارة البريطانية فى مصر قائلاً أن السؤال ليس : هل ولكن كيف سيتم توزيع الأرض الزراعية على الفلاحين وإلا سقطت مصر فى أيدي الشيوعيين وأملنا الوحيد فى تلك اللحظة هو على ماهر . فخلاصة القول كانت فى رأى الانجليز هى أنه يجب عليهم تأييد على ماهر ونجيب وخطة الإصلاح ولكن بشكل مستورى ، ولا يجب عليهم أن يظهر أن يظهر بمظهر الحماة لكبار الملاك ، فسياستهم تقوم منذ أيام كتنشر على مساعدة الفلاحين وأنه يجب أنخال الولايات المتحدة فى خطة انجاح نجيب(١٧) . وبذلك رمت السياسة الانجليزية فى مصر فى ذلك الوقت عند تأييد الإصلاح الزراعى ، ولكن فى إطار رسوم فرضى عنه بريطانيا . وفى ٢٦ أغسطس يصف تقرير انجليزى آخر موقف على ماهر بأنه ضعيف وكيف كان يجب عليه أن يكون أقوى من ذلك وأن يظهر بمظهر المدافع عن الإصلاح ، وكيف أن دور انجلترا فى هذه اللحظة هو فى كيفية جعل هذا الإصلاح ناجحاً(١٨) . وكان الصراع بين أعضاء مجلس الثورة من جانب ، وعلى ماهر الذى شكل أول وزارة بعد الثورة من جانب آخر قد بدأت اثارة تظهر على السطح . فعلى ماهر كان فى النهاية من ينتمون إلى العهد السابق ، وكانت نظرتة للإصلاح الزراعى تختلف تماماً عن نظرة الضباط الثبان ، وكان على السفارة البريطانية لما لها من وزن فى مصر ، خاصة وسط السياسيين القدامى ، من أمثال على ماهر ، أن تحدد موقفها .

وكان لقرار الانجليز بتأييد جهود الإصلاح الزراعى وإشراك الولايات المتحدة معهم ، انعكاسات ظهرت آثارها بعد ذلك بين انجلترا نفسها والولايات المتحدة . فبأتى السفير البريطانى فى ٢٠ أغسطس أن السفير الأمريكى قد قابل محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة فى عشاء وحذر من المغالاة فى الإصلاح الزراعى(١٩) . ثم يقابل السفير البريطانى على ماهر بعد ذلك ويحمل نفس رسالة السفير الأمريكى . وكان على ماهر قد اقترح فى ذلك الوقت بتحديد الملكية الزراعية بـ ٥٠٠ فدان وترك الباقي للتخلص منه خلال ٥ سنوات على أن يكون الإيجار ٢١ جنيهاً طالما بقيت الضريبة ٣ جنيهاً(٢٠) . ثم يخلص السفير البريطانى بعد ذلك إلى أنه من الأنسب ترك على ماهر يحل مسألة الإصلاح الزراعى بطريقته وأن يقتصر دور الانجليز على تقديم أى مساعدة فنية تطلب منهم .

وقد نشرت جريدة الديلي اكسبريس اللندنية خبر لقاء السفير البريطاني مع على ماهر في صورة تحذير ضد تمسك الشيوعية تحت دعوى الإصلاح^(٢١) . وقد أشتكى على ماهر للسفير البريطاني من تدخل الجيش في تشكيل وزارته ومن برنامج الإصلاح الزراعي الذي يدعو إلى تحديد الملكية الزراعية بحد أقصى ملأنا فدان ، وأن ذلك ميكلف خزانة الدولة مئذات بـ ٢٢٠ مليون جنيه وسيربك مالية البلاد ويحبط رأس المال الأجنبي كما أشتكى من أن إتصالات الجيش مع الأمريكان قد أعطت الجيش ثقة بانهم مؤيدون تماماً من قبل أمريكا التي ستحميهم من أى تدخل انجليزى^(٢٢) . وقد بدأت آثار التدخل الأمريكى تظهر وتأتى بمفعولها حين أخبر السفير الأمريكى زميله البريطانى أن مجلس قيادة الثورة بدأ يفقد صبره لتأجيل برنامج الإصلاح الزراعى ، وأن المجلس قد أوضح للسفارة الأمريكية أنه إذا لم يتم تحقيق أى تقدم سريع فى برنامج الإصلاح الزراعى فإن المجلس سيتسغنى عن على ماهر كرئيس للوزراء ويحل محله السنهورى الذى يمتشى مع هواهم تماماً . وقد نصح السفير الأمريكى أعضاء المجلس بالاعتدال والصبر ونجح فى الحصول على وعد منهم بانهم لن يتخذوا أى إجراء ضد على ماهر دون إعطاء السفير الأمريكى فكرة قبلها على الأقل بأربع وعشرين ساعة . وبناء على ذلك أرسل السفير الأمريكى رسالة إلى على ماهر يحذر فيها من مخاطر التأخير فى تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعى . ويعلق السفير البريطانى فى تقريره أنه طبقاً لما جاء بصحف صباح ذلك اليوم (٥ سبتمبر ١٩٥٢) فقد أستقبل على ماهر مندوبين عن ملاك الأراضي الزراعية فى اليوم السابق (٤ سبتمبر ١٩٥٢) الذين وافقوا من حيث المبدأ على تحديد الملكية الزراعية على أن يقدموا اقتراحاتهم حول طرق تنفيذ ذلك فى خلال ٤٨ ساعة . ثم يذكر السفير الانجليزى أنه سيقابل على ماهر فى اليوم التالى ، وسيشير معه نفس الموضوع الذى أثاره من قبل السفير الأمريكى ، وسيعرض مساعدته فى تقديم المشورة والنصح حول توزيع الأراضي الزراعية ذاكراً له خبرة بريطانيا فى هذا المجال من قبل فى كل من ألمانيا الاتحادية وتجربة التعاونيات^(٢٣) .

وفى تقرير مطول عن الأوضاع الداخلية فى مصر ، يؤكد السفير البريطانى أن على ماهر قد وافق على إصلاح زراعى جذرى كما يطالب به من أسماهم بالمطرفين ، ونجح فى تثبيت أعضاء حكومته حين أعيد تشكيلها (المقصود هنا ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ولكن إذا قدم على ماهر تنازلاً ضد إرادته ، أى فى اتجاه الإصلاح الزراعى ، فمن غير المحتمل فى رأى السفير البريطانى ، أولاً ، أن يلزم به لفترة طويلة ، ثانياً ، لأن الضغوط التى على على ماهر من قبل المتطرفين ستستمر لو سار فى طريق الإصلاح الزراعى ، وأن على ماهر أن يمسر بشكل أسرع لو اراد الاحتفاظ بثقة الجيش ، ويكون من صالح بريطانيا أن تحتره من مخاطر التردد . فلو ازيع على ماهر من مكانه كرئيس للوزراء ، فقد يحل محله السنهورى (رئيس مجلس الدولة) أو سليمان حافظ ، الذى يرى الجيش أنهما أكثر التزاماً بخطة من على ماهر ، وذلك يعنى أن ميزان القوى قد انقلب أكثر من الحكومة إلى صالح

الجيش ، وأن الحكومة قد أصبحت مجرد واجهة مدنية لتطبيق الإجراءات المتطرفة التي يريدها الجيش ، وكثير من هؤلاء المتطرفين في الجيش قصورى النظر وعديمى الخبرة . ولذلك ستشهد الساحة صراعا بين الإصلاحيين الحزبيين من أمثال على ماهر وهؤلاء المسيطرون على مجلس قيادة الثورة الذين يدركون مدى حدود إصلاحاتهم المرتقبة ويشعرون بالمسؤولية تجاه الأمن العام للبلاد والتطور الطبيعي للاقتصاد ، وعلى الجانب الآخر هناك المتطرفون في الجيش والأخوان المسلمون والوفد الذين يريدون الأمراع في إصلاحات الجيش دون أدراك المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنجم عن انهيار اقتصادى . وهذه المجموعة من المتطرفين تنتشر في جميع الأوساط والجماعات السياسية ، وأحتمالات توحيدها ليست بعيدة ، وتزداد الصورة تعقيدا إذا أخذنا في الاعتبار المؤامرات والانقلابات والقوى المضادة للإصلاح الزراعى . ويكمل السفير تحليله للموقف بأنه لا يحول كثيرا على مقاومة مسلحة من قبل كبار ملاك الأراضي الزراعية واتباعهم تجاه برنامج الإصلاح الزراعى . فهو لا يعتقد أن كبار ملاك الأراضي الزراعية قد ضيق الخناق عليهم وأنهم سيؤيدون أى معركة مناهضة للجيش تستطيع أخرجه من مأزقهم هذا . ويكمل السفير قائلًا أنه يظهر أنه لو طبقت إجراءات جذرية فإن ذلك يؤدى إلى تداعى الإجراءات الأكثر راديكالية التي ستظل موجوده ويطلب بها المتطرفون . أما عن الفلاحين فإن آمالهم فى الإثراء السريع ستصاب باحباط ، والعمال سينظرون ثورة اجتماعية بعد الإصلاح الزراعى أسوء بما حدث للفلاحين . فى النهاية ، فإن الضباط المسيطرين على مجلس قيادة الثورة قد اظهروا اعتدالا حتى هذه اللحظة فى المسائل الداخلى ، وأن حركة الجيش قد افرزت نوعية من الرجال لم يوقعه أحد ، والخطر فى أن هؤلاء المعتدلين داخل مجلس قيادة الثورة والجيش سيفقدون مواقعهم إذا فشل برنامج الإصلاح الزراعى لصالح العناصر المتطرفة الذين سيتحولون إلى الهجوم على بريطانيا لتغطية فشلهم الداخلى . لذلك فالنظام الجديد بحاجة ملحة إلى إثبات نجاحه فى محاولته الإصلاحية الأولى . لذلك يجب نصح رئيس الوزراء بعدم التشدد ويجب على انجلترا أن تدرس أى مساعدات عملية ممكن أن تقدمها للمعتدلين ، كالإفراج عن احتياطى الاسترلينى الخاص بمصر فى بنوك لندن حتى تستطيع البلاد أن تستمر لموسم الحصاد مع تقديم الخبراء اللازمين فى مجال الإصلاح الزراعى أو غيره ... الخ وإذا لم يفشل الإصلاح الزراعى بشكل عنيف ، فمن الممكن أن نرى عودة تدريجية للحياة الدستورية ، فقد أعلن مجلس قيادة الثورة عن انتخابات نيابية خلال أشهر قليلة ، ومع موقف الجيش المدعم للإصلاح الزراعى بدأت تظهر آثار ذلك بصور قانون معدل للانتخابات ، كل هذه العوامل مجتمعة قد تفرز مجلسا نيابيا مختلفا عن المجالس السابقة التى سبقت حركة الجيش . وهذا بالقطع لا يعنى اعتزال الجيش بالكامل ولكن تأثيره سيكون غير مباشر من خلال رشاد مهنا مثلا فى مجلس الوصاية . فالأمر الواضح هو أن الجيش قد حل محل الملك فى التدخل فى الحياة السياسية حين يستدعى الأمر ذلك طالما أن المعتدلين والجيش كليهما تحت السيطرة فالأغلب أن ذلك ليس بالشئء السبىء .

هنا ينتهى التقرير البريطانى الذى كتبه السفير ، والملاحظ عليه نقطتان فى غاية الأهمية .

أولاً أن الموضوع خرج عن حيز الإصلاح الزراعى هل يطبق أم لا ، إلى كيف يطبق ؟ وأصبح الإصلاح الزراعى هو محور الصراع بين من أسماهم السفير بالمعتدلين والمتطرفين ، وكيف أن نجاح الإصلاح الزراعى سيقوى من شوكة المعتدلين ويضعف من نفوذ المتطرفين . ثانياً أن السفير كان لا يزال يأمل فى الاحتفاظ بالأطوار الدستورى للنظام السابق من قيام حكومة مدنية مدعومة من مجلس نوابى منتخب تحت ظل نظام ملكى . وهو فى ذلك لم يتمسك بالنظام القديم كاملاً ، فهو يعلم علم اليقين أن النظام القديم بفساده كان المسبب أصلاً فى قيام الثورة ، وهو أن رأى بعض الإصلاحات مثل تعديل قانون الانتخابات وعدم تأييد الملك السابق ، إلا أنه كان يرى استمرار النظام السابق مع الاعتراف بالدور الجديد للجيش الذى حل محل الملك . فبدلاً من أن يحل الملك البرلمان أو يقل الوزارة كما كان يحدث فى الماضى يلعب مجلس قيادة الثورة نفس الدور . ولا شك أن السفير البريطانى كان مخطئاً وواهماً فى كلتا الحالتين ، وما زال أسير عصر الأباطورية البريطانية التى لا تغيب عنها الشمس ، ولم يدرك المعنى الكامل لحركة الجيش . حيث أن هذه الحركة لم تكن مجرد تحرك وحدات عسكرية تحت قيادة ضباط يطمعون فى الاستيلاء على الحكم فقط أو تحركهم بعض النوازع المثالية المرتبطة بالإطار السياسى القديم ، بل كانوا انعكاساً لتطور وانقلاب اجتماعى فى المجتمع المصرى ظل يتفاعل طيلة أكثر من ربع قرن حين اشتبك الأفندية ولأول مرة فى تاريخ مصر فى حكومة الشعب تحت قيادة الوفد برئاسة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ، إلى السيطرة الكاملة لهؤلاء الأفندية على الحكم من خلال أكثر فئات هذه المجموعة تنظيمياً وقوة ، أي الجيش ، جيش معاهدة ١٩٣٦ الذى توسع فى قبول الأفندية به ، فكانت ثورة الأفندية العسكرية عام ١٩٥٢ بما يعنى ذلك من سقوط النظام القديم ليس بشقه السياسى والدستورى فقط ، بل أيضاً بشقه الاجتماعى والاقتصادى .

بعد يوم واحد من كتابة التقرير السابق ، عزل على ماهر وشكل محمد نجيب ممثلاً عن مجلس قيادة الثورة الوزارة بنفسه فى ٧ سبتمبر وفى ٩ سبتمبر أعلن عن قانون الإصلاح الزراعى وتنظيم الأحزاب فى نفس الوقت .

الثورة والوفد

بعد أن تم القضاء على الملك ، ثم كبار ملاك الأراضى الزراعية من خلال قانون الإصلاح الزراعى بدأ النظام القديم يتهاوى تحت ضربات القوى الجديدة ممثلة فى حركة الجيش . وإذا كان النظام الملكى والدستورى قد استمر من خلال مجلس الوصاية ، إلا أن أسس ذلك النظام كان يتم القضاء عليها الواحد بعد الآخر ، وكان النور الآن على القوى السياسية التقليدية ممثلة فى الأحزاب القديمة بصفة عامة وحزب الوفد بصفة خاصة . قليلة قيام الثورة كان مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد

ونائبه فؤاد سراج الدين بصطافان فى أوروبا ، لذا فإنه كان على زكى العرابى ، رئيس مجلس الشيوخ حينئذ ، أن يقابل رجال الثورة إلى حين وصول زعيم الوفد من رحلته الأوروبية . ويبدو أن د . محمد صلاح الدين قد تحمس للثورة فطالب بالتطهير ليس فقط داخل القصر الملكى إنما أيضا داخل الأحزاب السياسية . وقد عاد النحاس وسراج الدين ليلة ٢٧ يوليو ، أى بعد عزل الملك ، ليجدا نفسيهما فى وضع سياسى مختلف تماما عما ألفاه من قبل .

وقد بدأت الثورة أول أعمالها بإحياء قانون من أين لك هذا ؟ وشكلت لجان التطهير ، ولا شك أن خبرة الوفد . مع مثل هذه اللجان ما كانت تدعوهم إلى استئصالها بالطمأنينة والترحاب . خاصة وأن رئيس الوزراء الجديد الذى اختارته الثورة لم يكن سوى على ماهر ، عدو الوفد اللدود . وكان الوفد بطبيعة الحال متشككا فى شخصية وبالتالي وزارة على ماهر ، ونفوذ الأخوان المسلمين وسط ضباط الجيش . وعندما ظهر بكل وضوح عدم رغبة كل من الإنجليز والأمريكان فى التدخل ضد الوضع الجديد ، أنهارت تدريجيا أى آمال كانت تراودهم فى ضغوط إنجليزية أو أمريكية على قيادة الجيش الجديدة من أجل عودة الوفد إلى الحكم مرة ثانية . ووسط تلك الأحداث المتلاحقة ، والكلام عن التطهير وبداية عهد جديد ، بدأت أسهم صلاح الدين ترتفع كخير مرشح يحل محل مصطفى النحاس الذى كان يبلغ من العمر ٧٣ عاما وقتئذ ، حيث كان المرشحان الآخران ، زكى العرابى أو عبد السلام فهمى جمعة رئيسا لمجلس النواب السابقين يبلغان من العمر ٦١ و ٦٧ عاما بالتوالى . لذا كان د . صلاح الدين يحبذ تطهير الوفد على أن يشمل ذلك فؤاد سراج الدين وعثمان محرم ، إلا أن سراج الدين عارض ذلك تحت دعوى الحفاظ على وحدة الوفد ، وكان الجيش يؤيد صلاح الدين فى ذلك ويود أن يحل عبد السلام فهمى جمعة محل النحاس . ورغم ذلك فإن الوفد كان أول من استجاب لنداء محمد نجيب بأن تنتشر الأحزاب برامجهما فنشر برنامجا فى أغسطس وقام بحملة تطهير صغيرة داخله امسغرت عن طرد حامد زكى وزير الاقتصاد السابق لخلاف بينه وبين سراج الدين و ١١ آخرين أقل أهمية . وكانت لجنة التطهير داخل الوفد مكونة من د . صلاح الدين ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن وعبد المجيد الرمبلى تحت رئاسة زكى العرابى ، الذى كان يلح على تعيين نفسه نائبا للنحاس ود . صلاح الدين محل فؤاد سراج الدين . وفى ١١ أغسطس قابل كل من زكى العرابى وصلاح الدين اللواء محمد نجيب وكانا يتصوران أن نجيب كان لا يعارض فى بقاء النحاس مما دفع النحاس إلى عدم إجراء أى إصلاحات داخل الوفد مما أدى بالتالى إلى تقوية مركز فؤاد سراج الدين . وتمشيا مع ذلك قام النحاس وسراج الدين بشن حملة هجوم ضد النظام السابق ، وقامت جريدة المصرى بإحياء من سراج الدين على حسب اعتقاد الجيش بنشر وثائق مزورة بهدف إحراج النظام ، فقام الجيش باحتلال الجريدة لفترة قصيرة وغادر بعدها محمود أبو الفتوح مصر إلى أوروبا . ومما زاد من شدة الخلاف بين الجيش والوفد اعتقاد الجيش أن الوفد كان ضالعا فى أحداث كفر الدوار الشهيرة ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ .

أما داخل قيادة الوفد ، فكانت الأغلبية تتأدى بالإصلاح وانتشرت فكرة اختيار النحاس رئيسا شرفيا وزكي العرابي رئيسا فعليا ، ولكن الأخير رفض لأيمانه بالنحاس زعيما فعليا . وقد قام عدد من شباب الوفد بتقديم مذكرة إلى محمد نجيب بعدم صلاحية النحاس والقيادة للقديمة لقيادة الحزب ، ووافق صلاح الدين على أن يكون المتحدث باسمهم وقابل محمد نجيب ورشح عبد السلام فهمي جمعة لرئاسة الحزب ، الذي قام بدوره بمقابلة محمد نجيب في ٢٠ أغسطس واتفقا على عزل النحاس وفؤاد سراج الدين . ولكن النحاس رفض التحرك من مكانه ورفض تقرير لجنة التطهير الحكومية التي أدانت عثمان محرم ، وفي آخر شهر أغسطس أعلن حزب الوفد أن سيكون من حق الأعضاء في المستقبل إبداء الرأي في اختيار القيادة وأن ميزانية الحزب ستوضع في حساب بأحد البنوك وفي ٥ سبتمبر أعلن سراج الدين أن التطهير وظيفة القضاء وليس لجان الحكومة وأن الوفد له أفكاره الخاصة عن الإصلاح الزراعي . وفي اليوم التالي أعلن على ماهر رئيس الوزراء أنه سيتخذ إجراءات ضد النحاس لأنه لم يعلن عن أصل ثروته وفي ٧ سبتمبر تم اعتقال فؤاد سراج الدين ضمن آخرين .

عندما حل محمد نجيب محل على ماهر كرئيس للوزراء ودخل أعضاء من الحزب الوطني الجديد المعروف عنهم العداء الشديد للوفد في الحكومة ، أصبح الإعلان عن حل الأحزاب مسألة وقت ، ففي ٩ سبتمبر تم الإعلان عن حل الأحزاب لإنشاء أحزاب جديدة تتقدم إلى وزارة الداخلية موضحة تنظيمها ومصادرها المالية وأسماء المؤسسين وبعد موافقة وزارة الداخلية عليها يعقد الحزب اجتماعا وينتخب رئيسه وتوضع حسابات الحزب في البنك التي يجب أن تقدم للجمعية العمومية . وأى شخص سبق اتهامه بالفساد يحرم من عضوية الحزب وتبعاً لذلك فقد أعلن فؤاد سراج الدين استقالته من الحزب وظل رهن الاعتقال حتى بداية ديسمبر . وفي ١٦ سبتمبر أعلن عن حل الحزب وتكوين لجنة طبقاً لقانون الأحزاب الجديد من أجل إنشاء حزب وقدي جديد ، وتم استبعاد هؤلاء الذين كانوا رهن الاعتقال حتى تثبت براءتهم ، ولكن الوفد ما كان يتخلى عن زعيمه مصطفى النحاس باشا ، وبسبب هجوم سليمان حافظ وفتحي رضوان عليه فقد عقدت اللجنة العليا لحزب الوفد اجتماعاً يوم ٢٧ سبتمبر وقررت فيه عدم تقديم أى أخطار لوزارة الداخلية لتكوين حزب جديد . وقرر مصطفى النحاس تهنة للأمور أن يتقدم بمرشحين مستقلين في حالة إجراء انتخابات عامة والعمل على إحراج النظام من خلال القضية الوطنية . لذلك قرر النظام نقل أرض المعركة إلى داخل الوفد فقام محمد نجيب بجولة في البلاد ومن بينها بلدة النحاس . في نفس الوقت الذي نشط فيه الوسطاء مثل بهي الدين بركات ورشاد مهنا ونجحا في الحصول على موافقة محمد نجيب وسليمان حافظ على تكوين حزب الوفد الجديد تحت الرئاسة الشرفية للنحاس وأن لا يدخل اسم النحاس وبعض الوفديين الآخرين في قائمة المؤسسين وكان ذلك العرض لمدة أربع وعشرين ساعة فقط وكان د . طه حسين من المحبين لقبول ذلك العرض حتى لا تنفذ الأموال على أضعاف الأيمان ،

وقد فشلت محاولة سابفة لسحب هذه الأموال حيث ظلت مجمدة تحت حجة أن الأحزاب لم تعلن بعد .

وفي ٥ أكتوبر من عام ١٩٥٢ نجح محمد الوكيل وزكى العرابي وأحمد حمزة في إقناع النحاس بقبول عرض الحكومة وفي ٧ أكتوبر أعلنوا في الصحف عن نيّهم على تقديم مذكرة إلى وزارة الداخلية ، وكان عبد السلام فهمي جمعة وزكى العرابي وعبد الفتاح الطويل ومحمد الوكيل من ضمن أسماء المؤسسين ، أما النحاس فقد احتفظ بلقب الرئيس الشرفي للحزب مدى الحياة ، هنا اعترض وزير الداخلية على أسم النحاس كرئيس شرفي وعلى عبد الفتاح الطويل كأحد المؤسسين ، فقدم حزب الوفد اعتراضا في مجلس الدولة وعقدت جلسة في يوم ٢٠ نوفمبر .

وحتى ذلك الوقت كان لا يزال شباب وقادة الحزب على إيمانهم بأنه من الممكن التوصل إلى صيغة تفاهم مع حركة الجيش . ويسبب المفاوضات التي كانت تجري مع الانجليز والوضع الاقتصادي الحرج الذي كانت البلاد تمر به في ذلك الوقت ، بدأ النظام الجديد بمد أغصان الزيتون من جديد إلى حزب الوفد على حسب تعبير التقرير البريطاني . فتم الإفراج عن المعتقلين في الفترة من ٢٣ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر وحاول النظام استمالة أحمد أبو الفتح في غياب شقيقه . وفي ٦ ديسمبر قام محمد نجيب بزيارة النحاس فقام الأخير برد الزيارة .

ويسبب تفسير النحاس الخاطيء لموقف الجيش الذي فسره على أنه ينم عن ضعف ، فقد رفض النحاس التعاون في مسألة الدستور وانتقد سياسة مجلس الثورة من السودان . لذلك فإنه عندما أعلن عن تغيير وزارى في ٧ ديسمبر وظل محمد نجيب رئيسا للوزارة وسليمان حافظ نائباً للرئيس ووزيرا للداخلية ، كان فؤاد سراج الدين هو الوحيد الذى فهم أن الجيش كان يلعب من أجل كسب مزيد من الوقت . ففي ١٤ ديسمبر تم الإعلان عن « هيئة التحرير » وفي ٢١ من نفس الشهر تم إصدار قانون جديد ضد الفساد قدم على أثره جميع الوزراء حتى عام ١٩٣٩ لمحكمة خاصة لا تستأنف أحكامها وغالبية أعضائها من الضباط تلك المحكمة كانت بمثابة الإعلان عن انتهاء أى علاقة بين الحكومة والوفد والتي واكبت بداية ظهور أعمال لجان التطهير . وقد حاول الوفد ترشيح عبد الفتاح الطويل نقيبا للمحاميين ولكنهم فشلوا أما على ساحة الجامعات فقد نشب صراع بين تحالف وفدى يسارى من جهة ضد الأخوان المسلمين ومؤيدى الثورة من جهة أخرى . وحين تقرر عمل احتفال لتسليم سلاح كتائب التحرير لعبد الناصر فى الجامعة يوم ١٢ يناير عمل الوفد على إفشال ذلك الحفل . إلا أن ذلك لم يمنع النظام من أن يضم بعض العناصر الوفدية مثل د. صلاح الدين وعبد السلام فهمي جمعه وطله حسين وزكى العرابي فى لجنة الدستور .

فى ذلك الوقت حاول الوفد إقامة صلة من جديد مع السفير البريطانى اعتقادا منه أن النظام أصبح ضعيفا إلا أنه فى ١٥ يناير عام ١٩٥٣ تم اعتقال فؤاد سراج الدين مرة أخرى وخمسة وعشرين ضابطا وثمانين شيوعيا فى نفس الوقت ، وفى

اليوم التالي تم الإعلان عن حل الأحزاب وفترة انتقالية ٣ سنوات . وقد نجحت هذه الإجراءات في تحطيم معنويات حزب الوفد وأحداث انقسام بين صفوفه ، فصلاح الدين وطه حسين وعبد السلام فهمي جمعه وأحمد أبو الفتح اعربوا عن تأييدهم للنظام ولهينة التحرير بشكل أقل . هنا ينتهي عرض تقرير بريطاني كتبه السفير عن تطور الأحداث بين الثورة والوفد ، والملاحظ طبعاً أن السفير يرجع محاولة الوفد إقامة علاقة معه إلى اعتقاد الوفد أن النظام الجديد أصبح ضعيفاً مما يحتم على الوفد العودة مرة ثانية إلى القوة التي ظلت مهيمنة على البلاد من قبل ، أي بريطانيا العظمى . ولكن من الواضح تماماً من سياق عرض الأحداث من خلال رؤية الجانب البريطاني ، أن السفارة كانت تدرك تماماً أن أيام الوفد قد ولت وأن النظام الجديد وأن كان يبنوا ضعيفاً أحياناً ، إلا أنه من النكاه بحيث يلعب من أجل كسب الوقت ولو إلى حين حتي يستطيع أن يكشف عن قوته مرة أخرى تماماً كما فعل حين اعتقل قادة الوفد وأعلن حل الأحزاب . وفي تقرير السفير إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل أنه من الصعب تصور أن الوفد قادر على تحطيم الجيش أو العكس ، ولكن الجيش سيحتاج إلى الوفد في المستقبل في حالة افتقاده إلى الشبيبة ، إذا حدث شقاق في التحالف بين الجيش والأخوان المسلمين ، وأن ذلك سيكون في مصلحة نجيب أولاً أو قد يكون من الأفضل له أن يتحالف مع الأخوان . أما إذا حدث انشقاق داخل الجيش ، فهل يؤيد الوفد نجيب أم يشجع الشقاق بهنـف القضاء على الجيش بأكمله . أيضاً إذا تجددت أعمال العنف في اللقاة ضد القوات البريطانية ، فمن الصعب على الوفد ألا يلجأ نداء الوطنية ، لكن في حالة الفشل ، فسيكون أول من يعلن النظام من الخلف وينهار الجيش حينئذ ، عندئذ يكون المؤنس الوحيد للوفد هم الأخوان المسلمين بعد أن ذهب نفوذ القصر . ويؤكد السفير أن ما هو أكيد هو أن الوفد لم ينته بعد وأنه له نفوذه الذي يمكن أحيائه وسط رجال الإدارة والعمد ، وأنه مما لا شك فيه أن قانون الإصلاح الزراعي قد أثر على كبار الملاك الزراعيين الذين يعتمد عليهم الحزب ، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى أن يكون ما يسمى بالجنجاء اليسارى في الحزب له اليد الطولى داخل الحزب(٢٥) .

بريطانيا والنظام الجديد :

تتابعت الأحداث بعد ذلك بسرعة فبعد الإعلان عن الإصلاح الزراعي والناء الأحزاب ، أصبح وجود النظام الملكي نغسة أمراً لا معنى له ، وأصبح الحديث عن الجمهورية وقرب الإعلان عنها مسألة وقت أن لم تكن أمراً محتوماً . ومن الجدير بالذكر هنا أن على ماهر قد عارض في البداية إلغاء الملكية ، وأعرب لرجال الثورة عن رفضه في أن يستمر كرئيس للوزراء في ظل نظام جمهورى ، إلا أنه في نفس الوقت أعلن عن استعداده لقبول رئاسة الجمهورية إذا عرضت عليه ١١ وكان الكلام يدور حول الإعلان عن الجمهورية منذ شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وقد كتب السفير البريطاني معرباً عن رأيه في ذلك الوقت بأنه من غير الحكمة أن تعرض البلاد إلى

مريد من الاثارة مرة أخرى في ذلك الوقت ، وأنه ينوى أن يتحدث مع زميله الأمريكي حول هذا الموضوع من أجل دراسة إمكان معالجة ذلك الموضوع بأكبر قدر ممكن من الكياسة^(٢٦) . وبعد ذلك بفترة قصيرة يكتب السفير مرة أخرى أن المشائعات تتحدث عن بيان يليه اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ أكتوبر سيتم الإعلان فيه عن عزل الملك أحمد فؤاد ومنع احفاد فاروق من عرش مصر وأن ذلك سيبعية أما الإعلان عن الجمهورية أو تعيين الأمير عبد المنعم ملكا على عرش مصر . ويعقب السفير أنه يميل إلى الاشاعة الثانية وأن كان ليس الآن^(٢٧) . وهنا نرى أن السفير البريطاني كان لا يزال متمسكا بالنظام الملكي حتى آخر لحظة رغم أن الإعلان عن الجمهورية لم يحدث إلا بعد ذلك بعدة اشهر في ١٨ يونية عام ١٩٥٣ ، وليس أدل من تعلق السفير بالنظام الملكي السائد من تفسيره لعزل رشاد مهنا من مجلس الوصاية . فاولا كان عزله بمثابة المفاجأة الكاملة له بأعترافه هو شخصيا بذلك قد أرجع ذلك إلى وجود خلاف بين رشاد مهنا ومحمد نجيب ، حيث كان رشاد مهنا يؤيد الإعلان عن جمهورية أو الخلافة وكان محمد نجيب يعارض ذلك . ويذكر السفير بيان مجلس الثورة حول عزل رشاد مهنا الذي اتهمه بمعارضة الإصلاح الزراعي والتدخل في شئون الحكومة وأنه على إتصال بالصحافة الأجنبية . ففي حديث مع مراسل الاذاعة البريطانية تحدث رشاد مهنا عن المودان والجلاء عن مصر وأيد الوحدة بين مصر والسودان . ثم أرسل نص الحديث إلى محمد نجيب على أن يذاع كبيان صادر عنه ، وكانت تلك الحادثة هي الفصيل في العلاقة بين مجلس الثورة ورشاد مهنا . فهو لم يكن من مجلس قيادة الثورة ويشك اصلا في انتمائه إلى الضباط الأحرار . وعلى الرغم من عدم كونه من الأخوان المسلمين ، إلا أنه قد أظهر تعاطفا معهم وكان يعمل على تحويل الأخوان المسلمين إلى حزب سياسي ليحظى بتأييدهم له . ويخلص السفير إلى نتيجة مؤداها أن عزل مهنا سيضعف من الاتجاه نحو الجمهورية^(٢٨) .

وبعد عدة أشهر من قيام الثورة بدأت الخارجية البريطانية في تكوين تصور عام عن النظام الجديد ، بعد أن كانت تتحسس طريقها في البداية وتتساءل عن الأسلوب الأمثل في التعامل مع هذا النظام فانتهت إلى أن الثورة قد قام بها عدد من الضباط الصغار ، وعلى الرغم من توافر المعلومات عن وجود حالة سخط داخل الجيش ، إلا أن هذه المجموعة من الضباط قد نجحت في اخفاء نشاطها عن السفارة الانجليزية ومعظم المصريين وكان نجاحهم السريع يعود إلى حسن التخطيط من جانبهم وأفقتاد النظام السابق إلى أى تعاطف شعبي ، وقد تعاملت بريطانيا مع النظام الجديد في البداية بحرص وحيلة كاملة ، خاصة وأن بعض أعضاء الثورة كان لهم علاقات مع الجماعات المتطرفة وخاصة الأخوان المسلمين على الأقل في الماضي / كان رأى بريطانيا أنه حفاظا على الصالح العام والاستقرار الداخلي ، فإن كان من الأفضل أن تستمر حكومة مدنية على أسس دستورية وعلى الأساس ألبنت بريطانيا وزارة على ماهر ، في نفس الوقت كان للاحتياطات والإجراءات العسكرية التي اتخذتها بريطانيا وسط قواتها في قاعدة القناة أثرها في الحد من اندفاع مجلس الثورة نحو اتخاذ إجراءات عنيفة أو متطرفة وبحلول شهر سبتمبر ظهرت على السطح مجموعة من

الأحداث ، كان أبرزها الإعلان عن كشف مؤامرة داخل الجيش ، اضطرابات فلاحية وعملية ، ظهور الوفد كقوة سياسية من جديد ، اعتقال أربعين من قيادات الأحزاب والنظام السابق مما دفع محمد نجيب إلى تشكيل الوزارة بنفسه فى ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ . قد رأت بريطانيا فى الوزارة الجديدة دخول ثلاثة من العناصر المتطرفة مثل فتحى رضوان والشيخ حسن الباقورى . فى نفس الوقت الذى أصدرت فيه الولايات المتحدة قبل ذلك بةدة أيام بيانا تؤيد فيه برنامج الإصلاح الزراعى المرتقب وتشيد به .

وطبقا لمصادر المعلومات البريطانية السرية منها والعننية ، فإن الاعتقاد الذى تولد لديهم هو أنه رغم أن سياسة النظام الجديد فى حقيقتها سياسة إصلاحية ، إلا أن هدفها النهائى فى الأغلب كان بناء القوة الذاتية المصرية حتى تستطيع استئناف المعركة الوطنية ضد بريطانيا فى نفس الوقت الذى تستطيع فيه مصر أن تحقق هدفها القومى هذا عن طريق استخدام أمريكا كأداة ضغط ضد بريطانيا لقبول المطالب المصرية .

ولكن بعد ثلاثة أسابيع من تشكيل محمد نجيب للوزارة تشير الدلائل إلى عكس ذلك ، فمحمد نجيب الذى كان يبدو صنيعة الضباط الصغار أصبح أكثر ثقة بنفسه مسيطر على الأمور . وإن كانت تقارير السفارة البريطانية والأمريكية فى القاهرة تقول أن العناصر المعتدلة هى التى تسيطر على مجلس قيادة الثورة ، إلا أن ذلك ^{يخفى} لم يمنع من وجود خطرين قائمين : أولا أن هذه المجموعة ممكن أن تخضع لعناصر أو أفكار متطرفة ، فذلك ممكن أن يحدث عندما تشعر العناصر المتطرفة بالثقة بنفسها فتبدأ فى الظهور على السطح . ثانيا فى حالة الفشل الداخلى فستلجأ نفس المجموعة إلى التطرف والشيوعية والعداء للغرب هذا على افتراض استمرار النظام الحالى . ولكن أيضا من الممكن أن يحدث انقسام فى القيادة الحاكمة أو انقلاب جديد من قبل الوفد أو الإخوان المسلمين أو أى عناصر أخرى معادية للنظام . ويخلص تقرير الخارجية البريطانية إلى الاتفاق مع السفارة الأمريكية فى القاهرة على تأييد نظام محمد نجيب ، حيث أنه من الواضح أنه لا توجد أى حكومة بديلة تحول دون انتشار الفوضى . وأن سياسة بريطانيا ممكن أن تعمل على الحفاظ على الاستقرار وتنمية الاتجاه نحو الاعتدال خاصة فى السياسة الخارجية ، لذا تطلب وزارة الخارجية أمداد مصر بمساعدات مالية واقتصادية ومساعدة عسكرية فى شكل عتاد أو تدريب أو خبراء على أن ترتبط هذه المساعدات بأسلوب أداء الحكومة المصرية .

ونقطة الضعف الأساسية فى هذه السياسة القائمة على تأييد الاتجاه المعتدل هو أنها من الممكن أن تتحول إلى أداة أبتزاز فى يد بعض العناصر من وجهة نظر الخارجية البريطانية حيث أنه من الممكن أن تكثر المطالب المصرية تحت حجة الحفاظ على الاتجاه للمعتدل . ويبدو أن الولايات المتحدة كانت موافقة تماما على هذه السياسة فى محمد نجيب التى نتج عنها خلاف دائم مع السفارة الأمريكية فى كل خطوة تؤخذ لأن المصريين أدركوا ذلك تماما بالنسبة إلى الولايات المتحدة كانوا على

استعداد تام لاستغلال ذلك لمصلحتهم وبالتالي فعلى الحكومة البريطانية أن تصر على أن يكون هناك مقابل لكل خطوة تخطوها بريطانيا^(٢١) . ويبدو من التقرير أن بريطانيا ما كانت تأمل في استقطاب النظام الجديد عن طريق اغراقه بالامتيازات كما كانت تفعل للولايات المتحدة ، بل كانت تفضل الأسلوب القديم في تقديم سياسة العصا قبل سياسة الجزرة بدافع عدم الثقة في النظام الجديد من ناحية خاصة وأنها بدأت تدرك أنه حتى ولو أن النظام الجديد ليس شيوعيا كما كانت تخشى ، فإن أى نظام مهما كان معتدلا معاديا للشيوعية ، فهو في نهاية المطاف يجب عليه أن يكون معاديا لبريطانيا بحكم احتلال الأخيرة لبلاده . وأنه من المستحالة على أى نظام ليس فاسدا أو عميلا مثل النظام السابق أن يقبل بالوجود البريطانى . وهنا كان تناقض موقف بريطانيا التى ما كانت ترضى بالنظام القديم لعلمها بأنه فاسد وسيؤدى إلى الشيوعية ، وما كانت ترضى بنظام آخر لأنه فى النهاية سيكون وطنيا يطالبها بالجلء ، فمن ترضى به بريطانيا لن يرضى بها ، ومن يرضى بحماية بريطانيا لن ترضى هى به ، ومن هنا كان الدور الأمريكى المتزايد الذى عملت بريطانيا فى البداية على تشجيعه ثم بدأت تشكو منه .

مصر بين بريطانيا وأمريكا :

بدأ السفير البريطانى فى مصر يشكو أن السفير الأمريكى يسرق منه الضباط أو رجال الثورة ، فالخلاف الحقيقى فى رأى السفير البريطانى ، يرجع إلى أن السفارة الأمريكية كانت تظن أن بإمكانهم أن يستولموا نفوذهم الذى يحاولون أن يبدوه فى صفوف الجيش فى اتجاه الاعتدال . وكان من الصعب التنبؤ بالمستقبل فى ذلك الوقت لأن الخلافات بين الضباط بدأت فى الظهور فقد كان المشكوك فيه القول أن البلاد بأكملها تقف موقفا صلبا وراء حركة الجيش ، فى ذلك الوقت فالإصلاح الزراعى أقعد النظام بتأييد كثير من الملاك الزراعيين ، والمشاكل بدأت تظهر فى الجيش مثل المواجهة التى كشفت عنها أخيرا وكانت لا شك ليست الوحيدة ، والضباط المتطرفون الذين يطالبون بنصبيهم فى الثورة ، ثم أخيرا الاتجاه الواضح لمجلس قيادة الثورة فى لعب دور أكبر فى المسائل السياسية وأخذ الأمور بين أيديهم ، وليس أدل على ذلك من عدد الضباط الذين تركوا الجيش من أجل تولى مناصب إدارية فى الحكومة ، مما سيؤثر دون شك فى درجة كفاءة الجيش القتالية ، خاصة مع إعادة تنظيم الشرطة وعدائهم ضد الجيش مما سيؤثر على حفظ الأمن والنظام ... ويقول التقرير أن الجيش إذا أحس بضعفه فسيشعر بالحاجة إلى عمل شيء ما يجنب الانظار لاقناع الرأى العام الداخلى فى مصر أن حركة الجيش لم تفقد قوة دفعها ، وأنه إذا كان ذلك حتما فإن الأغلب أن ذلك سيدفع مجلس قيادة الثورة إلى مواقف أكثر تشددا . وأن القيد الوحيد على المجلس هو خوفهم من احتمال تدخل بريطانيا بشكل سافر ، إلا أنه يبدو أن الولايات المتحدة فعلت ما بوسعها لإزالة مثل هذا الخوف لدى مجلس قيادة الثورة . فالبيان الذى أصدرته أمريكا فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ثم البيان الآخر وصفه التقرير البريطانى أنه محاولة من كافرى (السفير الأمريكى فى القاهرة)

لنهاية محمد نجيب وزمرته العسكرية على حسب وصف التقرير الانجليزي ، وخلق انطبعا أن الولايات المتحدة ستساند النظام في مصر مهما فعل ، طالما أنهم لن يدخلوا عناصر شيوعية في الحكم ، وأنه النظام في مصر ممكن أن يعتمد على الولايات المتحدة في منع أي تدخل بريطاني . ورغم تفهم بريطانيا لدوافع أخرى لزيادة نفوذه عند الجيش ، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب زيادة نفوذ المتطرفين في مصر الذين يعتقدون أنهم من الممكن أن يلعبوا بورقة أمريكا ضد بريطانيا . ومن المفهوم أن الولايات المتحدة لا تملك وسائل التهديد بالعنف في الخلف مثل بريطانيا ، ولكن ذلك لا يعني أن يستخدمها العمل (حسب تعبير التقرير) مع المصريين دون أن يدركوا أن ذلك لا ينفع ، وأن بريطانيا لا تهتم بذلك ما دام لا يؤثر ذلك على مركزها ونفوذها في مصر (٣٠) !!! وهو ما حدث فعلا بدفعنا إلى التساؤل عن دور أمريكا في ذلك الوقت ؟ فالواضح من كلام السفير الانجليزي أن أمريكا كانت على استعداد تام لتأييد النظام الجديد طالما لا يضم أي عناصر شيوعية ، فهل انتهر عبد الناصر فرصة أزمة مارس بعد ذلك ليتخلص من الضباط الشيوعيين في مجلس الثورة من أمثال خالد محيي الدين ، وقيل ذلك يوسف صديق ، وبذلك يطمئن الأمريكيان حتى ينجح في استخدامهم ضد بريطانيا ؟ على نحو ما حدث بالفعل .

بريطانيا وعبد الناصر ومحمد نجيب :

ومع بداية العام الجديد ، عام ١٩٥٣ ، كتبت السفارة تقريراً حول الخلافات التي بدأت تظهر داخل مجلس قيادة الثورة وردده كما يلي :

١ - النظام لا يخضع لمحمد نجيب ، لكن لمجلس قيادة الثورة ، ولكن محمد نجيب بمثابة أب روي أو رئيس مجلس إدارة . وهو ليس مثل أديب الشيشكلي في سورية ، ولكن إزدیان شعيبيته قد تدفع عدداً من أعضاء المجلس إلى الغيرة منه .

٢ - المجلس (أي مجلس قيادة الثورة) ككل على اتفاق تام حول الاهداف في الاستقلال التام والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

٣ - الخلافات قد تكون حول الأساليب وقد تكون عميقة ، مثل جمهورية أم ملكية أفضل للإصلاح المنشود (لم تكن الجمهورية قد أعلنت بعد) .

٤ - محمد نجيب بحكم سنه وطباعه ونضجه يقف وحيداً عن بقية أعضاء المجلس .

٥ - رغم تقارب المن والأحوال الاجتماعية ، إلا أن اختلاف الطبائع والانتماءات السياسية خاصة مع دعوة الأحزاب (لم تكن الأحزاب توصلت بعد) دفع الانتماءات السابقة إلى الظهور . لكن بعد ١٥ يناير وقرار المجلس بالكتاتورية العسكرية المفترض أن يتوحد الجميع .

٦ - عبد الناصر شخصية مهيمنة يستطيع أن يحمل معه الأقل حركة ونشاطاً .

وتأثير السادات يأتي بعد عبد الناصر ، ولا يوجد معتدل ومتطرف بصفة عامة ، وكل موضوع يبحث على حدة . مثلا موقف جمال سالم من الإصلاح الزراعي كان عنيفا لكن في باقى المسائل نجده في غاية الاعتدال عبد الناصر رغم أنه كان من الأخوان المسلمين إلا أنه أكثر اعتدالا من السادات .

٧ - بجانب محمد نجيب ، فإن حسن ابراهيم وغالباً حسين الشافعى هما الأكثر اعتدالا في مسألة المفاوضات معنا .

٨ - المشكلة ليست في مجلس قيادة الثورة ، ولكن في الجيش بصفة عامة والشعب ومدى قدرة المجلس على الاحتفاظ بتأييدهم والسيطرة عليه ، فحتى الآن فإن الأخوان يؤيدونهم ولا خوف من تحالف الوفد مع الجيش^(٣) .

ونلاحظ هنا أن هذه أول مرة ينكر فيها أسم جمال عبد الناصر ، وأنه الشخصية القوية في المجلس ، وأن محمد نجيب معزول داخل المجلس بحكم السن على الأقل . ويبدو من هذا التقرير وفي التقرير الآخر الذى سنعرض له أن اهتمام الانجليز الأول كان في مدى تأثير استقرار النظام وتماسكه على موقف النظام الجديد مع بريطانيا ، لأن ما كان يهم بريطانيا فى الدرجة الأولى هو استمرار قاعدتها فى قناة السويس . وهى إذ أبدت نجيب أو غيره ، فيدافع أن ذلك فى مصلحة بقاء بريطانيا فى مصر ، لذلك فإن حل مشاكل النظام الداخلية كان فى رأى بريطانيا هو خير ضمان لاعتدال سياسة النظام الجديد الخارجية ، أما إذا فشل النظام داخليا ، فإن ذلك كان سينعكس على المفاوضات المصرية البريطانية المقبلة بما يعنى ذلك من مزيد من التشدد من جانب المصريين فى المفاوضات المقبلة . وتلخص الخارجية البريطانية الموقف حتى ١٥ يناير ١٩٥٣ بالآتى :

١ - عدم توصيل النظام الجديد إلى حل للمشكلة الاقتصادية وحل سريع لمشكلة السودان وقاعدة قناة السويس .

٢ - حاول النظام الجديد التلويح بأعصان السلام للمعارضة عن طريق الافراج عن المعتقلين وإعادة تشكيل الحكومة ودعوة الأحزاب (قبل حلها) للمشاركة فى لجنة الدستور . ولكن الهدف كان فقط كسب الوقت وهو ما ادركته الأحزاب فسمحت بتأييدها مما دفع الجيش إلى تكوين هيئة التحرير الذى يعده الوفد موجها إليه فى الأساس .

٣ - أن فشل الجيش فى الجبهة الداخلية دفعها إلى البحث عن نصر خارجي وكان الأمل معقودا على التوصل إلى حل سريع للمسألة السودانية ، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى النتيجة المرجوة وحدثت أزمة ثقة فى القيادة أخذت شكلا حادا .

٤ - زاد النقد الموجه إلى محمد نجيب لافتقاره إلى الحزم والقوة المطلوبين ، ولكن تعديل مجلس الوزراء اعاد الأمور إلى نصابها غير أن الأزمة عادت مع تشر حل مسألة السودان مما دفع عبد الناصر إلى التقارب معنا منها .

٥ - لا شك أن الخوف من المماطلة البريطانية وعدم القدرة على حل المشاكل الداخلية دفع النظام الجديد إلى زيادة حدة الهجوم على بريطانيا .

٦ - الكلام حول خلاف بين ناصر ونجيب مبالغ فيه ، فالخلاف ليس على الأهداف ، ولكن على الوسيلة واستخدام القوة ، فالجيش يدرّب بعض الرجال على حرب العصابات ولكن منذ مقابلة السفير البريطاني مع عبد الناصر ازداد الأخير انقناعا بإمكانية الوصول إلى حل ميسر .

٧ - الخلافات داخل المجلس عكست نفسها في الوزارة ، فمحمد فوزى وسليمان حافظ مع نجيب في حين أن فتحي رضوان مع ناصر ويوجه بعض النقد داخل المجلس ضد سليمان حافظ بسبب عدائه الشديد للوفد مما يجعل مهمة كسب بعض العناصر الوفدية أمرا صعبا .

٨ - أن أزمة النظام دفعت بعض العناصر القديمة إلى محاولة الإتصال بالسفارة البريطانية لأول مرة والتأكيد على أنه يمكن التوصل إلى تسوية مرضية للخلاف المصري البريطاني بعد إنهاء حركة الجيش .

٩ - أن الأخوان المسلمين يؤيدون عبد الناصر (٣٢) .

وتبدأ بريطانيا في الانتباه للخلافات داخل مجلس قيادة الثورة ، التي تكون مقدمة للأحداث التي عرفتها البلاد بعد ذلك بعام باسم أزمة مارس عام ١٩٥٤ . ورغم أن أول هذه الخلافات أخذت شكل اعتقال رشاد مهنا في صبيحة يوم ١٥ يناير عام ١٩٥٣ التي أرجعتها مصادر السفارة إلى أزمة الثقة التي تعرض لها المجلس بسبب عدم التوصل إلى حل سريع لمسألة السودان (٣٣) . فإنه من الواضح أن السفارة كانت قد بدأت تربط بين أي أزمة يتعرض لها النظام وبين حملة الاعتقالات ضد المعارضة أو حملة هجوم ضد بريطانيا لتغطية تلك الأزمة في رأيها فقد اتهم رشاد مهنا بتدبير مؤامرة لقلب محمد نجيب مع عدد من المدفنين مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت والنبيل عباس حليم (٣٤) . وطبقا للرواية التي وصلت إلى السفارة البريطانية فإن المؤامرة لم تكن مكتملة ولم تكن محمد نجيب بل ضد بعض الأفراد في مجلس الثورة الذين لم يحدوا . وأن الغيرة من رشاد مهنا والتفاف بعض الضباط حوله دفعت المجلس إلى اتهامه بالمؤامرة . وقد حاول الوفد انتهاز الفرصة ولو كان سمح له بذلك لظهرت حركة من انصار مهنا والوفد والشيوعيين . وكان الهدف من هذه الحركة هو تعيين رشاد مهنا رئيسا للوزراء أو وصيا على العرش والسماح لنجيب بالعودة للجيش كقائد عام ، وإن قرار مجلس الثورة بالتحرك كان بالاجماع وكان أنور السادات أول من حيز ذلك عكس ما يشاع من معارضته لذلك وكان تحت الإقامة الجبرية . وأن مهنا رغم ادعائه بأنه من الأخوان إلا أنهم هم الذين نبهوا المجلس إلى ما يحدث (٣٥) . وما يلتفت النظر في هذه الرواية الدور المتزايد الذي بدأ يلعبه الأخوان ، فتقرير سابق يتحدث عن تأييد الأخوان لعبد الناصر ، وهذا التقرير يكشف عن الدور الذي يلعبه الأخوان في الأيقاع برشاد مهنا .

وتتابع السفارة البريطانية جوله محمد نجيب بعد ذلك في صعيد مصر في الفترة من ٢١ حتى ٢٧ مارس وتقارنها بجولة في الدلتا في خريف العام السابق حين كان يتحدث عن الإصلاح الاجتماعي ، وكيف انه هذه المرة قد ركز على قضية الجلاء وإشاعة جو من الكراهية ضد الانجليز على حسب تعبيرهم . وكيف ظهر مركز عبد الناصر كالمساعد الأمين لمحمد نجيب خاصة عندما زار مكتب نجيب مسقط رأس عبد الناصر في بني مر ووصفه نجيب له بأنه « عقل وقوة » حركة الجيش رغم أن عبد الناصر لم يحاول أن يظهر في الصورة بشكل لافت للنظر ، وتخلص السفارة من ذلك إلى أن مركز النظام قد تعزز بعد هذه الجولة خاصة بعد ظهور الحكم في قضية رشاد مهنا وأنصاره (٣١) . ولكن السفارة تتراجع عن هذه النتيجة بعد ذلك بأسابيع قليلة حين تكتب أن المعارضة للنظام قد زادت في الأسابيع الأخيرة وأكثر انتشاراً عما كانت عليه في سبتمبر - نوفمبر من عام ٥٢ أو يناير - مارس من ذلك العام عندما اتخذ النظام إجراءات مضادة ضد العناصر المناهضة ، ويظهر ذلك من رد فعل الناس لخطب الضباط خاصة في الجولات التي قام بها هؤلاء الضباط خارج القاهرة ، حتى أن شعارات كتبت على الحوائط تقول أن فاروق كان أفضل من نجيب . وأن جولة محمد نجيب في الصعيد تعد أقل نجاحاً عما بدت عليه في الولة الأولى وأن عدداً من الضباط قد زار الإقليم من أجل الحصول على التأييد لهيئة التحرير حيث طافوا الدلتا والصعيد مع التركيز على الاسكندرية ، ويظهر من استمرار تلك الحملة أن الشعب قد تعب من حكم الجيش ، فالخطب كانت مثل خطب نجيب في الصعيد ، وبدأ الاهتمام واضحاً بالتجارة والصناعة عن طريق زيارة المؤسسات الصناعية والتجارية ولكن الكلام عن التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي أصبح أكثر عمومية عن ذي قبل وأصبح التنديد ببريطانيا أكثر حدة رغم لا مبالاة أو عداة الجمهور أما أصحاب الدراية على حسب رأى الانجليز فقد انزعجوا من هذه الخطب المعادية للانجليز خاصة رجال الصف الثاني من الإدارة . فمحافظ الاسكندرية في حديث خاص أعرب عن صدمته لاستهتار حكام مصر الجدد ، أما قائد الجناح حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة فقد قال في عدة مناسبات أن الخطب ضد الانجليز كان مبالغاً فيها . وقد وصف الانجليز مؤيدي النظام بأنهم من أتصاف المتعلمين الذين يدعون العلم والحماقة ويفتقرون إلى الذكاء ويشكلون الأغلبية في الأوساط السياسية أو من يدعون الوعي السياسي ، وهم منتشرون في هيئة التحرير والأخوان المسلمين والمتطوعين في كتائب التحرير ، هؤلاء الذين يرسلون رسائل لمحمد نجيب مكتوبة بالدماء ويرسلون برقيات للسفارة البريطانية يطالبون فيها بالجلاء أو الفناء . وترى السفارة أن حزب الوفد يقف من كل ذلك موقف المشجع بهدوء لمزايدات قادة الجيش ولا يمانع من وقوع عمليات انتحارية ضد الانجليز لأنهم يعلمون أن مثل هذه العمليات ستسبب في اضطراب داخل البلاد والنظام وبالتالي نهى احتمال عودتهم إلى الحكم ولكن ما لم يخطر ببالهم (في رأى السفارة) هو قدرتهم على الاحتفاظ بالسلطة بعد ذلك . أما بالنسبة للأخوان فلا يبدو عليهم (في رأى السفارة) أنهم سعداء بالموقف ، فالمتطرفون منهم سعداء بالخراب

الذى سيحل بالبلاد ، أما المعتدلون فيخشون من نجاح الجيش ويغارون من النجاح المحدود لهيئة التحرير التى قد تتطور إلى منظمة بديلة عن الإخوان يمكن للجيش أن يعتمد عليها ، كما أنهم يخشون أن لا تتحمل منظمتهم الفترة المضطربة التى سيقعون عليها . فى نفس الوقت فإن الإخوان المسلمين هم القوة المنظمة الوحيدة بجانب الجيش ، وهم أقرب ما يكونون من السلطة عن أى فترة سابقة ، ولا يريدون أن يصفوا أو يلحق بهم الدمار مع الجيش . ولا شك أنه فى حالة تدهور العلاقات مع بريطانيا إلى حد المواجهة المسلحة ، فإن الإخوان والكتائب سيكونون تحت تصرف للجيش وأن الإخوان سيطالبون بثمن هذا التأييد على شكل دستور إسلامى وكيان مستقل مع حق الاحتفاظ بقوة عسكرية لهم وحتى لو رفض النظام دفع مثل هذا الثمن فمن غير المرجح أن يحجبوا تأييدهم عن الجيش فى النهاية . أما عن العملة فإنهم مستاءون بعد أن أحبطت آمالهم ويظهرون اهتماما أقل بمحتوى الخطب ، ونظرا للقصور فى النواحي المالية فلم يبق النظام بتمويل المظاهرات العمالية . أما الفلاحون فيفتقرون إلى خدمات كبار الملاك الاجتماعية والزراعية التى لم يستطع النظام الجديد أن يحل محلها ، فالمعممون منهم يعملون بأقل من الأجر الرسمى بمقدار النصف أو الربع ، وحتى هؤلاء يتم التخلص منهم لعدم وجود عمل لهم . فى النهاية ينتهى رأى السفارة إلى أن النظام يمر بحلقة أو سلسلة من الأحداث من ظهور معارضة ضد النظام ثم حملة اعتقالات بمعزل مرة كل شهرين ، وحركة المعارضة فى شهر مايو من عام ١٩٥٣ كانت أكثر حدة عن كل مرة سابقة لأن جهود النظام كانت موجهة ناحية المفاوضات مع الانجليز ، أدى ذلك لعدم قدرة النظام على التعامل مع المعارضة مما أدى إلى تعنت الجانب المصرى فى المفاوضات حسب اعتقاد الانجليز ، مثلهم فى ذلك مثل من سبقهم ، وذلك بالتشدد فى المسائل الخارجية لتعويض الفشل أو تغطية الاخفاق فى المسائل الداخلية . وأنه من الأرجح أن هذه المناورة قد نجحت . وبالتالي فمن الممكن أن يستمروا فى حملة الاعتقالات حتى ينجحوا ، رغم أن رأى السفارة أن النظام يقوم بعمل إجراءات تجعل من مهمتهم أكثر صعوبة فى التوصل إلى جلاء القوات البريطانية ، فإذا تحقق لهم ذلك فإنهم ممكن أن يسكتوا المعارضة ولو إلى حين أن تظهر نتائج إصلاحاتهم الاقتصادية والاجتماعية (٣٧) . .

ويستمر نفس التحليل طوال الأشهر التالية من أن معركة النظام أصبحت من أجل البقاء ، فقد ولت موجة التفاؤل والحماس الأولى التى صاحبت الثورة فى الأشهر الأولى ، وخابت الآمال والأحلام والتوقعات بسبب المصاعب الاجتماعية والاقتصادية ، ولم تظهر نتائج الإصلاح الزراعى على الفور ، وبدأت الانشقاقات تندب فى صفوف الجيش والمعارضة ضد النظام تتمتع ، ولم يكن أمام النظام من بديل سوى زيادة كبت الحريات والتشدد فى المفاوضات مع الانجليز على أمل التوصل إلى حل ينقذ النظام من وورطته ويصف تقرير بريطانى آخر الوضع فى منتصف عام ٥٣ بأن النظام قد فشل فى تحويل الانتباه من معركة البقاء التى يمر بها النظام إلى

« الأمانى القومية » وأن الأخوان منقسمون فى كيفية التعامل مع الجيش ، وأن الفئور العام منتشر خاصة وسط العمال والفلاحين وأن النظام لم يعمل على تنشيط الشعور العام ولا سمح للقرى الأخرى بذلك ، وعلى عكس من سبقوه لم يسمع إلى تنظيم المظاهرات ولم يطلق الصحافة ، وأن معركة النظام من أجل بقائه أصبحت أقوى من معركته ضد الانجليز^(٢٨) . ولكن هذا التحليل لم يكن سليما تماما حيث أنه قد ثبت بعد ذلك أن النظام كان أقوى مما ظهر فى الأحداث التى وقعت بعد ذلك وأدت إلى التخلص من كل معارضى النظام بدءا بالأخوان حتى التخلص من نجيب نفسه . فأمكن عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فى ١٩٥٤ .

بريطانيا وأزمة مارس

فى ١٤ يناير من عام ١٩٥٤ تم حل جماعة الأخوان المسلمين بعد اتهامهم بمحاولة التأثير واختراق الجيش والبوليس ، وكان رأى السفارة البريطانية أن العكس هو الصحيح ، بدليل أن عدد المقبوض عليهم ومهولة ذلك تم كما يبدو بعد اعداد مسبق كما أن وجود كمية من الأسلحة فى منزل حسن العشماوى الريفى لا يعنى شرط وجود مؤامرة ، ولكن كما هو معروف منذ زمن طويل أن هذه الأسلحة كانت من أجل القيام بأعمال فدائية ضد القوات البريطانية ، وعلى حسب تعبير السفارة البريطانية فإن الأدلة حول وجود مؤامرة إرهابية لنظام الحكم تبدو متناقضة . وتكمل السفارة رأيها فى حل جمعية الأخوان المسلمين قائللة أن العلاقة بين مجلس قيادة الثورة والأخوان المسلمين متدهورة منذ فترة ، ولا يوجد أى دليل على أن أحداث الجامعة فى ١٢ يناير كانت من تدبير الأخوان أو مقدمة لانقلاب جديد ، بل أنه من الأرجح أن الفرصة قد استخدمت إن لم يكن قد تم تدبيرها من أجل القضاء على الأخوان ، لماذا إذن فى هذا التوقيت بالذات ؟ وكانت الإجابة للسؤال الذى طرحته السفارة على نفسها هو : هل من أجل اطلاق يد النظام فى الوصول إلى اتفاق معهم ؟ لا ، لأنه من الممكن أن يكون الأخوان قد قرروا القيام بعمليات فدائية ضد القوات البريطانية لأحداث أزمة بين النظام والقوات البريطانية ولا يوجد دليل على ذلك . بل الأغلب فى رأى السفارة هو فشل النظام فى خلق قاعدة للتعاون المشترك مع الأخوان ، حيث أن ضم بعض عناصرهم (مثل الشيخ الباقورى) إلى الوزارة لم يأت بالنتائج المرجوة . وكان الخلاف هو دمج وحدات الأخوان فى هيئة التحرير ودرجة التسليح .. الخ . وتغير الموقف فى منتصف عام ٥٣ عندما تقرر تقليم أظافر الهضيبي (للمرشد العام) وأنصاره عن طريق السيطرة على مكتب الإرشاد فى انتخابات أكتوبر . ورغم نجاح مجلس قيادة الثورة إلى حد كبير ، إلا أن السيطرة على الأخوان والمجموعة الإرهابية لم تنجح ، وعندما فشل كل ذلك لم يبق سوى استخدام العنف وكانت أحداث الجامعة الفرصة المناسبة . وتخلص السفارة إلى أن مستقبل الأخوان فى هذه اللحظة أصبح غامضا ، فالنظام يحاول ضمهم إلى هيئة التحرير ، حيث أعلن إبراهيم الطحاوى مساعد السكرتير العام أن الهيئة تقبل الجميع على أن يكون ماضيههم غير ملوث ، وأنور السادات من خلال مقالات فى الجمهورية يحاول استمالة القاعدة الإخوانية وحزب قيادتها فى نفس الوقت .

فيكتب عن أن النظام الحالي يحافظ على القيم التي أدت إلى نشأة الإخوان في المقام الأول . ولكن في رأى السفارة أنه من الأفضل للنظام في ظل عزلته الحالية إما أن يضم إلى صفوفه الإخوان أو يحولهم إلى جمعية دينية بحتة .

ورغم عدم اعتقاد السفارة بأن الهدف من حل جمعية الإخوان كان دفع المفاوضات المصرية البريطانية ، إلا أنه عمليا قد يؤدي إلى ذلك ، لأن الإخوان كانوا سيعارضون أى اتفاق مع بريطانيا وضربهم قد ازاح تلك العقبة . وأن ذلك قد يدفع النظام إلى اكتساب الثقة بنفسه ولكن في نفس الوقت عليه أن يظهر بأن لا يقل وطنية عن الإخوان ، لذلك ترجع السفارة الأعمال الدائرية الأخيرة ضد قواتها في منطقة القناة إلى أنها من فعل المخابرات العسكرية المصرية من أجل إظهار النظام بمظهر المدافع عن القضية الوطنية^(٢٩) . وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك حيث توصلت مصر إلى اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في نفس العام .

وإذا كان حزب الإخوان قد اكتسب النظام مزيدا من الثقة بنفسه ، فإن ذلك قد انعكس على أعضاء مجلس الثورة أنفسهم حيث ظهرت الخلافات واضحة للعيان لأول مرة فيما عرف بعد ذلك باسم « أزمة مارس » . ففون النخول في تفاصيل الأزمة ، فإن محمد نجيب قدم استقالته في ١٤ فبراير ثم سحبها وفي ٦ مارس قرر مجلس قيادة الثورة انتخاب جمعية تأسيسية تجتمع في يوليو من نفس العام وفي ٢٥ مارس صدر قرار يسمح بعودة الأحزاب وفي نفس الوقت صدر قرار بحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو من نفس العام ولكن في ١٥ أبريل صدرت ما يسمى بقرارات تأمين الثورة التي كانت رجوعا عن كل القرارات السابقة وتم حرمان الوزراء الحزبيين السابقين من حقوقهم الميامية وفي ١٧ أبريل أعلن عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر ، وقد تابعت السفارة الانجليزية هذه التطورات باهتمام بالغ لما لها من تأثير مباشر على سير المفاوضات التي كانت تجرى في ذلك الوقت . وقد لاحظت السفارة مقالة أنور السادات في الجمهورية التي كتب فيها أن محمد نجيب طلب بعد ٥ مارس إعطاءه سلطات رئيس الجمهورية في ظل نظام رئاسي ، وأن حتى خالد محيي الدين اعترض حيث أن الاتفاق كان على جمهورية برلمانية وأمام رفض المجلس سحب محمد نجيب اقتراحه وطالب بأن يكون رئيسا للوزراء ، وقد وافق المجلس واقترح عبد الناصر أيضا أن يكون رئيسا لمجلس قيادة الثورة . وفي رأى السفارة أن الاتهامات التي كبلت ضد نجيب كانت متناقضة ، فهو كان يسعى للانفراد بالسلطة من ناحية وإلى عودة الديمقراطية فوراً من ناحية أخرى ، ولا شك أنه كان يسعى إلى تصحيح أخطاء المجلس في رأى السفارة . فبعد حل الإخوان المسلمين في يناير ومحاكم الثورة ، ازداد الاقتناع لديه بضرورة تصحيح تلك الاخطار عن طريق ضمان دستوري . وترى السفارة أنه من المحتمل جداً أن نجيب لم تكن لديه أفكار واضحة حول الصلاحيات الدستورية لتحويل مجلس قيادة الثورة إلى حكومة فعالة ، وأنه كان من الممكن أن يقع بدوره لو أن المجلس كان على استعداد للأخذ ببعض آرائه بدلا من تجاهلها تماما ، ولو أن ذلك كان صحيحا كما

ترى السفارة ، فإن ذلك قد يفسر في رأى السفارة قبوله لجمهورية برلمانية وتقييد سلطاته رغم أنه يبدو واضحا أنه كان غير مستعد لعودة الحياة البرلمانية فوراً وأن يفكر في جمعية معينة . فبعد عودة نجيب من زيارته للسودان في الأول من مارس ، فإن القوى المتطرفة من الجانبين كانت تعمل هي الأخرى . فصالح سالم كان يريد الاحتفاظ بالسيطرة المطلقة لمجلس قيادة الثورة ، وعلى الجانب الأحزاب فإن الأحزاب التقليدية كانت تريد استغلال الموقف على أمل أن يعاد نشاطها .

حتى المنهوى والعمرى وسليمان حافظ ، مستشاري محمد نجيب اعتقدوا أن جمهورية رئاسية تجعله يلعب لصالح الأحزاب التقليدية . فبعد الوصول إلى قرار تأسيس جمعية تأسيسية عن طريق الانتخابات المباشرة ورفع الرقابة ، أصبحت المسألة الأصلية ، وهي سلطات محمد نجيب ، موضوعاً ثانوياً أمام عودة الديمقراطية ويبدو أن نجيب قد جملة التيار ولم يكن مستعداً لوقف الأحداث . وواضح أن عبد الناصر كان يلعب لصالح كسب الوقت ، سواء رحب أو لم يرحب بعودة نجيب ، الذي يبدو أنه في البداية كان نادماً حقيقة على قرار عزله والذي أدرك أن نجيب على غير استعداد للتخلي عن سلطاته أو الرجوع عن جمهورية برلمانية . وإن عبد الناصر كان يعمل بصبر ودهاء لتعزيز موقعه وبدلاً من قبول الحل الوسط الذي يعد نصراً معنوياً لنجيب ، سمح بل شجع على إعادته ، في نفس الوقت الذي لم ينف فيه مع أشد انتصاره تطرفاً جمال سالم ، ولم يستغل الأغلبية في المجلس التي تؤيده ، هذه السياسة التي بدأت برفع الرقابة عن الصحف أدت إلى عودة الأحزاب ، وكان هدفه هو خلق حالة تدفع إلى تدخل الجيش أو رد فعل لدى الشعب ضد الساسة التقليديين .

ولا شك أنه نجح في كسب الوقت وفي تدعيم سلطة المجلس في الجيش وإعداد الحرس الوطني وهيئة التحزير والنقابات العمالية للحركة . وبالتالي تحدى نجيب على أرضه داخل الجيش وأثبت أنه سياسى محنك وهزم الساسة التقليديين في لعبتهم . وتخلص السفارة إلى أن كل طرف قد احتفظ بموقعه قبل الأزمة . فنجيب احتفظ بموقعه كرئيس للدولة ورئيس للوزراء ويستطيع أن يحجب توقيعه واستعمل ذلك الحق في التأثير على قراراته ٥ أبريل ، ومنع تقديم عبد الجليل العمرى أمام محكمة الثورة ولكنه ما زال يعتمد على عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ، أما العمال فقد شعروا بقوتهم ، وعاد الإخوان إلى الساحة السياسية مرة أخرى ، وقد أثبت عبد الناصر ومجلس القيادة سيطرتهم على غالبية الجيش ، وكان لمرض محمد نجيب في ذلك الوقت بالذات أثره في ابتعاد العناصر المتطرفة دون أن يظهر البديل ، ولكنهم لم يعودوا يشعرون بالثقة التي كانوا يشعرون بها في بداية الثورة (٢٠) .

بدأ الإنجليز يعدون العدة لما بعد نجيب بل لقد تساعلوا حول احتمال اغتيال أو سقوط نجيب ، وهل يوجد من يؤيدونه ، هل يوجد زاهدى مصرى (إشارة إلى زاهدى الذى قام بالإنقلاب على مصدق لصالح الشاه في إيران) بعد أن ثبت أن

للتحاسن ، مصنف مصري ، على حد قول السفير البريطاني . وكانت الاحتمالات القائمة من وجهة نظر بريطانيا هي :

١ - أن يأخذ أحد أعوان محمد نجيب غالبا جمال عبد الناصر ، الزمام في يده ويشيد نظاما أكثر صرامة ودكتاتورية عن الآخر .

٢ - انقلاب جديد بتأييد من الوفد .

٣ - انتشار الفوضى وحكم الغوغاء ينتج عنه سيطرة الإخوان أو ظهور زعيم جديد مؤيد من الوفد والأخوان . وكان النتيجة بالنسبة للإنجليز أنه أيا كانت الاحتمالات فإن ذلك كان يعني مفاوضات أكثر صعوبة . ولم يكن أمام بريطانيا عندئذ مفر من تأييد البديل أن ظهر ذلك البديل ولكن كان السؤال بالنسبة لهم هل يعني هذا التأييد أية التزامات مادية أو عسكرية ؟ وكان رأى السفير أنه لا يوجد بديل ممكن مساعدته ، وأن اغتيال نجيب أو ناصر سيؤدي إلى زيادة وحدة مجلس قيادة الثورة وقمع المعارضة وأن أى فرصة لتغيير القيادة من خلال وسائل أخرى تبدو ضعيفة^(٤١) .

وقد كتب الإنجليز تقريرا عرض على حلف الأطلسي بعد أحداث مارس أشاروا فيه إلى أن أزمة مارس قد أصابت النظام في مصر بصدمة ، ولكن الجيش مازال يؤيد مجلس الثورة والأمور تحت سيطرتهم ، ولكن مازال على النظام ترويض الطلاب وأن الخطر يكمن في الإفراج عن الإخوان المعتقلين . كما أن وحدة مجلس الثورة والجيش ستظل قائمة إلى حين ولكن بقاء مجلس الثورة يعتمد على اتفاقية القناة ، أما الاحتمال الأرجح فهو أن يستمر النظام بعد الفترة الانتقالية التي أعلنها نجيب في يناير ١٩٥٣ بثلاث سنوات وأن كان مع تعدد الأزمات فإن الهجوم على بريطانيا والغرب سيزيد . كما أن فلسفة المجلس لم تغيرها الأحداث ، التي ما زالت معادية للشيوعية ونسبيا إلى حد ما مع الغرب ، ولا توجد حكومة بديلة في الأفق الحالي أكثر ملاءمة للغرب من الحكومة الحالية . أخيرا فإن استعمال عبد الناصر للعمال ضد نجيب سلاح ذى حدين لأنهم من الممكن أن يفلت زمامهم من يد الجيش وأن كان يبدو أن عبد الناصر مسيطر عليهم تماما^(٤٢) .

وبعد شهر تقريبا تكتب السفارة من القاهرة أن موقف النظام قد تحسن خلال الأسابيع الماضية وأن المعارضة داخل الجيش قد تم القضاء عليها مع اضمحلال سلطة محمد نجيب والقضاء على خالد مجبى الدين ، (ترى هل كان ذلك ثمن تأييد الأمريكان لمصر أمام بريطانيا ؟) وأن أسباب الانقسام قد زالت ، فنجيب معزول لا حول له ولا قوة وأن عبد الناصر على درجة من القوة الآن بحيث يستطيع أن يقول لمراسل الأموشيتد برس في ٢ مايو أن محمد نجيب لا يهتم الآن سوى بواجباته الشكلية كرئيس للدولة دون أى دور يلعبه ويبدو أن جمال مالم كان يريد موقفا أكثر تشددا مع نجيب ولكن المجلس بصفة عامة متجانس وعبد الناصر أكثرهم تميزا معنويا^(٤٣) . وهكذا أدرك الإنجليز أن جمال عبد الناصر قد خرج منتصرا من أزمة

مارس ، لذلك لم يكن مستغرباً أن ينقلى الجنرال جلوب في الأردن تقريراً عن قرب عزل نجيب وذهابه إلى السعودية حيث وافق الملك سعود على أوائمه ، وأن لم يستطع الانجليز التحقق من صحة ذلك^(٤٤) . فعلى الأقل كانوا يعلمون أن أيام نجيب أصبحت معدودة . بل أن السفير البريطاني يكتب أن زميله العراقي اخبره أن رئيس الوزراء السوداني حاول أن يتوسط بين نجيب وعبد الناصر ، وأن نجيب مستاء من اتهام عبد الناصر له بأن المظاهرات التي خرجت لتأييده كانت من اعداء النظام ككل وليس انصاره فقط وأنه قانع بموقعه الآن على أمل أن يخفف من قبضة النظام السلطانية . ويقول السفير العراقي أن نجيب لم يعقب على اتفاقية للقناة بعد عبد الناصر لأن تعقيبه سيكون بلا معنى وأنه ينتظر التوقيع عليها ليعقب عليها كرئيس دولة وأنه موافق عليها^(٤٥) . إلا أنه من الواضح أن أيام نجيب أصبحت معدودة وقد أصبح مجرد رئيس شرفي .

وأنت محاولة اغتيال عبد الناصر في حادثة المنشية بالاسكندرية في شهر أكتوبر من قبل أحد عناصر الأخوان المسلمين ، لتزيد من شعبية عبد الناصر من ناحية ، وتعطي الفرصة له للتخلص من نجيب نهائياً . فكما لاحظت السفارة الانجليزية أن أحد زملاء عبد الناصر رأى أن محاولة الاغتيال هذه لن تهز معنويات النظام كما قال ، بل على العكس ، فإن رصيد التعاطف مع عبد الناصر سوف يزداد ، وتوافق السفارة على هذا الرأي . ورغم أن نائب المرشد العام للأخوان المسلمين قد أرسل برقية تهنئة لعبد الناصر على نجاحه ، إلا أن المتظاهرين أشعلوا النار في مقر الجماعة وتم اعتقال الكثير من الأخوان في القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية^(٤٦) . ولم يمض شهر واحد حتى كتبت السفارة تقول أن محمد نجيب قد فشل في تأييد مشروع المعاهدة ، وأن الشائعات والدلائل تشير إلى قرب مواجهة بين رئيس الوزراء عبد الناصر ورئيس الجمهورية محمد نجيب ، وكيف أن الارتياح يسود الأوساط المعتدلة للمعالجة التي واجهت بها الحكومة حركة الأخوان رغم خيبة الأمل في عدم استقرار اتفاقية للقناة بعد^(٤٧) . وبعد عشرة أيام تبرق السفارة الانجليزية في القاهرة إلى لندن قائلة أنه تم عزل محمد نجيب رئيس الجمهورية بناء على قرار من مجلس الوزراء في اليوم السابق (١٣ نوفمبر ١٩٥٤) وأن عبد الحكيم عامر وزير الدفاع وحسن إبراهيم وزير شؤون الرئاسة قد ابغا الخبر لنجيب الذي تقبل الوضع بهدوء وتم وضعه تحت الحراسة في منزل بالمرج . وقد تم الربط بين الأخوان ونجيب عندما أعلن بصفة شبه رسمية أن اثنين من الأخوان ادانا محمد نجيب في محاولة الانقلاب الفاشلة وأن نجيب كان على إتصال بهما وأنه في حالة نجاح الانقلاب كان على استعداد للبقاء كرئيس للجمهورية . كما تم عقد اجتماع لتقابات العمال لتأييد قرار عزل نجيب وأعلنت وزارة الخارجية أن عبد الناصر هو الذي سيقوم بمهام الرئيس^(٤٨) . وتكتب السفارة تعليقاً على الأحداث في اليوم التالي قائلة أن كل الشواهد كانت تدل على أن عزل نجيب كان حتمياً ، خاصة وأن اسمه قد ذكر في محاكمات الأخوان المسلمين أمام محكمة الشعب ، وتضيف السفارة أنه لا يوجد

تفسير منطقي لهذا التوقيت بالذات لعزل نجيب . لا شك أن محاكمات الأخوان وربطه بهم كان انصب وقت ، ولكن الاعتقاد كان في القضاء أولا على الأخوان قبل الانفلات إلى نجيب ، إلا إذا كان الشعور بأن القضاء على الأخوان قد تم بالفعل وأن النظام من القوة بحيث بلغت إلى نجيب ، وتصيف السفارة إلى رأيها فيما حدث أن النظام كان من الذكاء والحكمة بحيث لم يدع العمال للتظاهر ، بينما كانت الحركة ضد نجيب في فبراير متسعة ، فإنها هذه المرة كانت نتيجة تخطيط طويل ومحكم ، خاصة بين صفوف القوات المسلحة^(٤٩) . وقد اعترفت إنجلترا بالتغيير الذي رآته حتميا عندما أثارت مشكلة الاعتراف بالنظام الجديد . حيث كان لقب الملك ملك مصر والسودان ، وبعد الثورة أصبح مجرد رئيس الجمهورية دون إشارة إلى مصر أو السودان . وبما أنه قد جرت العادة على أن توجه أوراق اعتماد السفير إلى رئيس الجمهورية دون تسمية على حسب رأى الانجليز ، فلا حاجة إلى التحديد . ولكن في حالة نجيب ذكر الاسم كما لاحظ الانجليز ، لذلك كان رأى الانجليز أنه إذا طلبت الحكومة المصرية إعادة تقديم أوراق الاعتماد ، فلا مانع ، خاصة وأنها مسألة داخلية لا تغير من طبيعة النظام^(٥٠) .

الخاتمة

واضح من تقارير السفارة البريطانية في القاهرة وردود الخارجية البريطانية في لندن عليها أن اهتمام بريطانيا الأول كان في بقاء قواتها داخل مصر أو على الأقل ضمان توقيع اتفاقية بعد أن تم إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٦ وأصبح هناك وضع جديد من الصعب تجاهله . وبناء على ذلك فيمكن قياس ردود فعل الانجليز للأحداث الداخلية في مصر من هذه النقطة فكان موقف الانجليز من عدم حماية الملك وتشجيع أى حركة إصلاحية بناء على مقولة أن الفضل في المسائل الداخلية يولد التطرف في المسائل الخارجية .

وعلى هذا الأساس كانت بريطانيا ترى أن نجاح أى عمل داخلي من شأنه أن يسهم في تحرير أى اتفاق انجليزي مصري . وعلى هذا الأساس كان تشجيع الإصلاح الزراعي ، وأيضا لمحاربة الشيوعية ، تلك الحجة الجديدة التي يسوقها الاستعمار من أجل احتلال البلاد . إلا أنه أصبح من الواضح بعد ذلك للانجليز أن مسألة الإصلاح يتنازعها رأيان رأى الانجليز ورأى الأمريكان . ومن الممكن القول أن الأمريكان قد نجحوا في سرقة الثورة من بريطانيا وبدعوة عن بريطانيا نفسها . وأصبح على بريطانيا أن تعترف بالأمر الواقع ، وأن القوى الجديدة خارجة تماما عن مجال تأثيرها ، وأن القوى القديمة أصبحت لا نفع منها .

فحتى عندما شعرت الأحزاب التقليدية أن النظام الجديد يمر بلحظة ضعف ، وحاولت الإتصال بالسفارة البريطانية كما كان الحال في الماضي ، لم نعرهم السفارة أي اهتمام ، اعترافا منها بالواقع الجديد ، وعاشت على أمل الحفاظ بقدر الأمكان على الأوضاع القديمة حتى ولو بشكل صوري يتمثل في استمرار النظام الملكي لكن دون الملك غير أن هذا لم يمنعها من القبول بالنظام الجمهوري والتعامل معه كأمر واقع .

الهوامش

- (١) حول الأوضاع في مصر قبل الثورة - لنظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ٣٧ - ١٩٤٧ ، ج ١ .
- (٢) Fo 371/96877 (73069) No. 1046 20 July 1952 From Ma.Creswell to F.O.
- (٣) Fo 371/96877 (73069) No. 1060 23 July 1952 JE 1018/204
- (٤) نفس المصدر السابق .
- (٥) Fo 371/96877 (73069) No. 1072 23 July 1952 Ma Creswell to F.O.
- (٦) Fo 371/96877 (73069) No. 1067 23 July 1952 Ma Creswell to F.O.
- (٧) نفس المصدر السابق .
- (٨) Fo 371/96877 (73069) No. 1150 23 July 1952 From Fo to Alexandria
- (٩) Fo 371/96877 (73069) No. 1404 23 July 1952 Sir O. Franks to Alexandria
- (١٠) Fo 371/96877 (73069) No. 1074 23 July 1952 Mo. Creswell to F.O.
- (١١) Fo 371/96877 (73069) No. 1908 Sin O. Franks Washington to F.O.
- (١٢) Fo 371/96877 (73069) No. 1095 25 July 1952 Ma. Creswell to F.O.
- (١٣) Fo 371/96877 (73069) No. 1141 29 July 1952 Sir R. Stevenson to F.O.
- (١٤) Fo 371/96877 (73069) No. 1151 JE 1018/284 3 July 1952 Sir R. Stevenson to F.O.
- (١٥) حول توزيع الملكية الزراعية والأوضاع في الريف المصري قبل الثورة . لنظر عاصم النسوقي : كبار الملاك الزراعيين ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة .
- (١٦) Fo 371/96880 JE 1018/347 NM 458/52 26 August 1952
- (١٧) نفس المصدر السابق .
- (١٨) Fo 371/96880 JE 1018/332 26 August 1952 F.O. to Cairo
- (١٩) Fo 371/96880 Sir R. Stevenson No. 1246 20 August 1952
- (٢٠) Fo 371/96880 No. 1249 20 August 1952 Sir R. Stevenson
- (٢١) Fo 371/96880 No. 1346 22 August 1952 Fo. to Cairo
- (٢٢) Fo 371/96880 JE 1018/336 No. 1279 22 August 1952 From Sir R. Stevenson
- (٢٣) Fo 371/96881 - 73069 E 1018/352 No. 1311 5 September 1952
- (٢٤) Fo 371/96881 - 73069 JE 1018/372 No. 1011/241/52 12 September 1952
- (٢٥) Fo 371/102704 - 73137 No. 89 14 April 1953 The World Party's Position in Egyptian Political Affairs Sin R. Stevenson to Ma. Churchill
- (٢٦) Fo 371/96882 - 73069 JE 1018 No. 450 29 September 1952
- (٢٧) Fo 371/96882 - 73069 JE 1018/418 No. 1548 17 October 1952
- (٢٨) Fo 371/96882 - 73069 JE 1018/414 No. 1925 14 October 1952
- (٢٩) Fo 371/96877 - 73069 JE 1018/406 25 September 1952

Fo 371/96881 - 73069 JE 1018/372 No. 1011/241/52 12 September (२०)
 Fo 371/102603 - 73137 Mr. Creswell No. 1011/2/53G 24 January 1953 (२१)
 Fo 371/102703 - 73137 Memorandum on Recent Developments in the Internal Political (२२)
 Situation up to January 15. 1953
 Fo 371/102703 - 73137 No. 84 16 January 1953 (२३)
 Fo 371/102703 - 73137 No. 939 17 January (२४)
 Fo 371/102703 - 73137 No. 102 17 January 1953 JE 1015/17 (२५)
 Fo 371/102703 - 73137 No. 84 24 April 1953 Sir R. Stevenson to Mr. Curchill (२६)
 Fo 371/102704 - 73137 No. 21 (1011/41/53) 21 May 1953 (२७)
 Fo 371/102704 - 73137 No. 132 (1011/44/53) 7 June 1953 (२८)
 Fo 371/108319 No. 67 E 1016/5 16 January 1954 (२९)
 Fo 371/108316 JE 1012/29 No. 90 12 April 1954 (३०)
 Fo 371/108375 JE 1056 British policy towards possible successor to Nagjeeb January 22, (३१)
 1954.
 Fo 371/108317 JE 1012/31 14 April 1954 (३२)
 Fo 371/108317 E 1012/57 No. 602 10 May 1954 (३३)
 Fo 371/108317 No. 322 June 18, 1954 E 1012/44 (३४)
 Fo 371/108317 No. 322 E 1012/46 No. 962 August 10, 1954 (३५)
 Fo 371/108318 No. 164 JE 1015/56 27 October 1954 (३६)
 Fo 371/108318 No. 1650 JE 1015/65 4 November 1954 (३७)
 Fo 371/108318 No. 1691 JE 1015/68 14 November 1954 (३८)
 Fo 371/108318 No. 1695 JE 1015/70 15 November 1954 (३९)
 Fo 371/108318 JE 1015/74 20 November 1954 (४०)

الفصل الرابع

الدور الأمريكي فى تحديد إطار التفاوض

دكتور يواقيم رزق مرقص

كان للولايات المتحدة دور متميز في علاقة مصر بالغرب عموما ، وبمسألة الجلاء عن قناة السويس على وجه الخصوص ، وقد ظهر هذا الدور بشكل أكثر وضوحا منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي أحس ، الضباط الأحرار ، بأنها الأقرب إليهم ويمكن التفاهم معها ، وتفهمها لموقفهم ، ولذلك نجمل موقفها في أول الأمر بترجيحها بالثورة المصرية منذ البداية لأنها رأت أن العهد البائد قد أثار المسخط بالشكل الذي يقوى إحتمال نمو الاتجاهات والميول الشيوعية ، وقد عبر السفير الأمريكي في القاهرة آنذاك - جيفرسون كافري - عن هذا الموقف بقوله : « إن باستطاعة هؤلاء الشبان أن ينفذوا مصر من المد الأحمر الذي لا شك في أن مساوئ الملك فاروق والباشوات كانت ستشهد له في شتى ربوع البلاد ، فهم سيقومون بتحقيق الإصلاحات وسيرفعون مستوى معيشة الأهالي ، وستشجعهم في هذا السبيل » (١) .

ولعله بهذا كان يعطيهم ثقة أكبر بأنفسهم ، أو لعل هذا يجذبهم نحو بلاده لأنهم في أول عهدهم لم تكن قدرتهم قد وضحت بعد ، كذلك لم تكن ثورتهم قد خرجت بعد عن نطاق الشعارات السنتي التي أعلنوها ، بالإضافة إلى أن هذا وضعهم في مكان المقارنة بين من يصرح عنهم بهذا وبين البريطانيين الذين كانوا أكثر تشاؤما وتخوفا منهم -

فبعد أن أفاق ممثلو انجلترا السياسيين في مصر ومعهم قائد القوات البريطانية في منطقة القناة ووزارة الخارجية البريطانية من الصدمة الأولى استقر رأيهم على عدم التدخل في شئون الثورة المصرية للأسباب الآتية :

أولا : لأن الضباط الذين استولوا على السلطة في مصر سيخلصون انجلترا من مأزق « تاج مصر والسودان » .

ثانيا : لأن هؤلاء الضباط كانوا يدركون أن الجيش المصرى لا يستطيع مواجهة القوات البريطانية بحيث كان يتوقع منهم أن يقدروا أهمية وقف نشاط الفدائيين على المعسكرات الانجليزية في منطقة قناة السويس - هذا برغم إمكان السلطات المصرية أرهاق الانجليز بحرب العصابات ووقف إمداد القاعدة البريطانية بالعمال الوطنيين .

ثالثا : أن بإمكان الضباط أن يتفهموا المشاكل الاستراتيجية في أى مفاوضات تتعلق بمنطقة قناة السويس ، بحيث يمكن الثقة بهم .

لهذا اعتقدت صحيفة « التايمز » أن ما حدث في مصر لا يعدو أن يكون مسألة تتعلق بالسياسة الداخلية (٢) .

ونعود إلى بداية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بضباط ثورة يوليو أو اتصال الضباط بهم .

ففى الساعات الأولى لإعلان قيام الضباط الأحرار بثورتهم فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أرسل محمد نجيب الضباط على صبرى - ضابط مخابرات الطيران المصرى فى ذلك الوقت - إلى السفارة الأمريكية ليبلغهم بقيام الثورة المصرية وأنها حركة لا تستهدف التعرض للأجانب .

ويضيف محمد نجيب فى مذكراته وصفا لهذا الضابط المصرى بأنه كان « وثيق الصلة بالملحق الجوى الأمريكى » ، أما هو - أى محمد نجيب - فلم يتعامل مع الأمريكين وجها لوجه إلا يوم خروج الملك فاروق من مصر فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، حيث التقى بالسفير الأمريكى جيفرسون كافرى وتبادلا التحية العابرة دون أى حديث (٣) .

ويظهر هنا أن بعض الضباط كانت لهم علاقات سابقة ووطيدة بالأمريكين إذا ما أضفنا إلى على صبرى القائمقام عبد المنعم أمين أحد كبار ضباط سلاح المدفعية فى الجيش المصرى ، واتصف بالحياة الاجتماعية النشطة ، وعلاقاته الوثيقة بالسفارة الأمريكية ، وانضم مؤخرا إلى ضباط الثورة فأحسن جمال عبد الناصر استغلال هذا الجانب فيه ، فأرسله أيضا صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليخطر السفارة الأمريكية بنوايا « الحركة » واتجاهاتها ، بما فى ذلك تمسكها - أى الثورة - بالتزامات مصر الدولية ، وأصبح جمال عبد الناصر يسمح له باستمرار بالاشتراك فى أنشطة السفارة الأمريكية حتى فى شكل عائلى .

ثم بدأ هذا الضابط بفتح بيته للقاءات رجال الثورة برجال السفارة الأمريكية بما فيهم رجال المخابرات الأمريكية ، وفى الجلسة الأولى بعد قيام الثورة بأيام . حضر كل من مستشار السفارة الأمريكية روبرت ماكلينتوك ووليم ليكلاند وغيرهم ، ويقول محمد نجيب أن السفير الأمريكى كان موجودا كذلك ، وحضر من رجال الثورة المصرية : محمد نجيب وجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي ، وأمدت هذا اللقاء لأكثر من أربع ساعات وكان ذلك يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ (٤) .

وفى هذا اللقاء تعرف كل طرف على خبايا الطرف الآخر بقدر كبير من الصراحة ، فصرح كافرى بأن حكومته تخشى تسلل الشيوعية إلى مصر وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية الشعب المصرى ، كما عرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها فى هذا الأمر ، كما تحدث عن ضرورة إرتباط مصر بأحلاف ما اسماءه العالم الحر .

ورد محمد نجيب قائلا : « لا .. أنا اعترض .. فالشعب المصرى بطبيعته لا يهتم بالشيوعية ، وأنا لا أخشى من أى تسلل شيوعى إلى مصر ، كما أننى ضد أى

استعمار ، وضد أى قيد على حريتنا ، ، كما أعلن أيضا رفضه لتعاون أجهزة الأمن مع المخابرات المركزية الأمريكية حتى لا تقيد حرية المواطنين ، وأما من حيث الأحلاف ، فلا حديث عنها قبل الجلاء الكامل غير المقيّد بشروط (٥) .

ويضيف محمد حسنين هيكل (٦) . أنه فى هذه الجلسة طرح الضباط المصريون كثيرا من الأسئلة واستفسارات حول موقف الولايات المتحدة وسياساتها ونواياها تجاه مصر ورجال ثورتها وأولوية أثنائها بتصريحات وآراء حول الأفكار الأمريكية مثل : مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، والمفاوضات من أجل الجلاء ، وتسليح الجيش المصرى ، مما كان بمثابة توضيح لخط العلاقات التى ستقوم بين الطرفين المصرى والأمريكى .

وكان المتحدث فى هذا المجال هو جمال عبد الناصر الذى قال بأن مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط لا يمكن لمصر أن تفكر فيها إلا بعد تسوية ما كان يسمى بالقضية المصرية بشقيها : الجلاء والسودان .

وهنا وعد الأمريكيون بأنهم سيستمرون فى أداء دورهم النشط فى تحريك عملية التفاوض مع الانجليز ودفعها إلى الأمام بل أنهم سوف يكتفون بجهودهم لأنهم راغبون فى التعاون مع النظام الجديد فى مصر ، وقد اقتنعت السياسة الأمريكية بأن موضوع السودان يجب أن يكون نقطة البداية وبعده موضوع الجلاء (٧) .

وهكذا طرح رجال الثورة أوراقتهم على مائدة الأمريكيين بثقة زائدة فى أنفسهم وفى الأمريكيين ، إلا أن منهم من توجس خيفة من هذا ، ومن رجال المخابرات الأمريكية الذين اخذوا يترددون على مجلس قيادة الثورة ، فتجد محمد نجيب يحذر جمال عبد الناصر بقوله : .. إن وجود رجال المخابرات الأمريكية فى مجلس قيادة الثورة أمر خطير جدا ... وأن الأمريكيين يريدون تخريب الثورة أو القضاء عليها واحتواءها لتسير فى ركاب الولايات المتحدة (٨) .

إلا أن رجال الثورة ظلوا فى علاقاتهم برجال السفارة الأمريكية من خلال القائمقام عبد المنعم أمين ، الذى إتصل به رجال السفارة يوم ١٩ اغسطس ١٩٥٢ وطلبوا منه أن يخطر حكومة مصر باعتزام الولايات المتحدة إصدار بيان تعلن فيه تأييدها للنظام الجديد فى مصر ليكون دافعا لطمأنتها على حسن نوايا الأمريكيين ودفع عملية الاتصالات المباشرة بين الطرفين ، وقد نص البيان على :

« إن التقارير الواردة من القاهرة بخصوص البرنامج المعلن للحكومة المصرية الجديدة لإعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى مشجعة ، ونحن نتابع الأحداث باهتمام بالغ ونتمنى لرئيس الوزراء على ماهر وزملائه المننيين والعسكريين كل توفيق ونجاح فى جهودهم لحل المشكلات الداخلية لبلادهم .

وتستمر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر على أعلى درجة من الصداقة

والتعاون ، وأن أملي من أجل مصلحة بلدينا - أن تستمر هذه العلاقات في النمو ، وكذلك العلاقات بين مصر وجميع بلدان العالم الحر في أن تدعم وتقوى ، ونحن نتطلع إلى حقيقة جديدة تنشأ فيها مجالات جديدة للتعاون والنفع المتبادل .

وهذه الوثيقة الأمريكية توضح أن الولايات المتحدة أكثر تنبها للأحداث في داخل البلاد أكثر من البريطانيين الذين كانوا منتشرين في البلاد بشكل أكثر وأنهم عرفوا موقع القوة الحقيقية في النظام الجديد ، وأنه أول الخيط الذي التقطوه لينسجوا منه علاقاتهم الجديدة مع المصريين « على أعلى درجة من الصداقة والتعاون » .

وأشارت فيها من بين المسطور إلى قيادتها لمصر لتدخل بها في علاقات مع ما أسمته باستمرار « العالم الحر » وذلك « في مجالات جديدة ، ولعل هذه المجالات الجديدة هي فاتحة موضوع « الدفاع المشترك » والإرتباط بعجلة الغرب وخصوصا بالولايات المتحدة ، مما كان له أثره على لندن .

فعندما أرسلت إليها صورة من هذا البيان لتأخذ بها علما علقت الأخيرة عليه « وكان رد فعلها الأول ، وكذلك رد فعل السفارة الأمريكية ، أنه في حين يعبر البيان بكل تأكيد عن مشاعرنا ، فإننا لا نرى له أية فائدة كبيرة وأنه قد يؤدي إلى طلبات جديدة من مصر للملاح ، وهي طلبات لا يمكن إجابتها في الوقت الحالي .

ويبدو أن اقتراح البيان سببه التذمر المتزايد في الصحافة الأمريكية لما يعتقد بأن القوى الغربية لا تبذل جهداً كافياً لاستمالة نجيب ..(٩) .

وهذا بعكس بلا شك قلق ماسية لندن من موقف الولايات المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة وأن تصريحاتها هذه أنتت بعيدة عن مشاعرهم ، فضلاً عن توجيههم خيفة من طلب المصريين لسلح كانت تخشاه في ذلك الوقت ، خصوصاً وأن الفدائيين كانوا يقضون مضجعهم في منطقة قناة السويس منذ عام ١٩٥١ .

وعلت البيان بأنه نتيجة ضغط الرأي العام الأمريكي في عدم بذل جهود غربية في سبيل استمالة المصريين إليهم ، ومن هذا القلق أرسل انتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني - برقية مصرية إلى مغيره في القاهرة السير رالف ستيفنسون في ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ :

« تنوى وزارة الخارجية الأمريكية إصدار بيان يعبر عن مدى الاهتمام والصداقة نحو النظام الجديد في مصر ، ورأى الشخصى هو أن هذا البيان وإن كان بعكس بصفة عامة مشاعرنا إلا أنه لن يفيد كثيراً ، ومنتظر أن يدفع إلى تخمينات في مصر حول ما سيفعلونه ، وقد تقصره العناصر المتطرفة في النظام على أنه « كارت بلاتش » من حكومة الولايات المتحدة يطلق يدهم تماماً .

وبالرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة لن تصدر مثل هذا البيان ، فإنه يهمنى ألا يضر ذلك على أنه خلاف جديد بين سياستنا وسياستهم ، فالخلاف الوحيد بيننا في هذا الشأن هو في جدوى فكرة إصدار مثل هذا البيان من عدمه .

وسنبليج الصحافه هنا أنه فى حين أننا نشاطر المشاعر التى يعبر عنها البيان الأمريكى ، فإننا لا نعتقد أنه من الضرورى أن نصدر نحن مثل هذا البيان لأننا حققنا منذ البداية علاقة صداقة حميمة مع الحكومة المصرية الجديدة بدليل أن سفيرانا فى القاهرة كان على صلة منتظمة باستمرار مع رئيس الوزراء (١٠) .

وفى هذه الوثيقة معان كثيرة :

١ - أن الولايات المتحدة الأمريكية أرسلت من البيان الذى كانت تنوى إصداره صورا إلى كل من مصر وبريطانيا لتبعث الأمل فى الأولى وتخرج الثانية ، فهى لا تستطيع أن تتراجع فيه بعد أن علمت به القاهرة .

٢ - أنها تنفذ سياستها فى أظهار شخصيتها فى الشرق الذى أصبحت فيه مصر أبرز دولة ، وبعد أن أخذت « بريطانيا العظمى » على نفسها سياسة التقلص منه بعد انهيار اقتصادها وتحديد استراتيجيتها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حتى تواجه الولايات المتحدة المد الشيوعى الذى بدأ يحاول أن يأخذ مكانته أمام هذا التقلص البريطانى .

٣ - أنه يحدد خشية الانجليز من أن تنتهز الثورة فى مصر تعاون الولايات المتحدة معها ضدها . وكانوا أئذ فى حالة قلق أمام مطالب المصريين الملحة بالجلاء .

٤ - يبدو أن الولايات المتحدة كانت قد أشارت على البريطانيين بإصدار بيان مماثل ليحس منهما المصريون بأنهم ليسوا بعيدين عن الغرب أو تأمينهم فى عهدهم الجديد أكثر من الماضى ، ولكن واضح هنا أنهم يرفضون إصدار مثل هذا البيان ، وكانت المشكلة أمامهم هو عدم إظهارهم فى هذه النقطة على خلاف بعضهم مع بعض أمام المصريين .

وانتهى إلى أنه سيكتفى بالتنويه فى الصحافة بالمشاركة الوجدانية لمشاعر الأمريكيين ولا ضرورة لإظهار كتابة ، وأنهم على صلة سياسية بهم ولكن هناك فرقا بين إتصالات الخصم المترقب التى يشوبها الشك والريبة وبين يد تحاول تقديم الصداقة - أيا كان نوعها - وإظهار جيفرسون كافرى بأنه « الأب الروحى للحركة » (١١) .

ولقد كان هذا البيان دافعا لتحريك عقول ضباط الثورة ورجال الحكم فى مصر إلى بداية دراسة الموقف بأكثر دقة ، خاصة وأنهم أحصوا بأنهم أمام قوتين أولاهما قيمة لها جذور من الكراهية والحق فى نفوسهم تتمثل فى الاحتلال البريطانى وأخرى لم يكونوا بعد يعرفون عن مكونات سرها كثيرا .

فاطلعوا على ملفات المفاوضات المصرية البريطانية ؛ ورأوا من خلال وثائقهما ما اعتبروه سياسة بناءة من جانب الولايات المتحدة ، ثم أن الصورة العامة الشائعة فى العالم فى تلك الفترة عن أمريكا كانت براقة ومشرفة سواء من ناحية القوة والحياة وسلامة النية إلى درجة « السذاجة » .

وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تستغل مظهرها « الساذج » هنا في تثبيت مصداقيتها في نفوس المصريين لتثبيت دورها الامبراطوري في المنطقة كما اسبقنا ، وتتضح نيتها من خلال منكرة « تقدير الموقف » عن مصر بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ والتي جاء فيها أنه بعد دراسة رسالة محمد نجيب والتقييم المقدم من سفيرى بريطانيا والولايات المتحدة .

« نوافق أن التأييد المادي والمعنوي للنظام الحالي في مصر هو أحسن سياسة ينتظر أن تؤدي إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر ، وهي التقارب بين المصالح المصرية والمصالح الغربية ، وبصفة خاصة :

(أ) اشتراك مصر في التخطيط للدفاع المشترك .

(ب) الوصول إلى تسوية لحل الخلاف المصرى الانجليزى .

(ج) السلام مع إسرائيل .

كذلك نعتقد أنه لكي يحقق هذا التأييد أهدافه ، فإنه يجب تقديمه دون تأخير لأن تحقيق تقدم واضح هو أداة في برنامج النظام الجديد .

« وفي نفس الوقت فإن اهتمام النظام المفاجيء بالنظر في المشاكل الدولية بخلاف ما أعلنه من التركيز على المشاكل الداخلية هو ظاهرة يجب رصدها .

« إن علينا أن نخطرهم باستعدادنا لقبول تعهدات و / أو تأكيدات سرية محددة بشكل واضح كأساس مقبول لمسياسة التعاون والتأييد المادى بل وقد تكون على استعداد للنظر في بدائل أخرى بما فيها احتمال قبول تعهدات و / أو تأكيدات شفوية .

« ونعتقد أنه إلى جانب التعهدات السرية ، فإن على مصر من جانبها أن تتخذ بعض الإيماءات المؤدية إلى طمأنة الرأي العام في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية ، ومن ذلك مثلاً تأييد موقفنا في حرب كوريا ، ودفع التعويضات للبلدان التي مات مواطنوها في حريق القاهرة ، وغير ذلك مما يخطر لنا أولهم ، وهذه الأمور ليست صعبة وسوف تكون دليلاً آخر علينا على أن النظام الجديد هو مكنسة نزع رواسب الماضى ونحن على يقين من أن تأثيرها في أمريكا سوف يكون كبيراً ، وسوف نكون له نفس الأهمية في بريطانيا ...

« إننا أخذنا علماً برغبة المصريين في الحصول على سلاح أمريكى ولكن تزويد القوات المسلحة المصرية بمثل هذا السلاح قبل الوصول إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل ، سوف يثير داخلياً هنا عدداً من التساؤلات ، ونحن نقدر تماماً حساسية مناقشة مشكلة إسرائيل مع النظام الجديد ونأمل أنه في وقت ما سيدرج النظام نفسه قادراً على تقديم تصريح علنى حول نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل » (١٢) .

وهكذا بدأت العلاقات المصرية الأمريكية تتدخل دوراً جديداً أوضحت فيه الولايات المتحدة أفكارها واتجاهاتها ، وبدأت تحدد موقفها وتعين نقاط مسارها في إطار هذه العلاقة .

وقيل أن نستمرسل في هذا المسار تشير إلى حالة الشعب المصري ، التي درستها الولايات المتحدة وأقادت منها إفلنتين :

أولاهما : خشيتهما من انجرافه وراء الفكر الشيوعي الزاحف ، وهو الخطر الوحيد الذي من أجله أخذت الولايات المتحدة على عاتقها أن تحل محل بريطانيا في الشرق .

وثانيتها : أنها الورقة التي تلوح بها لحكام مصر في تقديم المعونات الاقتصادية لهم لتقوم قائمتهم في ظل النظام الجديد .

فكان الشعب المصري يعاني من فجوة اجتماعية واقتصادية كبيرة بين طبقاته ، وكانت عين الولايات المتحدة عليه حتى من قبل قيام الثورة ، ذلك عندما أعلن الرئيس ثرومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ يناير ١٩٤٩ برنامجا « للسلام والحرية » ومن أربع نقاط تفرع عنه اتفاق بين مصر والولايات المتحد هو « برنامج التعاون الفني الأمريكي » في ٥ مايو ١٩٥١ . وكان تصرفها من كل هذا مواجهة للخطر الشيوعي من خلال تقديم المعونات الاقتصادية^(١٣) .

وفي نوفمبر ١٩٥١ زار الصحفي الأمريكي ستوارت السوب مصر وتجول في انحاءها وأرسل انطباعاته إلى صحيفة (شيكاغو تايمز) ضمنها مقالا وصف فيه معاناة الشعب المصري من فقر مدقع في سواده الأعظم يقابله ثراء فاحش يتمتع به الحكام وانتهى إلى قوله « إذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى أن تحافظ على مبادتها بخلق طبقة الباشوات وجعلهم أصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا أداة تسهل مصالح بريطانيا الاستعمارية فإن هذه الطريقة لم تعد عملية اليوم ولا مجدية ، إن الشعب الفقير أخذ اليوم يستيقظ ، وأخذ يشعر بالغبن الفاحش اللاحق به ، ولا بد لهذا الشعب أن يثور بالقوة ضد هذه الأوضاع في وقت قريب^(١٤) .

تلك كانت حال مصر التي كان من نتائجها ظهور بعض الاتجاهات الشيوعية فكأنا من هذا الضغط والفروق الطبقة ، وجعلت تتعاسك تارة وتنقسم أخرى ، فالتحمت في عام ١٩٤٧ في نطاق الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ثم عادت لتتقسم بعد عام واحد ، فهذه « امكرا » انقسمت إلى (المنظمة العمالية الثورية) ، (المنظمة الشيوعية الثورية) وانقسمت المنظمة العمالية إلى (النجم الأحمر) ، تحشم أو (نحو حزب شيوعي مصري)^(١٥) .

وأن هذه التنظيمات الأخيرة وإن لم تكن آثارها واضحة ، إلا أنها مثلت اتجاهات يسارية متطرفة لها خطورتها في موازين الغرب .

من أجل هذا تناولت الولايات المتحدة بداية الخيط من إتصال رجال الثورة بهم بالترحاب ، وبدأت تتدخل في المشكلة المصرية للبريطانية المزمنة بطرقها الخاصة .

وكان تدخلها في المشكلة بشكل حذر ، وفي إطار يختلف عن الإطار السياسي البحت ، وذلك لأن بريطانيا لم تكن تسمح بتدخل الدول بينها وبين مصر في المشكلة

القائمة بينهما ، إذ لم يمكن تدويل القضية - وهو ما كانت مصر دائما تسعى إليه - من مصلحتها ، لما يتضمنه من إدخال أطراف أخرى لأنها كانت تصر على جعل منطقة قناة السويس قاعدة عسكرية رئيسية ترتبط بملزمة القواعد البريطانية في منطقة الشرق الأوسط ، وفق نظام عسكري متكامل من أجل الدفاع عن الغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي (١٦) .

وقد صرح دين اتشيمون وزير خارجية الولايات المتحدة في الثالث من سبتمبر ١٩٥٢ بقوله : إنه يتطلع إلى عهد جديد يدخل فيه التعاون بين أمريكا ومصر مرحلة جديدة متسعة النطاق ، لقد حدثت تطورات مشجعة في مصر منذ اجتماعنا في آخر مرة ، ومن بين هذه التطورات البرنامج الإصلاحى الذى أعلنته الحكومة المصرية أننا نتتبع الأحداث ونراقبها بكثير من الاهتمام ونتمنى للوزارة كل نجاح فى جهودها لحل المشكلات الداخلية (١٧) .

ولهذا أصبحت هناك مراسلات بين حكومة الثورة فى مصر وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول التعاون بين البلدين والتي بدأت برسالة محمد نجيب إلى الرئيس الأمريكى حول هذا الموضوع بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، وضحت من الرد عليها فى رسالة واشنطن بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، والتي تضمنت نصا لرسالة نجيب والمؤرخة فى ١٨ سبتمبر ثم اجابتها على مطالبه بالآتى :

« تبادل الولايات المتحدة مصر بشكل كامل رغبتها فى التعاون ويسرها أن تبدأ فوراً فى مناقشات مع رئيس الوزراء محمد نجيب والحكومة المصرية بهدف تحديد مدى وطبيعة هذا التعاون وسيساعد هذا على سرعة تعيين الهدف إذا وضحت الحكومة المصرية بشكل أكثر تحديدا وجهة نظرها بشأن المساعدة العسكرية والاقتصادية وستنظر حكومة الولايات المتحدة فى هذه الآراء بكل عناية ، أخذة فى الاعتبار العوامل العديدة التى تدخل فى بناء العالم الحر ، وحدود المتوافر من المعدات والأرصدة والطلبات العديدة الأخرى من الولايات المتحدة... (١٨) .

وهكذا بدأت تتسع مساحة التعاون بين البلدين ووضح اتجاه مصر نحو أمريكا وإن كان الرد يحمل معنى العذر .

فبين حذر الولايات المتحدة وبين ضرورة تدخلها لخلو الساحة ممن يستطيع أن يقوم بدور توفيقى بين الطرفين المتصارعين - مصر وبريطانيا - بدأ التدخل الأمريكى فى شكل جديد ...

البحث عن نظام إقليمي للدفاع عن الشرق الأوسط

ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بسبب مصالحها من جهة ، ونظرا لما لمسته من ضعف أخذ يذب فى نفوذ بريطانيا فى هذا الإقليم من جهة أخرى ، ولهذا حرصت على أن يكون الشرق الأوسط حلقة أخرى فى هذه القواعد الاستراتيجية والمراكز الدفاعية التى تعمل على إقامتها ، أى أن الدفاع عن الشرق

الأوسط إن هو الاجزاء لا ينبغي أن ينفصل عن خطة شاملة لتأمين المصالح الأمريكية بوجه خاص واستعداداً للصراع في المستقبل .

من أجل هذا انتهزت الولايات المتحدة فرصة إلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦ وذلك في غضون عام ١٩٥١ ، وقنمت هي وفرنسا وانجلترا وتركيا مقترحات أربعة إلى حكومة الوفد في مصر آنذاك كانت :

- ١ - أن مصر دولة من دول العالم الحر وبالتالي فإن الدفاع عنها له نفس الأهمية الحيوية لمناخر الدول الديمقراطية ، كما للدفاع عن الشرق الأوسط بشكل عام .
- ٢ - لا يضمن الدفاع عن مصر وعن البلدان الأخرى في الشرق الأوسط إلا بالتعاون بين جميع الدول المختصة .
- ٣ - لا يضمن الدفاع عن مصر إلا بالدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط ويتتبع هذا الدفاع مع الدفاع عن المنطقة المجاورة .
- ٤ - بناء على ذلك يكون من المرغوب فيه أن تنشأ قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول التي لها القدرة على الاشتراك في الدفاع عن المنطقة والإرادة في أن تقوم بذلك ، وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى صاحبة الشأن في إنشاء مثل هذه القيادة^(١٩) .

ولكنه لما عرضت هذه الأفكار على حكومة الوفد تحت مسمى « منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط » رفضتها ، ولما قامت الثورة وتغير نظام الحكم رأى المسؤولون في الولايات المتحدة ارجاء عرض هذا الأمر على الحكومة الجديدة حتى يمكن الوقوف على رأيها في هذا ، وما إذا كانت ترحب بالفكرة أو تستمر على أسلوب الوفد في الرفض^(٢٠) .

وبعد أن استقرت الأوضاع الداخلية إلى حد ما فبالنسبة للثورة ورجالها أصبحوا يبحثون كيف يبدؤون في تنفيذ مبادئهم التي وضعوها كنموذج للعمل الثوري ، وكانت أهم هذه المبادئ : القضاء على الاستعمار ، إذ كانت مصر الثورة لا تعتبر نفسها حرة في أرضها وإرادتها مع وجود قاعدة أجنبية على أراضيها .

ولما أعلنت في البداية أنها في سبيل ذلك متلجأ إلى التفاوض كأسلوب للوصول إلى جلاء القاعدة الأجنبية عن منطقة قناة السويس أعلنت كذلك عدم استعدادها لمناقشة أي منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط^(٢١) .

وأنه في اللقاء الأول بين رجال الثورة وبين سفير أمريكا في القاهرة في سبتمبر ١٩٥٢ عرض السفير أن حكومته تخشى تسلل الشيوعيين إلى مصر وتحدث عن ضرورة ارتباط مصر بأحلاف العالم الحر ، بينما اعترض محمد نجيب على أساس أن الشعب المصري لا يهتم بالشيوعية ، أما من حيث الاحلاف فلا حديث عنها قبل الجلاء الكامل غير المشروط^(٢٢) .

وقد استوعبت أمريكا الموقف وبدأت تدخل من ناحية أخرى هي أسلوب عرض التعاون مع مصر في المجالات الاقتصادية والعسكرية ودراسة هذه الأمور وقد وضع مما إعلنه دين أنتيسون وزير الخارجية الأمريكي في المؤتمر الصحفي في ٣ / ٩ / ١٩٥٢ حول التطورات المشجعة لمصر وبرنامجها الإصلاحي قال فيه : « إن الولايات المتحدة ترجو أن يتعاون الرئيس على ما هو مع دول حلف الأطلس في الدفاع عن القناة ومنطقة الشرق الأوسط » (٣٤) .

وقد بدأ بعد ذلك يظهر في أحاديث سياسة الغرب وفي تعليقات الصحافة الغربية بوجه عام والبريطانية والأمريكية على وجه الخصوص تعبير جديد أسموه « الفراغ في منطقة الشرق الأوسط » الذي سيخلفه جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، وبدأ المعلقون العسكريون في الصحف الصديقة لبريطانيا وخصوصا الولايات المتحدة يكتبون عن أهمية هذه القاعدة بإقفاضة على أساس أن الجلاء العاجل غير المشروع - كما كانت مصر تطلب - يعني أن تترك منطقة الشرق الأوسط دون خط دفاع أو حلف دفاعي ودون قاعدة يصونها ذوو خبرة حتى يسهل استعمالها أو توتيميكيا إذا وقع اعتداء شيوعي على هذه المنطقة الحيوية .

وقد لعبت الدعاية البريطانية دورا هاما في هذا الشأن وساعدها على ذلك الميل الأمريكي الطبيعي لبريطانيا بوصفها الحليفة الكبرى ولأن الشعب الأمريكي كان ينظر إلى قاعدة القناة على أنها خط الدفاع الأول ضد الشيوعية ، كما كانت بريطانيا تأخذ الأمريكيين دروسا في أهمية القاعدة الكبيرة التي تكلفت ملايين الدولارات ، وتؤكد لها أن الجلاء الفوري عنها سيترك فراغا عسكريا ضخما في الشرق الأوسط يفتح الطريق للشيوعية للإستيلاء على المنطقة وما فيها من بترول تعتمد عليه أوروبا اعتمادا أساسيا .

واشتركت شركة قناة السويس بنشر الإعلانات الضخمة في الصحف الأمريكية عن قناة السويس معلنة « أنها ممر حيوي للملاحة الدولية » ، وما استفادته التجارة الأمريكية من قناة السويس ، فالمسفن التجارية الأمريكية التي اجتازها تفوق ما تجتاز قناة بنما ، كل هذا ليفهم الأمريكيون أن الجلاء عن قاعدة قناة السويس يعرض التجارة الأمريكية للخطر » (٣٥) .

ومن أجل كل هذا كان تركيز الحكومة الأمريكية في مقابلات المسؤولين فيها مع المسؤولين المصريين أو في كتاباتهم إليهم على « اشتراك مصر في التخطيط للدفاع المشترك » .

في حين كانت مصر ترفض تارة أو تسوف فيه ألى ما بعد إتمام الجلاء مرة أخرى ، هذا التسوف الذي كانت الولايات المتحدة تفهمه على أنه قد يكون وعدا باتفاق سرى يمكن عقده بينها وبين مصر حول هذا الموضوع ، وهذا ما يظهره الخطاب المرسل منها إلى الخارجية البريطانية في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ عندما تحدثت عن مسألة إمداد مصر بالسلاح ، رغبة في أن تستعمله في « بناء الدفاع عن العالم

الحر ، فقالت : أنه من المقترح أن تقدم مصر تعهدات سرية معينة بشأن الأهداف بعيدة المدى للنظام الجديد و بهذا الشكل تعتقد أنه على مصر أن تدرس ما إذا كانت على استعداد لإعطاء تعهدات و /أو تأكيدات بما يفيد أن أحد الأهداف الأساسية النهائية لسياساتها هو الاشتراك مع الولايات المتحدة ودول العالم الحر الأخرى في التخطيط من أجل الدفاع المشترك عن المنطقة ، وبالإضافة إلى ذلك ونظرا إلى أن الاتفاق على حل المشكلة المصرية البريطانية وثيق الارتباط بالدفاع عن الشرق الأوسط (٢٥) .

وحدث أن زار مصر كيرميت روزفلت بصفته - مستشارا خاصا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية - في أكتوبر ١٩٥٢ في إطار متابعة الأحداث في مصر وقد سأل عبد الناصر مباشرة عن تصور القيادة المصرية للدفاع عن الشرق الأوسط بعد الفراغ الذي سينشأ في المنطقة حتما إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر مع العلم بأن قاعدة قناة السويس هي أكبر قاعدة عسكرية في العالم ، ثم إنها الحلقة الرئيسية في سلسلة الدفاع الغربي عن الشرق الأوسط .

- وكان رد عبد الناصر بأنه يعتقد أن الفصل بين المشاكل أدعى إلى سهولة الحل لكل منها على حدة ، فهو يفصل بين مشكلة الجلاء ومشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط خصوصا وأن الدفاع عن الشرق الأوسط سيكون مسألة تهم كل الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي تحت مظلة الجامعة العربية (٢٦) .

ثم تلاه بعد ذلك وصول وكيل وزارة الحربية الأمريكية « وليام فوستر » لينايع الموقف أيضا ، وأكد على موقف أمريكا من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط بينما كان تركيز المصريين على شراء أسلحة من الولايات المتحدة ، فأبدى المبعوث موافقته على هذا لدرجة أنهم وصلوا إلى التفاهم حول التفاصيل والتمن والأنواع المطلوبة وفي آخر المناقشة طلب فوستر قائمة بطلبات مصر من السلاح والتي سلمها إليه في اليوم التالي على صبرى الذي كان يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر ، وحدثت بين الطرفين موافقة مبدئية .

ولكن فوجيء عبد الناصر بأن هناك شروطا لإتمام هذه الصفقة تمثلت في :

- ١ - أن تدفع مصر جزءا من ثمن الأسلحة مقدما بالجنيه المصرى .
- ٢ - تدفع جزءا آخر قسطنيا مصرية لمدة ست سنوات .
- ٣ - إذا وافقت على الانضمام لحلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تعفى من جميع الأقساط الباقية عليها .

وطلب الرئيس حذف الشرط الأخير ، وطلبت وزارة الحربية الأمريكية بعد أيام بعثة عسكرية مصرية لاختيار السلاح اللازم ، على أن تطلق يدما في الاتفاق على الأسعار وتحديد الكمية .

وسافرت البعثة في ديسمبر ١٩٥٢ إلى واشنطن برئاسة على صبرى ، ولكنها ظلت هناك مدة طويلة نتيجة تسويق المختصين حتى شهر أبريل ١٩٥٢ دون نتيجة حيث لم تف الولايات المتحدة بوعودها(٢٧) !!!

والاجابة عن التساؤل حول هذا الموقف تكمن في العلاقة الأكثر توطداً بين بريطانيا والولايات المتحدة وهي بالطبع ذات شكل طبيعي بينما كانت بينها وبين مصر علاقة مفتعلة أو علاقة مصلحة ، ومن هذا المنطلق كانت المحادثات بين تشرشل وإيزنهاور - الذى وصل إلى كرسي الحكم في تلك الفترة - وكانا رفيقى سلاح إبان الحرب العالمية الثانية ، فلما علم تشرشل بأمر الصفقة أرسل إليه بقول :

« إنني أناشدك بحق كل ما بين بلدينا من روابط ألا تفكر في تقديم أى أسلحة لمصر قبل أن يحدد الضباط الذين يحكمون مصر الآن موقف بلادهم نهائياً من موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط »(٢٨) .

وهكذا أبدى الأمريكيون تعاطفاً بل وطاعة لاصدقائهم البريطانيين وعرقلوا عملية إمداد مصر بالسلاح ، خوفاً على صدور الانجليز في القناة ، كما قال تشرشل .

في حين أن الضباط الذين يحكمون مصر « كانوا يدركون أن اصطناع القوة مع الإنجليز قد يؤدي إلى كارثة شبيهة بما حدث في مصر عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، وحدث أنه في ١٠ فبراير ١٩٥٣ أن نشر أركان حرب الجيش المصرى. منكراً استراتيجياً جاء فيها :

إنه بإمكان مصر وحدها أن تدافع عن القناة ، واقتصر واضع هذه المنكرة على الناحية الفنية وحدها ، وحال المشكلة من زاوية غربية محضة على ضوء احتمال حدوث عدوان من جانب الاتحاد السوفيتى ، وقد أوضحت هذه المنكرة - التى عزاها المراقبون - إلى جمال سالم - أن أهمية القناة من الناحية الاستراتيجية تتوقف على سلامة الملاحة فى البحر المتوسط ، لأنه سيرتبط بالأمور الأتية :

أولاً : إزالة قواعد الفواصل السوفيتية فى ألبانيا .

ثانياً : نجاح القوات التركية فى الدفاع عن البوسفور والدرنديل .

ثالثاً : للدفاع عن اليونان وكريت .

رابعاً : تدمير القواعد الحيوية الروسية فى البلقان .

خامساً : المقاومة التى تبذلها البلدان الواقعة شرقى وشمال شرقى البحر المتوسط(٢٩) .

وهكذا بدأت مصر تقف بشكل المعتر بنفسه فى مراجعة العملاق الأمريكى الذى حاول أن يتخذ مسلك ألف والدوران إرضاءً لبريطانيا .

إلا أنه كان على القيادة في مصر أن تدير غور العرب من حولها وموقفهم بوضوح من مسألة هذا الدفاع المشترك مركزة على ميثاق الضمان الجماعي لنول الجامعة العربية ، إلا أنه في الحقيقة لم يجد النضج الكافي في الفكر الاستراتيجي لأعضاء الجامعة العربية ، فهم لا ينتازلون لها إلا عن القدر اليسير من ميدانهم ثم إنهم يعتبرونها بعد كل مشكلة أو أزمة شماعة يعلقون عليها أخطأهم ، فيدا عبد الناصر يعتمد على قوة مصر وإيمان المصريين وطلب من الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية البدء فى الاتصال بالسفير البريطانى لتحديد موعد لبدء المفاوضات من أجل قضية الجلاء ، على أساس الفصل بين مفاوضات الجلاء وبين مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .

وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٣ عقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه :
- أن الأمة العربية لن تصفى إلى أى وعود معسولة بقطعها الغرب على نفسه فى حربين عالميتين استطاع الغرب أن يخدع للعرب بوعود لا قيمة لها ، فعودهم للشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى لم تؤد إلى شىء ، كما أن احتلالهم لمصر ترسخ أكثر بعد تلك الحرب .

وفى الحرب العالمية الثانية قدم الغرب وعودا جديدة للعربية ليحصل على تعاونهم وانتهت هذه الوعود إلى قيام دولة إسرائيل .

- إن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية فى دور البطل حامى للحريات لكنها صحت بمسحتها بسبب تأييدها للدول الاستعمارية تحت ظن أنهم حلفاؤها فى معركتها ضد الشيوعية أو أن الرئيس ترومان قد أضر إضرارا بالغا بهيبة أمريكا فى الشرق الأوسط بسبب تأييده الأعمى لإسرائيل ، وأنه قد ان الأوان للولايات المتحدة لكي تعود لمبادئ الثورة الأمريكية ومبادئ ميثاق الأطلنطى .

- أنه إذا واصل الاستعمار البريطانى فى احتلاله لمصر فإن مصر لن تقبل أى تهديد وسوف يقاتل شعبها بكل ما لديه لينهى احتلالا لأرضه دام سبعين عاما(٣٠) .

كانت التصريحات شديدة وواضحة وكشفت نوايا الغرب ، كما أوضحت موقف مصر العنيد مما انعكس على تصرفات الغرب كله تجاه مصر ولا أدل على ذلك من تدخل فرنسا فى الأخرى فى موضوع محاولة توميط تركيا ، وقد عقدت اجتماعات بينها وبين الأتراك فى ١٣ مارس ١٩٥٣ لدراسة موضوع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط حضره : عدنان مندريس والدكتور فؤاد كبرولو وزير خارجية تركيا وانتهى المجمعون إلى أن تركيا هى أفدر من أى حكومة من الحكومات فى الدول الغربية على إقناع العرب بالاشتراك فى هيئة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فى حين تردد الأتراك فى ذلك معلنين أن تركيا ليست أفدر من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الدول العربية ولاسيما مصر بالاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وأن تركيا تعتقد أن إنشاء مثل هذه المنظمة لا يمكن أن يتم إلا إذا سويت الخلافات القائمة بين مصر وبريطانيا(٣١) .

وهنا بدأت الأمور تتعقد وتدخل في دور أكثر جدية وصلابة خاصة عندما أحس المصريون بأن الولايات المتحدة بدأت تدخل في نقطة أخرى هي محاولة ربط وساطتها في مباحثات الجلاء بمسألة دخول مصر في هذه المنظمة .

والأكثر من هذا هو إحساس المصريين كذلك بمحاولة الأمريكيين احتواء الثورة ومحاولة محمد نجيب قطع الاجتماعات برجالهم ، وأعلن صراحة لوكالة اليونيتد برس وهو يلوح بالمفاوضات مع الإنجليز بأنه مصر على أن يكون الجلاء غير مشروط بشرط فتح غير ممنوعين لمناقشة أى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط سواء كانت حلفا أو ميثاقا أو تحت أى اسم تطلقه الولايات المتحدة عليه^(٣٢) .

وقد أوضح محمد نجيب كذلك في مذكراته كيف كانت أمريكا دائما تربط جهودها في سبيل تسهيل مفاوضات مصر مع الإنجليز بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، فكثيرا ما كانت الولايات المتحدة تعلن أنها مستعدة لتقديم المساعدات لمصر والتخلص من الاحتلال البريطاني لها ، إلا أن المتحدث سرعان ما يضمن حديثه الحديث عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ثم ينتهي الحديث برفض مصر لهذا الموضوع ويمود الجمود الموقف لفترة قد تطول أو تقصر^(٣٣) .

هكذا ربطت الولايات المتحدة وبين مشروعات الأحلاف بين مطالب المصريين وكانت في نفس الوقت تريد أن تتخذ من هذا وسيلة للضغط عليهم للوصول إلى اتفاق بينهم وبين بريطانيا تنتهي منه هي إلى مكسب في منطقة الشرق الأوسط .

ومن ثم أصبحت المسألة معادلة صعبة ذات أطراف ثلاثة يحاول اثنان منها أن يثالا أكبر حظ من الثلاثة التي كانت تصارعهما من أجل حقها الواضح السليب كما كان العرب في جانبها في هذا مما كان له ثقله في حسابات الأمريكيين .

فعلى حين كانت الحكومة البريطانية ترى أن على الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة نظرها على أساس أن بريطانيا في موقفها من الوجود في منطقة قناة السويس إنما يدافع عن مصالح العالم الحر ، وهو ما كانت تنادى به الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك فإن الولايات المتحدة نفسها كانت ترى أن عداء العرب للإنجليز لما نالهم منهم إبان استعمارهم لهم من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب كله ومصالحها البترولية على وجه الخصوص ، بل ويمكن أن يفتح الباب واسعا أمام المد الشيوعي .

من أجل هذا اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية حتى يصل الطرفان المصرى والبريطانى إلى حل يحقق السلام في الشرق الأوسط .

وفي نفس الوقت لم تنس مشروعات الأحلاف في المنطقة لذلك حاولت جهدها في إقناع بريطانيا للوصول إلى حل معقول لمصر ، خاصة بعد إعلان الدول العربية مساندتها لمصر ، وأنهم ينتظرون تسوية مسألة الجلاء عن منطقة القناة بشكل يرضيها .

ومن هنا بنلت الولايات المتحدة جهدا كبيرا ظهر الإعلان عنه في تصريح جون فوستر دالاس مباشرة بعد عقد الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، أن الحكومة الأمريكية قد بذلت جهدا في سبيل ذلك لأن حكومة الرئيس أيزنهاور كانت تعتبر مشكلة قاعدة قناة السويس من أخطر المسائل التي واجهتها ، وأن الحكومة الأمريكية قد طلبت بالفعل من كلا الجانبين أن يعملوا بجد وعناية لإيجاد حل لهذه المشكلة (٣٤) .

في أثناء هذا كان المسئولون في حكومة مصر عاكفين على دراسة الموقف ومراجعة المواقف الأخرى خلال المفاوضات السابقة ، ودراسة سير وأسلوب المفاوضات فيها ومواقف الدول منها وانتهوا إلى تحديد موقفهم على أساس :

أولا : أنه لا يمكن أن يكون لمصر استقلال حقيقي إلا إذا تم جلاء كل القوات الأجنبية عن أراضيها وهذا أمر لا يحتمل المساومة ، ومن ثم فإن إدراك الجلاء عن أكبر قاعدة عسكرية في العالم يحتاج إلى وقت ، وكانت هذه هي النقطة الوحيدة التي يجب أن تدور المفاوضات حولها ، على أن تكون غير مشروطة بأي شرط .

ثانيا : لا يمكن أن ترتبط قضية الجلاء عن مصر بأية مقولات عن ضرورات الدفاع عن الشرق الأوسط ، وإلا كان معنى ذلك استبدال علم أجنبي فوق مصر بعلم أجنبي آخر ، حتى وإن كان هذا العلم الأخير رمزا لحلف عسكري واسع تشترك فيه مصر ، وعلى فرض أنه كانت هناك ضرورات لترتيبات عسكرية مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط ، فإن مجرد بحث هذه الترتيبات لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا كان لاحقا بتمام الجلاء ، وليس فقط بتوقيع اتفاقية بشأنه .

وكان منطق مصر في هذا أن مصر المستقلة وحدها هي التي تستطيع أن تقرر ضرورات أمنها وأن تقترب هذه الضرورات من أطراف أخرى وأن تفرق .

ثالثا : إن الدفاع عن الشرق الأوسط وعن العالم العربي بالذات وهو الموضوع الذي يهم مصر لأبد أن تحتمله وترتبه بالدرجة الأولى مجموعة الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي لدول الجامعة العربية ، خصوصا إذا استطاعت هذه الدول أن تعيد بناء وتنظيم القيادة المشتركة بينها ، وأن تسلم جيوشها بما يتناسب مع مسؤوليات الدفاع عن بلادها .

رابعا : إن التنمية الحقيقية لمصر بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت مصر مستقلة سياسيا وعسكريا ، ولكن الموقف الاقتصادي الذي وجدته الثورة أمامها منهاراً والخزانة الخاوية يفرض على مصر أن تجد مصدراً للمساعدات ، وكذلك أن تجد مصدراً للسلاح ، وكان تفكيرهم في ذلك الوقت بالطبع في الولايات المتحدة ، قد تكون هذا المصدر بالنسبة للثنتين ، والتحدى الحقيقي الذي يتبقى يصبح إذن : كيف تستطيع مصر أن تحصل على المساعدات الاقتصادية العسكرية من أمريكا دون أن تجد نفسها متورطة في ارتباطات والتزامات لا تريدها ؟ .

وبدأت فكرة الحياذ تطوف برأس جمال عبد الناصر وإن كان قد رأى فيها صعوبة بسبب موقع مصر الجغرافي وحساسية هذا الموقع ، كما كان يبحث عن يستطيعون تأهيل فكرته هذه بالتطبيق على ظروف مصر ، ولعله كان يحاول بها أن يتحلل من قيد الدخول في تكتل غربي ولو كان تحت أى مسمى .

ومن هذه المنطقات رأى عبد الناصر أن يواجه الولايات المتحدة في مكانها ، وذلك من خلال الصغير أحمد حسين الذى اختاره لهذه الدولة نظرا لصدافته للأمريكيين من قبل ، وأرسل معه مذكرة رسمية إلى الحكومة الأمريكية جاء فيها :

١ - إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تقترحها الدول الغربية أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر ، فمثل هذا يعنى ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانية تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل نفس الشيء ، وهذا بدوره سوف يعنى استمرار الاحتلال الأجنبي .

٢ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يركز على ميثاق الضمان الجماعى بين دول الجامعة العربية ، ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافى .

٣ - بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط .

٤ - إن مصر لن تكون شيوعية وهى على أى حال سوف تقاوم أى عدوان على أراضيها من واقع مصالحها الخاصة .

٥ - إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ ف سوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء في منطقة قاعدة قناة السويس .

٦ - إن مفتاح الموقف في الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية ، وفى هذا الصدد فإن حكومة الثورة في مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكى بهدف مساعدتها اقتصاديا ، ويمكنها من تسليح جيشها(٣٥) .

ومن هذا أوضح عبد الناصر موقف مصر بالإضافة إلى الايضاحات الماضية المماثلة من أهم مسألة تفرق البدء في مرحلة المفاوضات التى أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تحريكها واستند في ذلك إلى منذ شرعى بحث هو أن الدفاع عن المنطقة أساسه ميثاق الضمان الجماعى وهو التزام عربى يجب أن يكون محل احترام من كل الأطراف ، ثم إنه لم يغلظ الباب أمام فكرة الدفاع المشترك التى تصر عليها دول الغرب عندما أرجأ التفكير فيه بعد إتمام عملية الجلاء .

وانتهى إلى أن مفتاح الموقف فى الشرق الأوسط فى يد الأمريكیین بغية إخراجهم وتحملهم المسئولية كاملة فى هذا الصدد .

الوساطة الأمريكية ودورها فى تحديد إطار التفاوض

بدأ دور التفكير فى التفاوض بين البريطانيين والمصريين بعد الانتهاء من توقيع الاتفاقية بشأن الوضع فى السودان ، وكان هذا التفكير نابعا من الطرفين فى وقت واحد ، معتمدا فيه كل منهما على نفسه نظرا لما لاحظته كل منهما فى موقف الولايات المتحدة .

فمصر رأت فيها الموقف المتمتع غير الواضح وربط تعاونهما معا بمسألة الأحلاف العسكرية فى المنطقة فأعلنت موقفها فيما سبق أن عرضنا من تصريحات ومذكرات .

أما بريطانيا فقد شاب علاقتها بها شيء من الشك وربما الحقد عليها ، فهى التى تأخذ مكانها فى الشرق بعد تقلص مكانها فيه ، بالإضافة إلى أن معاهدة السودان - فى نظرها - كانت إجحافا بحقها أرادت أن تتلأ له ، والذى يهمنى هنا هو إظهار نية البريطانيين بالنسبة للأمريكيين. الذين أرادوا ألا يبعدوا عن الساحة مهما كانت الظروف ، ففى تقييمهم للموقف بالنسبة للأمريكيين رأوا أن لخطر ما سيواجههم فى مفاوضاتهم المزمعة هو دور السفير الأمريكى فى القاهرة لأنه - فى نظرهم - سبق أن أضر بهم كثيرا من جراء تخلفاته ، عندما أراد أن يلعب دور الوسيط بين الطرفين ، وأشاروا إلى أنه كان يجب أن يكون فى جانبهم كحليف .

وأبنوا خشيته من نظرا لعلاقاته بالمصريين « وأنه قد تورط أكثر من مرة فأعلن المصريون بمطالبنا الحقيقية فى كل مسألة ، وكان هذا يسهل على المصريين أن يرفضوا ما تقدم به إليهم ... ولهذا فإنه من الحيوى إذا أريد لمفاوضاتنا المقبلة مع مصر أن تنجح أن يقوم مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى بإخطار سفيره فى القاهرة بأن عليه - إذا لم يستطع مساعدتنا - أن يقفل فمه ويصمت .. ومهما كان ما يفعله الأمريكيون وما يقولونه بصدد المفاوضات مع مصر فإننا لسنا على استعداد أن نعطي كثيرا للمصريين(٣٦) .

أما مصر فكانت فى إعدادها لهذه المفاوضات قد أعلنت شروطها :

أولا : الجلاء غير المشروط .

ثانيا : عدم استعداد مصر لمناقشة أية منظمة للدفاع المشترك .

ثالثا : الاحتفاظ بالمعدات العسكرية والجوية الموجودة فى قاعدة القناة .

رابعا : إصرار مصر على حقوقها والمستمدة من حق الشعوب الطبيعى فى الحرية والامتناع ، والمستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة(٣٧) .

إلا أنه رغم تخوف الطرفين من الوجود الأمريكي في دائرة التفاوض . فقد تقرر أن يبقى السفير الأمريكي جيفرسون كافري في مصر حتى يتم تسوية المسائل المعلقة بين الطرفين رغبة في استقرار الحالة في مصر والشرق الأوسط بصفة عامة وصرح بأن « جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس نزولاً على إرادة المطلب الوطنية والتي لم يعد في مقدور أى دولة مهما كانت قوية تجاهلها ، لأن صبرخة الشعب مهما كان مغلوباً على أمره تبقى مدوية بقوة ، فلا بد من الإصغاء إليها والعمل بما نادى به خصوصاً في المرحلة الدولية الحاضرة التي تمر بظروف دقيقة للغاية(٣٨) .

وفي نفس الفترة نرى أن الرئيس الأمريكي يتخطى هذه المواقف ويرسل مباشرة إلى محمد نجيب في ٢٤ مارس ١٩٥٣ مذكرة مطولة جاء فيها :

« أكتب إليكم يحدوني الأمل الأكبر بأن المباحثات بين حكومتكم وبين المملكة المتحدة حول مسائل ذات أهمية كبرى يمكن أن تبدأ في وقت مبكر ... إن شعب الولايات المتحدة قد أدرك بوضوح أكبر مما كان في أى وقت مضى أهمية الوفاق والوقوة في الشرق الأدنى بالنسبة له ، وأن حكومة الولايات المتحدة تثقف على أهمية الاستعداد لمساعدتكم وحكومة المملكة المتحدة بأى وسيلة قد يشعر كلاهما أنها ملائمة .. أود أن أؤكد لكم أن حكومة الولايات المتحدة لم تراودها في أى وقت من الأوقات فكرة الاشتراك المباشر في هذه المباحثات إلا تلبية لرغبتكم .. وأؤكد لكم أن هذه الحكومة والشعب الأمريكي يفهمون ويقرون الأمانى الطبيعية لشعب مصر في التمتع بالسيادة التامة على أراضيها ، وكذلك أحطت علماً بحالة الرأى العام في بريطانيا حيث تجاهب الحكومة مشكلة عسيرة وأعتقد اعتقاداً جازماً أن الحكومة البريطانية تنوى نية صادقة في الاستجابة لمطالب مصر الأساسية » .

وبعد هذه العبارات المشجعة يعود فيلمز « إن الشعب البريطانى يريد أن يطمئن إلى أنه لم ينجم فراغ عسكري وأن تسهيلات القاعدة الباهظة التفتات يمكن أن يستخدمها العالم الحر على الفور في أوقات الأزمات ، وأن مصر نفسها سوف تقف عسكرياً مع العالم الحر ضد أى عدوان شيوعى محتمل ، ويوسعى أن تفهم هذا الموقف ، كما أتى على يقين أن يوسعى تفهمه لأن غرضه يتضح إذا كان لنا أن نقاوم الهجوم أو نواجهه » .

فهو هنا يدخل مخفلاً منزلاً إلى مسألة الدفاع المشترك بأسلوب تمهيدى ينتهى إلى قوله « ورغبة أمريكا في هذا الموقف هي أن يختفى سوء التفاهم الطويل الأمر بين صديقين وأن تحل محله ترتيبات تقوم مصر في ظلها كشرىك متكافئ بدورها الرئيسى مع أعضاء العالم الحر الآخرين في بناء دفاع فعال بمنطقتكم ، ولم يخطط لأى تنظيم دفاعى لكي يطلب من مصر أن تبدي موافقتها عليه مقدماً ... وأن أملى لكبير في أنكم بعد أن يتم الاتفاق المبدئى بين مصر والمملكة حول الجلاء وصيانة قاعدة القناة في المستقبل سوف ترغبون على الفور في ماقشة الدفاع عن الشرق

الأوسط ... إنه من مصلحتنا جميعاً أن نرى تخطيطاً للدفاع المشترك بين دول المنطقة» (٣٩) .

فلم ينس الرئيس الأمريكي مآرب بلاده في تشكيل منظمة دفاع عن الشرق الأوسط في غمرة دوره في التوفيق وتحديد إطار للتفاوض بين الطرفين ، بل وحد لها موعداً هو بعد الاتفاق على المبادئ الرئيسية وهو ما أسماه الاتفاق المبدئي وليس بعد إتمام عملية الجلاء كما كانت مصر تطلب .

من أجل هذا بانر محمد نجيب وأرسل رده عليه في ١٠ أبريل ١٩٥٣ مشيراً إلى ضرورة الجلاء بصفة أساسية عن الأرض المصرية ، ثم بعد ذلك يأتي دور التفكير في أمر الدفاع المشترك فقال : « إن أمن واستقرار قوة منطقة الشرق الأوسط من أهدافه الأساسية وأشار إلى أن الحكومة الأمريكية لعبت دوراً حسناً في ميسر الوصول إلى اتفاق بشأن السودان .

ثم قال إنه طالما بقيت قوات بريطانية مملحة في الأراضي المصرية فلن الفراغ العسكري في الشرق الأوسط سيستمر ، وبجلاء للقوات البريطانية وضمان صيانة القاعدة تكون صداقة وتعاون الشعب أكبر مقاومة ضد العدوان من وجود القوات البريطانية» (٤٠) .

ولقد كان لهذين الخطابين آثارهما في أروقة السياسة في الشرق والغرب ففي الغرب بدأت الولايات المتحدة تهتم بعملية التفاوض بين مصر وبريطانيا وسافر أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا للقاء دالاس في واشنطن للتنسيق في العمل والمواقف وتحديد إطار للمفاوضات وقد خرج بتوصية من الولايات المتحدة بضرورة الإسراع بتحديد موعد المفاوضات على الأسس التي تقدمت بها مصر ، وأن دور أمريكا سيكون في المشاركة خارج أروقة التفاوض وتشارك إذا ما طلب منها ذلك على أن يكون الطلب بداية من مصر» (٤١) .

كما كان دالاس يجمع كل المعلومات حول الموضوع بل وأبدى استعداداً للمشاركة وقد تحفز لذلك وظهر هذا بلاثك في زيارته للمنطقة في ١١ مايو عندما توقفت الرحلة الأولى من المفاوضات على نحو ما سنرى - مما يشير إلى حرص الولايات المتحدة على إنهاء المفاوضات والوصول إلى النتائج ، ولعل موقف الاتحاد السوفيتي من المنطقة المنخفض في ظهرها للإسراع في هذا الشأن» (٤٢) .

أما النشاط الأمريكي في القاهرة فكان على أشده فالمسفير الأمريكي كان على اتصال دائم بالمسؤولين في وزارة الخارجية المصرية ليدرس طريقة لدفع عملية المفاوضات بمحاولته إقناع المصريين بوجهات النظر الأمريكية ، كما فتحت أبوابها في واشنطن لامتصاص غضب المصريين فإنه في داخل الولايات المتحدة نرى المسفير المصري - ولم يكن قد قدم أوراق اعتماده بعد - يجمع في منزله أقطاب وزارة الخارجية الأمريكية ممن اختلفوا بمسائل الشرق الأوسط في اجتماع ظل لمدة أربع

ساعات من أجل بسط فكر مصر وموقفها قبل أن يجتمع السفير بوزير الخارجية الأمريكي ، واستطاع أن يثير الأمريكيين ضد سيطرة بريطانيا على أفكارهم تجاه مصر ونجح في ذلك عندما ذكر صراحة أنه أتاحت لمستر إيدن فرصة الاستئثار بمسامع دالاس مرة في لندن وأخرى في واشنطن دون أن تتاح لمصر - كطريف آخر - أية فرصة لعرض وجهة نظرها وأن مستر إيدن كسب الجولة الأولى تماما ونجح في حمل أمريكا على تبني وجهة النظر البريطانية إلى أبعد الحدود .

وفتح الأمريكيون صدورهم للسفير المصري ليشرح ضرورة أن تكون لأمريكا في الشرق الأوسط سياسة متحررة من سيطرة الإنجليز الذين يعانون من مركب النقص بسبب ضياع الجزء الأكبر من إمبراطوريتهم ونزوحهم مرغمين عن المرتبة الأولى بين دول العالم ، الأمر الذي يجعلهم يتشبثون بما لا يجوز التشبث به .

وأوضح السفير المصري أن مصر ليست شيوعية ، وأنها لا تريد أن تصبح شيوعية وأضاف أن مشروع الدفاع المشترك رفض من جميع الأحزاب ولا يمكن أن يكون النظام الحاضر أقل وطنية عن النظام الماضي ، كما أن الشعب يرى في

هذا المشروع استمرارا للاحتلال البريطاني في المكروه تحت ستار جديد ، وأن مصر بدأت حربا مع خرافة الفراغ العسكري متأكدين أن هنا الفراغ موجود وسيظل موجودا ما دام الإنجليز موجودين في قاعدة قناة السويس^(٤٧) .

هكذا فتحت الولايات المتحدة صدرها للإعلام المصري - وإن كان محدودا وفي شخص السفير حتى توالم بينه وبين ما أعطته لبريطانيا من خلال زيارة وزير الخارجية البريطاني إليها ، ومباحثاته مع دالاس ، ثم زيارة دالاس للندن في تلك الفترة من أجل هذا الغرض .

على أية حال كانت الولايات المتحدة - وقد وضعت مصالحها في المنطقة في المرتبة الأولى - قد جعلت من نفسها قب ميزان ، ولو في الظاهر ، بين الطرفين المتصارعين بهدف دفع عملية المفاوضات وتحديد موعد لها في أقرب وقت على أساس ما أممته : روح الصداقة والود ، ونجل إطار عملها في تلك المرحلة في :

أولا : امتصاص غضب الطرفين المتنازعين والعبور بهما فوق مرحلة الشك في نواياها هي : وذلك بالاجتماعات بهما سواء في لندن أو في واشنطن أو في القاهرة .

ثانيا : دفع عملية الإعداد للمفاوضات بكل الوسائل الممكنة وذلك بتذليل الصعوبات التي تفرضها وإظهار حصن النوايا بينهما .

ثالثا : عرض خدماتها وإعلان نيتها في الاشتراك في المفاوضات إذا ما رأت مصر ذلك ، وأنها إذا لم تحظ بالاشتراك المباشر في مائدة المفاوضات فإنها ستظل شريكا من الخارج يراقب الأحداث ويصلح ذات البين إذا ما دعا الأمر ذلك .

راها : وعد مصر بتقديم المعونات اللازمة بعد أن تصل المفاوضات إلى مرحلة واضحة وإيجابية ، أى أنها علقت المعونات على جهد مصر فى هذا الشأن .

خامسا : قيلت تأجيل التفكير فى مسألة للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط إلى ما بعد الدخول فى الموافقة المبدئية على الجلاء وإن كانت مصر قد أبدت عدم رغبتها فى تنفيذ هذا .

وهكذا تبلور موقفها ووضح كشريك فعال فى عملية التفاوض ، بقى أن نشير فى عجلة إلى موقف العرب فى بداية المفاوضات ، وهو بلورة لموقفها السابق على طول مرحلة الإعداد لها .

دول الجامعة العربية تؤيد مصر :

كانت الدول العربية كلها مؤيدة للموقف العربى المشروع على طول الفترة وعندما بدأ الفكر يتجسد فى شكل عمل إيجابى اجتمع مجلس جامعة الدول العربية فى أوائل شهر مايو ١٩٥٣ وبلور أفكاره وحدد موقفه فى شكل مذكرة من وزراء الخارجية للحكومات العربية جاء فيها :

١ - تأييد مطالب مصر بشأن جلاء القوات البريطانية غير المشروط عن منطقة قناة السويس ، لأن عدم الإسراع فى حل هذه المشكلة يحول دوا الاستقرار والأمن فى الشرق العربى ، ولا يسمح بالتعاون الدولى على أساس الثقة والمودة المتبادلة فضلا عن أنه يسمّى إلى البلاد العربية إساءة بالغة .

٢ - إن دول الجامعة العربية على استعداد للمساهمة بنصيبها كاملا فى إقامة دعائم السلم على أساس قوى وفقا لما ارتبط به ميثاق الجامعة العربية وميثاق هيئة الأمم .

ودول الجامعة العربية تقدر واجبتها فى الدفاع عن بلادها ضد أى خطر يهددها وستعمل فى نطاق المنظمات التى أنشأتها على استكمال أسباب هذا الدفاع بكل الوسائل ، وهى إذ تؤكد حقها فى الدفاع عن أمنها وسلامتها وانتهاج الخطة التى تقتضيها المصلحة الوطنية ترى أن ما يحيط بالدول العربية سببه بقاء طائفة من القضايا العربية من غير حل يقوم على أساس الحق والعدل .

ومن أجل هذا ترى اللجنة أنه يجب أن تحل أولا وقبل كل شىء القضايا العربية حلا عادلا وفى مقدمتها قضيتا مصر وفلسطين .

٣ - ترى اللجنة السياسية أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى عقدها الدول العربية تهيء أسباب الدفاع عن الدول العربية وتكفل التعاون الاقتصادى والعسكرى بينها^(٤٤) .

فى هذا الجو المعبأ والعيون السياسية المترقبة بدأ الدور الأول من المفاوضات .

الهوامش

- (١) Lacouture, J.S. Egypt in Transit in New York 1958, P63
- (٢) Lacouture, J.S.: Ibid P137
- (٣) محمد نجيب كنت رئيساً لمصر القاهرة ١٩٨٤ ص ٣١١
- (٤) محمد نجيب كنت رئيساً لمصر ص ٣١٢
- (٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس القاهرة ١٩٨٦ ص ١٦٦
- (٦) اعتمدنا في هذه الأمور الدقيقة على محمد حسنين هيكل باعتباره كان لصيقاً برجال الثورة منذ قيامها ، وكان دؤوباً على حضور اجتماعاتهم وتسجيل كل ما كان يدور فيها الأمر الذي لم يتح لغيره كثيراً .
- (٧) هيكل ص ١٦٧
- (٨) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ القاهرة ١٩٨١ ص ١٢٨
- (٩) وثيقة رقم ٨٠ مرفقة بأخر كتاب هيكل ص ٧٣٧
- (١٠) وثيقة رقم ٨٢ مرفقة بهيكل ص ٧٣٩ .
- (١١) Lacouture, J.S. op at P. 163
- (١٢) هيكل مرجع سابق ص ١٦٩ - ١٧٠
- (١٣) رائد البراوي : النقطة الرابعة في الميزان القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٩ .
- (١٤) طارق البشري الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٢ ص ٥٦٦
- (١٥) يوزان لبيب : الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ القاهرة ١٩٨٤ ص ١٨٥
- (١٦) هدى جمال عبد الناصر : الرؤى البرلمانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٨٧ ص ٢٧ .
- (١٧) الأهرام ٩ / ٤ / ١٩٥٢
- (١٨) هيكل وثيقة رقم ٨٢ من واشنطن إلى وزارة الخارجية ص ٧٤١
- (١٩) رائد البراوي : مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط القاهرة ١٩٥١ ص ٣٤ - ٥٤
- (٢٠) الأهرام ٨ أغسطس ١٩٥٢ إنشاء قيادة للدفاع عن الشرق الأوسط
- (٢١) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة - القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٤١
- (٢٢) محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ص ٣١٢
- (٢٣) الأهرام ٩ / ٤ / ١٩٥٢
- (٢٤) جلال الدين الحماص : من معاركنا السياسية ، بداية ونهاية معركة الجلاء ١٩٥٤ - ١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ ص ١١ - ١٠
- (٢٥) وثيقة ٨٣ ص ٧٤١ ملفات السويس لهيكل
- (٢٦) هيكل - المرجع نفسه ص ١٧٩
- (٢٧) محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ص ٣١٦ - ٣١٧ ، أمين سميد : الثورة من ٢٣ يوليو - ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦
- (٢٨) القاهرة ١٩٥٩ ص ٣٣٥ ، ٣٣٦
- (٢٩) هيكل المرجع السابق ص ١٨٣
- (٣٠) Lacouture op cit pp 203 - 204
- (٣١) هيكل ص ٢٠١
- (٣٢) الأهرام ١٤ مارس ١٩٥٣
- (٣٣) محمد نجيب كنت رئيساً لمصر ص ٣١٧ .
- (٣٤) المرجع نفسه ٣١٤
- (٣٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى - المرجع السابق ص ١٢٥ وأيضاً مصطفى صفوت مرجع سابق ص ٢٤٢
- (٣٦) هيكل ص ١٨٦ - ١٨٨
- (٣٧) هيكل ص ٢٠٨
- (٣٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق ص ١٢٩
- (٣٩) الأهرام ١٣ فبراير ١٩٥٣

- ... (٣٩) ميكل وثيقة رقم ٩٠ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٣ من ٧٤٩
 (٤٠) المجلسي المرجع السابق من ٧٤
 Lacouture, J.S. op cit 401 (٤١)
 أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سابق من ١٢٧ (٤٢)
 المجلسي مرجع سابق من ٦٣ - ٦٥ (٤٣)
 أمين سعيد - المرجع السابق من ٣٣٤ (٤٤)

الفصل الخامس

مفاوضات ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الدور الأول من المفاوضات

دكتور يواقيم رزق مرقص

كانت اطراف اللعبة ثلاثة : طرفان أصليان أو خصمان وهما : مصر وبريطانيا ، والثالث في موقف أو مراقب للموقف : وهي الولايات المتحدة الامريكية .

وقد اوضحنا من قبل موقف الولايات المتحدة ، وبقي ان نقدم موقف كل من الطرفين الاصليين غداة البدء في المفاوضات ، فقد كان كلاهما - في الحقيقة - قد بدأ يفقد أعصابه ، فهي مرحلة حرجة في حياتهما معا ، فبريطانيا تنتقد كبرى قواعدها في الشرق الأوسط ، والتي تتمثل آخر مراحل انسحابها الكبرى من تلك المنطقة ، وذلك أمام عيون العالم ، ما بين عطوف وشامت ، وترك مصر التي احتلتها منذ عام ١٨٨٢ .

ثم يحدث هذا في عهد رئيس وزراء - نستون تشرشل - صفق له العالم منذ عدة سنوات ، بعد أن قاد انجلترا واشترك في قيادة الحلفاء الى النصر في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور .

وهذه مصر ممثلة في قادة ثورتها الذين حملوا الأمانة وتعاهدوا أمام شعبهم على ان يحصلوا له على استقلالة وحرية مهما كان الثمن ، ووضعوا هذا المبدأ أول مبادئ ثورتهم .

ولم يكن الوقوف امام الأسد البريطاني - مهما بلغ من الكبر عتيا - بالأمر الهين ، فالانجليز رجال سياسة على مر تاريخهم ، وأقوى من المصريين ، ومالكى ناصية القوة والمنعة في المنطقة .

ونعطي الآن أدلة وأمثلة على هذه الضغوط والدافع في نفس الوقت ، ففي مصر رأى رجال الحكومة استمرار عمل الفدائيين في منطقة القناة ، وعملوا على تشديد الحصار حول القاعدة البريطانية لمنع تصرب أى مواد تموينية اليها من داخل الاراضى المصرية ، ولم يسمح بالعمل للمصريين داخلها ، وصاحب ذلك هجوم من جماعات فدائية منظمة على معسكرات تلك القاعدة ، والعمل على تخريبها وتخریب منشآتها ، وذلك منذ بداية الثورة ، واستمرت العمليات بصورة فعالة ومؤثرة عدة شهور ، حتى بدأت المفاوضات الرسمية في ابريل من عام ١٩٥٣ ، (١) .

وكان رجال الثورة قد وضعوا خطة صبورة طويلة الأمد ، تحمل احتمال العمود أمام قوى الانجليز ، فاتفقوا على أن تستمر فترة الكفاح المسلح لخمس سنوات كفترة أولى ، على أن يكون أسلوب العمل الفدائي أفضل من تقابل جيشين منظمين ، وتألفت لجنة عليا في كل وزارة لتجنيد المتطوعين ، كما ألف كمال الدين حسين كتاب الفدائيين التي تحولت فيما بعد الى كتاب الحرس الوطنى .

وكان هدف هذا العمل - حتى من حيث اجرائه ومظهره - أن مصر لن تقاوض دون أن تشعر البريطانيون أن أبناءها على استعداد أن يموتوا من أجل قضيتهم ، وأن ظروفنا الآن أفضل للوصول إلى الحل الذي يرضينا .. فسماعة السودان التي كان يعلق عليها الانجليز مسألة الجلاء عن مصر قد تحطمت ، والملك فاروق ، رأس النظام الفاسد قد رحل ، والشعب المصري الآن على أهبة الإستعداد ليأكل جنود الاحتلال بأمنائه ، ويقاتلهم بصدره^(٢) .

وفي خطاب آخر لرئيس مصر ، أوضح فيه أكثر كيف سيكون التعامل مع البريطانيين إذا هم لم يعطوا المصريين حقهم ، ستحافظ مصر على استقلالها وحريتها حتى آخر رجل وآخر امرأة ، ومتى استأصل المصريون الاستعمار ، فليطمئن الغرب فسكنون لحرص منه على حريتنا واستقلالنا ، وإذا تعرضت مصر لأي عدوان ، ضنقف صفاً واحداً ، ولن نتردد في محاربة الشيطان لرد العدوان .

وإذا لم نتخلص بلاندا من الاحتلال فسندبح قواد الثورة من الحكومة لقيادة الشعب في حرب عصابات نشنها على الانجليز ، وسننشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعر هؤلاء أنهم يدفعون غالياً ثمن عدوانهم على بلاندا^(٣) .

هذا من الجانب الفدائي ، أو أسلوب إقلاق الوجود البريطاني في المنطقة ، ومن جانب آخر ، كان الهجوم الإعلامي واستعماله في إثارة الخواطر ضد الانجليز ، فقد استعملوه في شكل خطب وتصريحات كثيرة ما حملت معاني الاثارة للمصريين ، وتهديد العدو المحتل .

وكان محمد نجيب وجمال عبد الناصر أكثر رجال الحكم في مصر إدلاء بالتصريحات والقاء الخطب ، فكم أوضح محمد نجيب في خطبه هذه المعاني .

ففي زيارته لأسوان يوم ٢٢ مارس ١٩٥٣ قال : لقد انتهينا من مسألة السودان بفضل اتحاد الأمة .. أما مسألةنا فاعلموا أننا لا نرضى إلا بجلاء الغاصب دون قيد أو شرط ، أو نموت دون ذلك ، ونحن على أتم استعداد للتضحية ، والأمة كلها وزاعنا^(٤) وغير ذلك من الخطب التي حملت الكثير من هذه المعاني .

وكان الانجليز يتأثرون كثيرا بنتائج هذه التصريحات والخطب ، ويعملون لها حسابها لدرجة أن جعلوا لها ملفات لدراستها . وحسابها بدقة ، وهذا هو السفير البريطاني في القاهرة بصرح للدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري في مارس ١٩٥٣ أن ملف الكولونيل جمال عبد الناصر قد أصبح مليئا بالمتعرجات ، وأخرها تصريح لوكالة رويتر همدنا فيه بحرب شعبية ، إن هذه التصريحات وغيرها تفسد الجو كله في لندن ، وتخلق رد فعل من العناد يستنفد كل ما أحاول أن أقوم به بوسعى ، وأكثر من هذا فقد بلغتنا معلومات أن هناك عملية لتدريب مقاتلين .. وإن هناك أعمال تحصينات هتمسية على الطرق بين القناة والقاهرة .

وكان رد جمال عبد الناصر على حديث السفير : أنهم لا ينتظرون منا أن نجلس

هنا بلا عمل ، ونحن نعلم أن تهديدهم سيف سلط علينا ، فلما أن يفتحوا باب المفاوضات فنسمع منهم ونقول لهم ، ونرى كيف تسيير الأمور ، وإما أننا سوف نجد أنفسنا سائرين إلى صدام تحكمه الحركة الذاتية للمواقف بصرف النظر عن رغبات الأطراف^(٥) .

ولقد كان جمال عبد الناصر قد عدم ثقته في نوايا البريطانيين بل وفي قدرات المحافل الدولية من حوله ، وهذا ما أظهره في حديث له مع أحد الصحفيين عندما سأله : لماذا لا تنتظر مصر انتهاء سريان معاهدة ١٩٣٦ ، وذلك في عام ١٩٥٦ ؟ فكان رده ، أننا نؤمن تماما أن هذه المعاهدة لن يكون لأجلها نهاية ، لأن الانجليز سيعرضونها كقضية على إحدى المحاكم الدولية ويحصلون بمقتضى هذا على حكم بعد أجلها ، وأنا كدول صغيرة لائنق كثيرا بنزاهة هذه المحاكم ، لانا نعرف انها تحت إدارة الدول الكبرى تديرها من أجل مصالحها الخاصة^(٦) .

هكذا كان اندفاع الشباب من رجال الثورة ، بعكس أسلوب طلب المفاوضات التقليدى في عهود ما قبل الثورة ، وتبادل الأوراق وإغلاق الابواب بعد خروج المتفاوضين وكانت النتيجة واضحة في موقف البريطانيين من هذا الذى يجرى فإن الانجليز منذ اللحظة الأولى لم يكونوا يريدون أن يسلموا بالجلء ، ولم تكن حكومة المحافظين وعلى رأسها ونستون تشرشل بأقل اصرارا على هذه السياسة^(٧) وكما تبادلت الحكومة البريطانية مع السفير البريطانى فى القاهرة من البرقيات والمذكرات حول تقييم الحكم الجديد فى مصر ، وتقييم رجاله ، واحتمالات الاستخلاف فى قيادة الثورة ورئاسة الدولة ، وكانت تقودهم الظنون أحيانا أنه يمكنهم بوسيلة أو بأخرى تغيير نظام الحكم ، أو محاولة تغيير بعض عناصره ، ولكن السفير البريطانى يحسم هذه المزاعم بكتابه إلى روجر بتاريخ ١٠ من فبراير عام ١٩٥٣ بأنه لايدبل لحكومة مصر الحاضرة ، وأن مقتل محمد نجيب نفسه أو أحد القادة البارزين مثل جمال عبد الناصر سوف لاينهى هذا الحكم أو النظام العلم ، وأنه إذا ما حدث هذا فإن قيادة المجلس سوف تتعقد لأحد الضباط ويشيع أنذ نظام أكثر صرامة وسنقاد منه .

كما أنه لم يلح فى الاتفاق أى تحرك فى الجيش لإعضاء هذا المجلس من الحكم ، ويبدو أن الانجليز كانوا يحاولون إثارة العناصر التى كانت تتحكم فى المجتمع كالأعيان وكبار الملاك ورجال الأحزاب ولكنهم فشلوا ، ويشير السفير الى هذا فى نفس هذا الخطاب إلى القلق الذى أصاب هذه الطبقة من جراء قيام الثورة ، وأنهم يحاولون أن يشتروا خليفة مناسباً من رجال الجيش يقصدهم لاستعادة قوتهم ، ولكن هذا أمر مشكوك فيه لأنه لا يوجد من يقوم بهذا العمل الآن ، وحتى إذا كان موجودا فإنه سيسقط حاجته إلى تعقيد كاف .

إن هؤلاء الناس - يقصد رجال العهد الماضى - الان خائفون ومنقسمون على أنفسهم لدرجة أنه يبدو أنه لايمكن لأى شخص أن يشق معهم إجراء من شأنه تجميع

أى قوة مناهضة للنظام ... وحتى لو تصورنا أن نكون نحن عقدهم فإننا غير متأكدين من تحمل هؤلاء الناس مسئوليتهم ... وربما يؤثر على خط المفاوضات المستقبلية^(٨) .

وهذا الخطاب يعكس محاولات الانجليز فى الداخل ، وكيف فشلت فى الوصول إلى هدفها .

أما على الجانب الآخر فى داخل بريطانيا ، فقد كان رئيس وزرائها فى حالة نفسية سيئة ، وقد رأينا تصرفه مع ايزنهاور فى الفصل الماضى ، ثم تصرفه الآخر فى الإذن بتشكيل عملية عسكرية تحاول القضاء على النشاط العسكرى للمصريين تحت اسم عملية « روديو » التى اعدھا الانجليز للتدخل العسكرى ، وكانوا على وشك تنفيذها منذ أوائل أيام قيام الثورة ، ولكن عدم تنفيذها يعنى على الأقل مراجعتهم لمواقفهم لحدث هذا ، وخشيتهم مخبة هذا العمل الذى لم يصبح له محل فى هذا العهد الجديد .

ولذلك يقول السفير البريطانى ، وهو اكثرهم إحساسا بالموقف ، إننى أصبحت على يقين من أن الوقت قد حان لكى أقوض فى ابلاغ المصريين بأننا أصبحنا الآن على استعداد فى وقت قريب لتحديد موعد لبدء المفاوضات^(٩) .

وقد بلغ من قلق البريطانيين وفقدانهم أعصابهم أن أثار هذا الخطاب أعصابهم أكثر فانتقموا بصنده إلى مجموعة ظلت متشددة على رأسها « أنتونى هيد » وزير الحربية البريطانى ، ورات إبلاغ المصريين أن الحكومة البريطانية سوف تبلفهم بموعده المفاوضات فى الوقت الذى يناسبها هى .

أما وزارة الخارجية وعلى رأسها « السير ويليام سترانج » وكيلها الدائم ونائبه « السفير جيمس بونكر » فكانت ترى الموافقة على رأى السفير ستيفنس ورات أن التشدد فى الوقت قد يدفع الى عنف أكثر فى منطقة قناة السويس لأن الأوضاع قد تغيرت وأن الأصدقاء التقليديين من العهد الماضى لم يعودوا موجودين ، فضلا عن استمرار المصريين فى أعمال التدريب ، وأن الجيش هذه المرة سيكون مع الحكومة لأنهما واحد .

وبهذا كانت الخارجية أكثر واقعية وتعقلاً ، وأن أعمال الفدائيين قد أنت ثمارها التى تمنها المصريون .

وفعلا أرسل « أنتونى إيدن » وزير الخارجية إلى السفير البريطانى فى القاهرة بأن يقبل البدء فى اجتماعات تمهيدية واستكشافية غير رسمية مع المصريين وتم بالفعل عقد اجتماعين من هذا النوع^(١٠) .

وقدتم انجلترا فى هذين الاجتماعين أسسا لمباحثاتها متضمنة خمس مسائل ، رأت أن تبحثها كوحدة واحدة : وهى أسلوب صيانة القاعدة فى وقت السلم ، بهدف

وضعها على أعباء الاستعداد إبان الحرب ، أسلوب الدفـاع الجوى عن مصر ، طريقة ونظام الإنسحاب البريطانى من الأرض المصرية ، وبرنامج تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، وعملت السير فى أية مفاوضات على الموافقة على هذه الأمور^(١١) .

فى حين رأى جمال عبد الناصر أن هدف هذه الاجتماعات يجب أن يكون تحديد على إطار لما متدور بداخله من مفاوضات ، وعلى ذلك فإن الخطوة الأولى هى الاتفاق على المبادئ والتوقيع عليها وإعلانها فى شكل المبادئ الأساسية للاتفاقية Heads of Agreement تم تدور بعدها المفاوضات التفصيلية ، على أن تقوم بها لجان متخصصة ، بمعنى أن الجلاء يكون أساس الاتفاق على أن يكون غير مشروط ، ويليه الاتفاق على المدة اللازمة لذلك ، وكذلك الإجراءات التى تتخذ حيال تنفيذه وكيفية ذلك .

أما الدفاع المشترك فهو قضية أخرى بالكامل ، وليست بنود الجلاء ، لأن مصر أوضحت سلفاً أنه لايربط على الإطلاق بين الجلاء والدفاع^(١٢) .

ولم تصل هذه الجلسات التمهيدية الى نتيجة محددة ، ولم تكشف عن أسس جديدة للمفاوضات إلا أنها توصلت إلى قبول الطرفين مبدأ الدخول فى مفاوضات رسمية حدد لها يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣ .

وعندما عرض على تشرشل تقرير عما دار فى هاتين الجلستين تصرف بفقدان أعصاب طالباً من أين تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى فاختلف معه هذا الأخير ، وأصر على موقفه لتتم المفاوضات فعلاً فى حينها .

وهذا يشير إلى الجو العابس الذى بدأت فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا .

إنفاقية السودان وأثرها على بداية التفاوض بين مصر وبريطانيا

كانت مفاوضات السودان ، وما أحاط بها منذ أن بدأت فى شهر أكتوبر من عام ١٩٥٢ ، والتى انتهت بتوقيع الإنفاقية فى فبراير ١٩٥٣ ميدانا كبيرا للتجربة والاختبار أكثر من أربعة أشهر بطولها حافلة بالأحداث المتلاحقة ، والارادات المتعارضة والتيارات والمناورات المكشوفة أو المسمورة ، ولقد استطاعت كل الاطراف من خلالها أن يقيموا حجم القوة ، ودرجة التصميم لدى كل منهم ، وأن يتصرفوا على أساليبه ، وعلى مزاجه ، وعلى التوازنات التى يستطيع أن يعتمد عليها ، أو يتحصب لها .

وبالتالى فإن كل الاطراف خرجت من هذه التجربة وهى تعيد التفكير وتراجع الحجاب ، وتحاول تقييم مواقفها استعداداً لمرحلة جديدة .

فبعد السودان كان الدور بلجدال هو الدخول فى مرحلة التفاوض من أجل حل قضية الجلاء ، حيث كانت هى القضية الرئيسية فى تفكير قيادة الثورة ، فلقد وصلت

التطورات أخيرا بالجميع إلى النقطة الحرجة من أجل البدء فى مفاوضات الجلاء ، ولقد كانوا يدركون - وعلى رأسهم جمال عبد الناصر - أن المفاوضات سوف تكون شيئا مختلفا عن تلك التى دارت بشأن استقلال السودان ، ففى حين أن مفاوضات السودان كانت بالدرجة الاولى قادرة على الرؤية السليمة ، والحركة السياسية النشطة ، فإن مفاوضات الجلاء سوف تكون صراعا من نوع آخر^(١٣) .

ففى ١٢ فبراير ١٩٥٣ استطاعت القوتان المتفاوضتان حول مصير السودان ، مصر وبريطانيا ، أن توقعا إتفاقية بشأن الحكم الذاتى وتقرير مصير السودان ، وتحديد فترة إنتقال يتوافر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل ، وتعتبر هذه الفترة تمهيدا لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفية هذه الإدارة^(١٤) .

ويقدر ما أعطت هذه الإتفاقية خطوة كبيرة طموحة للسودانيين على طريق استقلالهم الكامل ، فقد أوضحت لهم الرؤية فى العلاقات مع شقيقهم مصر ، ومدى إيتارهم على نفسها ، فقد بدأوا بالسودان قبل أن يحصلواهم على استقلالهم ، وبذلك كسبهم صوتا فى المجال العربى إلى جانبهم عندما يتون الأوان لتجميع الأصوات العربية فى مواجهة الاستعمار ، وهذه نقطة تحسب لهم فى سجل العلاقات العربية .

كما أن توصل الطرفين المصرى والبريطانى إلى تفاهم حول مشكلة السودان وتوقيعها لاتفاق مشترك بشأنه فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ مهد السبيل فى حينه للانتقال إلى معالجه موضوع الجلاء عن مصر ، وفى ذلك صرح الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى للصحفيين عقب توقيع هذا الاتفاق بقوله ، إن هذا الاتفاق يعد خطوة الى الأمام فى الاتجاه الصحيح ، وإنا لآملون ومصممون على أن نتبعها بإذن الله وعونه خطوة مثلها متخططين الخطوة الثانية المرتقبة ، وهو يقصد بالخطوة المرتقبة مرحلة المفاوضات من أجل الجلاء عن مصر .

وعندما سئل متى ينتظر أن تبدأ محادثات الجلاء عن منطقة قناة السويس أجاب بقوله فى أسرع وقت ممكن ، وإنا لانحسب وقتنا بالمنين ولكن بالدقائق والثواني^(١٥) .

وفى نفس هذا التاريخ جرى حوار قصير بين رئيس الوزراء المصرى والسفير البريطانى فى القاهرة ، يعكس تفهم الإنجليز لموقف المصريين ، وإلحاحهم فى بدء التفاوض بعد أن ذاقو طعم الإبتصار فى مفاوضات السودان .

السفير البريطانى : يسعدنا أن هذا الاتفاق سيفتح عهدا جديدا بين مصر وبريطانيا .

رئيس الوزراء : إنى لأرجو لك على أن المسألة الأولى ، وهى مسألة سحب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس ، هى ذات أهمية بالغة ونحن على استعداد لبحثها الآن .

السفير البريطاني : أرجو أن يكون هذا الاتفاق فلاحنا للجولة الثانية .
رئيس الوزراء : نود أن نعرف متى تكونون على استعداد لبدء المباحثات في شأن
الانسحاب من القناة .

السفير البريطاني : سأبلغ مستر إيدن وسأخبركم فور تلقي رده^(١٦) .
وهكذا شجعت إتفاقية السودان الجانبين المصري والبريطاني على الدخول في
المفاوضات فيما يتعلق بالجلاء ، بعد كسر حاجز الكراهية ، وتصور كل جانب للآخر
ربما تصورا خاطئا ، كما أن قيام الثورة وتغيير السياسة التقليدية كانت سببا جوهريا
لأن تعيد بريطانيا حساباتها خاصة أمام إصرار الثورة على تحقيق مطالب مصر
بتخليصها من الاحتلال البريطاني .

وهذا ما أوضحه جمال عبد الناصر في أحد تصريحاته :
« وضعت نتائج الإتفاقية الخاصة بالسودان زمام المبادرة بيد المصريين ، وبرهنت
أن في إمكاننا أن نتولى قيادة الحركات الوطنية في أفريقيا بالطريق إلى النصر ، ولن
يلبث عملنا أن يؤتى أكله ، وسيدفع البريطانيون الثمن ، ولقد حذرناهم من هذه النتيجة
بصرامة وأوضحنا لهم أننا نستطيع أن نجعل وجودهم غير محتمل في قناة
السويس^(١٧) ، إلا أن هذه التصريحات والإلحاح والضغط الذي لم يكن البريطانيون
على عهد به من المصريين من ذى قبل ، جعل البريطانيون يراجعون موقفهم الذي
تتابعت أحداثه بسرعة كبيرة لم تكن هكذا إيقاعها لديهم من قبل في تعاملهم مع الدول
التي استعمروها .

ولم تكن يدهم سريعة هكذا في التوقيع على اتفاقيات صلح أو استقلال ، ثم أن
مصر ذاتها لم تكن مفضلة طرحت نفسها بشدة علي تفكيرهم ، ولهذا قام الإنجليز
 بإعادة تقييم ماجرى في السودان ، وتزايد إحساسهم بأنهم خدعوا ، بل وغرر بهم حتى
وقفوا إتفاقية لانتساب مع مصالحهم في مصر .

ويبدو أن هناك نقداً شديداً وجه للحكومة البريطانية من داخل كواليس السياسة
والصحافة والرأي العام لديها ، مما دفع السياسى العجوز الذى حكمته عقدة الاستعمار
الى الكتابة إلى إيدن وزير خارجيته مايعكس كل هذه المعانى فى مجتمعه فيقول فى
رسالته « إنتنى أريد أن أفهم كيف وقعنا تلك الإتفاقية مع المصريين بشأن السودان » .

وكان رد إيدن أغرب مما كتبه تشرشل فقال « لم يكن أمامنا خيار آخر ، لقد
اخطرنى السير « روبرت هاو » بأن علينا قبول أى شروط معقولة نستطيع الحصول
عليها لأن الصاوغ صلاح سالم سحب الأرض من تحت أقدامنا ، عندما استطاع أن
يوقف موقف الجنوب مع الشمال فى السودان » فأصر تشرشل على طلب تقرير الحاكم
العام فى السودان « روبرت هاو » لأنه لم يكن يتصور عدم وجود بدائل أخرى أمام
المفاوضين ، ولا أستطيع أن أقبل أنه كان علينا أن نوقع أية شروط تقدم إلينا . .

ومن الطريف أنه عندما وافقه وزارة الخارجية بالأوراق المطلوبة وأطلع عليها
وغلى رأس الحاكم العام بطلب إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، طالب بالتحقيق مع هذا الحاكم
العام وسأل « إذا كان الرجل يستحق معاش تقاعد » .

وهنا انقلب تشرشل على المصريين ، وأراد ان يلحق القطار التالي بعد أن فاتته القطار الأول ، وأراد ان يعاقبهم بالتلاعب وتمييع الموقف كما كان يمارس لعبته من قبل مع المفاوضين المصريين القماء ، فجنده يؤشر على ملف المفاوضات المصرية البريطانية الذى طلبه بالاتى . « علينا ترك موضوع السودان كما هو فى الوقت الراهن ولكنه فيما يتعلق بمرحلة جديدة من المفاوضات مع مصر فإننى أنصح بعدم التسرع » (١٨) .

وهكذا اصبح ماكسيمه المصريون فى صف السودان ضربة يمينية أفتقت أعرق الامبراطوريات صوابها ، وجعلها تعيد حساباتها كل يوم فيما يعملونه مع هؤلاء الشبان المصريين ، فقد تغيرت الاوضاع فى مصر بشكل لم تكن بريطانيا تظن أنها ستصل إليه ، والقادة الجدد لمصر ليسوا من الباشوات الذين تعاملوا معهم من قبل ، كما أنهم واعون لدروس التاريخ ودارسون الاحداث دراسة واعية عملية ، ومقدرون موقفهم ، وأن عملهم العسكى ودخولهم حرب فلسطين نمت لديهم مهارات لم يكن يتمتع بها من سبقوهم كالجرأة حتى فى مواجهة الموت فقد تعاملوا معه من قبل ، مع تأكيدهم من التكتل الوطنى من خلفهم ممثلا فى الشعب والجيش .

وبالتالى وصلوا إلى حد الاستخفاف ببريطانيا خصوصا بعد أن اضاءت أمريكا الضوء الأخضر أمامهم .

المفاوضات :

فى هذا الجو المفعم بالقلق والتوتر أذاعت كل من القاهرة ولندن البيان المشترك التالى فى يوم الخميس ١٦ أبريل ١٩٥٣ .

« اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على بدء المباحثات قريبا فى المسائل المتعلقة بين البلدين ، وسيستقبل حضرة الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب وحضرة الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية حضرتى السير رالف ستيفنسون السفير البريطانى والجنرال السير بريان ويرتسون يوم ٢٧ أبريل الحالى » (١٩) .

وبالفعل بدأت المفاوضات يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٣ ، أى فى موعدها المحدد فى الساعة الحادية عشرة صباحا فى دار رئاسة مجلس الوزراء المصرى بالقاهرة ، وكان الوفدان مشكلين على النحو التالى .

اولا : الوفد المصرى .

رئيس الوزراء اللواء محمد نجيب

دكتور محمود فوزى وزير الخارجية

اليكباشى جمال عبد الناصر .

قائد الجناح عبد اللطيف اليغدادى

الصاغ عبد الحكيم عامر
الصاغ صلاح سالم
الامتاذ على زين العابدين حسنى
ثانيا : الوفد البريطانى :

صاحب السعادة مير رالف سكرابن مستيفتمون سفير بريطانيا فى القاهرة جنرال
سير بريان رويرتسون .
مارشال الجو الاول سيرارتر ساندروز
مستر م . ج كريمويل
بريجادير أ . ج . ه . دوق
بريجادير أ . ف . و . هوب
قائد سرب ج . ج . دافيز (٢٠) .

وقد جاء السفير الامريكى فى القاهرة مع الوفد البريطانى بهدف الإشتراك رسميا
فى المفاوضات مما لم يقع موقع الإرتياح لدى الوفد المصرى . والذى أصر على
أن تظل المفاوضات مقصورة على وفدى الحكومتين ذواتى الشأن وحدهما فما وسع
هذا السفير سوى الانسحاب ، وتم الاتفاق على أن تميل دور الوسيط أو (المصلح)
عند الحاجة (٢١) .

وظلت الإجتماعات تلتئم بهذا الشكل على مدى ست جلسات كان آخرها تلك التى
عقدت فى يوم ٨ مايو عام ١٩٥٣ ، والتى صدر فى ختامها بلاغ مشترك يقول « أن
المفاوضات أرجئت إلى أجل غير مسمى » .
ونعود إلى تفصيل ما دار خلالها .

فبالنسبة للجلسة الأولى ، فقد بدأت بكلمة من رئيس الوزراء المصرى بصفتة
صاحب الأرض والمدعى فى القضية ، رجب فيها بالحاضرين ، ثم لمس أطراف
القضية وبين المطالب المصرية وموقف مصر الفعال منها :

« إن وجود قوات بريطانية على أرض مصرية لمدة إحدى وسبعين عاما قد أوجد
بين شعبينا هوة مظلمة ، وبذر بذور الشك والشقاق بينهما ، وإلى جانب مايعبر عنه
وجود هذه القوات البريطانية من الناحية المادية كرمز للكفاح المرير الذى ليس له
مبرر بين شعبي مصر والمملكة المتحدة ، فلن هناك ناحية أخرى أخطر فى طبيعتها
من الناحية الأولى ، وإنى أقصد بذلك أزمة الثقة التى قلبت اساس التفاهم بين
الشعبين .

فليس أمامنا سوى طريقين علينا أن نختار بينهما ، أحدهما التمسك في عدم الثقة ، والاستمرار في الصراع حتى يتم انسحاب القوات البريطانية الذي ليس منه بد .. ، والآخر طريق الحقائق وبعد النظر ، الطريق الذي سيؤدي سلميا إلى الانسحاب .. إن مصر ، مصر الحرة سوف تتطور بسرعة وبقوة حتى تستطيع أن تملأ أكثر من الفجوة التي تتخلف عن الانسحاب للقوات البريطانية تملأ هذه الفجوات لا بالقوات والمعدات وحدها بل بحماس ابنائها المتدفق المنبثق عن كلمة الحرية السحرية .

كما نؤمن إيماننا صادقا بأن ميثاق الأمم المتحدة يصلح أن يكون أساسا متينا للتعاون بين الشعوب الحرة لحفظ حريتهم وصيانة كرامتهم .. هذا إلى أننا قد قمنا وفق أحكام الميثاق بعقد ميثاق للأمن بين الدول العربية يهدف إلى دفع العنوان عن أى دولة من الدول الموالموقعة عليه ، وإنى لمؤمن بلمكان بل ويلزوم تدعيم قوى الدول العربية حتى تصبح قوة فعالة لها أثرها .. ،

ورد السفير البريطاني على هذه الكلمة بكلمة أخرى شكر فيها الحاضرين لحفاوتهم ثم قال . : لقد خولتني حكومة جلالة الملكة أن أنهى إليكم أنها تسلم طواعية بالمقترحات التي أبدىتموها في اجتماعنا الأخير الخاص بمحادثات السودان ...

والتي فضلها يمكننا أن نبدأ بالمسائل الهامة بيننا ، ولذلك قد فوضتني حكومة جلالة الملكة ، كما فوضت جنرال سير بريان روبرتسون كمنوبين خاصين ... إلى أنفق معكم .. في أن نحاول الوصول إلى وسائل عملية وانظمة وعلامات جديدة بين بلدينا لحل محل النظم الحاضرة التي لم تعد تقيها مصر .. وأن سير روبرتسون سوف يعرض بعد قليل صورة عامة عن قاعدة القتال من الوجهتين العسكرية والإستراتيجية ، ولما كانت مثل تلك الصورة العملية للقاعدة تشمل أمورا على درجة كبيرة من التقصير من الناحية الفنية لذا أرى لزاما أن أفضل طريقة ، هي انتداب لجان تمثل خبراء عسكريين من البلدين لدراسة هذه الأمور ، وبهذا تتمكن من مناقشتها ... وإليكم الحقائق التي علينا أن نستوعبها .

١ . وجود قاعدة على درجة كبيرة من الكفاية في منطقة القتال يمكنها أن تستوعب قوات كبيرة .

٢ . وجود أعداد كبيرة من القوات البريطانية المحاربة في هذه المنطقة .

٣ . الرغبة التي أبديتها الحكومة المصرية بأننا يجب أن نترك مصر الآن ، فلنحاول إذن أن نجد حلا لهذه المشكلات .

سبق أن وقمت على وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة في الرسالة التي قام مستر كريستويل بتسليمها لوزير الخارجية في ٢٨ مارس ، ولقد علمت أن الحكومة المصرية تنظر إلى هذه الأمور من وجهة نظر مختلفة ، وأن من الطبيعي أن تختلف وجهات النظر ، ولكن أعتقد أن هذا يتطلب تضامنا من الخبراء الفنيين لايجاد حل علمي ... وإنى لا أشك لحظة في أن مصر توافق تماما مثل بريطانيا العظمى إلى

أن تكون القوات المعادية أبعد ما تكون عن شواطئ البحر الأبيض ، وعن أرض مصر ، ونحن لانتخلف في هذا الهدف^(٢٢) .

ولقد كان الوفد المصري واضحا ، وحدد موقفه دون إطار واسع من الحديث الذي يميع بقية المطالب ، ووصل المتحدث المصري إلى لب المطالب بشكل مباشر .

وحقيقة بالنسبة لمسألة ملء الفراغ لم يكن الحل المقدم عمليا لأن حماس أبنائها المتدفق ليس كافيا لملء الفراغ الذي كانت تشغله قوات بلغت ٨٠,٠٠٠ جندي تقريبا يكامل معداتهم ، وإن كان قد استند إلى الدفاع العربي المشترك ، ولكن على أية حال فإن الأمر في حدود مصر واضح حيث لم يكن هناك خطر يستهدفها كي تكون على استعداد وتسليح ووضع استعداد للمجابهة .

وعموما كانت الكلمة هادئة وقوية وهادفة .

أما بالنسبة لكلمة السفير البريطاني فيدأت مطمئنة للجانب المصري وأنه وافق على المطلوب الذي كان قد طالب به جمال عبد الناصر في الجلستين التيميتين من طرح العمل على لجان فنية متخصصة لدراستها وعرضها على المفاوضين ، ثم حصر العمل في إطار النقاط الثلاث ، التي تضمنت وجهة النظر البريطانية ، ولو أنه لم يعد بشيء بشأنها ، وإن كان قد رحب باختلاف وجهات النظر ، على أنه أمر عادي في مثل هذه المواقف ، ثم ختم حديثه بعبارة براحة وهي اشتراك بريطانيا مع مصر في الرغبة في إبعاد القوات المعادية ، عن المنطقة ، وهو طرق خفي لفكرة الدفاع المشترك عن المنطقة .

ثم تحدث بعد هذا مير بريان روبرتسون ، فأعطى اطمئنانا مبنيا للمفاوضين المصريين ، ثم تناول موضوعه من ناحية الأهمية الإستراتيجية والعسكرية لمنطقة قناة السويس ، كما تناول مسألة ضرورة الدفاع عنها فقال^(٢٣) .

« لقد طال بقاء بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط ، وكانت ومازالت متعددة في تلك المنطقة ، ولكن ليس لحكومتنا الإ مصلحة واحدة ... هي استتبات الأمن في الشرق الأوسط ... وأن لمنطقة قناة السويس أهمية مجموعة دول الكومنولث ، وكانت مصر على الدوام مطمعا للغزاة نظراً لأهمية موقعها ، ونهت أيضاً بتركيا ، إذ هي أيضاً بين مناطق الشرق الأوسط التي يتطلع إليها الغزاة ... وعلى ذلك فانهتمامنا لا يقتصر على الدفاع عن قناة السويس فقط بل يهدف إلى الإشتراك في الدفاع عن الشرق الأوسط ، ووجود قواتنا في قاعدة قناة السويس يمكننا من هذا الإشتراك .. ولذلك كانت رغبتنا اليوم هي تقوية بلاد الشرق الأوسط نفسها بشكل يمكنها من صد أي عدوان مستقبلا ... ولكن هذه البلاد لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تصد أي عدوان سواء تحدث أم يقيت بمفردها .

لقد نما إلى علمنا أن هناك اقتراحاً بأن تكون القاعدة تحت إشراف مصر ويهمني أن أوضح ماتضمنه مثل هذا الاقتراح من معان :

١ - معنى هذا كما اعتقد أن نسلّمكم القاعدة ، وأن تأخذ الحكومة على عاتقها المحافظة على هذه القاعدة التى تبلغ قيمة محتوياتها مئات الملايين من الجنيهات ... إن ذلك العمل لو قمنا به لدل على نفة من جانبنا لم يسبق له نظير فى العلاقات الدولية .

٢ - وأن الجيش المصرى سيشاركنا فى تهيئة القاعدة من تسهيلات ، وإننى أعتقد أن هذا كسب كبير للقوات المصرية المسلحة .

٣ - إن مصر سوف تقوم بإدارة القاعدة بشكل منظم فى وقت السلم وهذا معناه أن مصر منقوّم بتقديّم ما يحتاجه العمل من أيد عاملة ، وطرق المواصلات اللازمة لإدارة القاعدة ... ونحن نرى أن تنشأ هيئة فعالة للدفاع وقت السلم حتى تكون على استعداد فى وقت الحرب » .

وتم أنهى حديثه بتحديد موقف بلاده من المنطقة فى ثلاث نقاط :

١ - انها تهتم اهتماما بالغا بالشرق الأوسط ، وأن قواتها فى منطقة القناة ليست من أجل القناة فقط بل من أجل الدفاع عن المنطقة كلها .

٢ - يجب إعداد بلاد المنطقة لصد أى عدوان .

٣ - إن القوات البريطانية فى الشرق ليست كل اسهامهم فى مهام المنطقة .

أما مسألة وجودهم فى منطقة القناة فهى مسألة أخرى ، لأن مصر عندما تتسلم القاعدة من بريطانيا فسكون أمام مسؤوليات جسام ، وأنهم يرون أن يظل اشراغهم الفنى على بعض أجراء منشأتهم ، وأن هذه المسائل كلها ستكون محل دراسة المفارضين .

وانتهت الجلسة الأولى على هذا النحو وطلب جمال عبد الناصر فى نهايتها أن تكون الجلسة التالية فى اليوم التالى .

وكانت الجلسة التالية فى اليوم التالى الموافق الثلاثاء ٢٨ ابريل ١٩٥٣ فى الساعة الحادية عشرة صباحا(٢٤) حيث اتفق الجانبان على تشكيل أربع لجان .

اللجنة الأولى : تختص بدراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية كجزء من الاتفاق .

اللجنة الثانية تختص بدراسة الإدارة المستقبلية لقاعدة عسكرية فعالة فى منطقة القناة تكون على استعداد فى الحال عند قيام أى حرب ، ودراسة عدد الخبراء والفنيين اللازمين لهذا الغرض .

اللجنة الثالثة : لدراسة كيفية تنظيم الوسائل الأكثر تأثيرا فى الدفاع الجوى .

اللجنة الرابعة : تختص بدراسة وتقرير احتياجات القوات المصرية إلى المهمات .

ثم تناولوا بعد ذلك مسألة إدارة القاعدة والإشراف عليها وصيانتها إذ أن القاعدة تعتبر كالنار يجب الاحتفاظ به حيا في حالة جيدة كتعبير محمود فوزى .

وتسائل السفير البريطاني عن المقترحات المصرية فما تختص بإدارة القاعدة والاختصاصات التي ستوزع في هذا الشأن ، بينما رفض روبرتسون عبارة تسلم القاعدة التي وردت في المشروع المصري وطالب بتعديلها إلى تولي مصر شؤون القاعدة وفضل أن تكون العبارة دراسة إدارة مصرية لقاعدة هامة وهو بذلك قد عمم التعبير ليموه الموقف أمام المصريين .

أما الدكتور محمود فوزى فاعترض على تعبير قاله روبرتسون المحافظة على القاعدة لنا وقال إن القاعدة مقامة على أرض مصرية ولذلك فهي قاعدة مصرية وهنا تدرك السفير البريطاني في الموقف وقدم صيغة أخرى لدراسة اقتراح مصرى لإدارة قاعدة حربية في قناة السويس إدارة مصرية بطريقة فعالة حتى تكون على استعداد للعمل عندما تدعو الحاجة .

ثم انتقلوا إلى نقطة صيانة القاعدة وطلب السفير البريطاني أن يكون النص الرسم خطة لصيانة قاعدة حربية في منطقة القناة في المستقبل وأبدى رغبته في استبدال كلمة تسلم بالعبارة رسم خطط لصيانة القاعدة في المستقبل فطلب رئيس الوزراء المصرى إضافة عبارة إلى نهايتها وهي تحت إشراف المصريين .

وأخيراً تطرقوا إلى مسألة الدفاع الجوى عن القاعدة فطالب عبد اللطيف البغدادي بأن تقوم به مصر طالما القاعدة على أرض مصرية ... وأن اقتراحنا هو لدرس ورسم برنامج لتسلم القوات المصرية الجوية للدفاع عن منطقة القناة .

وهنا حدث خلاف أرجىء البت فيه الجلسة الثالثة .

وكانت الجلسة الثالثة في يوم الأربعاء ٢٩ أبريل ١٩٥٣ في الساعة العاشرة والنصف حضرها نفس المفاوضين^(٢٥) .

وكانت قطة الخلاف التي شغلته طيلة هذه الجلسة هي اختصاصات اللجنة الثانية حيث أن اللجنة الأولى ، قد وفق الطرفان إلى الاتفاق عليها ، كتعبير السفير البريطاني وكان السفير البريطاني قد أعد عبارة تفسر مطلب البريطانيين حول هذه اللجنة الثانية ، وضع الخطط لانتقال القاعدة الحربية في منطقة قناة أسويس إلى مصر ، على أن تكون هذه الخطط كفيفة بالاحتفاظ بالقاعدة في حالة صالحة للعمل في وقت السلم ، حتى نستطيع القيام بوظيفتها بمجرد إعلان الحرب ، وعلى أن توضع التوصيات اللازمة في صدد المنشآت الموجودة في هذه القاعدة . وما تحوى عليه تلك المنشآت ، وأوضح بعد ذلك أن عبارة « منطقة القاعدة » تعنى كل ما تحوى عليه هذه المنطقة من منشآت ومصانع وغيرها .

وهو بهذا أراد أن يجر المفاوضين المصريين إلى مئاة أدخل فيها المفاوضون

المصريون القدامى من قبل قيام الثورة ، فتاهت المعالم أمامهم وفشلوا ، ولكن المفاوضات هذه المرة قد وعى الدرس ، فكانت الاسئلة محددة وطلب اجابات محددة كذلك .

فهنا مسألة رئيس الوزراء عن هوية القاعدة ، هل هي مصرية أو لا ؟ لأنه يعلم أن العناد والمنشآت بريطانية بلاشك ، وكذلك حار السفير في الرد وأراد أن يلقي عماما على الاجابة بإحالتها إلى ردود روبرتسون الذي وضع في مكان حرج فسلم بمطلب تسليم القاعدة لمصر على أن تتولى إدارتها ، أما الفنيون الذين سيديرونها فليكونوا بريطانيين للإحتفاظ بالمنشآت على أن مصالحنا ستظل متصلة بها ، وحاول الخروج من المأزق متعللا بأن أسلوب التغيير سيكون من شأن اللجان فيما بعد .

وبدت نقطة المصريين واضحة في تنفيذ كل قول في حينه عندما قال محمود فوزي بالنسبة لقول روبرتسون « مصالحنا ستظل » إن وجود أى مصالح أجنبية في مصر لا تتماشى مع استقلالها ولا يوجد غير صالح واحد هو صالح مصر ، وهنا أصلح روبرتسون من موقفه وقال إنني أفقد اتصال المصلحة في المخازن والمهمات والمنشآت وأيده السفير البريطاني في هذا وأضاف أن يكون الإشراف الفني والصيانة من شأن الإنجليز .

ولذلك أخذت مسألة الإشراف مناقشة طويلة كانت وجهة النظر المصرية فيها : الإشراف بريطاني على أرض مصرية وأن الثقة لابد أن تتوفر في المختصين المصريين في هذا الشأن ، بينما اظهر الجانب البريطاني الإساس بالسيادة المصرية في وجود فنيين بريطانيين للإشراف ، ولكن المصريين أصروا على موقفهم .

ولطالما كان المفاوضات المصري نكيا ، فعندما حاول السفير وروبرتسون الدخول في أمثلة وإحاديث جانبية بعيدة عن موضوع ضرورة الإشراف المصري نبهه وزير الخارجية المصري بقوله « يخيّل إلى أننا في طريق متزلّق ، فيجدر بنا أن نكون حذرين » وعاد إلى إصراره على موقفه من أن يكون الإشراف مصرية .

وزاء إصرار المفاوضات المصري على موقفه طلب السفير البريطاني إرجاء الموضوع حتى تعمل اللجان عملها ، ولكن المفاوضات المصري أصر على البت في الموضوع لأنه لا يخص اللجان ، وحاول إيجاد حل هو أن يكون الإشراف العام مصرية أما الإشراف الفني فيكون إنجليزيا ، بمعنى أن تكون الإدارة الفنية الفعلية في بعض المنشآت بريطانية .

وأنتهى جمال عبد الناصر النقاش بأنه لما كانت معدات الجيش المصري بريطانية وإننا نتلقى من الجيش البريطاني على الدوام التعليمات بشأن إدارتها ، ويخيّل إلى أنه وسعنا أن تلجأ إلى نفس الطريقة في إدارة المنشآت والمخازن والمعدات الموجودة في القاعدة ، فيمكن أن يكون بالقاعدة فنيون مصريون وغير مصريين ، ولكن لا نستطيع أن اتخيل لقاء غير المصريين إلى الأبد ... ونحن على استعداد لتلقى التعليمات من الحكومة البريطانية كما هو الحال في الجيش المصري ... فإذا لم يكن

لدينا العدد الكافي من الفنيين لهذا الغرض ، فإني أظن أننا نستطيع الاستعانة ببعض الفنيين غير المصريين على أن تصدر إليهم التعليمات من الحكومة المصرية ..

وانتهت الجملة وتم في نهايتها الإتفاق على إصدار البيان التالي لتوزيعه على الصحف : « استؤنفت المباحثات اليوم في الساعة العاشرة والنصف صباحاً ودامت حتى الساعة الثانية مساءً ، وقد رأى المجتمعون عدم إصدار بيانات جديدة قبل الوصول إلى مرحلة جديدة ، وسيكون الاجتماع التالي في منتصف الحادية عشرة من يوم السبت الموافق ٢ مايو ١٩٥٣ بدار رئاسة مجلس الوزراء » (٢٦) .

وتم الاجتماع فعلاً في هذا التاريخ ، حيث كان النقاش استمرار الموضوع الإشراف على القاعدة ، وحتم حول اختصاص اللجنة الثانية ، وجدوا محمود فوزي حديثه حول المدة أو الوقت الذي يتحدد للاتفاق ، وهنا حاول السفير البريطاني إحالتها إلى الحكومتين كمسألة سياسية لا تدخل في إطار عمل اللجنة الثانية ، وكانت النقطة الثانية هي طريقة التدريب للفنيين والثالثة الطرق التي تسلكها التوجيهات أو التعليمات .

وبدأ التلويح البريطاني في تحويل النقطة الهامة الأولى إلى الحكومات بهدف التسوية والتأجيل ، وهو أسلوب البريطانيون في التفاوض ، تم طرح القضيتين الآخرين للبحث وهما ليستا ذاتي قيمة في غياب الأولى .

هذا مما سرب الشك إلى نفوس المفاوضين المصريين خاصة بعد أن استمرل الحديث وتناول مدة بقاء الخبراء غير المصريين ، ولكن الدكتور فوزي قطع عليهم الطريق بأن طلبهم بمناقشة النقطة الأولى ، فهم الممثلون عن المفاوضات ككل ، وأصر السفير على الرجوع إلى لندن للوقوف على رأيهما فيها .

وكم قدمت من الأسئلة والتساؤلات حول مدة وجود الفنيين البريطانيين من ناحية الجانب المصري ، ولكن الجانب الانجليزي التزم جانب المراوغة لدرجة أن ذكر السفير البريطاني : « لمنا في سبيل من تشريع مؤيد وليست المسألة مسألة مائة عام ، وأن هناك المخالفة البرتغالية وقد دامت حتى الآن ٦٠٠ سنة » .

فكان تصريح رئيس الوزراء له يعكس مدى الشك الذي تكاثف لدى الجانب المصري : « إنني لا أشعر بأطمئنان عندما تصرحون بأنكم لا تشعرون إلى الأبد ، إذ تكرمت من برهة ٦٠٠ سنة .. إننا نبحث إن كان الوفدان يحاولان الوصول إلى حل للمسألة أم لا ، وحصر له نقطتي الخلاف - بعد أن ذلل بقية الأمور - في أمد بقاء الخبراء الأجانب وعلاقة ذلك بتسليم المهام البريطانية المختلفة .

وهنا تقدم السفير بمشروع مضاد حول اختصاص اللجنة الثانية كان : « لرسم خطط لتحويل منطقة القاعدة الحالية في منطقة القناة إلى الإدارة المصرية ، وستكلف الخطط أن تبقى القاعدة في حالة صالحة للاستخدام في وقت السلم ، وعلى استعداد للعمل فوراً في وقت الحرب » .

وعرض موضوع تكفل الحكومة المصرية بالمحافظة على الممتلكات البريطانية في القاعدة وموضوع الخبراء الأجانب دون تحديد مدة لذلك ، مما ظلت معه معلقة للجلسة التالية .

وعقدت الجلسة الخامسة في يوم الثلاثاء ٥ مايو ١٩٥٣ الساعة العاشرة والنصف صباحاً (٢٧) وكانت المناقشات ملتزمة جانب الرفض من ناحية البريطانيين وخصوصاً مسألة المدة الزمنية لوجود الفنيين البريطانيين حيث صرح روبرتسون « الا نتعرض للجنة لمسألة المدة الزمنية للإتفاقات التي تقترحها ، فقدير ذلك سيقوم به الوفدان » .

وكان الوفد المصري خلال مناقشات واضحا ومتساهلا ، ولكن البريطانيين كانوا أكثر تعنتاً ويظهر ذلك فيما يلي :

فقد اعاد وزير الخارجية المصري عليهم مقترحاته طالبا اجابتهم عليها بالتحديد وراوغ السفير وكانت مقترحاته .

١ - أن القاعدة من حيث السيادة والملكية والحيازة هي قاعدة مصرية .

٢ - إن المعدات البريطانية المتروكة عهدة مصر ، يديرها أقل عدد من البريطانيين وأكبر عدد من غير المصريين .

٣ - ترك لهم أسلوب توصيل التعليمات والتنبيهات لهؤلاء الفنيين .

٤ - ترك لهم أسلوب تدريب الفنيين المصريين (٢٨) .

وأمام هذا نجد السفير البريطاني ليحتج على ماقاله وزير الخارجية من أنه إذا لم يكن الوصول إلى اتفاق مرض لمصر فإنه سيطلب أن يغادر البريطانيون البلاد ، ولم يرد على ما قدمه وزير الخارجية ، ثم دخل في منتهات التعبيرات الأخرى كتحديد القاعدة ونقل ملكية المهمات مشروعا جديداً من أربع نقاط (٢٩) .

١ - تتعهد الحكومة المصرية بموجب الإتفاق بضمان سلامة الممتلكات البريطانية الموجودة في القاعدة .

٢ - سيقصر على العدد المطلوب من الخبراء البريطانيين إلى أقل عدد تدعو إليه الحاجة لإدارة هذه المنشآت .

٣ - إن أية اجراءات تقترح بشأن إدارة المنشآت لانتفاص مع السيادة المصرية أو ملكية البريطانيين لهذه المنشآت .

٤ - لانتخص اللجنة بتحديد مدة للاجراءات التي تقترحها ، والمفاوضون هم الذين يقررون ذلك .

وعندما ثار الخلاف حول مدة بقاء الفنيين رفض السفير أن يجب إجابة شافية وقال بأنه يتصل بمدة الاتفاقية وأنه لا يستطيع أن يقترح حلاً أفضل .

وانتهت الجلسة دون تحديد لأى شىء عرض عليها .

ودارت الجلسة السادسة والأخيرة يوم الأربعاء ٦ مايو ١٩٥٣ (٢٠)، حول نفس الموضوعات دون إحراز أية نتائج حتى وزير الخارجية المصرى .

« أبداً حديثي بأن انكركم بأن هذا هو سادس اجتماع لنا ، فقد تقابلنا فى ست جلسات طويلة مضية ، وكنا نحسب أن الأمر لا يحتاج إلى كل هذه الاجتماعات الطويلة بل ولا أكون صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى ؛ إذا لك أنكر لكم مقدار ما نشعر به من الإستياء بسبب بقاءنا إلى اليوم فى لف ودوران ، نجرى وراء الألفاظ والعبارات دون تعرض للحقائق المادية ، كما أنكر لكم كذلك مقدار استيائنا مما يعزى إلينا من أننا نعمل على الدخول فى تفاصيل لا موجب لها هى من صميم عمل اللجان ، وإرى لزاما أن أقرر أن هذا الزعم لأساس له من الصحة على الإطلاق ... لقد درس الوفد المصرى مشروعكم الجديد وفى اعتقادى أننا قد حددنا مركزنا ... فإذا وثم مهلة للتفكير أو الإتصال بلندن فلكم ماتريدون ... اننى سمعت كلمة الصبر على لسان السفير ، والصبر بطبيعة الحال صفة جميلة ولكن لابد أن يكون له حد .. فلا بد من وضع حد للجري وراء الألفاظ ولتعمد فى شجاعة إلى الوقائع المادية والحقائق الملوسة » (٣١) .

وأعلن السفير بعد ذلك أنه لم يفلح فى بيان ما إعتقد أنه عقبة يواجهها وطلب مراجعة حكومته فى الأمر ، وطلب أن يكون التصريح للصحفيين « استؤنفت المباحثات صباح اليوم بين الوفد المصرى والوفد البريطانى ، ووصلت إلى مرحلة توجب الإعلان فيما بعد عن موعد الاجتماع التالى » .

وبهذا انتهت المفاوضات ولم تصل إلى أية نتائج مادية ، ولكن المصريين خرجوا منها مؤمنين بضرورة الضغط على الجانب البريطانى أولا بعملهم ، وهو العمل العدوانى ليقض مضجعهم ، ثم مزيد من التحرك لدى الجانب الأمريكى ليكون ذايد أخرى تقطع عليه معهم .

الموقف بعد توقف المفاوضات .

لم تنته الأمور بالطرفين عند حد توقف المفاوضات ، وإنما سار كل منهما فى اتجاه وإن كان قد أنهى بهم إلى معاودة المفاوضات مرة أخرى .

فبالنسبة للمسار الذى اتخذه المصريون فقد تشعب إلى تورتين ، دور عملى هو الدور القدائى فى منطقة القناة ضد البريطانيين ، ودور سياسى من أجل الضغط على أمريكا لتواصل دورها التوفيقى .

وقد صرح محمد نجيب الشعب حيثلقى بيانا بالإذاعة يوم ١٩ مايو أعلن فيه قطع المفاوضات نتيجة محاولة البريطانيين العبث بالمبدأ الذى جعلناه أساسا للدخول فى هذه المباحثات ، وهو جلاء الاحتلال عن أرضنا كاملا دون قيد أو شرط ، ويعلم الله أننا لم ندخل المباحثات تسليما منا بأن المفاوضات هى الطريق للوصول إلى حقنا ،

وإنما لتحديد مع الانجليز مراحل الجلاء وطريقة تنفيذه ، ولنظهر للعالم إذا ما فشلنا المحادثات نوابا أولئك المستعمرين العادين على حريتنا .

إننا قد عزمنا على أن نستخلص حقوقنا بإيدينا ... ولكن استخلاصنا لحقوقنا من غاصبينا ليس سهلا ولا هينا . وإنما هو امر .. وليس التنظيم والتدريب العسكى الذى تأخذ به الآن إلا بعض هذه الامكانيات .

لقد أفرغ تجمعكم وراعنا ولتفافكم حولنا المسير ونمتون تشرشل ، فجعله بتخبط ويهذى بأقوال إن دلت على شئء فإنما تدل على ضيق المغيظ من عهد سد على المستعمرين المسالك ،^(٣٧) .

وكان هذا الحديث بمثابة الدخول فى دور يقوم أساسا على جهد المصريين تجاه الإنجليز وهو وضع جديد لم يعهده المصريون ولا الإنجليز أن يروا حكامهم يندفعون والشعب خلفهم إلى تخلص بلادهم بأيديهم . بعد أن كان السبيل الوحيد للمفاوضات وحسب ، حتى وإن كان هناك كفاح شعبى ضد الإنجليز قبيل الثورة ، ولكنه لم يكن معلنا من الحكام رسميا بهذا الشكل .

واستعدت حكومة الثورة لتنظيم المقاومة المسلحة منطقة القناة ، وازدادت أعمال الإشتباك بالقوات البريطانية ، وحدثت حركة تخريب حركة واسعة النطاق داخل المعسكرات البريطانية ، ومما تجدد ملاحظته أن حرب العصابات فى القناة قد قسمت الرأى العام البريطانى ذاته ، وهذا بعكس ما كان يحدث حين كان التدخل البريطانى فى شئون مصر فى الماضى يؤدى إلى انقسام الرأى العام المصرى وهذا ما متعرضه عند الحديث عن موقف البريطانيين .

وأعلنت مصر فى نفس الوقت أنها لم تعد تشعر بالحاجة إلى مساعدة إنجلترا وحمايتها ، وأنها ستلجأ إلى العنف ، وصرح الإنجليز بأنهم سيواجهون العنف^(٣٨) .

وفى ظل هذا العنف والعمل العدائى المتكاثف على المعسكرات البريطانية ، بدأت مصر لتتزم بسياسة جديدة من شأنها الضغط على الولايات المتحدة وجذبها إلى جانبها لتكسبها عنصر ضغط على بريطانيا ، وهكذا استعملت مصر المسارين فى وقت واحد : الجانب العملى المموى والجانب التكتيكى السياسى .

فأعلنت التزامها بسياسة الحياد فى الحرب ، مالم نحل مشكلتها فى منطقة قناة السويس حلا يرضيها ، وأعلنت من خلال سفيرها فى واشنطن بأنها تفكر جديا فى إصدار بيان رسمى تعلن فيه تصميمها على سياسة حياد دقيق ، إذا لم تتم تسوية مشكلة قاعدة القناة^(٣٩) .

وهى فى هذا كانت تحاول الاستفادة من البرود السياسى بين الإنجليز والأمريكيين فى ذلك الوقت ، وهذا تجدد فى الدبلوماسية المصرية عنها فى الماضى ، فإن إنجلترا كانت سياستها مع الأمريكيين تقوم أساسا على « عدم الجرى وراء الأمريكيين طلبا لمساعدتهم تحت زعم الحفاظ على الكرامة البريطانية »^(٤٠) .

أما بالنسبة للموقف البريطاني فقد انقسم الرأي العام البريطاني إزاء مفاوضات الجلاء كما أشرنا سلفاً - ومادام بعده من عمل فدائي ، فكثير من البريطانيين ظلوا على تفكيرهم القديم على أساس وجود ملك ومماسة لايزالون في مقاعد الحكم ، وكان من الواضح إما أن الإنجليز في قاعدة قناة السويس ضد رغبة الشعب المصري ، وهم بذلك يظهرون بريطانيا في شكل جيش أجنبي يحتل جزءاً من الأرض المصرية ضاربين بالشعب المصري وحكومته عرض الحائط .

أو بأن يحققوا غرضهم بشن هجوم على العاصمة وإسقاط حكومة الثورة ، ليعطوا الحكم لحكومة موالية لهم ، وفي كلتا الحالتين كان الحل هو الحل العسكري^(٣٦) .

فبعد توقف المفاوضات كانت هناك ثورة في كواليس السياسة البريطانية كما رأينا ، ثم هذا أسلوبي لويد بقى لمجلس العموم البريطاني امباب فشل المفاوضات بأن الحكومة المصرية طالبت بإدارة مباشرة وفنية للقاعدة بعد الجلاء البريطاني ، وأن يكون لها حق رفض الفنيين الذين يكونون موظفين لديها ، وأن تمارس حق القيتو لحق بمهمات ومشتات القاعدة ، وتبدل وكلتا باخرين من لدنها في أقصر وقت ممكن ... وإذا رضخت انجلترا لهذه المطالب فلن القاعدة تستحيل الى أطلال ، وأى إنسان بأى تفكر يرضى بهذا^(٣٧) .

ثم تأتى لموقف تشرشل نفسه فى تلك الفترة ، فقد أصابه الاضطراب وفقد أعصابه فأصدر أمراً انذاراً بالاستعداد للدرجة القصوى ، ووافق على تطبيق الخطة (روينو) إذا اقتضى الامر ، وفى ظل هذا الهياج وحلت اشارة الى قاعدة قناة السويس بالآتى :

- ١ - نزع سلاح وطرد كل افراد القوات المسلحة المصرية من منطقة القناة .
 - ٢ - نزع سلاح وطرد كل العناصر غير المتعاونة مع الإنجليز من السويس المصرى والإدارة المصرية فى منطقة قناة السويس .
 - ٣ - إنشاء ادارة عسكرية لمنطقة القناة فى حالة الضرورة .
 - ٤ - وقف كل إمداد بترولى من منطقة قناة السويس إلى القاهرة .
 - ٥ - دفع قوة لاحتلال منطقة العباسية .
- وزيادة فى هذا التصرف العصبى غير المدروس يستمر تشرشل فى إصدار أوامره بالآتى :

- ١ - وضع خطة لإجلاء الرعايا البريطانيين والأجانب من القاهرة والإبكندرية والدلتا والاستعداد لترحيلهم إلى قبرص .
- ٢ - لايم تنفيذ الخطة روينو قبل امر صريح من مجلس الوزراء البريطانى .
- ٣ - أن تفرز القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بلواء ينقل إليها من مالطة .

٤ - ارسال سربين من الطيران الحربي من مالطة إلى الخرطوم ليكونا هناك استعدادا للسيطرة على الحامية المصرية هناك(٣٨) .

وهكذا نرى أن موقف المصريين الذي بداه البريطانيون ففي مطالبهم في المفاوضات قد هز كراسي الحكم في بريطانيا ، ثم أن أعمال الفدائيين التي مهما بلغت فهي محدودة تأثير هذا الجو العسكري ، كما لو كانت الحرب العالمية قد بدأت ، فهو نصر لمصر بلاشك لم تحرز من قبل ، ووصلت إلى معظم أهدافها ، بل وشنت انتباه حكومات العالم إليها .

وأخيرا تدخلت وزارة الخارجية البريطانية في هذا الجحيم وطرحت مسألتين :
الاولى : ضمان سلامة الرعايا الانجليز حين اختلاهم .

الثانية : ضرورة البحث عن حكومة بديلة لهذه التي سببت لها كل هذا القلق ، ولكن هذا باء بالفشل لأنها لم تجد من يتعاون معها ، كما أن اصدقاءها القدامى من رجال الأحزاب أو الاقطاعيين لم يصح لهم حول ولا قوة(٣٩) .

هكذا كانت احوال بريطانيا لمجرد اصرار المصريين على مطالبهم وقيامهم بالأعمال الفدائية في منطقة قناة السويس ، وأصابها بها نجاحا كبيرا بالإضافة الى إحساس الأمريكيين بضرورة التحرك لإنقاذ الموقف الغربى كله من هذا العرج الكبير ، فكانت :

زيارة دالاس للمنطقة :

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فصلا جديدا في دورها التوفيق بين القوتين المتصارعتين ، حيث كانت الضرورة قد دفعتها إلى هذا بعد توقف المفاوضات بينهما ، وأصبحت المنطقة مشحونة بالمخاطر ومعبأة بكثير من الاحتمالات .

وكانت فاتحة هذا الفصل الجديد هي زيارة لوزير الخارجية الأمريكي « جون فومستر دالاس » ليقوم بعمل على الطبيعة في شكل رحلة للمنطقة على رأس وفد من الساسة الأمريكيين « للدراسة والاستطلاع » دون اتخاذ قرارات معينة ، وقد حدد لها يوم ١١ مايو ١٩٥٣(٤٠) .

وكان الرئيس ايزنها ورمهتا بها لدرجة أنه أرسل قبل وصولها إلى المنطقة رسالة إلى اللواء محمد نجيب بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٣ يخبره بإيمانه لدالاس والمستر ستاسن لمقابلة حكام (مصر الجديدة) وأوضح له هدف هذه البعثة وهو « إقامة روابط الصداقة الشخصية التي تسهم بالكثير في التفاهم بين الدول ... وأنها مستنتج دراية أوسع نطاقا بالتطورات البالغة الأهمية التي تجرى في البلاد »(٤١) .

وقد استعد دالاس لهذه الزيارة كما لم يستعد من قبل مرددا « أن المنطقة هي نقطة الارتكاز في العالم الحديث كله وأوروبا الغربية التي كانت تمسك بمفاثيها لم تعد قادرة

أن نتمكن بهذه المفاتيح، والقوى المحلية في المنطقة لم تصل بعد إلى الدرجة التي نستطيع فيها أن تدافع عن منطقتها، وهذه القوى لها مطالبها الوطنية تستطيع أن تفهمها... ونحن لا نريد أن نرى الروس في عمق الشرق الأوسط، وبالتقرب من مصالح حيوية كبيرة لنا فيه.

ولهذا فإن الرئيس أيزنهاور جعل الشرق الأوسط مجال أول مبادرة له في السياسة الخارجية^(٤٢).

ومن هذا التصريح يتضح لنا دقة الموقف في المنطقة وتخوف الأمريكيين من تفجره، ومن هو العدو الذي يقصدونه بالتخوف، ثم تبني أيزنهاور بنفسه هذا الدور لاعتقاده أنه إذا استطاع أن يحقق السلام في المنطقة فإنما سوف يحقق كسبا لنفسه بجانب الكسب الذي سيحققه للغرب كله.

وصل دالاس إلى القاهرة يوم ١١ مايو كما كان محمدا، وعقد مع رجال الحكومة المصرية أكثر من اجتماع رسمي وغير رسمي في دار رئاسة مجلس الوزراء، وفي بيت السفير الأمريكي في القاهرة، ودارت أحاديثه حول ثلاث نقاط.

١ - المفاوضات مع البريطانيين.

٢ - الدفاع عن الشرق الأوسط.

٣ - العرب وإسرائيل.

٤ - المساعدات الأمريكية للمنطقة وخصوصا لمصر.

إلا أن الملاحظ أن موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط والضغط على مصر لدخول حلف بشأنه قد سيطر على معظم المناقشات خلال الاجتماعات، وإن كان قد غلفه بغلاف براق، وهو أن يكون الحلف عربيا ويزعامة مصر، وبالطبع تحت يد أمريكا.

وتحدث دالاس عن رغبة الإتحاد السوفيتي في السيطرة على العالم بطريق نشر المبادئ الشيوعية، وأن الشعوب الحرة يجب أن تنظم نفسها مع حلفائها لكي تنصدي لهذا الخطر الداهم، وأنهم في أمريكا مهتمون بعمل حزام للدفاع عن العالم الحر، وأن الشرق الأوسط يمثل جزءا من هذا النزاع، وعلى ذلك وجب على الدول العربية تشكيل حلف من بينها مصر لاستكمال هذا الحزام، وأن حكومة الرئيس أيزنهاور عينت بدراسة مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع بريطانيا.

وأحس المتحدثون المصريون بهدفه، فهو يريد أن تدخل مصر في خندق تتبع في قيادتها اليد الغربية، وبهذا تكون مصر قد استبدلت الاستعمار القديم بأخر جديد، وكان رد محمد نجيب آنذاك هو أن الإنجليز يحتلون بلادنا فعلا رغم إرادتنا فهم الآن أعداؤنا ومن البديهي أنه يمكننا أن نخلفهم مع أعدائنا.

. إن جلاء الجيوش البريطانية هو أهم شيء أجمع عليه الشعب ، أما الحديث عن عمل حزام حول الاتحاد السوفيتي واشتراك مصر في خلف مع العالم الغربي ، فهذا أمر لا يمكنني البحث فيه الآن ، لكنني أعدك بدراسة هذا الموضوع بعد جلاء الإنجليز وتحرير أرضينا(١٣) ومن ناحية أخرى أكد محمد نجيب على رغبته في إقامة العلاقات المصرية الأمريكية على أسس سليمة ، لأن أمريكا ليست من الدول الإستعمارية ، وإنما دافعت من قبل عن حق الشعوب وحريتها ، كما أعلنها ديلسون في نقاطه الأربع عشرة بعد الحرب العالمية الأولى ، الاطلنطي الذي أعلن إبان الحرب العالمية الثانية(١٤) .

وبهذا قطع نجيب برأى مصر في موقفها من الإنجليز ، وكذلك في موضوع دخولها الأحلاف بينما حافظ على مد الجسور مع الولايات المتحدة مما جعل دالاس يستجيب له في هذا بقدر رغبة المصريين في عزل المفاوضات عن الدفاع عن الشرق الأوسط . وأوضح وجهة نظره في قضية الربط بين الاثنين على أساس أن خروج البريطانيين من القاعدة لا يلغي دور هذه القاعدة في الدفاع عن الشرق الأوسط ، وبمكره المعروف جعل مسألة المعونات في النهاية ليعلقها على قبول المصريين لما رددته وأسماء الإستقرار في المنطقة ، إن المنطقة بحاجة ماسة إلى هذه المساعدات ، والقضية أن هذه المساعدات ولاستطيع أن تعطى فائدتها الكاملة إلا في منطقة يسودها الإستقرار(١٥) .

ولم يكتف دالاس بهذا ، وإنما أعاد الكرة مع جمال عبد الناصر ، فأدار حوارا معه حول نفس الموضوع .

فسأله جمال عن مهمة هذا الحلف في تلك الفترة ، فأخبره بأنه تعاون عسكري بين دول المنطقة ، ينظم قواتها ، وينسق التعاون بينها ، ويدير طرق المواصلات والقواعد العسكرية ويقوم على تدريب القوات فيها .

وعندما سأله عن العدو الذي يتعين على الحلف التصدي له ، فافهمه أن الخطر المحدق هو خطر الاتحاد السوفيتي الشيوعي ، وبالتالي فإن العدو وهو الجيش الأحمر ، وهنا رد عليه عبد الناصر .. نحن نعتذر عن الانضمام لهذا الحلف .. لأنني أرى أن الدفاع عن الشرق الأوسط هو في صيانة الجبهات الداخلية فيه .. إن الذين يتحدثون عنه لا يدافع عن الشرق الأوسط في رأيي ، وإنما يزيدون تعرضنا للخطر ففكره الحلف إذن لا تنتفع للدفاع عن الشرق الأوسط بل هي في حقيقتها خطر كبير على الشرق الأوسط .

إن الروس الذين تطلب مني أن استعد لنقلهم ليسوا خطرا علينا ، لأنه ليس في يدى دليل ولا في تصرفاتهم معنا ما يوحى بمثل هذا الخطر ، أما الإنجليز الذين تطلب مني أن أقف معهم في الصف لأدافع عن بلادى ، فهم الآن الخطر الوحيد الذي يتهددنا .. الإنجليز إحتلال قائم حتى هذه الدقيقة يغتصب قطعة من أرض وطنى ،

والروس بعيداً عنى لايعرفوننى ولا اعرفهم ، وهم على بعد خمسة الاف ميل منى»^(٤٦) .

وغانر دالاس القاهرة دون حصوله على أية نتيجة ، واذاع بياناً جاء فيه : إن من السابق لأوانه محاولة تشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، على غرار الخطوط التي رسمتها حكومة ترومان ، ودعا الولايات المتحدة إلى مساعدة الجامعة العربية ، وأعلن أن حكومته تؤيد البيان الثلاثى تأييداً تاماً ، فكان هذا اعترافاً بفضل أمام مقاومة حكومة الثورة وصلاحياتها^(٤٧) .

هكذا كانت محاولة دالاس الربط بين مشروع الحلف وبين مطالب المصريين والضغط على المصريين للوصول إلى إتفاق مع بريطانيا ، ومن ثم أصبحت معادلة صعبة ذات أطراف ثلاثة ، يحاول إثتان منها أن ينالها حظاً أكثر من الثالثة التي كانت تصارعهما من أجل حقها المشروع السليب .

فعلى حين كانت الحكومة البريطانية ترى بأن على الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة نظرها على أساس أن بريطانيا فى موقعها فى المنطقة إنما تدافع عن مصالح ، العالم الحر ، وهو ما كانت تنادى به الولايات المتحدة آنذاك ، فإن للولايات المتحدة كانت ترى أن عداء العرب للإنجليز بسبب مانالهم منهم إبان استعمارهم لهم من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هى ، ويمكن أن يفتح الباب أمام المد الشيوعى .

من أجل هذا اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية حتى يصل الطرفان المصرى والبريطانى - إلى حل يحقق . فى نظرها - السلام فى الشرق الاوسط .

وفى نفس الوقت لم تنس مشروعات الأحلاف فى المنطقة ولذلك حاولت جهودها فى إقناع بريطانيا للوصول إلى حل معقول مع مصر ، خاصة بعد إعلان الدول العربية مساندتها لموقف مصر ، وأنهم ينتظرون تسوية مسألة الجلاء عن منطقة قناة السويس بشكل يرضيها .

أما فى داخل بريطانيا فإن القلق كان قد استبد بتشرشل واراد أن يلقى بطعمه المسموم فى طريق المفاوضات ، لعل المصريين يلتفتونه فتكون القاضية عليهم .

فالقى خطاباً فى مجلس العموم البريطانى فى يوم ، ١٢ مايو جاء برهانا على ذلك وتأكيداً على سوء نيته ، جاء فيه :

« لم تسع بريطانيا إلى هذه المفاوضات التي كانت تدور بينها وبين مصر حول قاعدة قناة السويس ، وأن المصريين هم الذين طلبوها ، وراحوا الآن ينفذون يدهم منها ... وأنهم يريدون التأثير على دالاس ... الذى وصل أمس إلى القاهرة ، وعلى أية حال فإذا رغب المصريون فى أى وقت فى تجديد المباحثات فإنيهم سيجدون الحكومة البريطانية راغبة فى ذلك ، وإذا شاعوا تحديدها مع بريطانيا والولايات المتحدة معا فإن ذلك أفضل .

وإذا كانت خطب التهديد والوعيد مسترجم إلى أعمال فتتعرض القوات البريطانية ... إلى تجدد الهجوم عليها من الفدائيين .. فإن الجنود البريطانيين لن يكون أمامهم غير الدفاع عن أنفسهم» (٤٨) .

وهذا يحمل معنى أن باب المفاوضات مازال مفتوحا متحركا بفعل الفدائيين الذين شددوا أعمالهم في منطقة القناة مما زاد من قلق البريطانيين في مصر ولندن كما زاد من تحرك الأمريكيين الذين أحسوا بخطورة الموقف في المنطقة وبداية تحرك السفارة السوفيتية بعد لقاءات مع قادة الثورة في القاهرة (٤٩) ، كما زاد من مخاوف إسرائيل التي بدأت تظهر في الأفق باحثة عن مصالحها وسط هذا الجو العابس والذي انتهى إلى مباحثات غير رسمية بدأت في نهاية يوليو ١٩٥٣ .

ونعرض لهذه المواقف قبل أن ندلف إلى دهاليز هذه المفاوضات .

أعمال الفدائيين المصريين في منطقة القناة وأثرها :

عرضنا من قبل بدء قيام المصريين بتشديد عمليات الفدائيين وإشراف الحكومة على تنظيمها ومن ثم كانت لها أثارها :

١ - ازدياد القلق في لندن وإحساسهم بدخولهم مرحلة خطيرة لدرجة أن احتجت السفارة البريطانية على هذا باعتبار أن المصريين هم المعتدون عليهم ، فكان رد رئيس الحكومة المصرية أنه يعمل على حفظ الأمن مع تقديره للشعور الوطني ، ثم حدث في نفس الوقت أن حضر « ريتشارد كروسمان » عضو البرلمان البريطاني محذراً المصريين من مغبة أعمالهم ضد البريطانيين في القناة ، وأفهم المسؤولين المصريين أنهم هم الذين يدفعون الأمور إلى هذا الصدام ، وأن صبر المصريين قد نفذ ، وإذا افشلت هذه المحاولات توسط السفير الأمريكي في القاهرة معلناً أن حوادث الصدام بين مصر وبريطانيا تهدد باضطراب في المنطقة ، وهي المنطقة التي يهم الولايات المتحدة استمرار الهدوء فيها خصوصا وقد اشتدت الحرب الباردة بينهم وبين الاتحاد السوفيتي (٥٠) .

كل هذا ولم تلن قناة المصريين أو يتوقف عملهم الفدائي ، مما دعا الخارجية البريطانية إلى إرسال إنذار إلى سفارتها في القاهرة بإجلاء رعاياها من القاهرة والإسكندرية ، وزيادة استعداد القوات البريطانية ، وتخزين المواد الغذائية في منطقة القناة ، وتحريك قوات إضافية إلى مصر ، وتجنيد ضباط الشؤون الإدارية ، وإذا حدثت مضاعفات في الموقف فتصدر الأوامر بتحريك قوات بريطانية إلى القاهرة والإسكندرية ، وتنفيذ خطة « روديو » وذلك من أجل إسقاط حكومة الثورة وإحلال حكومة تكون أكثر ملاءمة لهم ، وأثناروا في هذا إلى على ماهر (٥١) .

ولكن جمال عبد الناصر رد على هذه الإثارة البريطانية في يوم ٢٣ مايو ١٩٥٣ بأن الحكومة المصرية متحملة المسؤولية كاملة لحماية جميع الرعايا الأجانب بما في ذلك الإنجليز وأنهم جميعا في أمان ماعدا الجنود الإنجليز وحدهم .

وهنا بدأ الإنجليز يكيّدون للفدائيين ، فادعوا يوم ٩ يوليو ١٩٥٣ باختفاء أحد جنود الطيران البريطاني^(٥٣) ، بفعل الفدائيين متخمين هذا الحادث ذريعة الإثارة الرأي العام ضدهم ، واتخاذهم سببا لزيادة حفظهم عليهم باتخاذ أى إجراءات يرونها وبدأوا يضغطون على محافظ الإسمايلية معنّين إنذارا بسوء العاقبة إن لم يظهر هذا الرجل ، وحدثت عدة مصالّحات بسبب ذلك^(٥٤) ، إلا أنه ظهر فى النهاية فى باريس دون أى تعرض له ، وبذلك انكشفت قريتهم^(٥٥) مما كان سببا فى تمسك المصريين بموقفهم وازدياد تعاطف الأمريكيين معهم مما أحدث شيئا من الارتباك فى العلاقات الإنجلو أمريكية .

فقد اعتبر البريطانيون أن مواقف أمريكا مثلت عائقاً كبيراً أمام جهودها السياسية فى مصر ، وذلك من خلال عطفها عليهم ووعودها لهم بإعطائهم معونات اقتصادية وعسكرية ، فى الوقت الذى كان المصريون يرفضون المطالبات البريطانية ، وحملوهم مسئولية فشلهم فى الحصول على قاعدة فعالة فى مصر ، واستثاروا فى ذلك دول الغرب وحلف الأطلسى وكل دولة تستفيد من الملاحه فى قناة السويس .

وإزاء شعورهم بعدم إمكانهم الضغط على الأمريكيين لوقف هذه المعونات المزمعة تماما . والتي تصور أن الجانب العسكرى فيها سيستعمل ضدها فى منطقة القناة ، فقد رأت الخارجية البريطانية وجوب الاتفاق على « خط حازم » مع الولايات المتحدة ، واقتُرحت اتفاقا حقيقيا مع الأمريكيين .

ولعلمهم مع ذلك كانوا مدفوعين عنثما وجدوا أن الولايات المتحدة بدأت عدم الالتزام بخط الموافقة التامة على كل تصرفات الأخيرة كما كانت تتوقع ، وأن الأمريكيين بدأوا بعد زيارة دالاس لمصر يتحدثون عن وجوب مراعاة المشاعر الوطنية المصرية ، ووضع السيادة المصرية على قناة السويس فى الاعتبار ، وأنه يجب القيام بخطوة عاجلة وحاسمة للتوفيق بين الحد الأدنى فى لمطالباتهم للدفاع عن الشرق الأوسط وبين المشاعر الوطنية المصرية ، كما رأى إيزنهاور الا يتشدّد البريطانيون فى مطالبهم بل وتقديم تنازلات جديدة لمصر^(٥٥) .

وكان الأمريكيون فى هذا المسار أيضا مدفوعين بمصالحهم فى المنطقة ، فقد لمبوا أن استمرار الصراع بين المصريين والبريطانيين سيقدم الكثير ، فسيفقدون تعاون الدول العربية فى المنطقة وهو ماكانوا يسعون دائما من أجل إنمائه باستمرار ، فضلا عن فتح الباب أمام المد الشيوعى .

ومن ثم دخلوا هذه المرحلة بأكثر إيجابية وفاعلية ووضوح ، وفى ٢١ يونيو ١٩٥٣ تقدمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا باقتراحات أكثر واقعية ومصرحة بأن تنسحب القوات البريطانية من مصر ، وأن تسلم القاعدة فعلا للمصريين للإشراف عليها ، مع الإبقاء على أقل عدد ممكن من الفنيين البريطانيين لتدريب المصريين على المنشآت فى القاعدة بعد إتمام عملية الاتسحاب .

كما تضمنت المقترحات الأمريكية مبدأ مهما ، هو أن يتعهد المصريون ولكن بشكل سرى بترك القاعدة متاحة في حالة وقوع هجوم أجنبي على إحدى الدول العربية للقوات البريطانية وكذلك الأمريكية ، بناء على المعاهدتين المبرمتين بين بريطانيا وبين الأردن والعراق وبين الولايات المتحدة وكل من السعودية وليبيا (٥٦) .

ولقد بدت من تلك المقترحات موافقتها في معظمها لمطالب المصريين ، مما أثار ثائرة البريطانيين بطبيعة الحال واتهامهم الولايات المتحدة بالتعاطف أكثر من اللازم مع خصومهم المصريين ، وتهددت العلاقات بينهما بالتوتر .

ولكن الولايات المتحدة أصرت على استمرارها فيما بدأتها خاصة بعد أن وصفت تصرفات « صديقتها » بريطانيا بالحقوق في تصرفاتها ، فعقد مؤتمر لوزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وذلك لبحث المسألة المصرية وذكر وزير الخارجية الأمريكي أن موقف بلاده في هذا المؤتمر سيكون على أساس ما تقدم من مقترحات .

وكان رئيس جمهورية مصر قد أرسل كتابا إلى رئيس الولايات المتحدة يبدى فيه مقترحات الجانب المصري بناء على طلب إيزنهاور ودون الرجوع إلى بريطانيا في ذلك وقد كانت المقترحات المصرية تتلخص في :

١ - تسليم القاعدة إلى القيادة المصرية على أن يكون هناك مستشار بريطاني يكون مسئولا عن تدريب المصريين الذين سيحلون محل الخبراء البريطانيين ، وأن يكون الفنيون البريطانيون الذين سيقومون في القاعدة في زى مدني ، وذلك أثناء سريان السنوات الثلاث - مدة الاتفاقية ، بناء على اتفاق كل من مصر وبريطانيا .

٢ - أن تكون القاعدة متاحة للعمل العسكري لحلفاء مصر في حالة تعرض إحدى الدول العربية لاعتداء أجنبي ، ويقصر الأمر على المشاورة في حالة التهديد بالعنوان على مصر ، أو على إحدى الدول العربية .

٣ - لامانع لدى مصر من الاستفادة بخبرة الخبراء الأجانب بريطانيين أو أمريكيين أو غيرهم في الأمور العسكرية والاقتصادية من أجل تقدم البلاد (٥٧) .

وهكذا اتسمت المقترحات المصرية بالمرونة ومسايرة المقترحات الأمريكية في معظمها ، ولعل ذلك بهدف سرعة الوصول إلى إنجاز المطالب المصرية ، وهو ما كان محل تقدير الرئيس إيزنهاور الذي أرسل الكتاب التالي في ٥ يوليو ١٩٥٣ رداً على هذه المقترحات .

« أسعدني أن أتسلم من السفير كافري خطابك المؤرخ في ١١ يوليو الجاري ومعه مقترحات حكومتكم بشأن قاعدة قناة السويس ، وقد رحبت خاصة بالتأكيدات التي أوضحتها عن استعداد مصر لتدعيم الاستقرار العسكري والاقتصادي والاستراتيجي في الشرق الأوسط .

إن المقترحات التي قمتها حكومتكم إنما هي خطوة هامة بالرغم من أنها كانت تعالج كل المسائل وأناى أعتقد أنه يجب على أن أعرفك بكل صراحة أنى أجد فى بعض النقط مايعارض مصلحة الأمن فى بلدى ، وهذه النقط هى :

استخدام قاعدة قناة السويس فى المستقبل ، ومدة الاتفاق بين مصر والمملكة المتحدة .

لايخفى على شىء فى أن هذه النقط تمثل لك بعض المشاكل السياسية ولكنى واثق من أنك تود المعرفة ، إنه فى نظرى أن أمن مصر يكون فى خطر إذا نشبت حرب عالمية أخرى ، أو إذا وقع هجوم عدائى ، أو فى مناطق أخرى خارج الدول العربية وأرجو أن تعطى هذه المسائل عنايتك كما أنى أشعر أن مدة السنوات الثلاث لا تكفى لإعداد مشروع استراتيجى سليم فى هذا العالم المضطرب ..

وفى اعتقادى أن الخطوة التالية التى يجب اتخاذها هى استئناف الاتصالات بين الحكومة المصرية وممثلى الحكومة البريطانية فى مصر ، وأن سير بران روبرتسون الذى اشترك فى المباحثات هنا سيكون على استعداد لبحث الحالة ...

وكجزء لحل عام فأنا على استعداد للنظر فى التزامات جانب الحكومة الأمريكية والمصرية لمساعدتكم فى مشروعاتكم لتتقدم مصر اقتصاديا ، وتقوية قواتك المسلحة للاضطلاع بواجباتها المتزايدة ، وقد أخذت تعهدات من المملكة المتحدة أنها على استعداد للمساعدة أيضا ، وأناى على استعداد لتفويض السفير كافرى السلطة للدخول فى مثل هذه المباحثات ، وأملى أن يمكننا التوصل إلى اتفاق ، وفى نفس الوقت الذى يوقع فيه اتفاق بشأن القاعدة بين مصر وبريطانيا وستترك تفاصيل هذا الاتفاق يتفق عليها فى مؤتمر مثل الذى أشرت إليه فى مقترحائك (٥٨) .

وهكذا استطاعت مصر بتقريبها إلى جانب الولايات المتحدة ، وبشئ من المرونة فى المطالب أن تضع بريطانيا فى ركن حرج أظهرها بمظهر الإستعمارى المتجبر من ناحية ، ومن المعاكس لصديقتها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى ، وأخيراً تجبرها على معاودة التفاوض مع المصريين .

فقد غضب البريطانيون من هذا التدخل الأمريكى الذى وصل الى مايشبه الرصاصة على سياستهم تجاه المصريين ، وأنهم أحصوا كذلك أن هذا سيتيح لمصر الوقوف بإصرار أمامهم ، ثم أن التفاهم بين مصر وأمريكا والذى وصل إلى مايشبه التوافق لم يبق على البريطانيين سوى الرضوخ والتوقيع ، كما جعل فرصة تعاون الأمريكيين معهم أقل من تعاونهم مع المصريين .

وبرغم احتجاج البريطانيين على أسلوب الولايات المتحدة واعتباره تدخلا أكثر من اللازم ، وذلك إبان مؤتمر واشنطن لتسوية الخلافات بينهما بصدد أسس تسوية القضية المصرية ، وللوصول على أساس اتفاق لاستئناف المفاوضات مع مصر ، فإن الجانب الأمريكى لم يبد الإستعداد لتأييد موقف البريطانيين تأييداً كاملاً ، وظهر من

موقف الأمريكيين تشجيع المصريين على قبول استئناف المفاوضات بشكل غير رسمي مع الجانب البريطانى ، على أن يعود الجنرال روبرتسون إلى القاهرة للإشتراك فى هذه المفاوضات .

وعلى هذا تم الاتفاق بين الوفد البريطانى وبين الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى على معاودة المفاوضات بشكل غير رسمي بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين تمهيداً للدخول فى مفاوضات رسمية^(٥٩) .

المفاوضات غير الرسمية :

هكذا بدأت مرحلة جديدة من التفاهم المصرى البريطانى نتيجة الجهود الامريكية المركزة الناجحة للوصول إلى نتيجة للفصل فى هذا النزاع .

وبدأت فعلاً أولى هذه الإجتماعات بشكل غير رسمي يوم ٢٩ يوليه ١٩٥٣ ، حيث مثل بريطانيا كل من مستر هانكى القائم بأعمال السفارة البريطانية ومعه الجنرال روبرتسون وممثل مصر الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية ، وذلك فى منزل روبرتسون واقتصر الإجتماع على التخطيط لإجتماعات مستقبلية واقترح روبرتسون أن يتخير الطرفان وقتاً قريباً يعلنان فيه أن اتصالات غير رسمية حدثت وأن هناك تقابلات فى مناسبات اجتماعية ، وقد اعلن عن ذلك بالفعل^(٦٠) .

وقد حاولت سفارة باكستان ان تشترك فى عملية استمرار هذه المفاوضات السرية فتم الإجتماع الثانى لهذه اللجنة فى دارها بالقاهرة بدعوة من السيد الطبيب حسين القائم بأعمال سفارة باكستان ، وبذل جهداً كبيراً لتقريب وجهات النظر حيث صدر فى نهايتها بلاغ رسمي كان نصه كالتالى :

تمت الاتصالات غير الرسمية بشأن قاعدة قناة السويس ، وبهذه الطريقة ستبحث الوسائل التى ستؤدى إلى الإتفاق قبل استئناف المفاوضات رسمياً^(٦١) .

وتم الإجتماع الثالث يوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ حيث بدأت خلاله دراسة الموضوعات المتنازع عليها والتى استمر تناولها طيلة العديد من الجلسات غير الرسمية حتى توقفها يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ .

ونظراً لأن كل مشكلة من تلك التى تناولوها بالبحث امتدت لأكثر من جلسة فسمعرض كلامها على حدة بشكل طولى على مدى تلك الجلسات مشيرين إلى الجلسة إذا كان ذلك ضرورياً :

وضع قاعدة قناة السويس :

فمن حيث استخدامها وحق عودة القوات الأجنبية إليها ، فقد تمسك الجانب المصرى بأنه إذا تم الاتفاق فإن القاعدة تكون متاحة ومعدة للاستعمال وذلك فى حالة

حدوث هجوم مباشر على مصر ، وأن ميثاق الضمان الجماعي العربي القائم ، ورفض ضم تركيا أو إيران في حالة الإعتداء ، ثم عاد المفاوض المصري إلى مرونته وقبل أنه عند وقوع إعتداء على أحدهما فإنه تقوم مشاورات بين الحكومتين المصرية والبريطانية حول إعادة تنشيط القاعدة .

بينما أصر الجانب البريطاني على وجوب إعداد القاعدة في حالة الهجوم على مصر أو على أى بلد عربي أو تركيا وإيران ، وأن المشاورات إنما تكون فيما عدا ذلك ، وفي نفس الوقت امتدح الأسلوب المصري لأنه وجد فيه مايقرب بين وجهتي النظر^(٦٢) .

وإزاء هذه المرونة المصرية وتقبل الجانب البريطاني لها بدأت المباحثات في نور أكثر تفصيلا فتناولوا عبارة « استعمال القاعدة » ، فصرها الجانب البريطاني أن تكون القاعدة صالحة للعمل طوال فترة الإتفاقية .

وفي مجال الهجوم المسلح على مصر والذي قصر عليه الجانب المصري عملية استعمال القاعدة ، تساءل الجانب البريطاني عما إذا كان هذا الهجوم جدياً وليس تهديداً أو دخول طائرة أو عدة طائرات قليلة تمر في الاجواء المصرية ، وحتى إذا ألقت بعض القذائف^(٦٣) .

وأبدى البريطانيون عدم ارتياحهم على قصر النص على الإشارة إلى ميثاق الضمان الجماعي عند تناول الهجوم على الدول العربية^(٦٤) ، ولكن الجانب المصري أزال قلقهم بأنه يمكن أن ينص في الإتفاق على أى هجوم حربي مباشر على أية دولة عربية عضو في ميثاق الضمان الجماعي .

وهنا وافق الجانب البريطاني على ذلك ثم تساءل عن وضع ليبيا لعله يحصل في هذا الجو على مكسب آخر ، وأعلن المصريون أنه لاداعي لهذا التساؤل ، فالبريطانيون موجودون هناك وأن ليبيا تفكر في الانضمام إلى ميثاق الضمان الجماعي ، فعاد الجانب البريطاني الى طمعه في مزيد من المكاسب عندما طلب أن تضاف دول أخرى مثل الكويت على اعتبار أن الهجوم عليها يعتبر كإى هجوم على بلد عربي آخر عضو في الميثاق الجماعي^(٦٥) .

ولكن المصريين تداركو الموقف وأن الإنجليز يريدون أن يدخلوا بهم منزلقا كبيرا ، فصرحوا بأن الهجوم المباشر الذي يتحدث عنه الإنجليز لايمكن أن ينطبق على الإمارات العربية المتناثرة هنا وهناك حول شبه الجزيرة العربية ، وأن المصريين إنما يعنون أى هجوم مباشر ومسلح على دول الميثاق وحسب^(٦٦) .

ونظروا الحديث بعد ذلك إلى حالة الهجوم على إيران أو تركيا فنكر المفاوضون البريطانيون أن الأحداث الجارية في إيران في تلك الفترة قد تستمر فترة مما قد يكون تسهلا للمسيقيات لأن يتدخلوا أو يحتوها إلا أن بمحاولات الجانب المصري ترك البريطانيون إيران بينما اظهروا تمسكهم بتركيا .

وهنا قرر المصريون أنهم يرفضون لأن مجرد ذكر تركيا سيؤدي إلى الإضرار بذلك الموقف الذي وقفته حكومة الوفد عام ١٩٥١ ويكرهها الشعب المصري فوق ذلك (٦٧) إلا أنه رغم هذا فقد تساهلت مصر عندما أعلنت إستعدادها لإعادة تنشيط القاعدة في حالة تعرض تركيا أو إحدى الدول العربية - وإن لم تكن عضواً في ميثاق الضمان الجماعي العربي - للعدوان الخارجي ، رغم أنها لا تستطيع التعهد بذلك صراحة في الاتفاقية ، وكانت ذريعة المصريين في هذا أنهم طالما يعملون على أساس ميثاق الضمان الجماعي العربي فإنهم يقفون على أرض تستطيع الدفاع عنها ، أما إذا خرجوا عن هذا الإطار فسيعرضون أنفسهم لهجوم لم يسوا مستعدين لمواجهته .

وأمام هذا الإصرار المصري تخلت الحكومة البريطانية عن موقفها وقبلت وجهة النظر المصرية بخصوص تنشيط القاعدة في حالة الإعتداء على الدول الأعضاء في ميثاق الضمان الجماعي ، وأن يقتصر الأمر بالنسبة لتركيا على المشاورة العاجلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية (٦٨) .

كما أعلن الجانب المصري من جديد أبقاء مصر على احترامها لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها فيما يخص تركيا باعتبار أنه في حالة الإعتداء على تركيا ستعلن الأمم المتحدة وقوع حالة حرب عالمية (٦٩) .

ولكن الجانب البريطاني ظل متمسكا بموقفه بينما اقترح الجانب المصري إضافة مبدأ التشاور في حالة وقوع حرب عالمية إلى مشروعه السابق . وكان ذلك في آخر جلسة نوقشت خلالها هذه العموميات ، ومنرى ما انتهى إليه أمر هذه النقطة في جلسات الإنهاء .

ومن المشكلات التي نوقشت كذلك خلال معظم الجلسات .

مشكلة الخبراء الفنيين :

بدأت مناقشتها بجملة ٦ أكتوبر ١٩٥٣ ، حيث دار الحديث حول القائد العام للقاعدة والمستشار الفني (الذي أمكن تسميته المساعد الفني) والخبراء ، وضرورة توضيح اختصاصات كل منهم وتعميق العمل فيما بينهم .

وكانت الحكومة البريطانية تطلب بوجود أكبر عدد من رجالها بشكل ما اسمته « خبراء » وطلبت باكثر من أربعة آلاف خبير يظلون موجودين في القاعدة طيلة فترة الاتفاقية ، وبعد اتمام الجلاء ، على أن يكونوا في زعيم الرسمي العسكري ، مهمتهم الحفاظ على أمن القوات البريطانية الباقية في القاعدة ، معنيين ارتداءهم الزي العسكري بأنه يوفر لهم الحماية الشخصية اللازمة (٧٠) .

ولما كان هذا المطلوب يمثل شكلا من أشكال استمرار الاحتلال ، وفي ظل المرونة التي أخذها المصريون على عاتقهم ليصلوا إلى إنجاز مطالبهم ، فقد وافقوا على إبقاء عدد من هؤلاء الخبراء ، على ألا يزيدوا على أربعة آلاف خبير ، يظلون بعد اتمام

الجلاء لفترة ست سنوات ، فهو في مظهره استمرار للوجود البريطاني المحدود في القاعدة ، ولكنهم قعموا هذا التنازل في البعض ليصلوا إلى إنجاز الكل ، فهم فعلا كانوا أمام حقيقة أن الفئتين سيكونون في واقعهم رجالا من القوات المسلحة البريطانية مما سينير الرأي العام في مصر الذي سيتصور انهم لم يتموا الجلاء كاملا كما تعهدوا .

وإزاء هذا وضع المصريون تحفظا على تساهلهم هذا ، وكان هذا التحفظ هو الا يرتدى هؤلاء الزى الرسمي العسكري إخفاء لصفتهم العسكرية^(٧١) كما أحس الجانب المصرى بأنه عندما قبل أن يتساهل في عدد الخبراء البريطانيين أحص أنه انزلق في مسألة مدة بقاءهم وهي ست سنوات ، ففي جلسة ١١ اغسطس ١٩٥٣ طرح هذه المشكلة مطالباً بتقصير هذه الفترة إلى ثلاث سنوات فرفض البريطانيون ذلك ، فجعل المصريون يناورون بأنها أطول مدة يمكن أن يمنحوها ، وفي نفس الوقت تركوا الباب مفتوحاً بأن قالوا بأنه يجوز النظر في هذا الامر لدى اقتراب نهاية هذه السنوات الثلاث لتناقش مصر ما إذا كانت توافق على بقاء جانب صغير من هؤلاء الخبراء لمدة أو لمدد لاتزيد على سنة واحدة في كل مرة ، ثم ربطت هذا بما إذا كانت لندن متوافقة على إنقاص عدد هؤلاء الخبراء إنقاصا ملموما عن الاربعة الاتي^(٧٢) .

ولكن البريطانيين لم يقبلوا هذه الأمور ذاكين أن تقصير مدة بقاء الخبراء لا تقى بالفرض الموجودين من أجله لأن ذلك مرتبط بفترة استمرار الاتفاقية ككل^(٧٣) .

وتحت ضغط المصريين والأمريكيين من خلفهم ، جعل المفاوضات البريطاني يقدم تسهلا في هذا المجال وهو أنه إذا قبلها فأنما يقبلها لتحسب السنوات الثلاث ابتداء من تاريخ انسحاب القوات البريطانية ، إلا أنه من المتعذر عليهم أن يحددوا هؤلاء الخبراء من القوات الموجودة والتي كان يقدر عددها بثمانين الفا^(٧٤) .

وإزاء اعتراض المصريين علق الجانب البريطاني البت في هذا بأن طلب أن يرجع إلى لندن في هذا الشأن لأن توصية لندن لهم كانت أن يبقى هؤلاء الخبراء عشر سنوات .

كما طرح البريطانيون قبل قفل هذا الباب تساؤلا غريبا حول ما إذا كانت مصر ما زالت موافقة على ما جاء في النقاط التي أرست حول التنازل إلى واشنطن حول التنازل عند اقتراب نهاية السنوات الثلاث في شأن إبقاء عدد من الخبراء بعد هذه الفترة .

فافهمهم المصريون أن الإستياء المصرى العام من وجود البريطانيين سواء كانوا جنود احتلال ام خبراء هو الذى يقود التفاهم بينهما ، وأن التشدد البريطاني سبب كذلك في رفض هذه الأمور ، ولذلك فلا بد لبحث هذه النقطة من تغيير الجو وخلق جو آخر يمكن من خلاله التفكير في حل لمدة بقاء هؤلاء الخبراء^(٧٥) .

ولم تثر حول الخبراء مناقشات من الجانبين بالنسبة للعدد أو الفترة وإنما هناك مسألة ثلاثة لا تقل خطورة عن هاتين النقطتين وهي لباسهم الرسمي (الزى)

واستغرقت المناقشات حولها عدة جلسات ، فالبريطانيون مصررون على أن يظل الخبراء بزهم العسكرى الرسمى معتبرين أن رفض المصريين لهذا المطلب سيشكل عبة فى طريق المباحثات ، بينما تمسكت مصر بموقفها إزاء هذا الذى لأنه لاثير فقط شعور الشعب المصرى بل أنه ليس من الأمانة الإعلان عن جلاء القوات البريطانية بينما هؤلاء يتحركون أمام المصريين فى زهم الرسمى مما يهز الثقة بهم(٧٦) .

مشكلة مدة استمرار الاتفاقية .

وهذه إحدى المشكلات التى ظلت قائمة خلال كل المفاوضات سواء فيها هذه المفاوضات السرية أو ما تلاها من مفاوضات رسمية ، إذ أن الجانب المصرى كان ينظر إلى سرعة إنجاز الجلاء على أنه مطلب ملح يحافظون به على موقفهم أمام الشعب وأمام الأحزاب التى كانت عائقا أمامهم وتمثل المعارضة بالنسبة لهم خاصة وأن منهم من كان له دور بارز فى المفاوضات السابقة على قيام الثورة ، وإزاء إحساس البريطانيين بهذا لدى المصريين اتخذوا منه وسيلة للضغط عليهم أولا لإجراجهم أمام هذه القوى ثانيا ليحصلوا به على أكبر قدر من المكاسب لهم .

فكان اقتراح البريطانيين أن تظل مدة سريان الإتفاقية عشر سنوات على الأقل لتكون كافية لتنفيذ المشروع ، واعتبروها أقصر مدة ممكنة لذلك ، بينما أصر المصريون منذ البداية على الوصول إلى أقصر مدة ممكنة ، فبدأ بعرض اضافة سنتين إضافيتين للإتفاق بعد السنوات الثلاث التى خصصوها أول الأمر للإبقاء على الخبراء ورفض البريطانيون ذلك(٧٧) .

وفى جلسة أول سبتمبر ١٩٥٣ أعلن الجانب البريطانى وجهة نظره فى هذا العدد وطالب بسنة ونصف للجلاء ، وثلاث سنوات للخبراء ، وستين ينتقل فيها العمل من الخبراء إلى من اسموهم (بالمفتشين) ، ثم بعد ذلك مدة غير محدودة للوصول إلى نهاية الاتفاقية ، أى أن يكون مجموع المدة ست سنوات ونصفا ، يضاف إليها مدة غير محدودة .

وأمام اندهاش المصريين تراجع البريطانيون ليقرروا بأنه لاتصل مدة الإتفاق إلى عشر سنوات وهى الفترة التى طلبتها إنجلترا من قبل .

لكن المصريين رفضوا متمسكين بآلاتزيد المدة على خمس سنوات كحد أقصى لسريان الاتفاقية منذ يوم التوقيع عليها(٧٨) ، ولم يصلوا بعد ذلك إلى حل واضح .

مشكلات أخرى :

كانت هناك مشكلات أخرى لم يصلوا إلى حل كذلك مثل : المفتشين وهم الذين كانوا سيقومون بالتفتيش على المنشآت العسكرية المتبقية بعد الجلاء لتكون معدة للإستعمال فى حالات الهجوم وإعادة تنشيط القاعدة كما سلف ، وذلك بعد انقضاء سنوات بقاء الخبراء .

ومشكلة حق حيث رفض المصريون حق الطيران البريطاني وما سيقترتب عليه من إقامة Staging Posts (٧٩) .

كيف أنتهت هذه المباحثات السرية ؟

ظلت هذه المفاوضات تسير نشطة في أول أمرها . ألا أنها بدأت تتعثر منذ بداية جلسات شهر أكتوبر ١٩٥٣ ، بسبب العقبات التي كان يضعها الجانب البريطاني في الطريق ، لدرجة أن الجانب المصرى ظنا منه أنه وصل إلى الإتفاق على خطوط عريضة طالب بأن تكون الفرعيات بعد ذلك ، وذلك بجلسة ١٠ أكتوبر ، مكررين أنهم مستعدون لأن يعطوا - إذا ما وصلوا إلى هذا - بريطانيا تسهيلات أكثر في الطيران ، وهو أمر استغله البريطانيون فأرادوا أن يضعوا معه مطلب اللزى وإطالة مدة استمرار الإتفاقية ، ومن ثم قبول بالرفض من جانب المصريين .

وهاتان كلمتان تصوران نهاية للموقف :

أولاهما : كلمة لورد سالزبوري يوم ٩ أكتوبر - أثناء سير المفاوضات - في المؤتمر السنوى لحزب المحافظين من أن بريطانيا لم تصل بعد إلى إتفاق مع مصر بشأن مشكلة قاعدة قناة السويس ، بل أنها لم تصل إلى اتفاق من ناحية المبادئ ولست متأكدا أنها متصل .

ثم أعلن أنتونى إيدن : إذا أمكن الوصول إلى إتفاق فإن الحكومة البريطانية ستدافع عنه لأنه سيكون اتفاقا محققا لمصالحنا ومصلح شعبنا .. وإن يكون اتفاقا فرضته علينا دولة حليفة ، وهو بهذا يقصد الجهود الأمريكية .

وكان رد جيفرسون كافرى في اليوم التالى : إن الإنتصارات العظيمة التى تسجل فى ميدان الحكمة السياسية إنما هى وليدة المثابرة الرشيدة ، وإنى لآراك ما أنصمت به المحادثات غير الرسمية بشأن قاعدة قناة السويس من ثقة وإخلاص ، كما أدرك لحظات اليأس ونفاد الصبر والقلق وانعدام الثقة .. إنى شديد الأمل فى أنه سيمكن التغلب على هذه الصعاب .

ورغم هذه العقبات كان حرص المصريين شديدا على نجاح الإتفاق والوصول إلى المبادئ الأساسية للإتفاقية ، لما متناقضه اللجان فيما بعد ، ففي جلسة ١٢ أكتوبر قدمت مصر حسن نواياها فى إعطاء البريطانيين التسهيلات الممكنة ، كما اتفق على عقد اجتماع تالى لعرض النقط الرئيسية لهذه الخطوط العريضة وهى : أ - التليجاجة ب - استخدام القاعدة ج - بدء الانسحاب د - زى الخبراء هـ - تنظيم القاعدة و - شئون الجوز - طول المدة الأخيرة ح - بدء الانسحاب ط - الخبراء و عدهم فى تلك المدة الأخيرة (٨٠) .

وفى الجلسة الأخيرة من هذه المباحثات السرية يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ حيث كان المفروض عرض صورتي المبادئ الأساسية للإتفاقية ، كما سيتفق عليه تفصيلا إلا أنه تم الآتى :

أولاً : تم الإتفاق على الصيغة الخاصة بقناة السويس (فى الديباجة كما كانت تطلب ، بريطانيا) وأن تكون مدة مريان الإتفاق سبع سنوات ، وأوضح المصريون أنه بانتهاء هذه المدة ينتهى الإتفاق بكل نواحيه بينما علقه الجانب البريطانى على رأى الطرفين فى الإتفاق على ترتيبات جديدة .

ثانياً : أظهر البريطانيون ميلهم لقبول رأى مصر فى أن يتم الجلاء فى مدة خمسة عشر شهرا من وقت وضع الإتفاقية موضع التنفيذ .

ثالثاً : طلب الإنجليز الإبقاء على أربعة آلاف خبير فى السنوات الأربع والنصف الأولى ، ٢٥٠٠ خبير فى المسنتين والنصف الأخيرتين من الإتفاق ، بينما كان اقتراح المصريين الإبقاء على ٤٠٠٠ خبير فى السنوات الأربع والنصف الأولى ، وألف فى السنة الثانية و ٥٠٠ فى السنة والنصف الباقية من الإتفاق^(٨١) .

رابعاً : بالنسبة للزى فقد قامت مشادة بين الطرفين وأصر كل منهما على موقفه^(٨٢) ولعل البريطانيين قد وجدوها محل خلاف يستفاد منه .

خامساً : قبلت مصر تقريبا بأن تتحمل مصروفات وتسهيلات الموائىة والانتقالات على الطرق المصرية فى تحركات القوات البريطانية فى تلك الفترة^(٨٣) .

سادساً : وهذه ما جنح كل طرف فيها إلى الرضى ، وهى حق استخدام القاعدة ، حيث رفض المصريون قبول الدخول للدفاع عن أى دولة ليست عربية^(٨٤) .

وهنا وصل الرضى من كلا الطرفين إلى وقف هذه المرحلة من التفاوض ، وهى المرحلة الثانية من الأعمال السياسية فى سبيل الوصول إلى حل سياسى لمشكلة جلاء البريطانيين عن قاعدة قناة السويس .

بقى هنا أن نعرف جوانب أخرى لها تأثيرها فى تسيير المفاوضات وعرفلتها منها :

إسرائيل :

لم تغيب إسرائيل عن الساحة ، فقد كانت تعد نفسها طرفا فى هذا النزاع وبدأت تحاول فرض ارادتها وإظهار رغباتها ، وتحذر الولايات المتحدة وبريطانيا من مغبة جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وما ستمتبه من أخطار عليها فمثلا عندما فكرت الولايات المتحدة النزول بقلتها لتسوية هذا النزاع وذلك بإرسال دالاس ليجس نبض المنطقة بزيارته الإستطلاعية السابق الإشارة إليها زاره السفير الإسرائيلى فى واشنطن وطرح عليه فى صراحة سؤاليين :

- كيف يمكن للإنجليز أن ينسحبوا من مصر دون تسوية سلمية موقع عليها من كل من مصر وإسرائيل ؟ .

- ماذا يحدث على الخطوط بين مصر وإسرائيل إذا انسحب الإنجليز دون تسوية تضبط الموقف ؟ .

وكان السفير الإسرائيلي أبا إيبان يحمل معه رسالة من موسى شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي يفوض فيها دالاس في مؤال المصريين عن شروطهم في السلام مع إسرائيل ؟

إلا أن دالاس رغم وعيه للموقف وخطورته فقد طرح الموضوع في حذر وبمصرعة على المصريين إبان زيارته لهم ولم ينتظر جوابا شافيا منهم^(٨٥) .

ولعله في هذا أراد أن يشعر المصريين بأن إسرائيل لا بد أن تكون في حسابهم ، وفي نفس الوقت لا يريد أن يكون موضوعها مصدر قلق أثناء سير المفاوضات التي أراد لها أن تكون .

المعونات الأجنبية لمصر :

ونقصد بها معونة بريطانيا والولايات المتحدة وقد تناولناها من قبل عندما استعملت للضغط على المصريين لقبول ما يقدم لهم من شروط في حدود مشكلة الجلاء عن منطقة قناة السويس .

وفي أثناء سير هذه المحادثات الأخيرة استعملت هذه المعونات بأكثر فاعلية فيما وضعت له من أغراض ، ورغم استعمالها هكذا فإن صمود المصريين وإظهار عدم اهتمامهم بها وأنذاع الولايات المتحدة فيما خطته لنفسها من ضرورة الوصول إلى حل للمشكلة على يديها فلم يعط التهديد بها ثماره .

قام البريطانيون بالتنسيق مع الأمريكيين في استعمال هذا السلام ، فوضعوا برنامجا للمعونات العسكرية والاقتصادية بواسطة المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمصر A Program of Military and Economic assistance by The United Kingdom U.S Loegypt من أجل الضغط على مصر لقبول المطالب التي تقدم بشأن أية اتفاقية ومن أثارها تمبيع موقف الولايات المتحدة في ردها على محمد نجيب في بولية ١٩٥٣ عند طلبه الأسلحة لمصر .

كما طالبت السفارة بسرعة التنسيق مع الولايات المتحدة في هذا المجال حيث ه أن الوقت قد أزف^(٨٦) .

وقد عُدّ بسببه اجتماع بين ممثلي الطرفين على اعتبار أن المعونة العسكرية والاقتصادية ستكون جزءا أساسيا لعمل تسوية للخلافات مع مصر .

وكانت النقاط التي تناولوها في الاجتماع هي :

١ - مقدار المعونة .

٢ - الشكل الذي ستقدم فيه .

٣ - الإرتباطات التي ستخضع حيال تنظيم العلاقات الإنجلو مصرية .

فبالنسبة للنقطة الأولى : اتفق على أن تضطلع الولايات المتحدة بنصيب الأسد من قيمة ما سيقدم من معونات لمصر ، على أن يحس البريطانيون بأثر هذا في مدى تحسن نية المصريين لهم ، لأن منشأتهم ورجالهم في القاعدة هم الذين سيقبضون الثمن إن أمنا وإن دماً ولذلك أوصوا الأمريكيين بأن قيمة المعونة كبيرة .

وبالنسبة للبند الثاني فكانت المعونة في شكل منحة أو قرض له فترة سماح طويلة لسداده ، ولكن لشك البريطانيين في نوايا المصريين أوصوا بأن تسلم هذه المنحة لهم في شكل أقساط أو دفعات تكون متزامنة مع التسهيلات أو الموافقات التي يقدمها المصريون في المقابل للمفاوضين البريطانيين والتي تنهى كل منهما - أى المعونة والمفاوضات - بإتفاقية باخلاص .

أما البند الثالث فقد أبدت الولايات المتحدة تخوفاً وتحفظاً بشأنه أما إنجلترا فقد جعلت معونتها في شكل الإفراج عن الأرصد المجمدة بينهما بشكل جزئي يتمشى مع ما تحرز من مكاسب أثناء المفاوضات والعلاقات السياسية بينهما^(٨٧) ، وتتماشى كذلك بشكل عكسي مع مدى قوة سلطة الحكم في مصر .

ويقول التقرير إن عمل الإنجليز هذا كان وراء إطالة أمد المفاوضات في تلك الفترة ، وأن الإفراج عن الأرصد دون إحراز مكاسب يفقده قيمته السياسية ، ولقد اعتمدت لجنة المفاوضات لأعلى البحار Overseas Negotiation Committes الإفراج عن مبلغ ما بين ١٥ ، ٢٠ مليون دولار لمساعدة التجارة البريطانية في مصر ولكنها عابت فإلغته عندما توقفت المفاوضات في مايو ١٩٥٣ ، رغم أن الغرض من الإفراج كان اقتصادياً وليس سياسياً ، إلا أن اللجنة تداركت الهدف فعدلته .

وتناول التقرير المعونات العسكرية فورد فيه حاجة المصريين الكبيرة للمعدات البريطانية للأسلحة البريطانية التي يستعملها الجيش المصري وعلى الإنجليز أن ينهوا إلى أن هذا العناد سيستعمل ضدهم في القناة ، ولكن في نفس الوقت رأى البريطانيون أن إمدادهم بالعناد سيظهر للمصريين حسن نواياهم ، وانتهى التقرير إلى التوصية بعدم منح المعونات العسكرية ولكن في شكل أنواع لا يمكن استعمالها ضدهم ، مع إعطائهم أولوية في مجال الإمداد بالسلح^(٨٨) .

وإزاء هذا شكلت لجنة بريطانية أمريكية بعد ذلك لدراسة احتياجات مصر اقتصادياً وعسكرياً في المستقبل وحصرت هذه المعونات في شكل :

أ - هدايا - طائرات - دبابات - معدات حربية .

ب - زيادة الإفراج عن الأرصد .

ج - معونات مالية لتنمية رأس المال المصري^(٨٩) .

ولكن لم يحدث أن نفذ شيء من هذا وإنما توقفت بتوقف المفاوضات كما رأينا

وبهذا يمكن القول بأن أسلوب المعونات الأمريكية أو البريطانية كانت أمانى برفقة مرتبطة بالوصول إلى نهاية للمفاوضات فى مصالحها بالدرجة الأولى .

مرحلة جديدة من الجهود السرية :

أمام توقف مرحلة المباحثات السرية والتي كانت فترة هامة رغم عدم وصولها إلى نتائج بدأت الولايات المتحدة تعيد حساباتها وتقيم الموقف العام ، وتقرأ صحفها ، فقد أصبحت لها مصالحها فى الشرق تخشى عليها من الضياع وأن بريطانيا فى تشدها لتتال أكبر قسط من الميزات ستكون - رغم صداقتها - سببا فى ضياع جزء كبير من هذه المصالح ومن ثم أصبحت فى موقف يحتم عليها ضرورة اتخاذ موقف دبلوماسى أكثر فاعلية . وهو التقريب بين مطالب كل من الطرفين المتنازعين . سيما وأنه ظهر أمامها عامل يزيد من مسئوليتها فى المنطقة وهم العرب الذين أصبحوا يتجهون إلى تأييد المصريين مما سيقف عائقا أمام الجهود الغربية والأمريكية التى كانت تسعى لتتميتها .

فأنت الولايات المتحدة أن التمدادى مع بريطانيا فى مساندتها سيورثها الصلف والتشدد أكثر مما سيدفع مصر ومن ورائها هذه الدول العربية إلى التمدادى فى الحياء بل وعدم التعاون مع الغرب ، وهذا سينتج عنه اضطراب التخطيط الغربى فى المنطقة .

بينما نظر البريطانيون إلى مسألة انسحاب قواتهم من المنطقة فى هذه الفترة وأمام التشدد المصرى حول مطالبه سيكون مظهرا من مظاهر الضعف ، مما سيقلل من تأثيرها فى الشرق الأوسط الذى كانت لهم السيطرة شبه الكاملة عليه .

ووسط هذا الزحام بدأ الجانب البريطانى يحس بثقل الجانب المصرى لدرجة أنه كى يوازن بين خروجه من قاعدة القناة وبين احتفاظه بمركزه فى المنطقة بدأ يفكر فى نقل قواته إلى الأردن ، وهل سيأتى هذا النقل بفائزته وهى الحفاظ على علاقتهم بالمصريين للاستعانة بهم وقت اندلاع حرب تستهدف المنطقة وإشاعة الإحساس العام فى العالم بوجودهم الفعال فى المنطقة كدخولهم طرفا فى حل المشكلة الفلسطينية .

ولكن هذه الفكرة ذابت فى كأس الشك فى نوايا المصريين ، هل سيدخلون معهم فى حلف للدفاع عن الشرق الأوسط أم سيحطونهم ظهرهم حتى ولو كان وجههم سيقا لأمرىكا ، لأن الأخيرة أيضا كانت فى دائرة شكهم ، وإزاء هذا أقل ملف هذا الاقتراح ورأوا أنهم يجب أن يبدؤوا بالتنسيق مع الأمريكيين^(٩٠) سيما وأن الأمريكيين كانوا مازالوا متمسكين بالخيط الأخير الذى توقفت عنده المباحثات السرية وهو الوصول إلى فكرة « المبادئ الأساسية للمعاهدة » وبدأ دالاس يعلن أنه مادام المصريون قد وصلوا إلى الإقتناع بهذه الفكرة فيمكن للولايات المتحدة أن تمارس نوعا من الضغط عليهم^(٩١) ، ومن ثم بدأ صراع بين الصديقين أمريكا وبريطانيا حول كيفية احتفاظ كل منهما بمصالحه فى المنطقة ، مما أدى إلى صدام حول أسلوب التعامل مع الدول العربية بدءا بمصر .

ومن هنا أحست الولايات المتحدة بضرورة الوقوف في وجه السياسة البريطانية المتشددة والتي رأت أن فيها ضررا للجميع ، ولأنها يجب أن تتشدد هي ضد الإنجليز واتخذت مسألة المعونات سلاحا في هذه المعركة بشكل أكثر استقلالا عن مسار البريطانيين وموقفهم ، فبدأت تلوح ببذل المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، أملا في دفع بريطانيا إلى العول عن موقفها . وبدأت بذلك تحدل عن قراراتها من قبل من ربط إرسال المعونات بالوصول إلى اتفاق مع المصريين ، وهكذا أصبح الضغط الأمريكي يتجه إلى كفة البريطانيين^(٩٢) .

وقد أثار هذا الموقف الأمريكي مخاوف البريطانيين عندما تناقض مع خطتها الأولى ، وأنهم في نفس الوقت كانوا يشعرون بأن المصريين سوف لا يقبلون مقترحاتهم ، إلا إذا كانت هذه المقترحات تحظى بتأييد الأمريكيين كما اعتبروا أن تقديم المعونات الأمريكية سيضعف قوة المساومة البريطانية مع مصر ، عندما سيحسون أن الرباط بين الصديقين قد فسم وأن هذا الفسم سيستمر كدليل على الخلاف السياسي بين الصديقين وتصبح المسألة معه كما لو كانت مسألة استعمارية وليست مسألة دفاعية^(٩٣) .

ولكن لم تفقد بريطانيا الأمل في استعمال المعونات لصالحها رغم هذا ، فُطلب منها على الأقل رفعها حتى يصل الطرفان المتنازعان إلى التوقيع على « المبادئ الرئيسية للاتفاقية » ووافقت أمريكا على هذا بشرط أن يقدم البريطانيون ذخيرة حربية لدفع إحياء المصريين بأن بريطانيا لا تريد اتفاقية حقيقية ، أي أن الولايات المتحدة قد وافقت إنجلترا على مطلبها على أساس تراجعها عن موقفها المتشدد مع المصريين^(٩٤) ، وهكذا أصبح الضغط الأمريكي على بريطانيا .

وأعلن دالاس هذا صراحة مطالبا بريطانيا بمسودة نص « المبادئ الأساسية للمعاهدة » أي موافقة بريطانيا عليها كشرط لاستجابة أمريكا لها في الضغط على المصريين ، ويبدو أن الموقف كان أكبر من أن يسوف فيه فاصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها بأن يعد النص المطلوب فوراً ، كما طلبت أن يتوجه سفيرها في الولايات المتحدة إلى دالاس ويتفاهم معه حول وجهات النظر البريطانية ، وأرسلت كذلك برقية إلى الخارجية الأمريكية تتضمن مشروعا للإمراع بجلاء القوات البريطانية^(٩٥) !!

وإزاء هذا التشدد الأمريكي أيضا وافق لورد سالسبوري دالاس على وجهة نظره لأنه ليس هناك أمل وتقتد في الحصول من المصريين على موافقة على الاشتراك في تشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط فالوقت لم يكن مناسباً .

وأعلن أن مسألة الدفاع هذه قد أسقطت من التعليمات الصادرة للسفارة البريطانية في القاهرة كأساس من أسس الاتفاق المزمع^(٩٦) .

كما بدأت بريطانيا تعيد النظر في بنود « المبادئ الأساسية للاتفاقية » لتتواءم مع الموقف الجديد ، وذلك بتضح مما أرسله السفير البريطاني في القاهرة وهو أكثرهم

إحساسا بالموقف ، من أنه لا بد أن تكون هناك نسبة مرونة في المطالب البريطاني
تمشيا مع « التكتيكات الأمريكية » وذلك بالموافقة على :

١ - تقليل أعداد الفنين الذين يشتركون في القاعدة .

٢ - تعديل صيغة حقوق الطيران وإشاعة أن القاعدة لا بد أن تخدم مصالح
العرب :

٣ - صيانة القاعدة يكون بالاشتراك مع المصريين .

٤ - تعديل عبارة « التشاور » لتكون « يتشاور الطرفان معا خلال السنة الأخيرة
من الفترة المحددة لاستمرار المعاهدة لتقرير التنظيمات الضرورية » .

٥ - امتنع تدخل الأمم المتحدة في حالة وقوع تهديد أو اعتداء .

وقد علل السفير استعمال هذه المرونة بأنها لاعطاء الأمريكيين احساسا بأنهم
مستعدون أن يأخذوا المشكلات المصرية في حسابهم وأنهم مستعدون لمد يد العون
لهم (١٩) .

وفي ١٨ يناير ١٩٥٨ أرسل السفير البريطاني في القاهرة تقريراً آخر حول نقد
إرسال المعونة الأمريكية لمصر ، من أن إرسال المعونة الأمريكية لهم ربما يسبب
برودة المفاوضات وأنه لا يرى سبباً لاستعجال إرسال معونات لمصر قبل الوصول
مهم إلى حل أياً كان في سبيل الوصول إلى اتفاق ، وأن السياسة الأمريكية في نظره
كانت مشوبة باعتقاد أن مصر مازالت ضحية الاستعمار البريطاني وتستحق العطف
الأمريكي وأنها تحت تأثير الرغبة في الوصول إلى حل سريع تقريبا وبأى ثمن ستفعل
هذا .

وأبدى مخاوفه من نقطة أخرى جديدة هي أن الاعتبارات الأمريكية هذه إنما
أرتبطت بالخوف من عدم شعبية النظام في مصر بمحاولة تأييده (٢٠) ، ومن ثم بدأ
يؤا في وزارته في لندن بكثير من التقارير المتتابعة حول مدى رسوخ النظام في مصر
وموقف رجال الثورة من محمد نجيب ، ومدى سلطة جمال عبد الناصر وإمكانية
الوصول معه إلى اتفاق ، وكانت الأزمة بدأت تطل على مجلس قيادة الثورة ، وكذلك
للصراعات السياسية والحزبية في البلاد (٢١) ، وإزاء هذه الأحوال المضطربة أراد
السفير أن يسوف في المباحثات حتى ينجلي الموقف ، مما زاد من قلق المصريين ،
وأضاف أكثر إلى شكهم في نوايا البريطانيين ، وظنوا أن تنازلهم في المباحثات
السابقة قد يجبرهم إلى مزيد منها ، وطلب وزير الخارجية المصري من السفير
الأمريكي في ٢١ يناير ١٩٥٤ « أن يفكر في الطريقة التي تعيد الكرة إلى الملعب
مرة أخرى » (٢٢) .

ولما وجنت الولايات المتحدة أن الكمثرى قد نضجت وأن بريطانيا بدأت تفهم
الموقف ومستعدة لمعالجه بتشدد أقل في الوقت الذي كان المصريون يطالبون كذلك

بدأت عملها بالضغط عليهم ، وبدأ يطرح بعض القضايا المختلف عليها كاختبار للنوايا المصرية ، فطرح مسألة الهجوم على تركيا ووضع القاعدة للدفاع عنها فقال وزير الخارجية المصري ، أنه اذا طلبت الولايات المتحدة هذا فستقبل مصر في الوقت الذي لا تقبله من الانجليز فوعده السفير خيرا بعد أن يستشير حكومته(١٠١) .

وأمام هذا التشوق المصري بدأت الولايات المتحدة ضغطها ، فتقدم سفيرها في مصر بمذكرة للحكومة المصرية مفادها الضغط عليها بقبول مقترحاتها في ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ باعتبارها أفضل ما يمكن التوصل إليه ، وأن الحكومة الأمريكية لم تقدم أية مساعدات اقتصادية لمصر قبل أن يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة القناة ، فكانت صفة للمصريين لدرجة أن جمال عبد الناصر وصف الأمريكيين « بالمبتزين »(١٠٢) .

ولكن أمريكا عادت إلى تهينة هذه الثورة وتوجيه الموقف إلى التحرك فاقترحت عمل تقرير مشترك من السفارتين الأمريكية والبريطانية لوضع تصور لهذا التحرك ووعدت الولايات المتحدة من خلاله تقديم المعونات الاقتصادية لمصر عقب التوقيع على « المبادئ الرئيسية للاتفاقية » وقبل الانتهاء من التفاصيل النهائية حذرت مصر من التأجيل في التوصل إلى حل خضية فقدان هذه المعونة ولأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاحتفاظ بالاعتمادات المالية التي تخصص لمصر إلى أجل غير محدود .

كما أوضح التقرير أنه يجب انتهاز فرصة نجاح المصريين في معاهدة السودان والقضاء على الإخوان المسلمين وإحساس مجلس الثورة بقوته . وخشيته على ضياع هذه الهيئة التي حصل عليها في فشل هذه الاتفاقية فإنهم سيواجهون إذا فشلوا بسلسلة من الكوارث في بلادهم فضلا عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها(١٠٣) .

ويتضح من هذا أن الولايات المتحدة لم تكن كما اعتقد المصريون فيها ، وإنما كانت تسعى للضغط على الحركة السياسية لحكومة الثورة ، وأن مصر التي ستحصل على المعونات لا بد أن تؤدى المقابل . وهو حماية المصالح الأمريكية من خلال الاستجابة لمطالب البريطانيين .

ونجحت في ذلك ورضخ عبد الناصر واعد السفير بأنه سيوصى إخوانه في مجلس قيادة الثورة بقبول التراجع في مسألة حق العودة إلى القاعدة ليشمل الاعتداء على تركيا بالإضافة إلى الدول العربية ، في حين رفض ارتداء الخبزاء البريطانيين لزيهم العسكري حتى ولو رفضت أمامها المعونات الأمريكية(١٠٤) ، وظلت مسألة الزى ورقة لعب بيد الأمريكيين(١٠٥) .

أزمة مارس وأثرها على المفاوضات :

شهر في إبر ونصف شهر مارس في حالة سكون نمبى لهذه المحادثات بسبب أزمة مارس(١٠٦) ، التي طغت على الموقف ، فما بين مترقب للنتائج لأنتهازها وهم البريطانيون وما بين خائف من النتائج وهم المصريون ، لأن استمرارها كان سيكون

له اخطر العواقب فى الداخل وفى الخارج ، ومن ثم لم يكن أمام عبد الناصر إلا الدخول فى مغامرة سياسية ليشتري سمعة الثورة بأى ثمن ، فتقدم سرا دون علم من بقية أعضاء مجلس الثورة بعرض على البريطانيين من خلال الأمريكيين لتسوية مشكلة القاعدة بأسلوب تبادل التنازلات ، فتعطى مصر لبريطانيا حق العودة إلى القاعدة فى حالة تعرض تركيا لعنوان خارجى فى مقابل تنازل بريطانيا عن تمسكها بأن يرتدى خبراؤها الزى الرسمى ، مستغلا فى ذلك العرض الذى يقيمه وزير خارجيته الذى سبق أن أشرنا إليه .

وقد تلقفته الولايات المتحدة لأنها أكثر الأطراف استفادة من هذا ، وأوصت فى مذكرة وجهتها إلى بريطانيا بقبوله واستئناف المحادثات مع مصر على أساسه والاستفادة من المحنة التى تمر بها السلطة فى البلاد (١٠٧) .

ولم يكن هذا العرض بحاجة إلى توصية من الأمريكيين لقبوله فهو يمثل تنازلا جوهريا فى مسألة استبعت الحكومة البريطانية الحصول عليها بسهولة ، فهو يتضمن جعل مصر تابعة للغرب وتشترك فى نظم دفاعية تتعارض مع مصالحها القومية لارتباط تركيا بحلف الأطلنطي ، وكل هذا كان فى مقابل الحفاظ على شكل مجلس الثورة وهيبته فى بلاده .

ومن ثم رحبت بريطانيا به ، واعتبرته أفضل من مقترحاتها فى أكتوبر ١٩٥٣ وأنها تصل به إلى أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة دون قرار من الأمم المتحدة وما قد يعرقله من استخدام بعض الدول لحق الفيتو إذا ما طلب (١٠٨) .

وأمام قناعة البريطانيين بأنهم سينسحبون على مراحل وستضفى القاعدة فإنه سوف لا يكون هناك داع إلى عدد كبير من الفنيين العسكريين سواء فى زى رسمى أم مدنى لصيانة قاعدة كبيرة فى مصر ، خصوصا وأن الحرب متطورة إلى حرب نووية ، ومن ثم فلم يكن بقاء أى جنود فى مصر أمرا ضروريا (١٠٩) ، ومن هنا بدأت بريطانيا بداية طيبة .

فحدثت مقابلة بين وزير الخارجية البريطانية مع السفير الأمريكى فى ١٦ مارس ١٩٥٤ من أجل استئناف المباحثات مع المصريين وطرح عليه المقترحات الآتية :

- ١ - ترحيبهم باستعداد مصر لتقديم القاعدة فى حالة وقوع هجوم حتى على تركيا وأبدى طمعهم فى أن يدخلوا إيران ولو أنه مطلب غير أساسى .
- ٢ - وبالتنسيق للفنيين فأبدى إدراكه لحساسية المصريين بالنسبة لزيهم ، وقدم تمهيدا وذلك بإبدالهم بإدارة منية تجرى الصيانة والإنشاء فى المطارات وهى أولى المنشآت بهذا على أن يكون ذلك تحت الأشراف المصرى ، وطلب أن تشارك أمريكا فى هذه الإدارة .

٣ - طلب كذلك مع التساهل السابق أن تمتد مدة سريان الاتفاقية لأكثر من السنوات السبع .

وأن تصل مدة الانسحاب إلى سنتين لأن المخازن والمهمات كثيرة .
٥ - عليهم أن يعيدوا إلى المصريين الثقة فيهم وهو أساس أى اتفاق بينهما وأنه لا يمكن أن تستأنف مفاوضات على غير ثقة .

وطالب السفير الأمريكى أشرافه المقاولين الأمريكيين ، فعلق الوزير هذا الطلب على تقاهم قادم (١١٠) .

وضح تأييد الولايات المتحدة لموقف الحكومة البريطانية بدليل مبادرتها للمساهمة بمقاوليها فى الإدارة المدنية لصيانة القاعدة ، إلا أنها أبدت خوفا من أعمال الفدائيين فى منطقة القناة وأراء الوزراء المصريين بما فيهم محمد نجيب مما قد يحول دون استئناف المفاوضات ، كما طالبت بضرورة وجود الثقة بين الطرفين كأساس للتفاوض .

وحذرت من أن عدم التوصل إلى أسلوب للتفاوض سيوصل إلى نزاع قد لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقضى عليه .

كما طالبت الحكومة المصرية بتهنئة الأحوال فى السودان وفى منطقة القناة لإيجاد جو ملائم لإجراء المفاوضات (١١١) .

لاح فى الأفق السياسى فى القاهرة ثقله للموقف وتشوف لاستئناف المباحثات ، التى أمل رجال الثورة فيها ما يهدىء الراى العام المتمائل عنها فى تلك الفترة العصيبة فى مصر ، فكتب السفير الأمريكى فى القاهرة مذكرة بتقييم الموقف ورؤيته له ، أبدى فيها أن المصريين سيكونون أكثر قبولا للمقترحات الجديدة التى ستعالج ثغرات مقترحات أكتوبر ١٩٥٣ .

وبالنسبة للفنيين فى القاعدة ومشكلة زعيم فقد أصبحت محلولة وسيعدها المصريون نصرا لهم .

أما بالنسبة لمدد الاتفاقية إلى عشرين عاما ، فإنهم سيرفضونه ، واقترح أن تصل المدد فقط إلى عشر سنوات .

وعن صيانة المنشآت فرأى عدم التشدد فى أن يتولى صيانتها أجنبى لأن المصريين يمكن أن يقوموا بها ، سيما وأنه ستقل منها كميات كبيرة من المعدات فتصبح الحاجة إلى الصيانة ليست كبيرة .

وختم مذكرته بقوله بأن الوقت أكثر ملائمة من الناحية النفسية للتحرك السياسى ، وذلك بالتساوى بين كل من مصر وإنجلترا وأمريكا (١١٢) .

وقد علق السفير البريطانى على هذه الرؤية بأنه يرى تجنب إدخال الولايات

المتحدة بشكل مباشر ، وإنما تكون في شكل وسيط غير ملتزم ، على أن تبقى مساندة لموقف الإنجليز ، حتى لا يصل المصريون إلى غاياتهم بطرق ملتوية^(١١٣) .

وقد وافقت الخارجية البريطانية على هذا ، وأضافت أنه لا داعي لطرح مسألة تقصير المدة أو إبطالها طالما أن المصريين مستعدين لإتاحة القاعدة في حالة الهجوم سواء على مصر أم الشرق الأوسط ، أما عن مشكلة الزى فاضافت أنها توافق على أن يحمل الفنيون سلاحا شخصيا طالما أن الزى يوحي للمصريين أنهم جنود احتلال^(١١٤) .

وبعد أن بدأت الأحوال تهدأ حول فكرة استئناف المباحثات عادت بريطانيا فارسلت إلى واشنطن في ٢٦ مارس رسالة فيها كثير من الإثارة والتشكيك حول الوضع في مصر ، وما وصل اليه كرمي الحكم ، ورأت أن تتخذ خطوات للاستفادة من ذلك فطلبت أمريكا من سفيرها في القاهرة تقريراً عن الموقف^(١١٥) وكان التقرير يفيد أن عبد الناصر قابض على زمام الحكم وأن المصريين مازالوا مستعدين لاستئناف المفاوضات على وجه السرعة^(١١٦) .

إلا أن هذا التقرير لم يكن كافياً لتطمئن إليه الأطراف فيما يخص كل منهم ، حيث كانت الأحداث في مصر تتوالى والوضع في مجلس قيادة الثورة غير مستقر ، وذلك ما أظهره تقرير السفير البريطاني في القاهرة أرسله إلى الخارجية البريطانية يوم ٥ أبريل ١٩٥٤ .

أولاً : التخوف من الموقف بشكل عام معتقداً أن اضطراب السلطة سيؤدي إلى ظهور قوى أيديولوجية متناوئة ، مما سيؤكّد الاضطرابات في منطقة معسكرات قناة السويس ، سيما وأن الفدائيين مازالوا يمارسون نشاطهم هناك .

ثانياً : الإضطرابات في الجامعة وقيام الطلبة باضرابات .

ثالثاً : إن استمرار مجلس الثورة الحالي يخل دائرة التوقعات ، وعندما يطاح بقيادته ربما يلجأ إلى الاتحاد مع الإخوان المسلمين ، وتصبح عودة المفاوضات بعيدة الاحتمال ، وحتى إذا تمت فستكون على أسس جديدة ستختلف بالضرورة عما وصلنا إليه مع عبد الناصر ، وأن النظام الجديد قد يلتزم العنف معهم كسبا لشعبية جديدة .

رابعاً : إن جمال عبد الناصر في نظر الانجليز أصبح فارس الرهان ، ووصلت المفاوضات على يديه إلى إنجازات كبيرة .

وأشار السفير في تقريره إلى أنهم يجب أن ينفوا بجانب عبد الناصر ، ملوحين بضرورة استئناف المفاوضات ، وإظهار التفاؤل حول نتائجها المتوقعة ، حتى يعود

زملأوه إلى الالتفاف حوله من جديد ، ومن بعدهم جماعات الشعب ، وإلا فيكون سببا من اسباب إضعاف مجلس قيادة الثورة وجمال عبد الناصر مما سيعود عليهم بالخسران .

وباستمرار هذا الدعم الميامى سيعيدون الثقة ليس فقط إلى عبد الناصر ولكن للغرب كذلك ، ومنكون الحكومة المصرية أمام هذا الجميل أكثر حماسا من أى وقت مضى فى تنفيذ التزاماتها ، وانتهى التقرير إلى :

- أن النظام رغم هذا مازال محفوظا بالمخاطر ، حتى ولو كانت المفاوضات والاتفاقية دعما له ، فهناك أخطار مازالت فى وجود محمد نجيب على رأس المجلس كمصدر للهياج .

- ثم استمرار وجود الجنود البريطانيين فى المنطقة أمر يقلق الشعب المصرى والثورة .

- إلا أن فلسفة النظام مازالت - رغم كل هذا - تكره الشيوعية ومازالت تفتح عيونها على الغرب .

- لم تظهر لآن حكومة يمكن أن تصل إلى السلطة بعد للشعب المصرى(١١٧) .

ومن هذا نرى أن الولايات المتحدة نفتت وعدما لبريطانيا بفتح باب المعونات العسكرية والاقتصادية لمصر فور التوقيع على هذه الاتفاقية ، وكان هذا بمثابة تشجيع كبير ليبدأ الطرفان الدور الثانى والنهائى للمفاوضات الذى انتهى بتوقيع اتفاقية الجلاء كما ستعرض .

وأن فرصة إلى اتفاق مع مصر هى أكثر فى ظل قيادة الثورة الحالية ، لأنها أخلص حكومة فى نظرنا تأخذ على نفسها تنفيذ التزاماتها قبلنا (١١٨) .

ولقد أصبح هذا التقرير دمتورا لدراسة القطبين بريطانيا وأمريكا بعد أن ظلا يجمعان المعلومات المتناثرة حوله ، فهذه واشنطن تصلها معلومات مضطربة عن الموقف ، وتوصى بمزيد منها ، ويمزيد من التأييد لعبد الناصر ولو فى شكل غير رسمى ، كما توصى بضرورة عودة المفاوضات لتكون جزءا من هذا التأييد ، بل وأوصت بسرعة الوصول إلى نتائج لعل فى إعلانها على الشعب ما يعيده إلى الالتفاف حوله من جديد(١١٩) .

والعجب إن وافقت الخارجية البريطانية على هذا وقالت « إذا كنا نريد أن نوطد مركزه فعلينا أن ندخل معه فى اتفاقية بعد مفاوضات سريعة »(١٢٠) .

وبعد مرور عدة أيام بين الأخذ والرد فى كواليس السياسة البريطانية والأمريكية

بدأت الأحوال تمتد في مصر إلى حد ما مما يظهره تقرير السفير البريطاني في ١٤ أبريل ١٩٥٤ من ملاحظته للضعف بنجيب وإمام الأمراض به وعدم قدرته على الاصطلاح بكل مسؤولياته ، في حين كان عبد الناصر أكثر حركة في الحكم وأقرب إلى تملك زمام الأمور من حديد ، وأنه أقوى رجل في مجلس قيادة الثورة (١٢١) .
وعلى هذا هدأ بال أطراف المفاوضات وعادوا إلى تحركاتهم السياسية من أجل استئناف المفاوضات .

ما بعد أزمة مارس :

اتخذت التحركات إيقاعا سريعا انتهزا للفرصة تدعيما لموقف الحكم في مصر ، ومنعا لما قد يحدث ، سيما وأن الأزمة مازالت لها جذوات تحت الرماد ، فضلا عن القلق الذي شاب الولايات المتحدة وبريطانيا .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد جعلت تمارس ضغطها على الانجليز ليبادروا بالعمل مع عبد الناصر ، وإظهار حسن النية لاستعادة الثقة بينه وبين الغرب (١٢٢) وطالبت بالامراع في ذلك لدرجة أنها طالبت بأن يكون إخطار عبد الناصر بهذا في أقل من أسبوع ، على أن يكون ذلك بين وزير الخارجية البريطاني وعبد الناصر (١٢٣) .

وكانت بريطانيا ترجو منها أن تشترك كطرف ثالث في المفاوضات نظرا لثقتها في المصريين وثقة المصريين فيها ، (إلا أنهم أصروا على موقفهم بعدم الاشتراك الرسمي في ذلك ، وأضافت أنه إذا كان ذلك مطلوبا فليكن بعد موافقة المصريين أنفسهم ، وأعلنت أن اظهار حسن النوايا البريطانية للمصريين سيكون كفيلا بالمسير في المفاوضات .

وأعلنت أمريكا من ناحية أخرى ، أنها سوف تعطي المصريين تشجيعا وثقة من ناحيتها ، وبشكل فوري لأن التأخير في ذلك فيه دفع للحكم في مصر إلى مزيد من التهور (١٢٤) .

كما أعلن دالاس في ٢٢ إبريل ١٩٥٤ ، أنه إذا استطاعت حكومة جلالة الملكة أن تحرك المفاوضات بسرعة مع عبد الناصر ، فإن هناك فرصة أحسن من ذي قبل لتحقيق السلام باستقرار الوضع في مصر ، وتستطيع حكومة الولايات المتحدة تقديم المعونات الاقتصادية التي انتفت عليها مع مصر ، على ألا تقف حكومة جلالته ضدها خوفا من استعمالها ضدها ، وأضاف أن هذا لا بد أن تتخذ الاجراءات بشأنه قبل نهاية يونيو وهو نهاية السنة المالية (١٢٥) .

موقف بريطانيا :

لم تمنع فيما سبق وإنما أرادت إدخال أمريكا طرفا في مسألة صيانة القاعدة بمقاولين مدنيين من طرفها ، لأنه - كما بدا - كانت الثقة مازالت قليلة في حق البريطانيين ، وأن عبد الناصر كانت ثقته أكبر في الولايات المتحدة ، ومن ثم طلب أن تكون المبادرة مع السفير الأمريكي وعبد الناصر مباشرة ، على أن يبسط أمامه المطالبات البريطانية ، لاعتقاد البريطانيين أن عبد الناصر يستمع كثيرا لنصح كافرى في القاهرة^(١٢٦) ، إلا أنها أبدت تخوفا من منح المعونات الأمريكية لمصر ، بعد أن كانت تستعمل كوسيلة تهديد لها ، ولم يصبح الأمر سهلا لإقناع الولايات المتحدة بموقفها في تلك الفترة الحرجة ، وربما تصبح هذه المعونة شكلا من أشكال المقامرة في المفاوضات مع مصر ، ودعت بريطانيا أمريكا إلى الترتيب في هذا الاجراء حتى تتأكد من أنها ستصل إلى اتفاقية شاملة تشمل انسحاب القوات من مصر ، وأن يحل السلام في الشرق الأوسط بإبرام اتفاقية دفاع مشترك وإلا يتغير الوضع^(١٢٧) ، وكان البريطانيون في شك وقلق من المصريين بسبب !

١ - نشاط الفدائيين في منطقة القناة :

كان نشاطهم يتزايد كضغط من الجانب المصرى على البريطانيين لدرجة قطع طرق المواصلات على القوات هناك ، برغم إدعاء الحكومة المصرية ببذل الجهد لإيقاف نشاطهم ، وأقول إدعاء لأن وزير الخارجية المصرية أعلن أنه اذا لم تصل مصر إلى مطالبها فقد يكون من المتوقع حدوث أحداث كبيرة^(١٢٨) .

وقد احتج البريطانيون لدى الخارجية المصرية على نشاط الفدائيين وعلى الدعاية التي تبنتها مصر ضد بريطانيا ، وكانت إجابة الدكتور فوزى بأنه بأسف لما يحدث ، واضاف أن هذه الاحداث عادة ما تحدث في دولة تحتلها دولة أخرى .

أما بالنسبة لما أسماه السفير الدعاية المضادة لهم فأجاب الدكتور فوزى بأنها ردود على تصريحات المسؤولين البريطانيين والمقالات غير الودية التي تنشرها الصحف في بريطانيا ، وأخيرا وعد فوزى ببحث عدم حدوث هجوم فدائي على منطقة القناة ولو لعدة أسابيع على أن تختتم بإبرام الاتفاقية ، والتعاون بين البوليس المصرى والمطلطات البريطانية لوقف نشاط الفدائيين ، وكذلك وقف الدعاية ضد بريطانيا وكان وعد فوزى معلقا بالاعلان عن بداية اجتماعات المفاوضات^(١٢٩) .

وهكذا استكملت صورة الواقع الذي فرض نفسه على الأحداث مما دفع إلى مزيد من التحرك الدبلوماسى منراه فيما يلى :

تحركات ما قبل البدء في المفاوضات :

أن ما عرضناه من الضرورة الملحة التي فرضت نفسها على موقف الغرب لم يكن سببه فقط ما قدمناه من : تنازلات مصرية أو ضغط الفدائيين المصريين ، أو موقف الولايات المتحدة فقط ، وإنما كان هناك سبب في داخل بريطانيا يلح عليهم ويدفعها هي ، وإن كانت تغلفه بكل الأغلفة السابقة .

ويتبلور هذا السبب في أن بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى منهارة الاقتصاد ، وكان عليها أن تجمع قواتها في أقل شكل يتكلف أقل تكلفة ، وهذا تقرير رؤساء أركانها - الذي اشرنا اليه من قبل - والذي أوضح أنه لا داعي لكل هذه القوات الكبيرة والمكلفة ، وتوصلوا هم ومعهم وزراء الخدمات المسؤولون والمالية والخارجية إلى ضرورة وقف الصرف على هذه القاعدة وأن هذا يكون من خلال اتفاقية سريعة مع مصر ، أما ما يمكن صيانتها في القاعدة فليس على جانب كبير من الأهمية ، ويمكن أن تكون صيانة المعدات في أي مكان أقرب .

وفي نفس الوقت أوصوا بالآ تنفيذ هذا بمبادرة منهم ، وإنما يستغلون الحاح المصريين في هذا ، سيما وأن حوادث الاعتداء على القوات في القناة تتزايد (١٣٠) .

ثم في تقرير آخر للجنة إعادة الانتشار في منطقة الشرق الأوسط في ٨ يونيو ١٩٥٤ لمناقشة تقرير هيئة أركان الحرب هذا ، توصلت إلى أن تخفيض القاعدة إلى وضع أقل سوف لا يوفر كثيرا بينما تصفيتها على مراحل والعودة في حالة الهجوم بوفر أكثر سيما وأن المصريين قد قبلوا هذا بل وأدخلوا تركيا ضمن الدول المطلوب العودة بسبب الهجوم عليها (١٣١) .

وبعرض هذه المقترحات على الخارجية البريطانية وافقت عليها مع بعض التعديلات في الأمور الفرعية (١٣٢) .

وفي تقرير حاسم لهذا السبب في مايو ١٩٥٤ ورد فيه أنه بالإضافة إلى حاجة بريطانيا الاقتصادية والتي تدفعها إلى جمع قواتها من المنطقة ضغطا للمصرفات فإن الوقت مناسب من حيث :

أن الحكومة المصرية آنذ قريبة منهم ومتفهمة الموقف خاصة وأنها قدمت كثيرا من التسهيلات ، وأنها في حاجة إلى اتفاقية للجلاء تدعم موقفها بعد أزمتها ، وأنهم لوحوا للبريطانيين بأن ترك الجلاء لعام ١٩٥٦ ربما تزامنه حكومة قد لا تصل معها إلى حل .

كما أن الأمريكيين في تلك الفترة كانوا مهئين لقبول التعاون في حل المسألة

الخاصة بالمقاولين المدنيين - إذا ما دعاهم المصريون إلى هذا - وأن علينا أن نتخذ كل هذا بسرعة قبل نهاية يونيو كما أعلن الأمريكيون ، وأنهيت المنكرة بأنه فى عام ١٩٥٦ حينما سيطر التحكيم فإننا سنعرض :
أ - لمغامرة غير مضمونة ب - استمرار العمل الفدائى الذى لا يضمن إلى أى مستوى سيكون (١٣٣) .

من أجل هذا بدأت - وبسرعة - تتخذ الاجراءات للبدء فى مفاوضات سريعة يصلون بعدها إلى « المبادئ الأساسية للاتفاقية » ثم استمرار المفاوضات للوصول إلى اتفاقية نهائية ، فبالنسبة لشكل الاتفاقية كانت بريطانيا لا تزال تحاور حول أن تكون اتفاقية ثلاثية باشتراك الولايات المتحدة فيها ، ولكنها عادت وخشيت رفض المصريين الذين كانوا دائما يفضلون اتفاقية ثنائية بين الطرفين المصرى والبريطانى كإنجاز قومى تعلن للشعب ولا دخل لأمريكا فيها (١٣٤) ، ويعرض هذا على الولايات المتحدة فى ٢٧ أبريل رفضت الولايات المتحدة بناء على رفض المصريين لتسير الأمور فى سهولة (١٣٥) .

أما بالنسبة للموضوع فقد حصلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى وضع عدة تصورات لما ستكون عليه المبادئ الأساسية للاتفاقية ليدخلوا بها كورقة عمل فى جلسات المفاوضات المقبلة .

تطور هذه التصورات : بدأت بتصورات من السفير البريطانى فى القاهرة فى ٤ مايو ١٩٥٤ تدور حول :

أولا : أنه من الصعب أن نجعل المصريين يوافقون الآن على استمرار فترة الجلاء مدة ٢٠ سنة .

ثانيا : ستكون هناك مصاعب حول نقاط

أ - إتاحة القاعدة ب - التفتيش الإنجليزى على القاعدة ج - صيانة القاعدة .

فبالنسبة للإتاحة فأمرها قد ورد غامضا فى خطاب محمد نجيب إلى ايزنهاور فى ١٠ يوليو ١٩٥٣ ، ونرى أن تظل فترتها ثلاث سنوات .

وبالنسبة للتفتيش فقد اشترط نجيب فى نفس خطابه على فترة شرطية بأن يستمر التفتيش البريطانى بعد انسحاب الخبراء البريطانيين على أن يكون عددهم ضئيلا ، وعلينا أن نضغط لتطول فترتهم ما أمكن .

وبالنسبة لمدة سريان الاتفاقية فأرى أن المصريين سوف يرفضون فترة العشرين سنة .

وحقيقة إذا طلبوا هذه المدة فإنهم يعترفون بأنهم يخطئون ، وهم حريصون على استقطاب المصريين ، ورأى السفير قبول اقتراح المصريين بتخفيضها إلى عشر سنوات .

بالنسبة لفترة بقاء مشروع العمل في القاعدة ، وعدد المنشآت التي ستبقى عاملة وفي حاجة إلى صيانة ، لا أرى أن تكون كثيرة لأنها في النهاية ستكون للمصريين ، كما أن المصريين سيعارضوننا في مسألة إدارتها(١٣٦) .

وبعرض هذه الورقة على هيئة رؤساء الأركان في بريطانيا أعلنوا توصيتهم القديمة في سرعة الوصول إلى اتفاق ، وتقليل المصروفات ، وأنه يجب النزول عن مسألة الزى الرسمي للخبراء المتروكين في القاعدة .

كما اقترحوا أن تكون الصيانة بواسطة مقاولين مدنيين وتخطى كل أزمة في سبيل إتمام الاتفاقية ، كما وافقت الهيئة على إشراك الأمريكيين في هذا إذا لم يكن الأمر صعبا من ناحية المصريين(١٣٧) ، ولكن الأمريكيين احترموا رأي المصريين وعلقوا مسألة اشتراكهم بطلب المصريين لذلك ، كما أضافوا أنه لا يجب التثبيت بإطالة أي مدة حتى لا يكون هذا بمثابة ضغط على المصريين(١٣٨) .

على أية حال بدأت الأفكار في التبلور حول ورقة عمل انتهت في ٢٤ مايو ١٩٥٤ في وزارة الخارجية البريطانية انحصرت أهم نقاطها في :

أ - جلاء تام لقواتنا من مصر خلال سنتين تقريبا .

ب - الحق في العودة إذا ما وقع هجوم على الدول العربية أو تركيا لأكثر من عشر سنوات إذا ما استطعنا الحصول عليه (وسنحاول بالنسبة لإيران كذلك ولكن لا نأبه إذا لم نحصل عليه) .

ج - إزالة أو تدمير أو نقل المخازن .. إلخ من القاعدة في سنتين تقريبا إلا ما يرد في الفقرة د .

د - الصيانة بواسطة مقاولين مدنيين (بريطانيين أو من إية جنسية أخرى) بناء على تعاقد مع البريطانيين أو المصريين ، لكن تخضع لتفتيش البريطانيين في بعض الأمور : ١ - بعض المطارات .

٢ - بعض الطرق والموانئ .

٣ - قليل جدا من المنشآت الكبرى مثل الورش .

٤ - بعض الإضافات التي تطلب فيها بعد ذلك تكون بالاتفاق بين الطرفين .

كل الصيانة المنكورة أعلاه تتكفل بها كلها أو بجزء منها حكومة جلالة الملكة
إشترك حكومة الولايات المتحدة ببعض الأساليب في البند ٤ سيكون في جزء من
الاتفاقية خاص بالمعونة الأمريكية لمصر (١٣٩) .

وباطلاع الولايات المتحدة على هذه الورقة وصفتها بأنها أفضل مما قدم في ٣١
يناير ١٩٥٤ ، ١١ مارس ١٩٥٤ ، وأنها أخذت آراء المصريين في حسابها ومن
ثم سيكون النقاش أكثر سهولة ، أما بالنسبة لإشترك أمريكا فإنها ترى أن يكون هذا
من وراء الكواليس ، وأن استمرار المناقشات سيظهر ما إذا كان المصريون
سيحتاجون أم لا .

أما بالنسبة للمعونات فلننا عند قولنا ومنبدأ إرسال من يدرسون حاجات
المصريين ، حتى يطمئنوا أننا جادون في مسألة إرسال المعونات ، وبعد توقيع
« المبادئ الرئيسية للاتفاقية » فسندى مسألة وضع قرار بالنسبة لإشراك الولايات
المتحدة في الأعمال الأخيرة التي تستدعى جهداً منها (١٤٠) .

وانتهت الأمور إلى كتابة مسودة حول شكل المبادئ الأساسية للاتفاقية ، وكانت
كالآتي (١٤١) :

« اتفق الوفدان المصري والبريطاني على وجهة نظر لقيام علاقات مصرية
بريطانية على أسس جديدة من فهم متبادل ، وصداقة وطيدة ، أخذين في الاعتبار
التراماتهما تحت إشراف الأمم المتحدة ، وأهتمامهما العام بالأمن في الشرق الأوسط ،
اتفاقية تخص مستقبل المنطقة في قاعدة قناة السويس وهي الآن على الأسس الآتية :

١ - تلغى الاتفاقية البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ إذا ما اتخذت هذه الاتفاقية
قوتها .

ستحقق الاتفاقية إن شركة قناة السويس الملاحية The Suez Maritime Canal جزء
مكمل لمصر ، وممر مائي اقتصادي وتجاري واستراتيجي ذو أهمية دولية ، وسيعبر
عن إصرار الطرفين لتعصيد اتفاقية ١٨٨٨ بشأن تأمين حرية الملاحة في القناة .

٣ - ستظل الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء سريانها .

٤ - تسحب حكومة جلالة الملكة كل قواتها من القطر المصري خلال فترة ٢٤
شهراً من تاريخ التصديق على هذه الاتفاقية .

وفي حالة حدوث :

- أي هجوم من أية قوة خارجية على مصر .

٥ - أى هجوم خارجي على إحدى الدول العربية داخل ميثاق الأمن الجماعي العربى

. The Arab Collective Security Pad

٥ - تسمح مصر للمملكة المتحدة بكل الامكانيات الضرورية أن تعد القاعدة للمعالم العسكرية ، وتشمل هذه الامكانيات استعمال الحدود ، أو تجاوزها إذا استدعى الأمر ، وكذلك استعمال الموانئ المصرية بواسطة القوات البريطانية .

٦ - فى حالة :

أ - التهديد بهجوم على أى عضو من أعضاء ميثاق الضمان الجماعي العربى أو حدود أية دولة إسلامية عضو فى الحلف الإسلامى .

ب - اندلاع حرب عالمية : تحدث مشاورات بين مصر والمملكة المتحدة .

٧ - بموافقة كل من مصر والمملكة المتحدة يمكن للتوصل إلى اتفاقية بثلاث كتل ، لوضع ما هو مذكور من امكانيات مذكورة فى البند (٥) بناء على أمرهم تحت الظروف المذكورة فى البندين ٥ ، ٦ .

٨ - أ - بعد انسحاب القوات البريطانية ستمارس الحكومة المصرية مسؤوليتها لاضفاء الأمن على منطقة قناة السويس ، وستبذل طاقة مشتركة من كل من الحكومتين المصرية والبريطانية على عملية صيانة مناطق معينة فى القاعدة ، تحت سلطة الحكومة المصرية ، وللحكومة البريطانية حق التفويض على العمل الذى ينجز بواسطة شخصيات معنوية .

ب - تشكل لجنة فنية لوضع تفاصيل الخدمة والصيانة للقاعدة ، وتشمل بجانب الأمور الأخرى الأمور المالية والانشاء المضبوط ، وتوظيف الشخصية المعنوية مدنيا .

ج - فى حالة دعوة كل من مصر والمملكة المتحدة يستدعى الطرف الثالث للعمل فى اللجنة الفنية .

٩ - ستكون للمملكة المتحدة حقوقها الكاملة لتحريك أى هدف بريطانى خارج القاعدة إلى أية نقطة وفى أى وقت وإلى أى اتجاه ، وعقب الإنسحاب تسمح الحكومة المصرية بإحلال وتغيير أى أجزاء من أجل صيانة القاعدة .

١٠ - إدارة الطائرات الخاصة بالسلاح الملكى البريطانى سيكون لها كل الميزات التى تتمتع بها فى المعاهدات الدولية بما فيها حقوق التجليق واستعمال المطارات ، طبقاً للأجراءات التى سيتفق عليها من آن لآخر ، بعض الإمكانيات المتخصصة لشؤون الطيران تجرى تحت إشراف سلطات طيران السلاح الملكى البريطانى .

١١ - يتشاور الأطراف مع بعضهم فى نهاية الفترة بخصوص بقاء الاتفاقية ، لتقرير ما إذا كانت هناك رغبة فى استمرار وجود التنظيمات الخاصة بالصيانة والعمليات فى قاعدة قناة السويس ، وفى حالة فشل الأطراف فى الاتفاق ستظل الاتفاقية إلى مرحلة منتهية طبقا للفقرة ٣ .

١٢ - برغم وجود مشاكل أخرى يمكن تغطيتها بالمسودة فإن الوفدين المصرى والبريطانى يتفقان ويتضمنهما النص الرسمى للاتفاقية .

وفى ٢٦ يونيو عرض الإنجليز هذه المسودة على حكومة الولايات المتحدة فى البيت الأبيض فى جملة رسمية ضمت كلا من الرئيس إيزنهاور وجون فوستر دالاس وزير خارجيته ولقجستون بشانت ، ه . أ . بايرود .

بينما كان الجانب البريطانى مكون من ونستون تشرشل وأنتونى إيدن وزير خارجيته وسيرهارولد كاسيا وكيل الخارجية .

وبدأ إيدن بعرض مختصر للمشروع مقرا أنه كان يجب عليهم أن يخفصوا حجم القاعدة ، كما كان يجب أن يبقى على ورش أساسية معينة ، وهذا معناه أنهم سيحتاجون إلى عامين لانسحاب القوات العسكرية فى نهايتها سوف لا يكون لهم أى فرق عسكرية لا بزي عسكرى أو غيره ، ثم تناول الحوار السنوات المبيع وكانت بريطانيا ترى أن تكون ١٠ أو ٢٠ سنة .

وقد وافق دالاس على محاولة الحصول على أطول مدة حتى لو وصلت خمسين سنة ولكن خشى رد الفعل لدى المصريين خاصة بعد أن قنموا التنازلات أولا ، واقترح دالاس أنه إذا قام المصريون بأى اضطراب فلنما يفهمونهم بلجدى طريقتين ، بأن يشيروا عليهم بأن الانجليز سيفرضون التخلّى عن نصف القاعدة فى فترة السنتين أما النصف الآخر فسيحتفظون به ليس فقط لسبع سنوات وإنما إلى ٢١ سنة .

أما الطريقة الأخرى فإنهم إذا كانوا قد حددوا صيانة القاعدة بسبع سنوات فيكون حق العودة لمدة أطول .

ولكن إيزنهاور لم يوافق على أساس علمه أن الانجليز سبق أن أحاطوا المصريين ببعض هذه المبادئ (١٤٦) .

وانتهت الجلسة على الاتفاق على أن تصدر الحكومة البريطانية أعلانا عاما عن مبادرتها باستئناف المفاوضات مع مصر ، كما تصدر الولايات المتحدة من جانبها تصريحاً ترحب فيه باستئناف المفاوضات ، وتؤكد على الأهمية التى تعلّقها على سرعة التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا ، كما تم الاتفاق كذلك على أن تبدأ

الولايات المتحدة في التفاوض مع مصر في الاتفاقيات الخاصة بالمعونات الأمريكية للتوازي مع سير المفاوضات ، على أن يتم الاتفاق عليها مع تمام الاتفاق على الاتفاقية ، على أن تتضمن شروطا تتعلق بتنفيذ المصريين لبنود الاتفاقية^(١٤٦) .

وبعد هذا أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها لسفيرها في القاهرة بتقديم مقترحاتها لعبد الناصر مع تأكيد مراعاة السرية إلى أن يتم التوقيع على المبادئ للرئيسية للاتفاقية^(١٤٧) .

إلا أنه خلال فترة مفاتحة السفير لعبد الناصر في موضوع المفاوضات كانت تجرى في مكاتب المسؤولين في بريطانيا مشاورات حول بعض جزئيات الاتفاقية انتهت بمشروع جديد للاتفاقية كان لها حظ العرض على المفاوضين في القاهرة .

فمن الجزئيات التي دارت حولها المفاوضات وصدرت بشأنها توصيات : مدة الانسحاب : فقد أوصت لجنة الشرق الأوسط لإعادة الانتشار في لندن بأنه كي يحصلوا على فترة سنتين يطلبون فترة أطول حتى تنتهي المفاوضات إلى سنتين ، مستغلين فرصة تلهف مجلس الثورة على الوصول إلى اتفاقية للشعب المصري^(١٤٨) . فترة سريان الاتفاقية ، عندما سئل السفير عن إمكانية مدها كان رده محذرا من رفض المصريين .

الخبراء والمفتشون : حاولوا أن يخفوه في شكل أن يكونوا موظفين مرتبطين بالسفارة في القاهرة^(١٤٩) على أن يكون حق اختيارهم الحكومة البريطانية .

كما تكون الحكومة المصرية مسؤولة عن أمن القاعدة وتقديم التسهيلات اللازمة في أثناء عملية النقل والانسحاب ، وتبقى على المرافق العامة الموجودة هناك من مواصلات وكبارى وخطوط أنابيب وموانئ في حالة جيدة^(١٥٠) .

أما عن الخبراء والذى : فقد أوصت الخارجية البريطانية السفير في القاهرة أخيراً بعدم التشدد حيث أن الانسحاب بمراحله سيقتل من القوات والعتاد سوف لا تصبح هناك ضرورة لكثرة عددهم بالتدريج ، وأنه مادامت مصر قد قدمت الكثير من التسهيلات فلا داعي للتشدد في مسائل قد تصيب المفاوضات بالجمود مرة أخرى ، إلا أنها أوصت بأن تتضمن ديباجة الاتفاقية نصا يشير إلى أهمية القناة الاستراتيجية والتجارية والاشارة إلى اتفاقية ١٨٨٨^(١٥١) .

ومادامت الأمور قد وصلت إلى صياغة الديباجة فقد أصبح الطريق إلى اتفاق محقق ممهدا وسهلا ، وعلى ذلك دخلت بريطانيا بالمشروع التالي ، لأن المفروض ألا يدخل المفاوضات جملة المفاوضات بحل واحد ، وإنما يحمل في جعبته عدة حلول .

مسودة المشروع الجديد :

تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى ، على أنه رغبة في قيام العلاقات الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، ومع مراعاة

التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، والتزامهما بالأمن فى الشرق الأوسط ، فإن اتفاقية مستقبل قاعدة قناة السويس سوف تمود على الأمن الآتية :

١ - تمضى الاتفاقية لمدة سنة من اليوم الذى يبدأ سريانه فيه .

٢ - تظل بعض أجزاء القاعدة تعمل بكفاءة وتصلان - فى وقت السلم - بمعاونة قوات صاحبة الجلالة فى الشرق الأوسط مجهزة بالمواد والعتاد ، وأن تكون قادرة على العمل الفورى طبقاً للفقرة التالية .

٣ - فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على بلد عربى يكون عند التوقيع على هذا الاتفاق طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول جامعة الدول العربية أو تركيا (أو إيران) تقدم مصر للمملكة المتحدة كافة التسهيلات الضرورية حتى تكون القاعدة على أتم استعداد للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

٥ - أ - فى حالة التهديد بهجوم على أى من البلاد السالفة الذكر (أو على إيران) يجرى التشاور فوراً بين حكومتى المملكة المتحدة ومصر .

ب - يكون تنظيم القاعدة وفقاً للملحق رقم (١) المرفق .

٦ - تحول للمملكة المتحدة كل الحقوق لنقل أى مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها إلى أية نقطة ، وفى أى وقت تشاء ، بحيث لا تزيد هذه المهمات عما هو موجود عند توقيع هذه الاتفاقية دون موافقة الحكومة المصرية .

٧ - بالإضافة إلى الترتيبات أعلاه فإن قوات صاحبة الجلالة سوف تتسحب من القطر المصرى خلال فترة سنتين من تاريخ سريان الاتفاقية .

٨ - يتشاور الطرفان معا اثناء السنة الأخيرة من الفترة المحددة لاستمرار الاتفاقية لتقرير التنظيمات التى يرونها ضرورية لإنهائها .

٩ - يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية والتى تعد جزءاً لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ويعبر عن تصميم الطرفين فى احترام اتفاق ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

١٠ - تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة للقوات الجوية الملكية فيما يتعلق بصيانة قاعدة قناة السويس فى شكل تقديم قاعدة جوية مصرية بالتعاون مع حكومة جلالة الملكة وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأولى بالرعاية للطائرات المسموح بها .

١١ - سوف تكون هناك مسائل كثيرة ذات تفاصيل يمكن أن تعطى فى مسودة

الاتفاقية تشمل تخزين البترول والتنظيمات المالية الضرورية وغير ذلك من المسائل التفصيلية ذات الأهمية في المفاوضات .

ملحق رقم (١) مرفق بالاتفاقية

١ - يكون لحكومة جلالة الملكة حق صيانة المنشآت الواردة في الملحق رقم (١١) في أى وقت تراه على أن تناقش الأمر مع الحكومة المصرية عند تصفية أية منشأة .

٢ - بمجرد إتمام انسحاب قوات صاحبة الجلالة تكون الحكومة المصرية مسئولة مطلقة عن تأمين القاعدة وجميع المعدات الموجودة فيها وكل المهمات والمخازن وما تحويه أو ينقل إليها .

٣ - تعقد حكومة جلالة الملكة عقودا مع شركة أو أكثر للقيام بالعمل لحفظ المنشآت ، ولهذه الشركات أن تستخدم عمالا بما فيهم العمال المحليون الذين يطلبون لهذه الأغراض .

٤ - تقدم الحكومة المصرية المعونة الكاملة للشركات التجارية المشار إليها في الفقرة ٣ لتمكينها من القيام بمهامها ، وتعين الجهة التي يستطيع المقلولون التعاون معها لتأمين الكفاءة التي ستسير القاعدة عليها .

٥ - تقوم الحكومة المصرية بصيانة المنشآت لتكون جاهزة ، وكذلك المنافع العامة والمواصلات والكبارى وخطوط الأنابيب وأرصعة الموانئ .. الخ بمقتضى الاتفاق بين الحكومتين ، وتمنح الشركات المشار إليها في الفقرة ٤ الحق في استعمال المرافق العامة والمواصلات ونقل المياه والتسهيلات في الموانئ مما يتطلبه العمل .

٦ - يكون لحكومة جلالة الملكة الحق في التفويض على المنشآت الواردة في الملحق رقم (١) والأعمال الجارية فيها ، ولتسهيل هذه المهمة تنشأ مجموعة صغيرة خاصة تلحق بسفارة جلالته ، ولذلك تضطلع الحكومة المصرية بتسهيل الزيارات كل فترة إلى المنشآت الواردة في الملحق (١) يقوم بها موظفون بريطانيون في ملابس بسيطة أو خبراء مدنيون .

٧ - المرور وتسهيلات الخدمة التي تقدم للطيران الملكي سوف تكون معاملة منفصلة (١٤٩) .

مفاوضات يوليو ١٩٥٤ : بعد هذا الإعداد ، بدأت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى المشروعان السابق الاشارة اليهما ، إلا أنه دخل بنفس طامعة في مزيد من المكاسب مقدما عروضا غير مقتنع بها ولكن لعلها تكسب أكثر ، إلا أنه رغم هذا فيبدو من استقراء الموقف أن الطرفين بدأ أكثر هدوءا واستقراراً وثقة في الوصول إلى حل ، خصوصا وأن التنازلات المصرية كانت بشير خير على

بريطانيا ، إلا أنها استمرت هذا الأسلوب فطلبت زيادة في الممدد مستقلة ظروف عبد الناصر كما سيلى .

فقد وصلت إلى السفير البريطانى فى القاهرة عشية المفاوضات بعض آراء ووجهات نظر الخارجية البريطانية والمسؤولين هناك مفادها : أن الحالة أصبحت ملحة فى بريطانيا للوصول إلى اتفاق مع المصريين ، ولكن يجب أن تظهر بريطانيا فى ثوب المعتز بنفسه وليس العكس .

فضلا عن أن الحكومة المصرية آنذاك أكثر من غيرها تقبلا للمطالب وتفهما للموقف ، وأن الاتفاقية الحالية (١٩٣٦) تنتهى فى عام ١٩٥٦ ولا تضمن موقف حكومة تلك الفترة .

وحصرت مطالبها فى حق العودة فى حالة الحرب والاستشارة مع مصر فى تلك الحالة ، واستعمال القاعدة وصيانة المنشآت ووسائل ذلك .

وقد أوضحت فى هذا يقول آراء المصريين فى تخفيض المتنازع عليها حول هذا ، واعطت مثلا حول مشكلة زى الخبراء ، إذا لم يكن الزى الرسمى مقبولا وأصر المصريون على أن يكونوا مدنيين فلا مانع من قيام المقاولين المدنيين بهذا .

وأنه لا مانع من قبول تخفيض اعدادهم طالما ستخفض أعداد الجنود وكميات العتاد .

ومن ناحية اشراك الولايات المتحدة مباشرة إذ لم يكن مقبولا من ناحية المصريين فلا مانع طالما أخذوا على عاتقهم واجب التنفيذ .

كما تضمنت هذه التوصيات تسهيلات فى نطاق استعمال القاعدة فى زمنى السلم والحرب . وحتى بالنسبة لمد فترة الجلاء فى المنتن فأبدوا تسهيلات فيها إذا ما ووجهوا برفض من المصريين فى هذا الشأن ثم انتهت بتوصيات فنية بالنسبة لأموال الطيران والمطارات والأمور المالية (١٥٠) .

وقد اشار السفير فى تقريره عقب هذه الجلسة والذي أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى إصرار الجانب المصرى على ما سبق الاتفاق عليه بالنسبة لفترة سريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات واتمام الجلاء فى فترة خمسة عشر شهرا على أساس أن هذا ما كانوا قد أعلنوه أمام زملائهم الضباط فى الجيش المصرى الذى يساند الحكم فى اجتماع سرى ، وأن التماسل فيه سيورث الموقف أكثر خطورة ربما تؤثر على سير المفاوضات نفسها ، فضلا عن أن نهاية هذه الفترة يتزامن مع موعد إجراء الانتخابات الذى حدد لعودة الحياة النيابية فى مصر ، هو المطلب الشعبى وأحد أهداف قيام الثورة ، وأن إتمام الجلاء فى هذا الموعد سيكون ورقة هامة للدعاية للنظام فى هذه الانتخابات .

أما إطالة فترة سريان الاتفاقية لأكثر مما هو متفق عليه من قبل فقد قوبل بالرفض

التام من الجانب المصرى ، وكذلك مسألة ضم إيران إلى الاتفاقية حيث أعلن عبد الناصر أنه لقي صعوبة كبيرة فى إقناع زملائه عندما أدخل تركيا ، فلا يمكن أن يعيد الكرة بالنسبة لإيران بل وهدد فى هذا بقطع المفاوضات .

وقد أشار السفير هنا بأنه أحس بالنسبة لهذه المطالب التي رفضت أن البريطانيين إنما يتجاوزون حدودهم فى طلب المزيد من التسهيلات بينما حصلوا منها على مالم تحصل عليه بريطانيا فى أى مفاوضات سبقت مرحلة الثورة ، وإنهم سوف لا يجدون حكومة تقدم أكثر مما قدمته هذه الحكومة من تنازلات^(١٥١) .

وكان لهذه الأفكار التي قدمها السفير أثرها فى موقف الحكومة البريطانية التي أظهرت المرونة ، وهو ما انعكس فى حديث سلوين لوييد مع سفير مصر فى لندن فى لقاء تم بينهما يوم ١٣ يوليو أظهر فيه السفير قلقه حول المفاوضات فأبدى سلوين مرونة فى الحديث معبرا عن أن ضغط بريطانيا لإطالة المدد إنما هو « محبة » لوجودهم فى مصر وأن الأمور ستسير سوية بعد ذلك^(١٥٢) .

وفعلا أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها بالقاهرة بالموافقة على وجهات النظر المصرية ، حتى لا تصل المفاوضات إلى طريق مسدود مرة أخرى - خصوصا وأن الوقت أكثر مناسبة من أى وقت مضى أو يأتى - وإن الإصرار على مد مدة السريان إلى عشر سنوات لا يمكن أن يكون سببا لذلك ، لأنه من ناحية أخرى فإن بريطانيا يمكنها العودة بعد ذلك إلى القاعدة للتفاوض الذى وافق عليه المصريون كمبدأ .

كما أنهم نظروا إليها من الناحية المالية فهو يخلصها من كثير من الأعباء المالية ، وهو ما كان دائما فى حسابها ، كما أن السنوات الثلاث لا تساوى تدهور علاقاتها بالمصريين وهم أهم ما فى منطقة الشرق الأوسط .

وأوصت فى النهاية بالمبادرة بإعلان الموافقة تداركا للموقف ، قبل أن تبدو مشكلة مد سريان الاتفاقية كنقطة خلاف يصعب التراجع عنها لأنها مسألة كرامة لكل الطرفين^(١٥٣) .

وبدأوا فعلا بعد ذلك ينصرفون إلى صياغة « المبادئ الرئيسية للاتفاقية » خلال الفترة من ١٧ - ٢٢ يولية ١٩٥٤ إلى أن أرسل مجلس الوزراء البريطانى « أنتونى هيد » وزير الحربية البريطانى إلى القاهرة للاشتراك فى اللزمات الأخيرة منها .

وبجلسة ٢٧ يوليو توصل الطرفان إلى الصيغة النهائية للمبادئ الرئيسية للاتفاقية وذلك بمجلس رئاسة الوزراء بالقاهرة . ووقعها عن الجانب المصرى :

- ١ - البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - اللواء أركان حرب عبد الحكيم عامر .
- ٣ - قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي .

٤ - الصاغ صلاح سالم .

٥ - دكتور محمود فوزى وزير الخارجية .

وعن الجانب البريطانى :

سيرالف سكرائين ستيفنسون سفير بريطانيا فى القاهرة .

أنتونى هيد وزير الحربية البريطانى .

ماجور جنرال بنسون .

وقد تضمنت المبادئ الأساسية الآتية :

١ - سرعان الاتفاقية حتى نهاية سبع سنوات من تاريخ توقيعه وتتشاور الحكومتان بعد ذلك فيما يتخذ من تدابير (مادة ٢) .

٢ - تبقى بعض أجزاء القاعدة صالحة للعمل فوراً (مادة ٣) .

٣ - تقديم مصر للتسهيلات اللازمة للقوات البريطانية التى تعود إلى القاعدة عند وقوع هجوم على أى بلد عربى موقع على معاهدة الدفاع المشترك أو على تركيا ، كما يجرى تشاور بين حكومتى مصر وبريطانيا فى حالة التهديد بهجوم على إحدى هذه الدول (م ٤) .

٤ - يتم جلاء جميع القوات البريطانية فى مدة لا تزيد على عشرين شهرا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق (م ٧) .

٥ - الاعتراف بالأهمية الاقتصادية والتجارية لقناة السويس كجزء لا يتجزأ من مصر (م ٨) .

٦ - تقديم مصر للتسهيلات الخاصة بالطيران وصيانة الطائرات التابعة لسلح الطيران الملكى ، وتتمتع بريطانيا بحقوق الدولة الأولى بالرعاية (م ١٠) والحق بالاتفاقية ملحق بتنظيم القاعدة (١٥٤) .

وهكذا استطاعت مصر أن تصل إلى هذه المبادئ بمساعدة ظروف كانت خفية عليها وهى الأحوال الداخلية لبريطانيا نفسها وحاجتها إلى الوصول إلى اتفاقية تغطى ضرورة إنسحابها من المنطقة اقتصادا لنفقاتها ، وانتفاء الغرض من وجودها ، وكذلك بتقديم بعض تنازلاتها من جانبها كانت سببا فى انتهاز بريطانيا لها للوصول إلى أهدافها ، وإن مصر وأن كانت قد قدمت تنازلات فلكى تصل إلى هدف من شأنه :

١ - إظهارها بمظهر الوصول إلى مالم تصله الحكومات من قبلها .

٢ - أنها وصلت إلى تحقيق أهم هدف قامت من أجله الثورة فى البلاد مما زاد من شعبيتها ومهد لها الثبات فى السلطة .

٣ - إن ما حصلت عليه من حرية على أرضها كان تعويضا مناسباً لهذه التنازلات ،

وقد هالت الولايات المتحدة لهذا الاتفاق ، وعبر إيزنهاور عن ابتهاجه بما انتهت إليه الاتفاقية برسالة قال فيها :

« إن ما حدث هو خطوة رئيسية في تطور العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط ودول الغرب ، فهذه الاتفاقية قد انتهت مشكلة كانت تؤثر ليس فقط على العلاقات بين المملكة المتحدة ومصر ، وإنما بين الدول الغربية والدول العربية ككل .. شكرا لهذه الاتفاقية لأنها أرمست دعائم جديدة أكثر دواما للهدوء والأمن في الشرق الأوسط ، وأن الولايات المتحدة ترحب خصوصا بقرار مصر ، لأن تكون قناة السويس مسموحا باستعمالها للمملكة المتحدة في حالة أى هجوم ضد المنطقة .

وإن الولايات المتحدة مسرورة كذلك لاستمرار العمل باتفاقية ١٨٨٨ التى تتضمن حرية الملاحة في هذا الشريان الحيوى .

إن الولايات المتحدة متعاطفة مع خطط الحكومة المصرية الحاضرة في تركيزها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل ، وبحل مسألة قاعدة قناة السويس ، فإن حكومتنا ترحب بأهداف الحكومة المصرية في تدعيم قواها من أجل مستقبل أفضل .

الهوامش

- (١) مذكرات عبد التلطيף البغدادي ، القاهرة ١٩٨٣ ج ١ ص ٧٥ .
- (٢) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر من ٢٠٤ ، ٣٠٥ ، وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو القاتمة ١٩٨٠ ص ٢٣٠ .
- (٣) أمين سعيد : المرجع السابق ص ١٠٦
- (٤) الأهرام : ٢٣ مارس ١٩٥٣ .
- (٥) هيكل : ملفات السويس من ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .
- (٦) Lacoure, J.S. op cit p. 459
- (٧) عبد الرحمن الرافعي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٨٣
- (٨) F.O 371-108376 Cairo to F.O Feb.10-1953
- (٩) هيكل : ملفات السويس من ٢٤٢
- (١٠) المرجع نفسه
- (١١) F.O.371-102801 F.O. to Cairo , March 27-1953
- (١٢) هيكل : ملفات السويس من ٢٤٤
- (١٣) هيكل : ملفات السويس من ١٨٥
- (١٤) وليق عبد العزيز نهي : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ القاهرة ١٩٦٣ ص ١١٦ .
- (١٥) الأهرام ١٤ فبراير ١٩٥٣ .
- (١٦) المرجع نفسه
- (١٧) أمين سعيد : للمرجع السابق ص ١١٢
- (١٨) هيكل : ملفات السويس من ص ٢٠٤ ، ٢٠٥
- (١٩) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر من ٣٠٦
- (٢٠) القضية المصرية من ٧٠٤
- (٢١) أمين سعيد : للمرجع السابق ص ١٠٦
- (٢٢) القضية المصرية من ص ٧٠٥ - ٧٠٧
- (٢٣) القضية المصرية من ص ٧٠٨ ، ٧٠٩
- (٢٤) القضية المصرية من ٧١٦
- (٢٥) القضية المصرية من ٧٢٤
- (٢٦) القضية المصرية من ٧٣٥
- (٢٧) القضية المصرية من ٧٤٦
- (٢٨) القضية المصرية من ص ٧٥٠ - ٧٥١
- (٢٩) نفس المصدر من ٧٥٧
- (٣٠) نفس المصدر من ٧٦٥
- (٣١) القضية المصرية من ٧٧٣
- (٣٢) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر من ص ٣٠٧ ، ٣٠٨
- (٣٣) لمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٢١
- (٣٤) فداية سراج للدين من ٣١٤
- (٣٥) المرجع نفسه من ٣١٥
- (٣٦) لمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق من ١٢٣
- (٣٧) Lacouture, J S. op cit 205

- (٢٨) هيكل : ملفات السويس من ٢٥٠
- (٢٩)
- F.O. 108205 Cairo to F.O.
- (٤٠) (الحمليسي من ٧٥)
- (٤١) هيكل ملفات السويس وثيقه رقم ٩٣ ملحقه بالكتاب من ٧٥١
- (٤٢) نفسه من ٧٥٥
- (٤٣) محمد نجيب كنت رئيسا لمصر من ٣١٠
- (٤٤) هيكل ملفات السويس ٣٦١
- (٤٥) هيكل ملفات السويس من ٢٦٢
- (٤٦) امين سعيد : الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦ القاطرة ١٩٥٦ ، وهذا تلخيص من محضر المحادثات التي دارت بين دالاس وعبد القاهر والبراد نصح من ٣٢٢ - ٣٣٣
- (٤٧) المرجع نفسه من ٣٣٤
- (٤٨) النص ورد في امين سعيد : المرجع السابق من ١٠٧ .
- (٤٩) عن زيارة السفير السوفيتي لمحمد نجيب يرجع الى كنت رئيسا لمصر من ٣١٦
- (٥٠) كنت رئيسا لمصر من ٣١٩
- (٥١)
- F.O. 371-JE1052 Egypt
- (٥٢) وان كان محمد نجيب ينهم المصريين باختلافه فعلا حتى يكيدوا له هو - كنت رئيسا لمصر ٣٢٧
- (٥٣) عن الاتصال يرجع الى كنت رئيسا لمصر ٣٢٧ ، الحمليسي للمرجع السابق ٨٥
- (٥٤) امين سعيد المرجع السابق من ١١٠
- (٥٥) لائحة سراج لثنين المرجع السابق من ٣٠٦ ، ٣١٧
- (٥٦)
- F.O. 371-102811 June 11-1953
- (٥٧)
- F.O. 371-102731 July 11-1963
- (٥٨) الحمليسي المرجع السابق من ٩٢
- (٥٩) لائحة سراج لثنين المرجع السابق ٣٢٢
- (٦٠) الحمليسي من ٩٨
- (٦١) امين سعيد المرجع السابق ١١١
- (٦٢) الحمليسي ١٠٤
- (٦٣)
- F.O. 361-102827
- (٦٤)
- Ibid
- (٦٥) الحمليسي ١٠٦
- (٦٦)
- F.O.371-102957
- (٦٧) الحمليسي ١١١
- F.O. 371-102869
- (٦٨) الحمليسي ١١١
- (٦٩)
- F.O. 371-102859 August 7-1953
- (٧٠)
- F.O. 371-102823
- (٧١) الحمليسي ١٠٨
- (٧٢) الحمليسي ١٠٩
- (٧٣)
- F.O. 371-102866
- (٧٤)
- F.O. 371-102862
- (٧٥) الحمليسي ١١٢
- (٧٦)
- F.O. 371-102862 op cit
- (٧٧)
- F.O. 371-102860 August 30-1953
- (٧٨) الحمليسي ١١٧

- (٧٩) للمجلس ١٢٣ .
 (٨٠) المرجع السابق ص ١٢٧ .
 (٨١) المرجع نفسه ص ١٢٨ .
 (٨٢) FO. 371- JE 107 .
 (٨٣) FO. 371- JE 106 .
 (٨٤) FO. 371- 102661 October 10- 1963 .
 (٨٥) هيكل ملفت للمؤرخ ص ص ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ .
 (٨٦) FO. 371- 10866 Sept 7- 1963 From Brit-Emb. Cairo .
 (٨٧) وقد حاولت بريطانيا في هذا المجال أن تنفق هذه الأرصدة في شراء كل القطن المصري على أن يكون ذلك مرتبطاً باتفاقية دفاع حرة من أية ارتباطات بريطانية تجاه مصر .
 (٨٨) FO. 371- 10860 Anglo Egyptian Assistance Sept. 18- 1953 .
 (٨٩) FO. 371- 102866 Economic Assist. Con. With a defence Settlement Oct. 1963 .
 (٩٠) FO. 371- 104194 Min. Oct. 28- 1953 .
 (٩١) FO. 371- 104194 From Washington to F.O. Jan. 6- 1954 .
 (٩٢) JE 1192- 610 Nov. 14- 1953, Egypt .
 (٩٣) JE 1192 - 610 July. Egypt .
 (٩٤) قاذية مراجع الدين المرجع السابق ٣٣١ .
 (٩٥) JE 1192-2 C Washington to F.O. Jan. 6-1964 .
 (٩٦) JE 1196 - 3 A Egypt Jan. 8-1954 .
 (٩٧) JE 1196 - 4 A From Cairo to F. O Jan. 10-1954 .
 (٩٨) F.O 371 - 108311 British Emb. Jan. 18 - 1954 .
 (٩٩) F.O 371 - 108376, 371 - 108376, 10876 Jan. 22-1964 British Policy to words Possible Successor to Naguib .
 (١٠٠) JE 1192 - 1 Cairo to F.O. Jan. 22-1954 .
 (١٠١) F.O. 371 - 1192 - 2 From Cairo to F.O. Jan. 23-1954 .
 (١٠٢) F.O. 371 - 108663 From Cairo to F.O. Jan. 27-1954 .
 (١٠٣) F.O. 371 - 108463 Cairo to F.O. Jan. 28-1954 .
 (١٠٤) F.O. 371 - 108463 Cairo to F.O. Jan. 27-1964 .
 (١٠٥) J.E 1192 / 19 From Berlin to F.O. UK. Delegation Feb. 18-1964 .
 (١٠٦) عن أزمة مارس يمكن الرجوع إلى د . عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس القاهرة ١٩٧٧ .
 (١٠٧) قاذية سراج الدين ص ٢٣٣ .
 (١٠٨) المرجع نفسه ٢٣٤ .
 (١٠٩) F.O. 371 - 108420 JE 1192 - 1449 Cairo to F.O. July 2-1954 .
 (١١٠) F.O. 371 - 108478 Negotiations, March 13-26 Egypt and the Sudan Mr Eden to Sir Roger MacLins March 16-1954 .
 (١١١) F.O. 371 - 108478 Egypt Defence Negotiations March 1954 .
 (١١٢) F.O. 371 - 108478 Memo. March 22-1954 .
 (١١٣) F.O. 371 - 108468 Cairo to F.O. March 24-1954 .
 (١١٤) F.O. 371 - 108468 F.O. to Cairo .
 (١١٥) F.O. 371 - 108466 No 1186 From to Washington .
 (١١٦) JE 1192 - 34 From Washington to F.O. March 30-1954 .
 (١١٧) JE 1192 - 67 From Washington to F.O. July 28-1954 .
 (١١٨) JE 1192-37 No. 471 April 5-1954 From Cairo to F.O. .
 (١١٩) JE 1192-319 A Egypt April 1- 51 1954 .
 (١٢٠) JE 1192-36 F.O. to Cairo April 2-1954 .
 (١٢١) F.O. 371 - 108380 E 105-0-5 Record of Dinner .
 (١٢٢) F.O. 371 - 108479 From F.O. to Cairo April 21-1954 .

JE 1192-34 Egypt April 17-1954 (١٧٣)
 JE 1192-33 Egypt April 14-1954 (١٧٤)
 JE 1192-34 Egypt April 17-1954 (١٧٥)
 F.O. 371 - 108464 From Paris to F.O. April 22-1954 (١٧٦)
 JE 1192-33 Op cit (١٧٧)
 F.O. 371 - 108464 April 23-1954 From Paris to F.O. (١٧٨)
 JE 1192-34 Egypt April 17-1954 (١٧٩)
 F.O. 371 - 1084533 Secret May 1-1954 (١٨٠)
 F.O. 371 - 108421 Egypt May 20-1954 (١٨١)
 F.O. 371 - 108420 Egypt Suez Canal June 8-1954 (١٨٢)
 F.O. 371 - 108414 June 25-1954 (١٨٣)
 F.O. 371 - 108421 Egypt Suez Canal May 1954 (١٨٤)
 Memo April 23-1954 (١٨٥)
 F.O. 371 - 108479 JE 11929 389 (١٨٦)
 F.O. 371 - 108418 Cairo to F.O. May 4-1954 (١٨٧)
 F.O. 371 - 108421 JE 1192-114 Egypt May 21-1954 (١٨٨)
 JE 11929-50 Egypt May 28-1954 (١٨٩)
 F.O. 371 - 108421 JE 1192-156 Secretary of State May 24-1954 (١٩٠)
 Memo May 28-1954 (١٩١)
 Possible Memo of Understanding June 27-1954 (١٩٢)
 JE 11912-53 Record of meeting held at the white house June 26-1954 (١٩٣)
 F.O. 371 - 108421 A handwriting June 26-1954 (١٩٤)
 F.O. 371 F.O. to Cairo June 27-1954 (١٩٥)
 F.O. 371 - 108420 JE 1192-144 Egypt : Canal Suez Base. June 30-1954 (١٩٦)
 F.O. 371 - 108420 JE 1192-142 From Cairo to F.O. July 1-1954 (١٩٧)
 F.O. to Cairo July 2-1954 Organisation of Base (١٩٨)
 F.O. 371 - 108421 F.O. to Cairo July 2-1954 (١٩٩)
 F.O. 371 - 108421 Draft of Heads Of Agreement & Annex (٢٠٠)
 JE 1192-191 A ANGLO Eg. Nego. Draft Brief for BDCC (M.E) (٢٠١)
 F.O. 371 - 108422 JE 1192-177 From Cairo to F.O. July 12-1954 (٢٠٢)
 JE 1192-188 (٢٠٣)
 JE 1192-1449 F.O. to Cairo July 17-1954 (٢٠٤)
 للتضحية المصرية من ٧٧٣ . (٢٠٥)

الفصل السادس

مفاوضات ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الجولة الثانية اتفاقية الجلاء

دكتور يواقيم رزق مرقص

الدور الأخير من المفاوضات وصياغة الاتفاقية النهائية للجلاء

كان التوقيع على « المبادئ الرئيسية للاتفاقية » وإعلانها نصرا كبيرا لمصر مهما كان الأمر ، كمسبت بمقتضاء الوصول إلى مالم تصل إليه حكومات سبقت عهد الثورة ، وهو جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، ذلك بعد إحتلال دام أكثر من مبعين علما .

إلا أن هذا التوقيع لم يكن سهلا وإنما كانت ألامه عقبات ، ونتجت عنه مواقف معارضة خصوصا في بريطانيا نفسها بالإضافة إلى موقف إسرائيل .

ففي بريطانيا لم يكن حزب المحافظين - وكان ضد فكرة الاتفاق مع مصر راضى على هذه الخطوة التى وصلت إليها الحكومة ، فبادر قبيل التوقيع على هذه المبادئ بعقد إجتماع يوم ١٢ يوليو ١٩٥٤ برئاسة ووترهاوس ، حضره أربعون من رجال هذا الحزب وطلبوا فيما قالوه يقطع المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، وهددوا بالإقتراع ضد الاتفاق عندما عرض عليهم .

ولكن حضر إليهم ونمقون تشرشل ، وخطب فيهم مدافعا عن سياسة حكومته مؤكدا أن الجلاء لايسىء إلى سمعة بريطانيا التى لا يحافظ عليها بمثل هذه الحماقة .. وأن أساليب الحرب قد تغيرت وتبدلت ، وأن قبلة ذرية واحدة تكفى لنسف القاعدة كلها ، ، ورغم إستقالة بعض أعضاء هذا الحزب إحتجاجا على سياسة الحكومة البريطانية سواء فى مصر أو فى السودان ، فلم تمر الحكومة هذا أى إهتمام^(١) .

وقد خفت حدة هذه المعارضة عندما وقعت المبادئ الرئيسية فعلا ، ووصفت الاتفاقية كأمر واقع أمام المعارضين ، إلا أن اللابيين المحافظين « إمري واشتون » نعى على الحكومة البريطانية التكثير فى الجلاء على إعتبار أنه سيوهم العالم العربى بأن بريطانيا قد استسلمت أمام الضغط المصرى ، وكان من رأيهما أنه على إنجلترا أن تدافع عن مصالحها الأفريقية وإلا نشأ فى المنطقة فراغ لامتلاء سوى للشيوعية .

وذهب (إمري) إلى أن توقيع هذه « المبادئ الرئيسية للاتفاقية » من شأنها أن تشجع الحزب الموالى لمصر فى الخرطوم ، وأن مصر بعد توقيع المعاهدة ستفرد بحرية العمل فى السودان على إعتبار أنه تخلى إنجلترا عن الوسيلة الوحيدة للضغط على القاهرة لأن السودان - الذى كان باستمرار يعتبر مكملا لمصر ، كان

من الناحية الاستراتيجية جزءا من الاجراءات الدفاعية الأمريكية الانجليزية التي كانت ترتبط بها قضية قاعدة قناة السويس(٣) .

وثارت في مجلس اللوردات مشكلة تشريعية بعد التوقيع على هذه المبادئ الرئيسية ، وهي مسألة التصديق عليها من البرلمان البريطاني فقيل أن إتفاقية هامة كهذه لا بد أن تتضمن نصا لمريائها بعد التصديق عليها ، خصوصا وأن وزير الخارجية أكد يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أن الاتفاقية ذاتها وكذلك مبادئ الاتفاقية لا بد أن تناقش في البرلمان .

وأنه حتى أن كان لكل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية الحق الكامل في توقيع الاتفاقية بدون أخذ موافقة البرلمان ، فليكن هذا بالأحرى الأولى ويكون لوزير الخارجية ، وعليه بعد ذلك عرضها على البرلمان لأخذ رأيه فيها ، ويكون للبرلمان الحق في طرح تحفظاته عليها .

ورد المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية نفسها على هذا ، بأنه كان المبدأ العام المسائد منذ المفاوضات هو الاسراع من كلا الطرفين للوصول إلى إتفاق ، وأن المصريين على عجلة أكثر من أمرهم في هذا الشأن ، أملين أن يستكملوها في سبتمبر المقبل ، وأن مسألة طرح الاتفاقية التي دفعت للتصديق عليها من البرلمان فيه ضياع لأكثر من ستة أسابيع وهي فترة عطلة البرلمان ، مالم يستدع لذلك ، وأوضح المعلق أن هذا لا يهم لأن العشرين شهرا التي نص عليها للجلاء تبدأ من تاريخ التوقيع عليها وليس من تاريخ التصديق ، وأنها لا تستطيع أن تعود لتعطيلها بهذا الاجراء .

وعلق مريان الاتفاقية ومسألة الانسحاب على التوقيع فقط ، وأن عملية الانسحاب ذاتها ستكون طبقا لجدول زمني يتفق عليه عند استئناف المفاوضات ، وأكدت الخارجية البريطانية أنه ليست هناك أية عقبات في طريق هذا الانسحاب إلا ما يدعونه « التصديق عليها » لأن العبارة في الاتفاقية بتوقيعها وبدء سريانها ، وليس بالتصديق عليها ، وإنتهى إلى إقرارها بأن المريان سيبدأ على الأسس الآتية :

(أ) نبحث فيما بعد نصا للتصديق .

(ب) إن المصريين - على ما يبدو - لامانع لديهم من هذا طالما لا تعرض لاطالة فترة العشرين شهرا الموقوتة للانسحاب .

(ج) إنه سيكون أمام البرلمان فرصة للمناقشة لفترة ثلاثة أسابيع بعد بدء الانسحاب(٣) .

ومن هنا نلاحظ أن الحكومة البريطانية - أمام الضغط الأمريكي - الذي أشرنا إليه من قبل ، ومصلحتها في حاجة للاقتصاد في الانفاق العسكري .. إلى غير ذلك مما أوضحناه من قبل - حرصت على الاسراع في إنجاز الجلاء من خلال هذه الاتفاقية ، حتى أن لورد كيلرن أكد هذا من خلال توصية له عند انعقاد البرلمان ،

وهي البحث عن نص للتصديق بلحق فيما بعد بنصوص الاتفاقية ، ورأى أن المصريين سوف لا يعترضون طالما أن عملية الانسحاب تسير حسبما اتفق عليه (٤) .

وإزاء هذه المعارضات والآراء طلبت الخارجية البريطانية من مغربها في القاهرة تقريراً عن هذه الاتفاقية ، ومباراة من ردود فعل في القاهرة لتكون تحت المخصصين لدى عرضها على البرلمان في دور إنعقاده ، وبطبيعة الحال كان التقرير أكثر واقعية ، وأبلغ رد لمن يجلسون على كراسيهم في لندن بعيداً عن مواقع الأحداث ، بل ويمكن القول أنه جاء أكثر تفعللاً ، بدأ فيه بحصر المسائل التي مازالت معلقة وقيد البحث لتطرح فيما سيجد من جلسات عند استئناف المفاوضات ، وهي مسألة مدة سريان المعاهدة التي أصر المصريون على ألا تزيد على سبع سنوات ، وأن إعادة بحثها مشوب بشيء كثير من الشك لديه في الوصول إلى أكثر من هذا .

وأنه يرى أن هذا الأمر إذا ما عرض لا يعرض على أسلم ضغط أكثر لأن البريطانيين بموافقتهم السابقة عليها كمسألة مناسبة للإنسحاب ، كما كمسألة خلق جو أكثر هدوءاً يمكن أن تستمر خلاله المفاوضات المقبلة .

ثم تطرق إلى بعض بنود المبادئ الرئيسية للاتفاقية ، والتي وقعت فقال :

١ - أن تعهد الحكومة المصرية بأن تمنحنا حق صيانة القاعدة إنما يعتبر أمثداً لحقوقنا في معاهدة ١٩٣٦ ، وبصرف النظر عن هذه الميزة فإن وجودنا ولو لبعض الوقت وفي جزء من مكان يجنب الحكومة في مصر جهة الغرب بمنأى عن الشيوعية ، وشق للصنف بينهما وبين القومية هناك .

٢ - بالنسبة لتنفيذ حق الصيانة فسيمرى في وقت السلم كما يمرى في وقت الحرب .

٣ - إن كانت ستحدث مشكلات عند الامتناع بالمقاولين المدنيين ومدى تبعيتهن للسفارة البريطانية وبين الأشراف المصري على أعمالهم ، ومن المتوقع أنه سيحدث إحباط أو فشل أو اضطرابات من جراء تعدد الإدارات التي مستشرف عليهم : كهيئة إدارة القاعدة والإدارات المحلية وغيرها ولكن يجب التغلب عليها بالصبر والحكمة .

٤ - أما بالنسبة لحذف نص « إيران » من الاتفاقية مثلما ضمت تركيا فهو أمر لاحتياج إلى « نموع تراق أو نقد يوجه » حيث أنها إضافة ستثير كراهية الغرب ، كما نقل شعوره بما رآه من حرج عبد الناصر عندما أضاف تركيا ودخلت حكومته في مشكلات داخلية بسببها .

وأضاف أن إدخال إيران سيواجه بصد تام لاداعي له طالما أن الأمور تسير

٥ - أنه حدث أثناء المفاوضات وقبل التوقيع عبر الجانب المصري عن رغبته في ، أنه إذا جنت اعتداء من إسرائيل على إحدى الدول العربية فإنه لن تكون هناك

فرصة لاستعمال نص إعادة تشغيل القاعدة ، وتدارك النكتور فوزى خطورة ذلك واقترح أن يتم تبادل المذكرات والمشاورات بين الحكومتين فى هذا الشأن .

كما أعلن موافقته التامة على البند الخاص بحقوق الطيران .
أما عن رد الفعل لدى المصريين فكان أكثر دقة وإحساسا عندما وصف قبول المصريين التوقيع على « المبادئ الرئيسية » بصيل من العواطف الجياشة ، وقد سيطر المرور عليهم مما يدل على أن فترة جديدة مثمرة من العلاقات البريطانية المصرية قد بدأت ، وكم أبدى كل من وزير الارشاد القومى ورئيس الوزراء المصرى فرحتهما للمبشر هيد وأنا ، وتعهدا بإنهاء بث الدعاية المصرية ضد بريطانيا ، كذلك وعد الصباغ صلاح سالم وصرح بأن العام القادم فى السودان سوف لا يشهد نزاعا كما سبق .

وبالغنى الصحف المصرية فى الترحيب بهذا التوقيع وطلب مستر هيد من عبد الناصر أن يعيد النظر فى موقف الصحافة تجاههم ، ووعد عبد الناصر بذلك . وهذا كله بلاشك يعكس مدى إمتعاده الثقة فى الجانب البريطانى الذى يجب ألا نفقده عند استئناف المفاوضات بل ونمرع إلى استغلاله بدلا من أن يصيبه شيء من البرود من جراء التوائى فى مسألة التصديق^(٥)

رد فعل التوقيع على مبادئ الاتفاقية على إسرائيل :

فى ظل الحملة التى شنها حزب المحافظين على التوقيع على « المبادئ الرئيسية » للاتفاقية ، انضم إليهم بعض نواب العمال الموالين لإسرائيل ، كما أنضمت إليهم الصحافة اليهودية وبدأت تشن حملتها على الاتفاق ، وطالبت بنبذه على أساس أنه يشكل خطراً على أمن إسرائيل .

وكان لهذه الحملة تأثيرها البالغ لدرجة أن تولى الرد مليون لويد وزير الدولة البريطانى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ فى البرلمان على عدد من الأسئلة وقال إن حكومته كانت تطلع على الدوام للحكومات ذات الشأن بما فيها إسرائيل على سير المحادثات مع مصر ، وأنه لم تدر مباحثات رسمية مع إسرائيل عن التدابير الدفاعية فى الشرق الأوسط عقب جلاء القوات البريطانية ، ومن المؤكد أن الإلتزامات الواردة فى البيان الثلاثى مستغذ دون أن يؤثر ذلك على ما يحدث بقاعدة القناة ، ويدهى أن هذه « المناورات » كلها ظلت بدون جدوى ولاتأثير^(٦) ، وظلت إسرائيل قلقة طوال فترة المفاوضات على نحو ما سنرى .

بينما عقد مجلس العموم البريطانى جلسة خاصة لحسم الموقف فى مساء يوم ٢٩ يوليو وناقش الاتفاق ، ولقى وزير الحربية بياناً مطولاً ناشد فى ختامه النواب المعارضين من المحافظين أن يفكروا ملياً قبل الإقتراع عليه ، وفعلوا تم الإقتراع عليه فكان بالمراقبة لتبدأ مرحلة جديدة ونهائية انتهت بالاتفاقية النهائية لجلاء القوات البريطانية عن منطقة قاعدة قناة السويس^(٧) .

مراحل العمل السياسى فى سبيل الاتفاق :

مرت الفترة مابين التوقيع على « المبادئ الأساسية للاتفاقية » والتوقيع على اتفاقية الجلاء النهائية فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ بعدة مراحل من العمل السياسى المتصل :

— مرحلة حصر النقاط المختلف عليها والتي تحتاج إلى نقاش وإستكمال هذا النقاش .

— لجان فنية تمثل الطرفين لإبحث الأمور الدقيقة والمتخصصة .

— جمع التفاصيل وصياغة البنود .

— الصياغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها .

المرحلة الأولى :

وقد بدأت فور التوقيع على « المبادئ الأساسية للاتفاقية » رغم كل المعوقات التي واجهتها سواء فى لندن أو فى مصر أو فى إسرائيل ، وكان من أهم المسائل التي عرضت أثناءها :

— مسألة ملكية المنشآت فى القاعدة ونقل الإشراف عليها إلى المصريين وماترتب على ذلك من تساويات مالية وتعويضات .

— موقف إسرائيل - البرلمان والتصديق على الاتفاقية - معاهدة ١٩٣٦ .

فبالنسبة لملكية المنشآت فى القاعدة والتساويات المالية بشأنها كانت من أعقد الأمور ليس فقط لأنها تعتبر أمورا مالية بالدرجة الأولى ، وإنما لأنها تنشئ نزاعا قد يؤثر أو يحجب النزاع الأصلي حول الانسحاب ، ولذلك أشار السفير البريطانى بأنه يجب أن ينتبه الجانبان إلى هذا وأن تحال الأمور الدقيقة منها إلى لجنة مالية متخصصة لتقوم بعملها فى نفس وقت المحادثات^(٨) .

وقد كان هذا هو مافكر فيه المصريون من فصل مسألة الديون وتسويتها وتقدير الأثمان عن النزاع الأصلي مشيرين كذلك إلى ضرورة تشكيل لجان متخصصة لبحثها^(٩) .

والملاحظ أن هذه المرحلة من المناقشات والمباحثات اتسمت بالجدية والعقلانية فهذا هو السفير البريطانى يعترف فى تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه لايجب الخوض فى تفاصيل تحجب نتائج توصلوا إليها طيلة مفاوضات عام انقضى ، كان تبحث موضوع أبلوله ملكية القواعد للمصريين فهم مالكوها من قبل ، علما بأن إثارة موضوع الملكية من جديد معناه الدخول فى شوارع جانبية تنوء فيها أقدام المفاوضين ، وإنما يكون النقاش فيها ويشكل نهائى حول المبالغ المطلوبة ثمنا أو تعويضا لها ، ضاربا مثلا بتسليم قنار مرفأ عناقه ١٩٥٢ ، مع التعرض بالبحث

القانونى حول أحقيتهم فى هذه المنشآت التى ربما تكون قد ترتبت على اتفاقية ١٩٣٦ ، كما تبحث أيضا مواقفهم القانونية بالنسبة للإنشاءات التى أقامتها القوات البريطانية خارج ماسمحت به نصوص اتفاقية ١٩٣٦ وهو ماسبب لهم مشكلات عندما لايتترف المصريون بها ولايدفعون شيئا عنها ، وفي نظره أنها ستكون مخاصمة قانونية غير مثمرة ، وربما يحدث شك فى نواياهم أمام المصريين عندما يعتبرون أنهم يضعون العقبات فى طريق التنمية الكاملة للوضع فى القاعدة ، واقترح أمام هذا كله أن يبت بسرعة فى هذه الأوضاع الشالكة ، وإلا تتضمن الإتفاقية النهائية فيما بعد نصوصا مفتوحة حول هذه الأوضاع مما ينشئ نزاعات فيما بعد هم فى غنى عنها ، ومن ثم تقدر هذه المنشآت بالنسبة للقاعدة ، من حيث التكاليف وماتحويه من مهمات ، وتكلفة الطرق المنشأة فيها أو حولها أو موصلة اليها . الخ ، وتقدم هذه القوائم للمصريين لتناقش معهم على أساس :

(أ) ماسيسلم إليهم بالمجان .

(ب) ماهى الوحدات التى سيسترونها وأثمانها .

(ج) النسبة المئوية التى ستدفعها كل حكومة مقابل صيانة القواعد التى ستظل تعمل للطرفين .

(د) الإجراءات والتدابير الخاصة بالوحدات التى ستبقى .

ولكنه رغم كل هذا فقد أحس بأنه إذا ما أجمعت المناقشات فى هذا الدليل فإنها ستقابل بشك واضح من المصريين وأعتبرها - أمام ضرورة عرضها - أنها مخاطرة ولذلك رأى أن يكون بحثها أمرا ثانويا^(١٠) .

وبالنسبة للمنشآت فى البند (ب) رأى السفير أن تشمل تلك الوحدات غير المصنفة فى الجداول ، أى الخارجة عن نطاق الإتفاقيات السابقة ، وإن كان قد شك فى قبول المصريين لها على أساس أنها كانت عملا خارجا عن المتفق عليه .

كما أشار إلى احتمال طلب المصريين إيجارا للأرض المنشأ عليها بعض منشآت القاعدة ، واقترح أن تدفعه شركات المقاولات المدنية التى ستعمل فى القاعدة إذا كانت أرض أفراد وأنه يعارض دفع إيجار عن الأراضي الحكومية ولتعمل مقاصة بين هذا الإيجار وما سيسلم من منشآت بالمجان » بند (أ) »^(١١) .

ومن المسائل الهامة التى توفقت فى هذه المرحلة أيضا :
وضع إسرائيل :

أشرنا من قبل كيف كانت إسرائيل تضع العراقيل دائما فى طريق المفاوضات خوفا من جلاء القوات البريطانية ، ووقوع المواجهة بينها وبين مصر أو العرب والان وقد أصبحت المفاوضات فى طريقها الحاسم والنهائى زاد قلقها وكانت تبحث عن حل لمشكلتها .

فتساءلت السفارة الإسرائيلية صراحة وبشكل رسمي من الخارجية البريطانية عما إذا كان سيرد ضمن نصوص الاتفاقية نص في شأن العودة إلى القاعدة إذا ما وقع هجوم من قوى خارجية ، وهل ستعتبر هي من هذه القوى الخارجية خاصة وأن لها تاريخاً لصراعها مع العرب عامة ومصر على وجه الخصوص ، وطلبت في خطابها هذا :

١ - أن تكون العودة إلى القاعدة في القناة إذا ما وقع هجوم عليها هي (إسرائيل) !!
والأ تستعمل القاعدة إذا ما دخلت إسرائيل في حرب مع العرب .

وقد عقيبت الخارجية البريطانية على هذا بأنه بالنسبة للنقطة الأولى فإن المصريين سوف لا يوافقون على عبارة تنص على أن تستعمل القاعدة في الدفاع عن إسرائيل « مع أنه في الواقع نادراً ما ستهاجم إسرائيل من الخارج وإنما المعروف أنه سيكون هذا مع الدول العربية أو إحداها »

وبالنسبة للنقطة الثانية فقد استعملت الخارجية كذلك تصريحات صلاح سالم « من أن القاعدة سوف لا تستعمل في الهجوم على إسرائيل وأنها مازالت بعد نقطة خلاف ، ثم إن القاعدة مدامت مستعملة في الدفاع عن الشرق فإنه من الممكن في المباحثات أن يؤخذ أمن إسرائيل في الاعتبار (١٢) .

إلا أن هذا لم يؤمن خوف الإسرائيليين ودفعهم قلقهم إلى إيفاد مستر « جازيت Mr. Gazit » من السفارة الإسرائيلية للمرة الثانية في ٢ سبتمبر ١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية البريطانية مرة أخرى لمناقشة نفس الأمور والحق صراحة في هذه المرة على أن تتضمن الاتفاقية نصاً حول أن تكون القاعدة متاحة للدفاع عن المنطقة عموماً ، وأمام هذا الإحراج كان رد « ميلارد » المسئول بالخارجية البريطانية أنه من الواضح أن يفهم عن وضع مبادئ الاتفاقية أن القاعدة سوف لا تستعمل في حالة الحرب مع إسرائيل .

ولكن جازيت طرح مسألة أخرى وهي أنه يريد أن يتأكد من أن الفوائد الواضحة التي حصل عليها المصريون من الاتفاقية مثل المطارات والورش ومحطات القوى التي ستعمل إليهم سوف لا تستعمل كذلك ضد إسرائيل .

وكان رد المسئول البريطاني مقنعاً وعقلياً ، من أن بريطانيا ليس لها أن تمنع المصريين من استعمال هذه المهمات العسكرية في الأغراض العسكرية ، وإن كانت روح الاتفاقية العامة إنما تشير إلى عدم استعمالها سواء من (البريطانيين) أو المصريين في أغراض عدوانية وأوضح له أنه يبدو أن المصريين سوف لا يستطيعون استعمالها وإلا اعتبرت مخالفة لروح الاتفاقية .

ويصر السفير الإسرائيلي على إضافة نص كان معه يقول « إن القاعدة يجب أن تستعمل فقط في الدفاع عن المنطقة ككل »

The Base Should be used only for the defence of the area as a whole

وينكر ميلارد أنه تعبير غامض ومضلل وطمأنه على أساس أن حماية إسرائيل في الإعلان الثلاثي Troportite Declaration وعاد جازيت ليشير عدة نقاط أخرى تعكس قمة القلق والفك كان أهمها مسألة المنشآت التي ستترك أو ستباع إلى المصريين وسأل هل يمكن أن يحرف الملحق العسكري الإسرائيلي تفاصيلها ، ولم تكن قراءتها قد أعدت بعد ، ولما سأله المسئول البريطاني عن الأمر في هذا أخبره بأنه للتعرف على العتاد الذي سيترك وكه الأجهزة وأنواعها التي ستقع في أيدي المصريين ومدى إمكانية استعمالها ضدهم^(١٢).

وقد ضغط السفير الإسرائيلي كثيراً على الإدارة المختصة بالشرق الأوسط في الخارجية البريطانية لبحث ماسبق من نقاط ، وأمام هذا الضغط أرسلت الخارجية إلى سفيرها في القاهرة بأفكار الإسرائيليين الثلاثة وهي :-

- ١ - استعمال القاعدة في حالة الهجوم على إسرائيل
- ٢ - خشية استعمال المصريين للقاعدة ضد الإسرائيليين إذا مداخلوا في حرب مع إحدى الدول العربية .
- ٣ - التماسل عن القوى الخارجية وما إذا كانت ستعد هي إحداها^(١٤) وكان الرد أن النص الذي يشير إلى الأمكانيات التي تقدم لبريطانيا في القاعدة في حالة وقوع هجوم من قبل قوى خارجية على مصر أو على أية دولة عربية في المنطقة من دول الجامعة العربية أو تركيا لم تشر إلى إسرائيل وأن المصريين لا يرون إضافة إسرائيل إلى عبارة « القوى الخارجية » ونحن نرحب بهذا وأنه أمر غير واضح بعد كيف سيكون استعمال القاعدة في حالة انتمحاب القوات البريطانية^(١٥) .

مسألة إلغاء معاهدة ١٩٣٦

أثيرت نقطة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ لم يكن المصريون يبدون اهتماما كبيرا بها ولكن البريطانيون كانوا مهتمين بها أكثر^(١٦) ويرجع ذلك إلى أن المصريين قد القوها من جانبهم ١٩٥١ ، وانتهوا بطرحها للمناقشات المتخصصة كمبدأ قانوني^(١٧)

التصديق على المعاهدة :

وهي أيضا من الأمور التي قمت ضمن الموضوعات المطلوب مناقشتها لأنها تتعلق بمبدأ سريان الاتفاقية - هل هي بداية سريانها أم سريانها يبدأ منذ التوقيع عليها من الأطراف المعنية^(١٨) ، وميأى الفصل فيها في مكانه في مرحلة الصياغة .

حث مسيرة المباحثات :

رغم ما اتصفت به هذه المرحلة من عدم وضوح في شكل المباحثات فلم تكن في شكل جلسات محددة التاريخ والمكان والشخصيات - إلا أنها كانت في شكل إجراءات

تمت بالاتصال الشخصي ، أو باجتماع عندما كان يستدعى الأمر ذلك ، ويتبادل الآراء من خلال المكاتبات وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤ عندما حضر أنتوني ناتنج وزير الخارجية إلى القاهرة ليرأس الجلسات الأخيرة التي ولدت بعدها الاتفاقية .

وقد ظهر أثناء تلك الفترة حرص الطرفين ومعهما الولايات المتحدة على عدم التوقف عن التفاوض بل والتماس الإسراع في ذلك .

فهذا الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى يتقابل مع السفير البريطانى فى القاهرة ليؤكد له أن رغبة الحكومة المصرية فى دفع عملية المباحثات قمتاً ، خاصة وأن الأمور قد وصلت إلى التفاصيل الدقيقة التى أصبحت فى حاجة إلى متخصصين فيها ، ومن ثم ألح فى تشكيل لجان فنية متخصصة ، وقد اعتبر السفير أن هذا حرص على الوقت وحفاظ على الموقف ، ومن ثم وافق على تشكيل اللجان التى ألح وزير الخارجية على وضع تاريخ لانتهائها من أعمالها ، وعرض هذه الأعمال ولو فى شكل مسودات على اللجنة الرئيسية^(٢١) .

وهذا بلاشك يعكس حرص الحكومة المصرية على الوفاء بوعدها فى تنفيذ الجلاء بأسرع ما يمكن .

وفى لندن سلم السفير المصرى لوزير الخارجية البريطانى رسالة من جمال عبد الناصر تنور حول دفع المباحثات إلى الأمام^(٢٢) ، ورضاء الحكومة المصرية عنها وكان نصها :

« أشكرك لرسالتك وإنى مسرور بالمثل من أننا كنا قادرين على إرساء المبادئ الأساسية للاتفاقية الجديدة ، وأن قرار الحكومة المصرية هو أن ننفذ الإتفاقية الجديدة روحاً ونصاً بسرعة ما أمكن ذلك ، وتجعلها فاتحة لصفحة أسعد من العلاقات بين الدولتين ، وإنى لذلك سعيد لتلقى تأكيدك على قرار حكومتك كذلك^(٢٣) .

وكعادتها ، وما أحنته على عاتقها من دفع المفاوضات أياً كان شكلها ، فإن الولايات المتحدة لم تأل جهداً فى الاشتراك فى دعم هذه المباحثات ونفعها إلى الأمام كذلك ، فقد أرسل وزير الخارجية الأمريكى سفيره فى لندن إلى وزير الخارجية البريطانى يخبره بتأييد الولايات المتحدة للموقف بين مصر وبريطانيا ويعترف بأن المصريين (ناصر وزملاءه) تحملوا العبء الأكبر من التنازلات التى كانت سبباً فى استمرار الاتصالات والمباحثات بين البلدين ، وأنهم بصدد التعرض لاختبار أكبر بحجم وعودهم ، ومدى تحملهم فى الأيام القادمة قبل توقيع الاتفاقية النهائية ، خاصة وأن مستر كافرى السفير الأمريكى فى القاهرة أشار فى برقية له أن الثورة - فى هذه الفترة الحرجة - مستعرض لمعارضة شرسة مؤلفة من رجال الوقد والإخوان المسلمين والشيوعيين الذين بدأوا ينتقدون مآئولوا إليه ، وأن نجيب نفسه أخذ موقفاً معادياً لهم .

وخلص كافرى فى برقيته إلى توصية إلى البريطانيين لبذل جهودهم فى إبعاد أى عرقلة فى سبيل المباحثات ، لأن هذا الأسلوب ميسهل عليهم أيضا الوصول إلى مكاسبهم .

وأعلنت الخارجية الأمريكية على لسان رجلها فى لندن عن إعتماد المعونة الاقتصادية والعسكرية لمصر دعما لموقفها وشحذا لهمم رجالها^(٢٢) وأنه تأييدا لما ورد فى برقية كافرى أعلن رئيس الوزراء المصرى فى ١٤ سبتمبر أن تأخير الاتفاقية سوف يخلق كثيرا من المشكلات الكبيرة ، وأن أحزاب المعارضة فى مصر سوف تعتبر فترة ما قبل الوصول إلى التوقيع على المعاهدة فى شكلها النهائى فرصة للتشنيع بالحكم وتصغير شأنه^(٢٣) .

وبهذا وضحت الجدية فى العمل السياسى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، وكذلك ظهر حسن النوايا من الطرفين وإحترام تنازلات كل طرف للآخر ، وعلى هذا شكلت لجان فنية .
المرحلة الثانية : اللجان الفنية :

فى إجتماع عقد يوم ٣ أغسطس ١٩٥٤ حضره مندوبون عن كل من مصر وبريطانيا هم :

الجانب المصرى :

دكتور محمود فوزى وزير الخارجية

الأمرالاي أركان حرب طه محمد فتح الله

الصاغ محمد نور الدين قره

القائمقام أركان حرب محمد فؤاد الطودى

القائمقام أركان حرب محسن إدرىس

قائد اللواء الجوى جمال عفيفى

قائد اللواء الجوى على لبيب

أحمد خيرت سعيد

عمر لطفى

بالإضافة إلى سكرتارية من : البكباشى أركان حرب أحمد اسماعيل وقائد
الأمرأب عبد الفتاح حسن

الجانب البريطاني :

سير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة
Benson بنسون

تيرنس جارفي Terence Garvey

بريجادير روبرتسون

لاسي

كابتن فيل

J. K. Drinhall درين هول

ماجور ديكسون Major J. D. J. Dickson

كيريدج (سكرتارية) G. E. Kerridge

وشكلوا اللجان الفنية المطلوبة وكانت :

(أ) لجنة التوجيه والصياغة Steering Drafting Committee

وهي أمم اللجان جميعا ، حيث تتلقى نتائج أعمالها وتقاريرها ، وعليها إعداد
نصوص مشروعات الإتفاقية بناء على ذلك ، كما أن عليها تحرير مسوداتها بعد
إستتماد الأوراق التي ترد إليها من اللجان الأخرى^(٢٤) ، وحدد لها الدكتور محمود
فوزي يوم ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ موعدا لانتهائها من أعمالها .

(ب) لجنة الانسحاب Withdrawal Committee

وتدرس عملية الانسحاب وتفصيلها في شكل جداول عددية بالنسبة للرجال
والمهمات ، وتعرض هذه الجداول على اللجنة السابقة ، والموافقة على الامداد
العسكري للقوات البريطانية إبان فترة الانسحاب .

(ج) لجنة تنظيم القاعدة : Organisation of the Base Committee

وتختص بوضع تفاصيل التنظيمات العملية للقاعدة بواسطة المقاولين المدنيين .

(د) اللجنة المالية : Financial Committee

للمراجعة والموافقة على كل القرارات المالية والتسويات التي تثيرها
المباحثات^(٢٥) ، وأضاف إليها السفير البريطاني مهمة وضع المبادئ التي يمكن أن
تحكم دفع العمل السياسي وذلك بتذليل الصعوبات المالية ، ووضع التنظيمات المالية
التي يمكن تطبيقها على القوات البريطانية أثناء الانسحاب وهو ماكان من إختصاص
لجنة إعادة الانتشار Redeployment Committee وهي لجنة عسكرية لأقبل لها
بهذا العمل^(٢٦) .

(هـ) كما زارت مصر في منتصف أغسطس ١٩٥٤ بعثة للدراسة Survey Mission مكونة من رجال الصناعة البريطانيين وخصت بأعمالها منطقة قناة السويس لدراسة المشكلة على الطبيعة ووضعت دراستها وتناولها أمام اللجنة المالية (٢٧) .

وفي اجتماع ٤ أغسطس ركز الدكتور فوزى - وكان رئيسا للجنة - على عمل لجنة الانسحاب ، على إعتبار أنها صلب عملية الجلاء ، فعندما حدد يوم ٢٤ أغسطس موعداً للإنتهاء من الأعمال ، أمل بنسون أن يكون كذلك نظرا لضيق الفترة ، وبذل جهده وسلم الجانب المصرى فعلا مسودة لجدول الانسحاب .

وقد أبدى الجانب المصرى بعض الملاحظات عليه كانت كالآتى :

أن مصر تأمل أن يتم الانسحاب بسرعة أكثر خلال الشهور الأربعة الأولى ، وطلب توضيحا لنوعية الفرق التى ستجلى ، وكذلك ما إذا كان الانسحاب سيكون جماعيا أم من مناطق بعينها .

وجرى الحديث خلال الجلسة حول تنفيذ لجنة الانسحاب لعملها ، فقدم الدكتور فوزى المقترحات الآتية :

- ١ - تحديد الفرق التى ستجلى فى كل فترة لتكون معروفة لدى الجانب المصرى .
- ٢ - أعتبر النسبة المئوية للقوات المنسحبة فى الفترة الأولى قليلة جدا وأوصى بزيادتها .
- ٣ - كانت وجهة النظر المصرية أنه من الأفضل أن يتم الانسحاب بصورة كاملة من كل منطقة دفعة واحدة ليسهل تسلمها ، وليس فى شكل أعداد فقط من كل منطقة .

٤ - يجب التأكد من مطابقة المهمات الخارجة لما هو وارد بالقوائم وقد ناقش جنرال بنسون معه هذه النقاط مؤكدا حرص حكومته على سرعة إجراء الانسحاب ، وينظام كامل خلال العشرين شهرا المحددة ، ووعده بأن الإعداد سيزيد فعلا ، وأن عدد الذين سينسحبون فى الشهور الأربعة الأولى سيكون ١٤,٠٠٠ جندي ، إلا أن دكتور فوزى طالب بزيادة هذه الأعداد ، وعلى ذلك اقترح تشكيل لجنة فرعية من اثنين من كل جانب لمناقشة النقاط والعقبات الأساسية للانسحاب دفعا للعمل (٢٨) .

وفي تقرير عام عن هذه اللجان طلبه وزير الخارجية البريطانى فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٤ وقدمه مدير إدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية جاء : — أن هناك صعوبة فى عمل هذه اللجان (وهذه طبعا وجهة نظر بريطانية) نظرا لما يثيره المصريون من مشكلات حول كل نقطة ، وأن عليها أن تتجنب ما يضعونه من عراقيل حتى لا تتيح لهم فرصة الحصول على امتيازات .

وعول هذا المسؤول البريطاني على إقتراب أول أكتوبر - موعد إفتتاح الجامعات في مصر - وماسيقوم به الطلبة من احتجاج في شكل إضرابات ، ليضغط به على الجانب المصرى الذى سيعيش تحت وطأة القلق ويطلب التعجيل بانجاز الاتفاقية وهنا يحصل البريطانيون على مايريدونه من امتيازات أكثر في المقابل كما ضمن التقرير أهم ماواجهوه من هذه المشكلات ، منها :

- ١ - مشكلة النقاط المختلف عليها قبل الصياغة كاستعمال الموانئ المصرية والمطارات عند إعادة العمل في القاعدة .
- ٢ - المفتشون حيث لم يصلوا بعد إلى إتفاق حول عددهم .
- ٣ - المنشآت وماسيسلم منها وماسيتترك ، وكيفيه تنفيذ ذلك .
- ٤ - أنابيب النفط ، وقد وافقوا على نقل ملكيتها لمصر ، على شريطة أن يكون لشركة مثل حق الإمتياز في توفير إحتياجات ومتطلبات القوات البريطانية وستمنح لهم دون مقابل بالتبادل مع تسويات أخرى مجزية .
- ٥ - التسويات وهى فى الواقع مقاصات لما قدم من تنازلات ، وعلى ذلك فلا تدفع أموال كثيرة فى المقابل .

ومن الغريب أن يضيف التقرير فى شيء من الغمز واللمز ، أن المصريين أعلنوا أمام شعبهم أنهم سيأخذون منشآت ومهمات تبلغ قيمتها خمسين مليوناً من الجنيهات ، ولما كان ما سيسلم اليهم لاتصل قيمته إلى هذا المبلغ ، فقد أشاروا (أى المصريون) من طرف خفى أن نضع قيمة لبعض المنشآت الأخرى - ولو أنها ليست ذات قيمة فى السوق - كالمطارات والموانئ حتى نصل إلى هذا الرقم^(٢٩) .

هذا عن عمل اللجان وإطار إنجازاتها ، والتي سيظهر عملها من خلال :

المرحلة التالية : جمع للتفاصيل وصياغة البنود .
وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل ، ففيها انتهت دقائق المفاوضات السابقة ، وقد إتسمت بالالاحاح من كلا الطرفين على سرعة الوصول إلى حلول حاسمة ، أخذين فى إعتبارهم الظروف العالمية من جهة ، والظروف الداخلية في كلا البلدين من جهة أخرى ، خاصة وأن النقاط الرئيسية قد وصلوا بشأنها إلى الإتفاق بعد أن قنموا التنازلات المناسبة في سبيل حث المسيرة نحو اتفاق نهائى كامل . كما ظهر أثناءها حرص الجانب البريطانى على هذا الإنهاء ، بل وصل الأمر بهم إلى حد القلق ، وهو ماظهره تقارير السفير البريطانى فى القاهرة ، فقد أرسل إلى الخارجية البريطانية أثناء عمل هذه اللجان ، أن هذه الإتفاقية ستكون معدة للتوقيع فى منتصف سبتمبر ، وتلتك الخارجية هذا القرار بنفاؤل كبير وردت على الفور بتفويضه هو وينسون فى التوقيع عليها^(٣٠) .

ولما مر منتصف الشهر ولم تتم صياغة الاتفاقية أرسل السفير البريطانى مايعكس

توتره الشديد إلى الخارجية فيقول « إنى لشعر بقلق شديد لطول الوقت الذى تستغرقه المفاوضات ... وأن الحكومة المصرية يزداد توترها من جراء قوى المعارضة ، وأنه من مصلحتنا التعجيل بإنهاء المعاهدة والتوقيع عليها ، فالتأخير فيه خطر علينا ، فربما تنقد الحكومة المصرية أعصابها وتتقدم بمطالب لاتساير رغباتنا ، فضلا عن أنه ربما تعود الأحداث فى منطقة القناة مرة أخرى ... » وأنهى خطابه بتوصية بعدم التشدد فى التفاوض وطلب المزيد من المطالب ، وحصر مطالب الطرفين المصرى والبريطانى ، مطالبا بالتساهل وعدم طلب مزايا أكثر (٣١) .

تلك كانت الظاهرة التى سيطرت على جو المباحثات فى تلك الأيام الدقيقة والتى إنتهت بوصول وزير الخارجية البريطانى بنفسه كما سنرى .

أما عن أهم النقاط التى كانت مثارة ، واستغرقت وقتا فى الجدل حولها ، وهى أمور كانت قد أثرت من قبل أثناء المفاوضات العامة ولكنها لم تنته وطرحت هذه المرة ليبت فيها بشكل نهائى :

التصديق على الإتفاقية وبدء مبرانها ، ووضعوا لها نصا بذاته ، تحت رقم (١٣) « هذه الاتفاقية ستعرض للتصديق عليها ، وأن وثائق التصديق ستبادل فى القاهرة ما أمكن »

ولكن الجانب المصرى أصر على تعديل هذا النص كي يصبح « تعرض هذه الإتفاقية للتصديق عليها ، ولكن تأثيرها الفعال ومبرانها بدأ فور التوقيع عليها »

وعندما أخذ رأى الحكومة البريطانية رفضته ، إلا أن رفضها لم يوافق فكر سفيرها فى القاهرة ، وأعادها إلى وزارته على أساس أن الموقف لايحتمل تجميد تنفيذ الإتفاقية حتى ينتهى من التصديق عليها ، والظروف غير مضمونة خاصة فى مصر ، وأن النقاش القانونى حول هذا المبدأ لاينبغى أن يكون فى هذه الفترة الحرجة ، وانتهوا إلى موقف وسط ، وإن كان يدعو إلى الغرابة - فالإتفاقية يجب أن تسمى منذ تاريخ التوقيع عليها ، وفى نفس الوقت تطرح للتصديق عليها وذلك على أساس أن لرئيس الحكومة ووزير خارجيته الحق فى التوقيع على الإتفاقيات ثم يعرض ماوقع عليه على البرلمان ، والأمر هنا يتوقف على شخصية الوزير الذى يعرض (٣٢) .

وإذا كان للبرلمان فيما بعد رأى مخالف فى بعض النواحي فيكون النقاش والاعتناق بين الوزير المختص وبينه ، ولكن المبران يظل له فعاليتها (٣٣) .

ولما كان هذا الوضع غريبا فى تطبيقه ومرفوضا من قبل المصريين الذين احتجوا بأن النقاش حوله مضىعة للوقت الذى أصبح محسوبا عليهم أمام مواطنيهم ، وأنهم بدأوا يشكون فى نوايا الجانب البريطانى ، فقد أوصى السفير بالموافقة على إقتراح رئيس الوزراء المصرى بحذفه ، ومن باب الاحتياط أن ينص على مبران مفعول الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها (٣٤) .

وكليبية البريطانيين في المراوغة ومحاولة الحصول على أكبر مكاسب ممكنة فقد دخلوا في حوار حول فعالية الإتفاقية طالبين إختيار أحد التعبيرين :
"Coming into force أو Having effect" من تاريخ التوقيع عليها وأمام رفض الجانب المصرى وصراحة دكتور فوزى من أن هذه المعايير التى تلتزم سوف لا تؤدى إلى الوصول إلى نتيجة ، وإنهزوا إلى أن فعاليتها وسريتها يبدأ من حال التوقيع عليها وأن حوار البرلمان الإنجليزى بشأنها لا يؤثر على عملية الإنسحاب بأى شكل (٣٥) .

وبذلك صدر قرار المفاوضين بأن « هذه الإتفاقية سوف يصدق عليها ولكنها ستسرى من تاريخ التوقيع عليها .

"This agreement shall be ratified, but shall come into force on the date of signature" (٣٦) . ثم ناقشوا النقطة التالية المترتبة على السابقة وهى الانسحاب . فطالب المصريون أولاً بجدولة عملية الإنسحاب فى شكل يبدأ بأعداد كثيفة فى مراحله الأولى ، وتنتهى إلى أعداد أقل ، حتى ينتهى وجودهم فى الموعد المحدد ، وقد وافق الطرفان فى ٢٣ أغسطس على إنشاء هيئة من القوات المصرية لتسهيل هذه العملية ، مع الضغط المستمر من الجانب المصرى على سرعة الإنجاز (٣٧) .

وأمام الحاح المصريين طالبتهم البريطانيون بتقديم التسهيلات اللازمة لنقل الجنود ومهماتهم (٣٨) ، على أن يكون هناك نص فى الاتفاقية يتضمن هذا ، ولكن الجانب المصرى - فى شك من نوايا البريطانيين رضخ لذلك على أن يكون فى اللاحق وليس فى صلب الإتفاقية ، معللين رأيهم هذا بأن يثبت شيئاً من الفضل فى حقهم أمام المعارضة فى مصر ، وهو أمر لاملح له الآن ، ووافقت لجنة إعادة الانتشار على ذلك (٣٩) .

وعن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ نشب خلاف حول صياغتها ، فقدم الجانب البريطانى للنص الآتى « إن حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بالمحاضر الموافق عليها والمذكرات المتبادلة ، والإتفاق الخاص بالاستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر سوف تتوقف لبدأ سريان الاتفاقية » .

وقدم الجانب المصرى الصيغة التالية :

« إن حكومة المملكة تعترف أن معاهدة الصداقة الموقعة فى لندن فى يوم ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ مع المحضر الموافق عليه والمذكرات المتبادلة والإتفاق الخاص بالاستثناءات والإمتيازات التى تمتعت بها القوات البريطانية فى مصر وكل الإتفاقيات المترتبة عليها قد إنتهت » .

وكان الخلاف فى الكلمات الأخيرة للعبارتين لأن العبارة المصرية تحمل معنى

انتهائها منذ الغتها عام ١٩٥١ وهو ما لم تعترف به بريطانيا ، ولكن أمام الظروف التي حكمت المفاوضات ، وأمام حصول بريطانيا على كل مطالبها - كما قال السفير فقد وافقوا على الغائها طالما لم تظهر التزامات تجاه إنجلترا منذ الغائها للمعاهدة في عام ١٩٥١ (٤٠) .

ولما أتى دور فترة إنتهاء سريان الإتفاقية للعرض ، طالب الجانب المصرى أن تلحق العبارة الآتية بالنص الخاص بسريان الإتفاقية لفترة سبع سنوات :

« ما لم توافق كلتا الحكومتين المصرية والمملكة المتحدة على أى امتداد للإتفاقية ككل - أو فى جزء منها ، فإنها تنتهى نهائيا بانتهاء السنوات السبع من تاريخ التوقيع وتسحب حكومة المملكة المتحدة وإلا تخلصت من المتعلقات البريطانية(٤١) » .

وكان إصرار الجانب المصرى على عدم إطالة فترة سريان الإتفاقية لأكثر من سبع سنوات مبعثه أنه إذا خضعت الأمور لضغط الحكومة البريطانية بعدها لأكثر من هذا فإنها قد تصبح لمدد أخرى متتابعة ، وهذا يحمل معنى أنها أصبحت معاهدة سارية المفعول لأجل غير مسمى Open ended . وهذا يرفضه المصريون بشكل أساسى ، ويرفضه عبد الناصر بشكل خاص ، حيث لا ينبغي عليه أن يخرج على شعبه بمعاهدة تسرى لأجل غير مسمى .

وقد أوصى السفير البريطانى بقبول وجهة النظر المصرية والموافقة عليها مجاملة لعبد الناصر ، وحتى يقضى على ماتخلقه المخالفة فى رأى من مخاوف وشكوك لايتحملها الموقف آنئذ ، وأضاف السفير أن أى تشدد من جانبنا كأننا نجلب على أنفسنا أضرارا لسنا بحاجة إليها(٤٢) .

وكان النص الذى توصلوا إليه هو : أن هذه الإتفاقية ستظل سارية المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعها ، وأثناء الأثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه الفترة ستتشاور الحكومتان معا لتقرير التنظيمات التى تكون ضرورية حول إنهاء الإتفاقية ، .

وعقب السفير على هذا بأن روح الصداقة وصدق النوايا ستكون كفيلة بتوصيلنا إلى ما نريد إذا ماعبرنا مرحلة التشدد الآن(٤٣) .

وقد تطلعت بمسألة تاريخ بدء سريان الإتفاقية عدة مسائل مالية وإدارية أهمها : التسويات - الجمارك - التسهيلات فى المطارات والموانئ فقد اتفق على أن تبدأ كل هذه الأمور منذ تاريخ التوقيع على الإتفاقية(٤٤) .

وأخيرا كانت هناك مناقشات أقل خطورة حول الإشارة إلى قناة السويس كممر ملاحى حيوى وحرية الملاحة مع إحترام معاهدة ١٨٨٨ .

ثم الإشارة فى الإتفاقية إلى الأمم المتحدة بمعنى أنها لا تخرج عن نظمها(٤٥) .

كانت الخارجية البريطانية على اتصال دائم بمفاراتها في القاهرة لدرجة أنها كانت أن تكون حاضرة على مائدة المفاوضات .

زيارة أنتوني ناتنج لمصر :

لما أصبحت الأمور مستقرة رأَت الحكومة البريطانية أن ترسل أنتوني ناتنج إلى القاهرة ليعطى الدفعة الأخيرة للمفاوضات ، ووضع اللزمات الأخيرة للمسودات التي أعدت ، فأرسلت في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ إلى سفيرها في القاهرة إخطارا بوصول هذا الوزير مساء يوم ٢٩ سبتمبر للاشتراك في الجلسات الأخيرة للمفاوضات والتي أتفق على أن تخرج بعدها الإتفاقية النهائية إلى الواقع^(١٦) .

ولهذا أعدت الأوراق اللازمة والأفكار المبورة التي تضمنت مآنتهت إليه المباحثات إلى الموافقة ، والنقاط التي مازال الخلاف حولها^(١٧) .

أما هو فقد زودته الحكومة البريطانية بما أنتهت إليه أفكارها على ضوء ماوصلها من المفاوضات في مصر ، وحصرتها في قائمتين :

الأولى : مطالب البريطانيين :

(أ) التنازل عن المطالبات المالية .

(ب) المفتشون : فمطالب البريطانيين أن يكونوا تسعة مفتشين بالإضافة إلى ٦ مفاجنين ، بينما سمح المصريون بمسبعة مفتشين ، ٥ مفاجنين ، وعليه أن يوفق بين المطالبين .

(ج) المعسكر وهو أمر أسامى إذ متجرب بشأنه التسويات المالية والعسكرية .

(د) المنشآت البترولية وماسفور حول تسليمها من مشكلات بشأن تزويد القوات البريطانية بما تحتاجه من وقود ، وضمان مركز شركة شل كمتعهد .

(هـ) تأمين المنشآت والقوات أثناء فترة الانسحاب وهي مسئولية مصر ، المطارات ومدى مايسمح به في استخدامها لطائرات الإنجليز إستعمال الموانئ لدى عودة القوات البريطانية إلى القاعدة ، التكلفة وماسيخص بريطانيا منها وقيمة الأقساط التي ستدفع .

مطالب المصريين :

١ - نقل ملكية المنشآت إليهم .

٢ - الرسوم التي ستدفع مقابل الصيانة .

٣ - ماميسلم إليهم من عتاد .

٤ - مشكلة التصديق على المعاهدة .

٥ - نص لإنهاء اتفاقية ١٩٣٦ (٤٨) .

كما حمل معه بشكل غير رسمي مطالب إسرائيل ، وهي لاتخرج عما عرضناه من قبل : كأن لاتستعمل القاعدة بعد تسليمها ضد سلامتها ، وأن تكون على قدم المساواة مع الدول التي إذا ما هددت بهجوم خارجي تعود بسببها القوات البريطانية إلى القاعدة ، وقد أوضح التقرير نفسه أنها أمور لاتتفق حقيقة وروح نصوص الاتفاقية ، من أجل هذا لم تكن واردة ضمن موضوعات المباحثات (٤٩) .

وقد وصل ناتنج إلى القاهرة يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وبدأت المباحثات في اليوم التالي مباشرة ، وفي هذه الجلسة التقى كلمة أكد فيها أن حكومة جلالة الملكة كانت قلقة جدا للوصول إلى إتفاق ، وفتح صفحة جديدة من الثقة والتعاون والصدافة بدلا من تلك الصفحة القديمة من الكراهية التي حكمت العلاقات بين البلدين ، مما تطلب بذل الجهد من كلا الطرفين .

ولقد أبدى عبد الناصر في هذه الجلسة ترحيبا وشعورا مماثلا من الحماس والاخلاص والتقوى كثيرا من الضوء على المشكلات الداخلية التي ستواجهها ، والمعارضة المتزايدة التي ستلتفها أن هو لم يصل إلى إتفاق مرض .

وصرح عبد الناصر وكتور فوزى أن هذه الاتفاقية ستبدأ مرحلة جديدة نقل فيها الاضطرابات وتمسكت المعارضة ، سيما وأن هناك من يستغلون موقفهم إذا هم لم يصلوا إلى اتفاق معالين ذلك بمقولتهم بأن الوضع في ظل معاهدة ١٩٣٦ كان أفضل مما أشارت اليه المبادئ الرئيسية للاتفاقية ، حيث أن الاحتلال كان سينتهي تلقائيا في عام ١٩٥٦ ، وأبدوا تخوفهم من اضطرابات طلبة الجامعات الوشيكة الافتتاح .

ورد ناتنج بتقديره لهذه الظروف ، وأنه يجب أن يتأكد المصريون أنه قد فتحت صفحة جديدة لاتقوم على أسس الشك في نوايا كلا الطرفين (٥٠) .

وطلب الوفد المصرى في هذا الأتتماع مايلآتى :

١ - نقل ملكية خط الأنابيب بين القاهرة والسويس والذي تملكه بريطانيا إلى مصر .

٢ - إضافة مادة جديدة إلى الاتفاقية تنص على إنتهاء مفعول معاهدة ١٩٣٦ لان بريطانيا لم تكن قد اعترفت بالغانها .

٣ - إعداد جدول ينظم مواعيد جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة على أن يبدأ الجلاء فور توقيع الاتفاقية

فطلب الوفد البريطانى الرجوع إلى حكومته في ذلك .
وفي الجلسة الثانية يوم ٣ أكتوبر ١٩٥٤ تم الاتفاق على المسائل المالية والفنية الخاصة بالمنشآت العسكرية .

كما عرض المشروع التالي للاتفاقية بعد إكتماله للمناقشة ، :
« إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وحكومة مصر ،
إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية البريطانية على أساس جديد من التفاهم المتبادل
والصدقة الوطنية قد اتفقتا على مايلآى :

المادة الأولى :

تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول الرابع
المبين فى الجزء رقم (١) فى الملحق خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع
على الاتفاق الحالى

المادة الثانية

تعان حكومة المملكة المتحدة إنقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى
السادس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المتفق عليه
والمذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص للاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات
البريطانية فى مصر ، وجميع متفرع عنها من اتفاقات أخرى .

المادة الثالثة :

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية والمبينة بالملحق رقم (٢) فى حالة
الاستعمال ومعدة للإستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الإتفاق الحالى ،
وتحقيقا لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق ...

المادة الرابعة :

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع
على هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على
تركيا تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ماقد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب
وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية فى حدود
مانتقضيهِ الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

المادة الخامسة :

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة الرابعة
تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة .

المادة السادسة :

فى حالة حدوث أى تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على بلد يكون عند
توقيع هذا الإتفاق فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا
يجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة السابعة :

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذلك تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة للملاح الملكي التي يتم الإخطار عنها ، تعامل جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن في أى رحلة معاملة لاتقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع إستثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها أنفاً في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قناة السويس .

المادة الثامنة :

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التي هي جزء لا يتجزأ من ممر طريق مائى له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية وتعتبران عن تصميمهما على إحترام الإتفاقية التي تكفل حرية الملاحة فى القناة والموقع عليها فى التسلطونية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٨٨٨ .

المادة التاسعة :

- (أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أى مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها ، حسب تقديرها
(ب) لاجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الملحق (٢) إلا بموافقة جمهورية مصر .

المادة العاشرة :

- (أ) يظل هذا الإتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه
(ب) تنشأ الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة التقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الإتفاق .
(جـ) ينتهى العمل بهذا الإتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة ألا تنقل أو تتصرف فيما بعد ما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة إلا بموافقة الحكومتين المتعاقبتين على مد هذا اتفاق .
المادة الحادية عشرة :

تعتبر ملاحق ومرقات (محاضر الإتفاق والخطابات المتبادلة) هذه الاتفاقية جزء لا يتجزأ منها .

المادة الثانية عشرة :

لايمس الإتفاق الحالى ولايجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة عشرة :

يعمل بالإتفاق الحالي على إعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه ويتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .
وإقراراً لما تقدم وقع المفاوضون المرخص لهم بذلك هذا الإتفاق ووضعوا أختامهم عليه .
صدر بالقاهرة في ... يوم ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية
ويعتبر كلا النصين متساو في الرسمية(٥١) .

وقد علقت الخارجية البريطانية على هذه المسودة بعدم تقبلها للمادة السابعة منها على أن تتمتع طائرات بريطانيا - في تسهيلات مرورها وخدماتها - بحقوق الدول الأولى بالرعاية ويعدل النص إلى : تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وتقدم لها خدمة كأي الدول الواردة في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية(٥٢) .

وبعرض هذا الرأي ومناقشته مع الجانب المصري أبدى المصريون تساهلاً في عبور الطائرات البريطانية لأجواء مصر في طريقها إلى الأردن تطبيقاً للمعاهدة الخاصة بذلك ، ولكن الدكتور فوزي فضل ألا يكون هذا بشكل مكتوب لأن معنى هذا إضافة أشياء إلى الاتفاقية يساء فهمها وأن مصر توافق على أسباب أخرى للعودة وتتعهد في نفس الوقت أن ينفذ هذا(٥٣) .

وقد غادر ناتج القاهرة يوم ١٠ أكتوبر إلى لندن للوقوف على رأي حكومته بشأن الخلاف الجديد الذي ظهر حول إعداد الأماكن اللازمة لإيواء الخبراء الفنيين البريطانيين ، فقد طلبت مصر أن يعاملوا معاملة بقية موظفي الشركات البريطانية الأخرى في مصر ، بينما طلب الانجليز منحهم إمتيازات خاصة ، وعاد ناتج إلى القاهرة بعد ذلك يوم ١٤ أكتوبر مزوداً بالسلطة اللازمة لإنجاز الإتفاق(٥٤) .

وكانت المباحثات مستمرة أثناء غيابه بين الجانبين حول مشكلة لم تكن مدرجة في الجداول الملحقة بالاتفاقية وهي « المعسكر » الذي كان يشغله الجنود البريطانيون وكيفية تسليمه وتشغيله أبان فترة الانسحاب ، وفي حالة العودة إلى القاعدة .

وطلب وزير الخارجية المصرية أن ينقل المعسكر إلى ملكية المصريين وأن يشغله جنود الجيش المصري ، وردد عبارة « أنها ستكون مدعاة للمخبرة لنا إذا نحن وافقنا على قاعدة لاتحتوى على مركز عسكري ، إذ ماهي فائدة القاعدة بدون مركز عسكري » .

وبعد مناقشات قدم الوزير المصري مطلبه مكتوباً « أنه مطلوب مركز عسكري مناسب يكون في المتناول عند تشغيل القاعدة » .

كما ناقشوا كذلك مسألة تأمين وجود الجنود البريطانيين وعقدهم طوال فترة الانسحاب .

وأكد الجنرال بنسون أنه في حالة العودة سيكون في عدد أقل من هذا وفي شكل خلفاء في حرب تتساوى مصالحهم مع مصالح المصريين^(٥٥) .

المرحلة الرابعة : الصياغة النهائية للإنفاقية :

بعد عودة ناتنج عقدت آخر جلسة للمباحثات يوم ١٨ أكتوبر سويت خلالها كل المسائل المتعلقة والتي ظهرت أخيرا كمشكلة المعسكر والإيجار الذي سيوقع لما سيؤجر من أماكن ، سواء للجنود أو للإيواء الخبراء^(٥٦) .

ويقر الجانب البريطاني أنه استغل الحاح المصريين على توقيع الاتفاق بسرعة ، وسرى بسرعة مطالب المصريين التي عرضت عليه والتي كانت حتى يوم ١٩ أكتوبر تتبلور في :

(أ) ملكية فورية لخط الأنابيب .

(ب) السماح للقيادة البحرية باستغلال مخازن الزيت لمدة سبع سنوات فقط .

(ج) ضرائب علي تموين الطائرات .

(د) تعيين مايزيد على ٢٣ فنيا ليبقوا في قناة وأبوصوير

(هـ) استبعاد طائرات الكومنولث من التصريح بالعمليات .

وصدرت تسويات وتنازلات بالتبادل بينهما ، وعلق منها بعضها كالبند (جـ) ووقعت الاتفاقية فور ذلك وبسط هذا الموقف^(٥٧) .

وفي الساعة ١٠،٢٢ مساء صدر البيان المشترك التالي :

« أن رئيس وزراء جمهورية مصر وجميع أعضاء وفده ، والمستر أنتوني ناتنج وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطاني الماجور جنرال بنسون وقعوا اليوم في القاهرة إتفاقا بشأن منطقة قاعدة قناة السويس الفرض منه إقامة العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التعاون .

ولقد بذل الجانبان جهدا كبيرا للوصول إلى إتفاق واضح شامل يكون أداة بناء لقضية السلام .

ويسر الجانبان أن يعربا باسم حكومتيهما عن رغبتيهما الصداقة في أن يعملوا في تعاون وقوة لتحقيق أغراض الاتفاق ويذا يمهدان لبعث روح جديدة من للتفاهم والصداقة بين شعبيهما^(٥٨) .

وقد تكونت الإنفاقية من ١٣ مادة من صورتين باللغتين العربية والانجليزية وقعها عن الجانب المصري كل من :

جمال عبد الناصر - نكتور محمود فوزى - عبد اللطيف البغدادي - محمد عبد الحكيم عامر - صلاح الدين مصطفى سالم

وعن الجانب البريطاني :

هـ - أنتوني ناتج - رالف سكراتين مستيفسون - ر . بنسون والحق بهما ملحقان
مكونان من عدة أجزاء (٥٩) .

وقد تضمنت مواد الاتفاقية :

الجلء التام خلال فترة عشرين شهرا من التوقيع عليها (م ١) ، وانقضاء معاهدة
١٩٣٦ والحق بها من محاضر ومنكرات متباعدة وماترتب عليها من إعفاءات
ومميزات (م ٢) .

تبقى أجزاء من القاعدة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا (م ٣) . على
أن تقدم مصر لبريطانيا كل التسهيلات في حالة وقوع إعتداء مسلح على أية دولة
من الدول الموقعة على ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية أو على تركيا
(م ٤) .

وإن تجلو هذه القوات فور وقف هذا القتال (م ٥)
يجرى التشاور بين طرفي الاتفاقية في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة
من الخارج على أي بلد يكون طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة
العربية (م ٦)

تقدم مصر تسهيلات مرور الطائرات لطائرات سلاح الطيران الملكي بشكل لا يقل
عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة
الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (م ٧)

أقرت الحكومتان أن قناة السويس البحرية جزء لا يتجزأ من مصر فهو طريق مائي
له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع احترام اتفاقية
القسطنطينية ١٨٨٨ (م ٨) .

واختصت المادة التاسعة بنقل المهمات البريطانية من القاعدة أو إليها والا يمس
هذا الاتفاق حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة (م ١٠) .

وإن مدة نفاذ هذه الاتفاقية سبع سنوات من تاريخ توقيعها على أن تتشاور
الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة لتقرير مايلزم من تدابير عند انتهاء
الاتفاق على أن ينتهى العمل بها بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها (م ١٢)

وأذاع جمال عبد الناصر عقب توقيع الإتفاق النداء التالي :

أيها المواطنون :

لعل أجداننا يتطلعون اليوم من المثوى الأبدى الذى تسكنه أرواحهم برضى
وفخر ، ولعل أحفادنا الذين لايزالون فى مجاهل المستقبل سوف يعدون بعد مئات
السنين إلى ذكرى هذا اليوم باعتزاز وتقدير ، ولعل هؤلاء وهؤلاء من الأجيال التى

مضت والأجيال التي سوف تجيء تلتقي نظراتهم عند هذا اليوم فيباركون الجهد الذي قام به جيلنا استكمالاً لكفاح من ذهبوا وتمهيداً لكفاح القادمين .

لقد شاعت إرادة الله أن تلقى على اكتافنا أمانة الماضي والمستقبل وكانت رعايته لنا عوناً على الحاضر

أيها المواطنون

إن يومنا الحاضر يوم عظيم يرتفع إلى مستوى الماضي العريق ويعطى بشائر الأمل في مستقبل لاتحده آفاق

إن مرحلة كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ ، هاتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا بنبي وطننا جديداً بالحب والتسامح والفهم المتبادل اللهم أعطنا المعرفة الحقبة كي لا يستغفنا النصر ، وتدور رؤوسنا غروراً مع نشوته ، اللهم أعطنا الأمل الذي يجعلنا نحلم بما سوف نحققه في الغد أكثر مما يجعلنا نفاخر بما حققناه بالأمس واليوم ، اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق وأن الشوط أمامنا شاق وطويل ، اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسؤوليات التي لا بد أن نتحملها فلا نستهبين بها ولا نهرب منها ، اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل ، اللهم أعطنا القوة للدرك أن الخائفين لا يستحقون الحرية والضعفاء غير خليقين بالكرامة والمتريدين أن تقوى أيديهم المرتعشة على التعمير والبناء .

أيها المواطنون :

إن الله عوننا وهو ولي التوفيق(١٠) .

الاتفاقية في عيون الجانبين :

أولاً - الجانب البريطاني :

بعد توقيع الاتفاقية بدأت تقدم تقارير حول بعض النواحي فيها ، فقدم دافيد سيريل David R. Serpell تقريراً تناول فيه الجوانب المالية في المعاهدة دار حول الوفرة المالى نتيجة تصفية القاعدة في منطقة قناة السويس ، فأشار إلى أنه سيكون هناك بالقطع تخفيض واضح في المصروفات العامة كلما تم سحب قوات من القاعدة وأنه رغم ظهور بنود جديدة للمصرف كأجور الخبراء الفنيين وصرف التعويضات والإيجارات التي ستصرف للمصريين إلا أن الوفرة سيكون أكثر ، ويمكن إدخاله في الميزانية الكلية للدفاع في السنوات المقبلة .

ثم أنه في حالة فشل المفاوضات ، فإن استمرار وجود القوات في قاعدة قناة السويس ، كانت تتمثل استنزافاً للأموال البريطانية لما لا طائل منه .

ومن ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن الصيانة التي سيقوم بها المصريون ستوفر الكثير من الأموال البريطانية وأن المنشآت التي ستحتفظ بها أكثر قيمة مما سلم للمصريين ، بالإضافة إلى التسهيلات المالية في الجمارك ، واستعمال الموانئ والطرق والمواصلات ، كلها توفر الكثير على بريطانيا^(١١) .

أما عن تقييم بروملي المسئول البريطاني في الخارجية البريطانية للاتفاقية فقد تطرق إلى :

١ - التسهيلات اللازمة لوجود الورش لخدمة القوات البريطانية في الشرق الأوسط وقت السلم .

٢ - إتاحة تخزين المهمات الحربية لفترة .

٣ - حقوق عبور القوات الجوية .

٤ - حق العودة للقاعدة

بالإضافة إلى تحرير القوات البريطانية من الواجبات في هذه المنطقة لتنتقل إلى مناطق أخرى ، مما يتيح فرص تحقيق نتائج ميسامية أكثر إيجابية .

أن المصريين سيقومون بإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة لكثير من الأمور التي نحتاجها زمن الحرب ولكن من ناحية إسرائيل فإن مصر ستقوى بينما ستضعف إسرائيل ، وأن مصر لم تتعهد بإزالة ما يسمى بالتحديدات على السلع الإستراتيجية المرسلة إلى إسرائيل عبر القناة .

كذا يشير إلى أن جلاء القوات البريطانية بأي شكل أو على أية حال يضعف مركز بريطانيا في المنطقة في نظر القوى السياسية الكبرى في العالم ، ولكنه كسب من ناحية العرب ربما يستغل في حل مشكلات المنطقة مثل النزاع العربي الإسرائيلي اعتمادا على عودة ثقة العرب في الانجليز^(١٢) .

ثانيا - في عيون المصريين

فهذا رأس النظام في مصر وفي وقت توقيع الاتفاقية - محمد نجيب - الذي لاحظ المفوضون البريطانيون عدم رضائه عن الاتفاقية ، وأنه وقعها في النهاية بعد ضغط من عبد الناصر عليه^(١٣) .

فينفذ نجيب في مكراته الاتفاقية على النحو الآتي :

١ - أن وجود الفئتين الانجليز غير الخاضعين لسلطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة المصريين على أراضيهم .

٢ - قبول عودة القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا أمر يورط مصر فيما لا قبل لها به

- ٣ - إن الاتفاقية لم تعرض على الشعب فى استفتاء عام .
وأنه عندما عرض الأمر على الدكتور وحيد رأفت ضمن رأيه منكراً كتبها للدكتور وحيد دارت حول^(١٤) .
- ١ - أن المصريين بتوقيعهم هذه الإتفاقية ربطوا مصيرهم بمصير دول الكتلة الغربية لمدة سبع سنوات ، ورأى أنهم بذلك سيعاونون دول الكتلة الشرقية وأن الاتحاد السوفيتى وأعدائه لن يغفروا لهم هذا ، خاصة وأنهم يشعرون أن القاعدة ستستعمل ضدهم وقت الحرب .
- ٢ - أنه إزاء هذا فإنه لا يستبعد وقوع تدابير انتقامية فى غاية الشدة والعنف من جانب تلك الدول اذا تأزمت الأمور فضلاً عن انتقام اقتصادى فى وقت السلم .
- ٣ - إن اشتراك مصر فى مشروع دفاع مشترك مع بريطانيا سيجعل البلاد مثل تلك التى تحملها إيان الحرب العالمية الثانية من خسائر فى الأموال والأرواح .
- ٤ - إن إتفاق ٢٧ يوليه (المبادئ الأساسية للإتفاقية) عنى بتنظيم قاعدة قناة السويس فى زمن السلم والحرب لصالح إنجلترا أكثر من عنايته بموضوع جلاء الجنود البريطانيين عن القاعدة فى السويس ، وبقاء القاعدة تحت الإشراف البريطانى السكبرى لمدة أقلها سبع سنوات ، والترخيص للقوات البريطانية بالعودة فى حالة الهجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا ووضع مطاراتنا وموانئنا وطرقنا تحت تصرف الإنجليز أمر يعيد إلى الأذهان أثر معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .
- ٥ - إن هذا الإتفاق كفىل بأن يثير النقد والمعارضة لدى فئات الشعب مما يشكل منوأة للثورة .
- ٦ - إن تجنب البلاد ويلات الحرب أمنية كثيرة من الشعوب فى آسيا وأوروبا وحتى فى بريطانيا ذاتها وأن الثورة المصرية أعلنت للشعب مرارا أنها لن تفاوض الإنجليز لتحالفهم ، بل فقط لتنظيم الجلاء الناجز الشامل عن أرض مصر ، وأنها صمدة أن يجد الشعب تحالفاً جديداً معها لمدة سبع سنوات .
- ٧ - إن إدخال تركيا سبب لعودة القوات البريطانية وهى عرضة للهجوم عليها من الاتحاد السوفيتى أو من غيره يضيف فرصة جديدة لعودة القوات البريطانية إلى القاعدة فى مصر .
- ٨ - الإمتيازات التى حصلت عليها بريطانيا بالنسبة لطائراتها فى الأجواء المصرية .
- ٩ - ربما يتخذ دعاة الإنفصال فى جنوب الوادى هذه الإتفاقية سبباً لتعزيز نشاطهم الانفصالى بحجة تجنب بلادهم ويلات الحرب خاصة وأن ارتباطات تركيا

العديدة مع دول حلف الأطلسي وغيره من دول آسيا تجعل اشتراكها في الحرب القادمة أمراً محتوماً .

١٠ - أنه ليس من السهل إقناع الشعب المصري أنه ليس هو المقصود الهجوم في حرب متوقعة ، إنما هو الجيش الأجنبي الموجود في البلاد .

١١ - يجب أن تحدد الأماكن التي ستعود إليها القوات في حالة الحرب حتى لا يعود احتلال القاعدة بأسرها ، على أن تبارحها تلك القوات فور انتهاء الحرب .

١٢ - يجب أن نطالب بريطانيا بتعويض كبير لقاء الإلتزامات التي وضعت على عاتق مصر كتسليح كامل للجيش المصري ، وأن تدفع بريطانيا القسط الأكبر في نفقات وقاية المواطنين والمنشآت زمن الحرب .

١٣ - أنه يجب تدريب فنيين مصريين ليتولوا الإشراف الفني على القاعدة حتى لا يترك الإشراف للإنجليز فقط .

وتقدم محمد نجيب بهذه المنكرة لمجلس الثورة محتجا على الإتفاقية ، ولكن نظرا لموافقة أعضائه وغالبية الوزراء فقد أصبح نجيب أمام امر واقع فوافق (١) .

والحقيقة أن محمد نجيب في نقده هذا كان متأثرا بموقفه من مجلس الثورة وتصفيه حصابه معهم ، خصوصا بعد أزمة مارس وإحساسه بأنه على وشك الاستبعاد من الحكم ، ففضّل نقده شيئا من التجاوز .

فبالنسبة لارتباط مصر بالغرب في تلك الفترة الدقيقة ، كان أمرا حتميا لأنه لم يكن سهلا أن تخرج مصر على الغرب للأسباب الآتية :

١ - خضوعها للإحتلال البريطاني منذ حوالي سبعين عاما عجم الغرب عودها وأخضع مصالحها له .

٢ - لم يكن من السهل وهي أمام مفاوضات محتل أن تطلب الإرتباط بكتلة معادية له .

٣ - أن فكرة الحياد لم تكن قد تبلورت بعد في واقع ، فكان على الدول الصغيرة أن تتحاز إلى إحدى الكتلتين .

٤ - العلاقة الواضحة بين المصريين والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة ودور الولايات المتحدة الفعال إبان فترة المفاوضات وضمانها لإتجاحها .

٥ - عدم ظهور دور متميز للاتحاد السوفيتي في تلك الفترة بالنسبة لمصر . إن خشيته نجيب من دور انتقامي من جانب الاتحاد السوفيتي عسكريا واقتصاديا لم يقم عليه دليل إذ لم يمتنع أن كانت لمصر معه أية علاقة يخشى منها أو عليها ، كما لم تقدم مصر أية إساءة إليه .

والحق أن الفترة الخاصة بتركيا كانت تربط مصر بطريق غير مباشر بدول حلف

الأطلسي والدفاع عنها ، إلا أن المفاوضات المصرية حصل في مقابلها على الشرط الخاص بأن الانجليز لا يستطيعون الإفادة من النزاع العربي الإسرائيلي باتخاذ ذريعة للعودة إلى قناة السويس وذلك لأنهم اشترطوا أن يكون الهجوم الذي يقتضى تطبيق المعاهدة من « دول من الخارج » بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط .

أما إشارته لمشروع دفاع مشترك بين مصر وبريطانيا فهو أمر لم يكن قد بت فيه بعد ولم تشر الاتفاقية إليه صراحة .

أما عن تدريب الفنيين المصريين فقد ورد أثناء المفاوضات مشاركتهم الفنيين الإنجليز عملهم في القاعدة .

وبالرغم مما أحاط هذه الاتفاقية من وجهات نظر مؤيدة ومعارضة فإن من إيجابياتها الواضحة :

أولا : من حيث مدة مرياتها فقد وردت في هذه المعاهدة بشكل محدد في سبع سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليها ، أى أن بريطانيا تفقد كل حق في استعمال هذه القاعدة في ٢٠ أكتوبر ١٩٦١ ، وهنا يبدو الفرق الواضح بين الاتفاقية والإنشاقات السابقة من حيث تحديد المدة كاتفاقية ١٩٣٦ ومشروع صدقى بيفن .

ثانيا : بالنسبة لحق العودة فانه ورد أنه لا يحق للقوات البريطانية أن تستعمل القاعدة خلال فترة سريان الاتفاقية إلا إذا وقع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند التوقيع على الاتفاقية طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وهنا تظهر دقة هذه الاتفاقية في تحديد مفهوم الاعتداء بعبارة « هجوم مسلح » وهو تعبير ظهر حديثا في المواثيق الدولية .

كما يحمل معنى أنه إذا حدث هجوم مسلح على دولة عربية تنضم إلى الجامعة العربية بعد هذا الاتفاق سوف لا تكون تخويلا لبريطانيا في حق العودة .

ويضيف الدكتور بطرس غالى في تعليق له على هذه النقطة إن ملاحق الاتفاقية قد تعرضت لتعريف « دولة من الخارج » بقصد أن تكون الدولة المعتدية واحدة من غير الدول التى حصرتها المادة للرابعة مضافا إلى ذلك دولة إسرائيل ، فإذا وقع هجوم مسلح صهيونى على إحدى الدول العربية الواردة حسب هذه المادة فليس لبريطانيا حق العودة إلى استخدام قاعدة قناة السويس .

ويجب ملاحظة أنه لا يمكن أن تعود القوات البريطانية إلى المنطقة إلا إذا وافقت مصر على ذلك ، وهذا أعطى لمصر حقا جديدا في التصرف في هذا الصدد(٢٥) .

وعموما فإن الاتفاقية بقدر ما قامت على أساس من بعض التنازلات التى كان يقتضيها الموقف والظروف ، فقد كانت كمبا لمصر استطاعت أن تسترد بها حريتها بشكل يكاد يكون كاملا ، وإن كان قد استكمل فيما بعد .

فضلاً عن أنها تلمعت منشآت أمكن استغلالها في المستقبل وبدأت تنبؤاً مكانتها بين العرب ، وشخصيتها في الشرق مما انعكس على علاقاتها مع الموفيت الذين عملوا على التقرب إليها ، وليس تهديدهم لها كما توجس محمد نجيب ، وإن كانت هناك أصوات لجماعات أو أحزاب في مصر نادى بنقد هذه الاتفاقية إلا أنها نفذت وظلت لتأتى بثمارها على المدى البعيد .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق غير المنشورة

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية المودعة بدار المحفوظات البريطانية Public Record Office رقم FO371 بعنوان Political and Consular Correspondence للفترة من ١٩٥١ - ١٩٥٤ .
- ديوان جلالة الملك ، الأمانة العربية ، تقارير الأمن العام ، يناير ١٩٥٧ ، مودعة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة .

ثانياً - الوثائق المنشورة :

- مشايخ مجلس الشيوخ المصري ، ١٩٥١
- وزارة الخارجية المصرية : القضية المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .
- War Office, Whitehall Papers, No. 15, London 1952.

ثالثاً - المنكرات الشخصية :

- حسن عزت : أسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .
- حميد يوسف : القصر ونوره في السليمة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .
- سيد مرعي : أوراق مصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧٨ .
- صلاح الشاهد : تذكياتي في عهدين ، القاهرة ١٩٧٦ .
- عبد اللطيف البندادي : منكرات عبد اللطيف البندادي ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٨٣ .
- محمد أحمد فرغلي : حفت حياتي بين هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٤ .
- محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، القاهرة ١٩٨١
- كنت رئيساً لمصر ، القاهرة ١٩٨٤ .

رابعاً - الدوريات :

- جريدة الأهرام ١٩٥١ - ١٩٥٤
- جريدة المصري ١٩٥٧

خامساً - المراجع العربية :

- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثاني ، دار الموقف العربي القاهرة د . ت .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، القاهرة .

- جلال الدين الحامصى : من معاركنا السياسية ، بداية ونهاية ، معركة الجلاء ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .
- جمال حماد : ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، مكتب الهلال ، القاهرة أبريل ١٩٨٣ .
- جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وصحبه ، ج ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ .
- راشد البراوى : النقطة الزلزالية فى الميزان ، القاهرة ١٩٥٣ .
- : مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٥١ .
- ميراثيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى ، القاهرة ١٩٨٤ .
- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ .
- : سيد زغلول وفلوس الإمتصار ، القاهرة ١٩٧٧ .
- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، القاهرة ١٩٤٧ .
- : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ .
- فاديه أحمد سراج لادين : القضية للمصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ - ١٩٥٤ ، رسالة تكتروا غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ .
- كامل الشريف : المقاومة السرية فى قناة السويس ، مكتبة المنار ، الزرقاء ١٩٨٤ .
- محمد أحمد أنيس : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٩ .
- : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، مكتبة مديولى ، القاهرة ١٩٨٢ .
- محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، القاهرة ١٩٨٦ .
- محمد مصطفى صفوت : مصر للمعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ .
- موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات ، كتاب اليوم ، أكتوبر ١٩٧٣ .
- هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٧ .
- وافي عبد العزيز فهمى : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
- يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ١٩٧٥ .
- : الأحزاب السياسية المصرية ١٩٠٧ - ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة .

مباحث - المراجع الأجنبية :

- Eden, Anthony: The Memoires of Sir Anthony Eden, vol. 3, Cassel, London 1960.
- Flower, R.: The Story of Modern Egypt, Napoleon to Nasser, London 1976.
- Lacouture, J&S: Egypt in Transition, New York 1958.
- McBride, B.S.C.: Farouk in Egypt, A Biography, The Trinity Press, London 1967.
- Vatikiotis, P. J.: Egyptian Army in Politics, London 1961.

الهوامش

- (١) أمين سعيد : المرجع السابق ص ١١٧ .
- (٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٧٨ .
- F.O. 371 JE 1192-256 Anglo Egypt. Neg. Ratification July 29 (٣)
- Ibid July 30 (٤)
- F.O 371-JE 1197-258 Cairo to F.O. July 29. 1954 (٥)
- (٦) أمين سعيد : المرجع السابق ص ١١٧ .
- (٧) نفسه ص ١٢٠ .
- JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954 (٨)
- JE 1192-301 Anglo Egypt Neg August 17—1954 (٩)
- JE 1192-256 Cairo to F.O. July 29-1954 (١٠)
- JE 1192-301 Anglo Eg. Negypt August 17-1954 (١١)
- JE 1192-262 Anglo Egypt Neg. August 2-1954 (١٢)
- JE 1192-420 Anglo Egypt Neg. Position of Israel Sept 3-1954 (١٣)
- F.O. 371-108426 F.O. to Cairo Sep 6-1954 (١٤)
- JE 1192-341 Eg Nego Sept. 10-1954 Definition of an outside power in the reactivation (١٥)
- claus
- JE 1192-223G July 30-1954 (١٦)
- JE 1192-289 A Anglo Egypt Neg. Suprission of the 1936 treaty. (١٧)
- JE 1192-416 August 19-1954 (١٨)
- JE 1192-259 August 3-1954 Adressed to F.O. (١٩)
- JE 1192-285 Memo of Selwyn Lloyd August 6-1954 (٢٠)
- Egypt Emb. London August 6-1964 (٢١)
- F.O. 371-108463 F.O. to Cairo Aug 4-1954 (٢٢)
- JE 1192-488 From Cairo to F.O. Sept 14-1954 (٢٣)
- F.O. 371-108427 Minutes of the first meeting of the British and Egyptian Withdrawal (٢٤)
- Committee Aug 3-1954
- JE 1192-512 State of the Anglo Egypt Neg. Sept 14-1954 (٢٥)
- JE 1192-306 Anglo Egypt Neg. Financial arrangements Aug 13-1954 (٢٦)
- F.O. 371-108427 & JE 1192-612 op cit (٢٧)
- Ibid (٢٨)
- JE 1192-512 State of the Anglo Egyptian Negotiations Sept. 14-1954 (٢٩)
- JE 1192-493 F.O. to Cairo Sept. 10-1954 (٣٠)
- JE 1192-522 Cairo to F.O. Sept. 23-1954 (٣١)
- JE 1192-416 Anglo Egypt Neg. Ratification Aug. 19-1954 (٣٢)
- JE 1192-415 25-1954 (٣٣)
- JE 1192-488 Sept. 14-1954 (٣٤)
- JE 1192-567 Sept. 18-1954 (٣٥)
- JE 1192-567A Sep. 23-1954 (٣٦)
- F.O. 371-108429 Cairo to F.O. August 23-1954 (٣٧)
- JE 1192-556 A Egypt Consultation cliduse Sept. 22-1954 (٣٨)
- JE 1192-556 A Egypt Neg C. Withdrawal facilities Sept. 18-1954 (٣٩)
- JE 1192-565 Termination of 1936 Treaty Sept. 18-1954 (٤٠)

- JE 1192-556 Consultation in the last year of the agreement Sept. 18-1954 (٤١)
 JE 1192-563 Cairo to Fo. Sept. 25-1964 (٤٢)
 JE 1192-566 addressed to Cairo Tel. No. 1590 sep 24 (٤٣)
 JE 1192-416 Anglo Egypt Nego. (٤٤)
 JE 1192-438 Anglo Egypt Neg. Draftmain agreement (٤٥)
 JE 1192-439 Fo to Cairo Sept. 25-1954 (٤٦)
 JE 1192-566 Anglo Eg- Neg. Sept. 27-1954 (٤٧)
 JE 1192-567 To Antony Nutting Sept. 28-1954 (٤٨)
 JE 1192-574 Israel Sept. 29-1964 (٤٩)
 JE 1192-571 Bron Cairo to F.O. Sept. 30-1954 (٥٠)
 F.O. 371-108436 JE 1182-684 Cairo to F.O. Oct. 5 (٥١)
 No. 1688 Fo to Cairo for Nutting Oct. 6 (٥٢)
 JE 1192-616 October 12-1954 (٥٣)
 أمين سميد المرجع السابق ص ١٧١ (٥٤)
 F.O. 371-108437 Cairo to Fo Tel. No. 1502 Oct. 13-1954 (٥٥)
 F.O. 371-108473 Cairo to Fo Tel. No. 1175 Oct. 14-1954 (٥٦)
 JE 1192-619 Oct. 19-Cairo to F.O. (٥٧)
 الأهرام ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤. (٥٨)
 إرجع إلى النص في الملاحق (٥٩)
 أمين سميد المرجع السابق ص ١٢٥ (٦٠)
 JE 1192-723 Financial Evaluation Nov. 2-1954 (٦١)
 JE 1192-724 Anglo Egypt Agreement Nov. 5-1964 (٦٢)
 JE 1192-703 Tel. 1592 Oct. 22-1954 (٦٣)
 (٦٤) كنت رابعا لمصر ص ٣٢٦ ، ٣٢٩ ونص للمذكرة وارد في : وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يولييه القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٣٩ - ٢٤٢
 (٦٥) مقالة بعنوان : الإحتلال في القانون الدولي ، الدكتور بطرس غالى ضمن كتاب كفاح الشعب والجهلاء القاهرة د .
 ت اخترنالك (٦٦) ص ١٧٤ .

رقم الايداع

١٩٩٥ / ٤٠٨٢

977-13-0133-0

مطابع الأهرام للتجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب

تعد المفاوضات المصرية البريطانية ، واحدة من أهم محاور البحث السياسى ، والقانونى ، والتاريخى فى مصر ، ليس فقط على المستوى الأكاديمى ، وإنما على صعيد الثقافة السياسية المصرية وأدبياتها ، ومن هنا تأتى الأهمية الخاصة التى يوليها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لهذا المحور الهام من أجل المساهمة فى تأصيل البحث التاريخى ، والسياسى فى بلادنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتجلية جوانب الاستمرارية فى الحركة الوطنية المصرية ، والدور البارز الذى صاغته فى العقل والوجدان الجمعى ، ولإيجاد وشائج بين الأجيال المصرية ، بين هؤلاء الذين أعطوا للوطن والدولة عطاءً نبيلاً من أجل الاستقلال ، ومن ناحية أخرى كيف أدار هذا الجيل الهام من أجيال السياسة والفكر فى مصر العلاقات المصرية مع بريطانيا حول الاستقلال .

وفى هذا الإطار كان موضوع العلاقات المصرية - البريطانية إبان الأعوام ١٩٥١ - ١٩٥٤ أحد القضايا الأساسية على برنامج بحث الوحدة التاريخية ، التى يرأسها المؤرخ الرصين د . رؤوف عباس الذى أشرف على دراسة هذه العلاقات ، من خلال فريق بحثى تكون من د . علاء الحديدى ، د . سامى أبو النور ، د . يواقيم رزق ، وقد قامت هذه المجموعة البحثية الجادة ، بدراسة هذه العلاقات ، تأسيساً على أنها هى الركيزة التى تأسس عليها مشروع الاستقلال الوطنى لمصر المحروسة . ويسعد المركز أن يقدم هذا الكتاب إلى الجماعة العلمية والثقافية وعموم القراء والذى يعكس جزءاً من إنجازات هذه الجماعة ، وحواراتها من أجل مصر وفى سبيل تحديثها السياسى والاجتماعى .

مركز الدراسات السياسية والاقتصادية

Bibliotheca Alexandrina



0527441